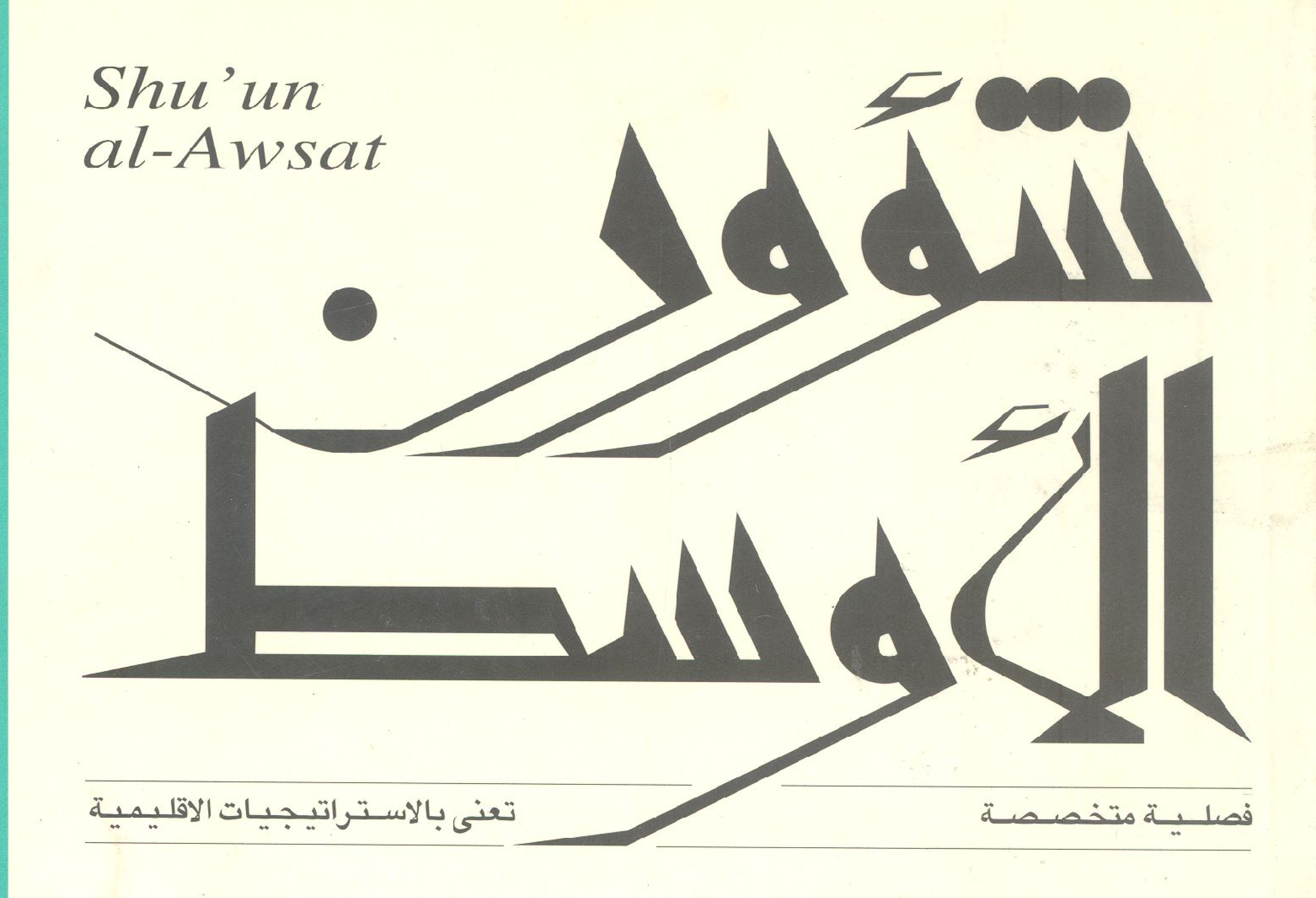
120
خريف ٢٠٠٥
Fall 2005

Shu'un al-Awsat




فصلية متخصصة
تعنى بالاستراتيجيات الاقليمية

# العولمة: الثقافة والمقاومة

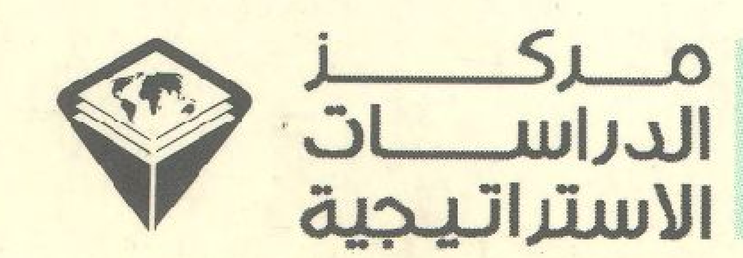
مرتكزات لحوار بين الحضارات
العولمة العسكرية. ثقافة المجتمعات النامية
الأطروحة الجديدة للرأسمال العالمي

النظام السياسي العربي وأزمة التغيير
عدوانية السياسة الأميركية
قناة جونقلي وإدارة الموارد في حوض النيل

تركيا والإتحاد الأوروبي: صفحة تاريخية
نجّاد والمسألة النووية. تحديات الواقع الفلسطيني

ندوة
التحولات الإقليمية

حوار
يوردان بييف



مركز الدراسات الاستراتيجية

**مركز الدراسات الاستراتيجية**

المركز مؤسسة لبنانية مستقلة تأسست في بيروت عام ١٩٩٠ على قاعدة المساهمة في تطوير وعي استراتيجي جديد. ولذلك اهتم المركز منذ تأسيسه بالتحولات الجيوسياسية والاستراتيجية التي عصفت بالعالم عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وخصوصاً انعكاساتها على دوائر المنطقة العربية والاسلامية. كذلك اهتم المركز باشكاليات النظام الاقليمي العربي والنظم الفرعية، ومنها العلاقات بين الدوائر العربية والايرانية والتركية.

وقد حدد المركز لنفسه في إطار تلك الانعكاسات وآثارها الواسعة الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، مجموعة من الدوائر الأساسية التي تتمحور حولها اهتماماته، من الندوات والحلقات الدراسية التي يعقدها إلى برامج الأبحاث والكتب التي ينشرها، وهي:

- الصراع العربي-الإسرائيلي.
- النظام العربي.
- دول الجوار الإسلامي وخصوصاً تركيا وإيران.
- الإستراتيجيات والسياسات الدولية المؤثرة في الشرق الأوسط.

المشرف العام

**سيد حسين الموسوي**

رئيس مجلس الإدارة

**ابراهيم فرحات**

المشرف العلمي

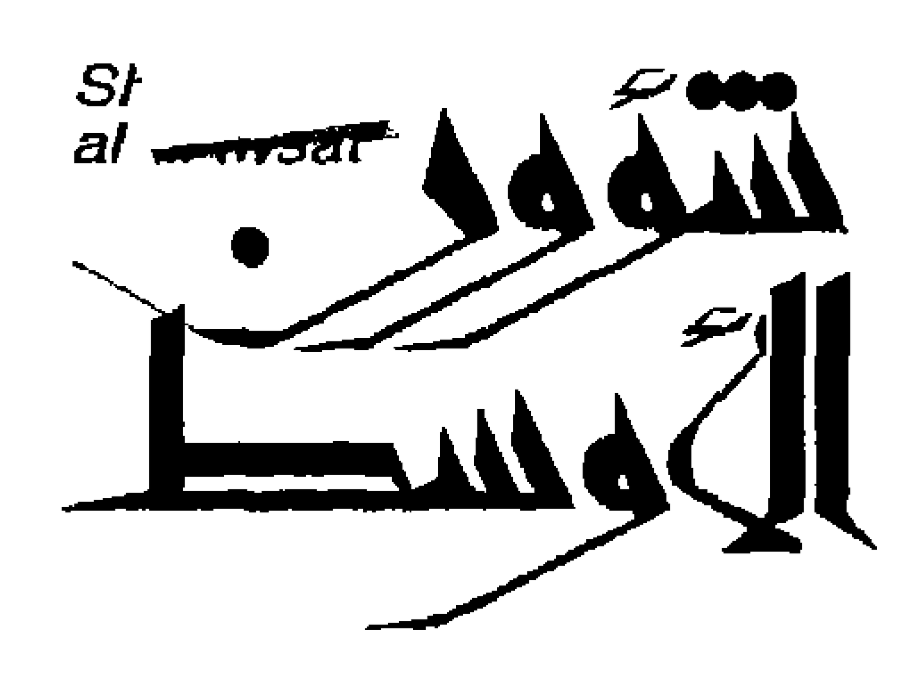
**محمد نورالدين**

المدير التنفيذي

**حيدر نورالدين الموسوي**




- ترحّب «شؤون الأوسط» بمساهمات الكتّاب حول مختلف القضايا الشرق أوسطية بما فيها تركيا وايران.
- يراعى في المساهمات ألا تكون قد نشرت أو مقدّمة للنشر في مطبوعات أخرى وأن تكون موثقة بطريقة علمية: اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، مكان النشر، دار النشر، تاريخه، رقم المجلد، رقم الصفحة.
- يُفضّل أن يُقدم النص مطبوعاً مع القرص الممغنط (الديسك) أو بخط واضح.
- يُرجى من الكتّاب إرفاق مساهماتهم بنبذة فكرية مع عناوينهم من هاتف وفاكس وبريد الكتروني.
- الآراء الواردة في المجلة تعكس وجهة نظر كتّابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.



خريف ٢٠٠٥
Fall 2005

فصلية متخصصة تعنى بالاستراتيجيات الإقليمية



## المحتويات

# الإفتتاحية

## في مواجهة التحالف الدولي

تمر منطقة الشرق الأوسط في مرحلة توصف بالإنتقالية في ظل تطورات بالغة الأهمية ستعيد رسم المعادلات في أكثر من مكان. وليس من المبالغة اعتبار أن المنطقة مرجل يغلي بكل جوانبه، كما لم يحدث من قبل. وتستعد كل القوى المعنية، الإقليمية والدولية، لشحذ كل أسلحتها لكي تكسب الرهان في الأمتار الأخيرة من سباق ماراتوني شرس وقاس.

فبعد كل استقلالاتها وحركات تحررها وثوراتها على امتداد عقود من القرن العشرين، تعود الأمة العربية إلى ما يشبه البدايات وإلى ما قبل تأسيس الدولة ـ الأمة. وما ظُنّ أنه طوي من مكونات عرقية وعشائرية ودينية ومذهبية توحدت تحت شعار مقاومة الخارج وبناء الدولة وإطلاق النهضة، عاد ليظهر بأبشع صوره وتداعياته سواء في العراق أو السودان أو لبنان وغيرها.

لقد دشنت الولايات المتحدة، في عهد المحافظين الجدد، مرحلة دموية من إعادة ترتيب النظام الدولي بما تراه هي موائماً لمصالحها ولمستقبل تفرّدها في السيطرة على العالم. فكان غزو أفغانستان ومن ثمّ الفضيحة الكبرى في غزو العراق واحتلاله استناداً إلى أكاذيب أسلحة الدمار الشامل. لقد مضت إدارة جورج بوش في تدمير العراق، في معزل عن معارضة مجلس الأمن فضلاً عن الرأي العام الدولي. ومن هذا المنطلق فإن عهداً جديداً من التفلت من الشرعية الدولية قد طبع العلاقات الدولية.

وفي الواقع لم تكن الشرعية الدولية يوماً واحداً إلا معبّراً عن توازن القوى. ولن يغيّر من واقع ذلك أن تصدر قرارات لمصلحة الحق العربي في فلسطين مثلاً، مثل عودة اللاجئين وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، فيما تنفيذها لن يرى النور مطلقاً. وإذا تساءلنا: ماذا فعلت الشرعية الدولية للشعب الفلسطيني على امتداد نكبته منذ العام ١٩٤٨ وحتى اليوم، لكان الجواب وصمة عار على جبين المنظمة الدولية وكل الدول الكبرى دون استثناء.

إن قلب الحقائق وتغليب العصبيات الدينية والتاريخية على ما عداها هو من أبرز سمات النظام الدولي الجديد الذي تقوده واشنطن وتنخرط في مقاعده وركبه عواصم مثل لندن

وباريس وروما وبرلين وطوكيو. وشعوب العالم العربي (ومعه إيران)، تجد، في صورة غير مسبوقة، أنها وحيدة في مواجهة أضخم تكتل دولي ضدهم. فما تقوم به قوات الاحتلال في العراق من تفكيك بنية الدولة والأمة والأرض، لا يختلف عما تسعى إليه القوى التي تقف خلف القرار ١٥٥٩ في محاولة نزع سلاح المقاومة والإيقاع بين اللبنانيين للعودة إلى حروب ما قبل اتفاق الطائف الدينية والمذهبية وشلّ الدولة والتلويح بتقسيم لبنان إلى فيدراليات.

ولا يختلف هذا وذاك عن الإبادات التي يتعرض لها شعب فلسطين وإظهار مجرم الحرب الصهيوني أرييل شارون بأنه رجل سلام سواء على يد بوش أو جاك شيراك. إن أحداً لا يملك أي تفسير عقلاني بل حتى على صعيد المصالح لاحتضان الرئيس الفرنسي لسفاح صبرا وشاتيلا. والأمر نفسه ينسحب على محاولات إخضاع إيران وإذلال تركيا وحتى تهديدها.

إن سيناريو متكاملاً يرتسم في عقول الإدارات الغربية ـ الإسرائيلية، لتصفية القضية الفلسطينية وابتلاع الضفة الغربية والقدس، وإسقاط حق العودة للاجئين، كما لتدمير وحدات وهويات المنطقة العربية وإيران وتركيا والعودة إلى صيغة الدولة ـ القبيلة والدولة ـ المذهب والدولة ـ الدين وما إلى ذلك من صيغ تفتيتية. كما لو أنه يُراد أن يتخلص الغرب ورأس حربته إسرائيل مرة واحدة وإلى الأبد من كل المكتسبات التي حققتها الحركة القومية العربية والثورة الإسلامية في إيران، والاتجاهات الانفتاحية الجديدة لحزب العدالة والتنمية في تركيا.

إن مواجهة هذه المخططات التدميرية ليست بالعصيّة والمستحيلة. فالمقاومة والممانعة والتضامن وحدهما التي تمكن من هزيمة المخططات الأميركية. والوقوف من موقع القوة في وجه مكائد القرار ١٥٥٩، وحده الذي يحفظ هوية لبنان العربية. والمقاومة في فلسطين وحدها التي أجبرت شارون على الانسحاب من غزة. ولن يغني كل ذلك عن الارتقاء بالتنسيق بين دمشق وطهران وأنقرة وكل القوى الإقليمية الوطنية إلى أقصى درجاته.

في مواجهة «الفوضى البناءة» تبقى المقاومة الخيار الأوحد لتحويل هذه الفوضى إلى تدمير لقوى الشرّ الدولية وأربابها المحليّين. ولتعود بلادنا موحدة ناهضة تعيش وسط السلام والمحبة والخير والرفاهية. الطوق والحصار يشتدان، ومقاومتنا لهما وعزيمتنا أكثر شدة والإيمان بقدرة أمتنا على الظفر ليس وهماً.

**رئيس التحرير**

# المسار الموضوعي للتفاوض حول برنامج ايران النووي

سيد حسين موسوي

يركز المراقبون في هذه المرحلة على المسار الذي تسلكه المفاوضات الجارية بين الترويكا الأوروبية من جهة و القيادة الأيرانية من جهة اخرى حول برنامج ايران النووي. لأن هذا المسار أخذ يتجه نحو التصعيد بعد ان شهد محطات إيجابية وإمكان الوصول إلى مساومة ترضي الجميع. لكن التطور الذي شهدته الساحة السياسية الداخلية في إيران والذي أدى إلى انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً لم يكن متوقعاً حسب كثير من المراقبين. بل كان من المتوقع وصول الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني إلى سدة الحكم لكي تستطيع إيران وفي ظل السياسة البراغماتية التي وعد بها رفسنجاني في حملته الأنتخابية من اجتياز المرحلة الصعبة التي تواجهها على عدة محاور وخاصة في ما يتعلق بالملف النووي.

السؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة والذي يرتبط في شكل وثيق بالملف النووي هو طبيعة المسار الذي ستسلكه إيران في مجال مفاوضاتها مع الأوروبيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ظل ما يقال عن تشدد إيراني واضح في الفترة المقبلة وما إذا كان في وسع الأطراف من خلال المفاوضات إمكانية إكتشاف سبل التوصل الى حلول تبدد المخاوف القائمة لدى الطرفين؟

هناك حقيقة لا بد من الإشارة إليها في بداية الحديث عن المسارات التي ستشهدها المفاوضات في المستقبل وهي أن الرئيس السابق محمد خاتمي وفي الأيام الأخيرة من ولايته صرح وبكل وضوح بأن إيران ستقوم بإعادة تشغيل منشآت أصفهان خلال الفترة المقبلة لانه، كما قال خاتمي، فإن تعليق عملية تخصيب اليورانيوم جاء طواعية من قبل إيران لفتح الفرص أمام المفاوضات مع الترويكا الأوروبية من جهة ومد جسور الثقة من جهة أخرى. هذه **الخطوة الأولى** الإيرانية والتي اتسمت بدرجة عالية من الحكمة جاءت لتؤكد من جديد على واقع ملموس في الساحة الأيرانية وهو أنه لا يوجد أي خلاف، حول الحقوق الثابتة لإيران في ما يتعلق بامتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية، بين جميع الأطراف سواء كانت في السلطة أم في المعارضة والخلافات الجارية تنحصر في شكل

واضح في كيفية الأداء وإدارة المفاوضات مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية والترويكا الأوروبية. وهذه نقطة مهمة يجب التوقف عندها، لأنها تشكل خطاً أحمر لم تتمكن أية حكومة إيرانية من تجاوزها مهما كانت التحديات وبأي ثمن.

**الخطوة الثانية** التي أقدمت عليها إيران والتي جاءت بعد تولي نجاد مهامه رئيساً للجمهورية فتح قنوات مع الدول الأوروبيه... والآسيوية مقللة بذلك من أهمية التركيز على المفاوضات مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا كأطراف تمثل الإتحاد الأوروبي وضرورة الإنفتاح على بقية الدول التي لها مكانتها وصوتها في مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مجلس الأمن أو حركة عدم الإنحياز والتي من شأنها خلق مناخات وفرص تمكّن إيران من توسيع دائرة اللعبة ومن ثم الوصول إلى تحالفات جانبية للضغط على الدول التي تريد أن تحتكر القرار المتعلق بحق الدول أو عدم حقها في امتلاك تكنولوجيا نووية. وشهدت الديبلوماسية الإيرانية في المجال النووي نشاطاً غير مسبوق في الآونة الأخيرة. فالزيارات التي قام بها الدكتور علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين في الشأن النووي إلى بعض العواصم الأوروبية والآسيوية تشير في وضوح إلى أن إيران تقوم بعملية فتح جبهات عدة إلى جانب المحور الأوروبي لمواجهة المستجدات على المسارات كافة ويمكن رصد نتائجها الأولية بإعلان معارضة روسيا رسمياً تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

**الخطوة الثالثة** والأهم قيام إيران بكسر حاجز الخوف من تحويل ملفها النووي إلى مجلس الأمن مؤكدة بذلك على الاستمرار في نهجها المتمثل في حقها المشروع امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية. هذه الخطوة وإن جاءت متأخرة بعض الشيء حسب رأي المراقبين في إيران، لكنها أتت بعد أن قامت بكل الخطوات اللازمة لإعادة الثقة بينها وبين الترويكا الأوروبية وبعد إعلان استعدادها لقبول الشروط اللازمة لضمان عدم تحويل برنامجها النووي السلمي إلى برنامج ذات أغراض عسكرية.

إن قيام إيران بكسر حاجز الخوف من تحويل ملفها إلى مجلس الأمن، أعاد الثقة بنفسها وبديبلوماسيتها وفتح الطريق أمامها لكي ترى ما يجري وراء هذا الحاجز وأن تدون رؤيتها وإستراتيجيتها المستقبلية حسب تفاعلات الموقف. لذلك فإن الكرة الآن هي في ملعب الترويكا الأوروبية ومن خلفها واشنطن التي تقوم بدورها بحركة ديبلوماسية نشطة لإقناع الآخرين بضرورة تحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن. فمن الواضح، وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، أن تحويل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن يجب أن يقوم على أسس قانونية ذات صلة بمعاهدة حظر إنتاج وانتشار الأسلحة النووية والتي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تكون هناك دلائل دامغة لا شكوك فيها بأن إيران قد تجاوزت المعاهدة المذكورة والبروتوكول الإضافي. ولا توجد أية تقارير رسمية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤكد تجاوز إيران المعاهدات الموقّعة.

فما تقوم به إيران من نشاط نووي كان ولا يزال تحت إشرافٍ صارم من قبل مفتشي الوكالة الدولية وحتى عملية فك الشمع عن منشآت أصفهان جاءت تحت إشراف مفتشي الوكالة الذين جاؤوا إلى إيران بدعوة من الوكالة الوطنية للطاقة الذرية الإيرانية. وحتى عملية تخصيب اليورانيوم بمنشآت أصفهان جاء بعد الإعلان الرسمي الإيراني وعلى لسان الرئيس السابق محمد خاتمي. فلا يوجد هناك شيء تسعى إيران لإخفائه طالما أن ما تقوم به يتطابق وحقها المشروع والمضمون دولياً في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية. وإن المقترحات الأوروبية حول إمكانية حصول إيران على الوقود النووي من مصادر أوروبية أو روسية مقابل تخلي إيران عن عملية تخصيب اليورانيوم، لم ولن تقبلها إيران، خصوصاً عندما ترتبط بشروط خارجة عن المعاهدات الدولية بهذا الخصوص. فهذه المقترحات تحمل في طياتها في ما تحمل رسالة ذات طابع اقتصادي تنافسي تهدف إلى تحديد مصادر إنتاج الوقود النووي في العالم وهذا ما ترفضه إيران وترفضه جميع الدول الأعضاء في النادي النووي.

لكن ثمة مخاوف وهواجس ترتبط بالملف النووي الإيراني يجب أخذها في الأعتبار وهي في الدرجة الأولى مخاوف الأسرة الدولية من محاولة إيران في الوقت الراهن أو في المستقبل، تحويل برنامجها النووي السلمي إلى برنامج ذي طابع عسكري وتحديداً محاولة إيران صناعة قنبلة نووية. ومن جهة أخرى هناك مخاوف إيرانية تتعلق بمحاولة أوروبية ـ أميركية مشتركة لحرمان إيران من حقها في امتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية. هذه المخاوف أو الهواجس بحد ذاتها تشكل عائقاً موضوعياً يصعب التغلب عليه في الوقت الراهن. فما هو الحل؟ الحل لا يأتي من طريق حرمان إيران من امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية بسبب يرتبط بهواجس الأسرة الدولية لأن ذلك سيشكل سابقة خطيرة في مجال الإلتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية وستميل الكثير من الدول لعدم الإلتحاق والإنضمام أو التوقيع على معاهدة حظر إنتاج وانتشار الأسلحة النووية خوفاً من حرمانها في النهاية من امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية وفي نهاية الأمر سيلغي علّة نشأة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بل يأتي الحل من طريق البحث عن سُبل تمكن جميع الأطراف من تبديد هذه المخاوف. فعندما تكون الإرادة صادقة سيبدو الحل بسيطاً للغاية: اشراف دائم وصارم من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المنشآت النووية الإيرانية والإشراف على كيفية إنتاج الوقود النووي والنسبة اللازمة في عملية تخصيب اليورانيوم وأبعد من ذلك مشاركة أوروبية ـ إيرانية على شكل شركة كونسورسيوم تعمل على الأراضي الإيرانية لإنتاج الوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية حسب ما جاء في العرض الإيراني الجديد وعلى لسان الرئيس محمود أحمدي نجاد في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة. عندها ستتبدّد المخاوف، إن كانت، لدى الأوروبيين أو الإيرانيين وعندها سيتخذ المسار التفاوضي في شأن الملف النووي الإيراني منحىً آخر غير الذي نراه الآن ❑

# التحولات الإقليمية
## لبنان، العراق، فلسطين، إيران

- ياسين سويد
- سمير كرم
- غسان العزي

# ندوة * لبنان، العراق، فلسطين، إيران

**محمد نور الدين:** *تشهد المنطقة العربية ثلاثة أحداث مهمة، الأول الإنسحاب السوري من لبنان، والثاني إنسحاب إسرائيل من غزة، والثالث السعي لصوغ مستقبل دستوري جديد في العراق. والرابط الأساسي بين هذه الأحداث هو السياق الذي تتحرك في ظله وبضغط منه من دون أن يعني ذلك حسماً لمسار التطورات وفق السيناريوات الأميركية. إن التطورات التي تشهدها المنطقة العربية تفتح على واقع جديد، بعضهم يرى فيه النهاية القصوى للمشروع الإمبراطوري الأميركي وبداية تخبطه وسقوطه، والبعض الآخر يرى فيه إغراقاً للمنطقة في فوضى تدمر وحداتها وهوياتها وقدراتها، وجلها تطمح إليه واشنطن وتل أبيب. إن المرحلة الحالية التي قد تستمر لسنوات ستكون حداً فاصلاً بين واقعين. تساؤلنا الأولى بأي عين يمكن أن يُقرأ تاريخ المنطقة من خلال هذه التطورات الثلاثة في لبنان وفلسطين والعراق؟*

للإجابة عن ذلك، يسرّنا أن نستضيف في ندوتنا هذه اللواء الركن المتقاعد الدكتور **ياسين سويد** والدكتور **سمير كرم**، مستشار رئيس مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت والدكتور **غسان العزي**، أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.

**ياسين سويد:** إذا أردت قراءة هذه الأحداث بعين صحيحة فإني ألجأ إلى القراءة بعين قومية وأترك القراءة بالعين الوطنية القطرية إلى وقت آخر. إن ما جرى في لبنان وما يجري في فلسطين والعراق إنما هو إحدى نكسات الأمة العربية بكاملها. إنها دليل واضح على تراجع الفكر القومي وعلى إنهزام القومية العربية. نحن أصبحنا اليوم نتحدث عن القطرية كأنها أمة، وهذا إنهزام كبير في الفكر القومي. لذلك أتصور أن ما حدث لسوريا في لبنان بصرف النظر عن الأسباب والمقدمات والنتائج، وما يحدث اليوم في فلسطين بصرف النظر عن القول إن ما يجري في غزة إنتصار، لأن الآتي أعظم، وما يجري في العراق من إنقسام طائفي، يشكل، في نظري، نكسة قومية على كل الصعد.

(*) ادار الندوة محمد نور الدين.

**سمير كرم:** الكلام الذي تفضل به الدكتور ياسين سويد يفرض معالجة مختلفة، وأسمح لنفسي بأن أختلف معه بحيث أرى الأمور في هذه المواقع الثلاثة برؤية مختلفة. أرى أننا أمام ثلاثة مواقع كل منها يؤكد أن المنظار القومي ليس غائباً، وأن المنظار المقاوم وهذا أمر مهم ليس غائباً. بل هو ليس غائباًحتى في ما خص الإنسحاب السوري من لبنان أيضاً. ما يجمع هذه النماذج الثلاثة هو وجود المقاومة بمعناها المسلح أو السياسي. وما يجمع بينها أنها أيضا تجليات أو تمثلات لإستعداد الولايات المتحدة لمحاولة تغطية ورطتها الخطيرة في العراق بإنتصارات ذات طابع سياسي هنا أو هناك. محاولة تغيير نظام الحكم المقاوم للمشروع الأميركي في سوريا، محاولة تحقيق أهداف إسرائيل بسبل مختلفة بأساليب سياسية وليس بأساليب الضغط العسكري، ثم محاولات إيجاد نظام يلبي الأهداف الأميركية، أو يلبي المخططات الأميركية بالنسبة إلى العراق من خلال دستور تشرف الولايات المتحدة على وضعه بحيث يخلق وضعاً ينقذ ما فشلت في تنفيذه بالأساليب العسكرية بسبب المقاومة. ولهذا أنا أكثر تفاؤلاً، لأن الولايات المتحدة تواجه بالمقاومة في هذه الأمثلة الثلاثة، وأفضل أن نراها بهذه العين على أن نراها إنتكاسات للواقع القومي العربي. أظن أن المواطن العربي يعرف الآن أن هناك إمكانية موجودة للمقاومة. لنتذكر، على سبيل المثال، أننا كنا في حيرة عندما سقطت بغداد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وكنا نتساءل أين الشعب العراقي من المقاومة، فتبين أن هناك مخططاً موجوداً للمقاومة وهو ما نشهد تنفيذه الآن، ذلك أن الشعب مؤمن بعروبته وبقوميته، وراغب ولديه الإرادة الحقيقية في أن يتصدى للإحتلال ويغير. وأظن أن الدرس العراقي موجود في محاولة الإدارة الأميركية الإطاحة بالنظام السوري، وإن في شكل غير مباشر، وفي خطة إسرائيل الجديدة للإنسحاب من غزة، ومحاولة قصر تنازلاتها على هذا الجانب من المسألة الفلسطينية فحسب.

**محمد نور الدين:** ربما لم يكن الدكتور سويد يقصد أن هذه الأمة لا تختزن قدرات ممانعة ومقاومة. ولكن لنترك الكلام للدكتور غسان العزي قبل إعطاء حق الردّ للدكتور سويد.

**غسان العزي:** العين التي أرى من خلالها ما يحدث، من منظار قومي وليس من منظار قطري، هو عجزنا عن بناء دول حقيقية عصرية مؤسساتية. أنظر إلى الإنسحاب السوري من لبنان من هذه الزاوية. عجزنا عن بناء دولة في لبنان وفي سوريا وفي العراق أيضاً. لقد جاء الأميركيون للعراق بذريعة بناء دولة "State - building". طبعا لهم أهدافهم الإقتصادية والإستراتجية، ومن آخر همومهم بناء دولة حقيقية في العراق، لكن عجز النظام العراقي السابق عن بناء دولة حقيقية شكّل إزاء الدولة الأعظم اليوم، وهي الولايات المتحدة، إغراء للإنطلاق إلى المنطقة بأكملها. أريد أن ألاحظ أيضاً أن الدول نفسها لا

تقاوم. كان هناك إحتلال إسرائيلي لعدد من الدول العربية، وهي لم تقاوم بالشكل الفاعل، الأنظمة لا تقاوم، لأن الأساسي الإستئثار بمنافع السلطة والهيمنة والاستمرار. هذه الدولة ـ اللادولة لا تقاوم وإسرائيل لم تتعرض لمقاومة حقيقية من هذه الأنظمة. عندما غابت الدولة قاومت الجماهير وبالذات لبنان، حيث انضوى المواطنون تحت ألوية مقاومة متنوعة دينياً وعقيدياً وغيرها. إذاً، الشعب العربي يختزن مقاومة بأساليب مختلفة، هذه المقاومة التي هي إسلامية اليوم كانت قومية بالأمس وربما تكون إيديولوجية غداً، ولكنها مقاومة في جميع الأحوال. ليتركوا هذا الشعب فهو يقاوم، في حين تبدو مهمة الدول العربية الأولى هي في تقنين هذه المقاومة ولجمها في سبيل التفاوض عليها للحصول على مكاسب. الإنسحاب السوري من لبنان كان نكسة للفكر القومي. وما يجري في العراق نكسة كبيرة للفكر القومي والواحدة أنتجت الأخرى. أعتقد أنه آن الأوان لكي نبدأ بالتفكير ببناء مجتمعات عصرية حديثة تقاوم وتنتج على المدى الطويل. تحرير الأرض مهم ولكن الأهم تحرير الإنسان.

**ياسين سويد:** إن الإمكانات التي يختزنها العرب، كما قال الدكتور كرم، رائعة وكبيرة، ولكن الواقع يجعلنا عاجزين عن استثمار هذه الإمكانات. وكما قال الدكتور العزي، أين نحن اليوم من هذه الإمكانات؟ لكم آلمني أن أسمع في لبنان عبارة Syria Out نحن الذين نعتبر أنفسنا جزءاً من تاريخ لا ينفصل مع سوريا، فنتساءل: ما الذي دفع بنا إلى أن نقف هذا الموقف؟ لبنان لا يحكم بالعسكر، واللبنانيون لا يثقون بسياسيين يقفون على أبواب المتسلطين بأي شكل من الأشكال. لقد أضعفت أخطاء الجميع الإيمان القومي. الإيمان بعمل قومي ننتظره في فلسطين. فهل يعقل أن يقاتل شعب فلسطين، منذ أكثر من ٥٠ سنة في سبيل إستقلاله وحريته، ويرى حوله وعلى حدوده جيوشاً عربية همّها أن تحمي الكيان الصهيوني؟ وعلى ذلك أمثلة كثيرة لا مجال لذكرها. ولقد سمعت، بنفسي، رئيس دولة عربية كبرى يقول بالحرف ليس لدي أرض محتلة، فلماذا أحارب؟ أي سلام هذا الذي قام بين مصر، أكبر الدول العربية، وإسرائيل، بشرط أن لا يدخل جندي مصري إلى سيناء التي هي أرض مصرية؟ أين هو النهوض القومي اليوم؟ أين هو التضامن القومي؟ كيف يمكن أن يقاتل الفلسطينيون في الأرض المحتلة، في الضفة الغربية والقدس. بينما نرى بعض الدول العربية تتسابق لإقامة سلام ما مع إسرائيل (ما عدا بعض الأنظمة المقاومة مثل سوريا ولبنان) ولا تتورع عن استضافة حكام إسرائيل بلا خجل. أعتقد أن ذلك كافٍ لإثبات أن القومية العربية في تراجع، وأن الأمة العربية أضحت خارج العصر، إن لم تكن أضحت خارج التاريخ.

**محمد نور الدين:** يبدو أنكم تعودون إلى أن اصل المشكلة هي في النظام العربي ثم في

المخططات الخارجية، دعونا ندخل في المحاور: لأبدأ بمسألة الإنسحاب العسكري السوري من لبنان وأطرح الأسئلة كلها في هذا المحور دفعة واحدة. كان دائما يقال إن هذا الوجود ضمانة لأمن لبنان وسوريا ولملء الفراغ حيث يقال أن لبنان عندما تم تأسيسه لم يؤسس كوطن بل كحقل لتجارب الآخرين فلا بد من أحد يملأه إن لم تكن سوريا فالغرب أو العكس. لبنان لا يملأ من دون جهة خارجية. الآن خرجت سوريا من لبنان. فهل يعرِّض يعرِض خروج سوريا الأمن القومي اللبناني تجاه إسرائيل للخطر؟ وهل يعني ذلك أن الأمن القومي السوري يتعرض للخطر بعد إنسحاب الجيش السوري من لبنان؟ هل الخروج السوري بالنسبة إلى الداخل اللبناني يعني أن هناك ١٥ سنة مرت وفق إتفاق الطائف وضمن وجود مرجعية سورية تدير هذا البلد، وأن هذا الخروج وغياب هذه المرجعية يعني أن العصبيات اللبنانية هي في مرحلة التفلت لعدم وجود مرجعية تضبط النزاع الداخلي والمعادلة الداخلية؟ سمعنا عن طروحات بفدراليات للطوائف وأن كل طائفة يجب أن تنتخب نوابها؟ ما هو تأثير الإنسحاب السوري على الوضع الداخلي في لبنان والعلاقات بين الطوائف، وعلى مناعة المقاومة في مواجهة المخططات الإسرائيلية؟ في المقابل، ما تأثير هذا الإنسحاب على سوريا في حد ذاته وهل إنكشفت أكثر بعد إنسحابها إتجاه إسرائيل؟ أو إتجاه الولايات المتحدة في العراق؟ هل ضعف دور سوريا القومي أم أنه يعاد صوغه في ضوء المعطيات الجديدة وفي صورة أكثر حرية من قبل؟ وماذا عن العلاقات اللبنانية السورية كدولتين؟ وما هو مستقبلها ومدى تأثرها بالإنسحاب السوري من لبنان؟

**سمير كرم:** لدي ما يمكن أن أدعي بأنه رؤية خاصة في موضوع الإنسحاب السوري من لبنان وبالتالي كل التداعيات التي ترتبت عليه بل وحتى الرؤية لما كان قبله وما أرتكب من أخطاء. هذا المنظار يتلخص في تصور بأنه كان بين سوريا ولبنان نوع من الوحدة العربية التي لم تكن قائمة بين دولتين عربيتين إلا كما كانت وقت الجمهورية العربية المتحدة. يمتد هذا التشابه إلى نقطة الإنفصال والأسباب التي أدت إليه. حدث الإنفصال في الجمهورية العربية المتحدة نتيجة أخطاء شبيهة إلى حد كبير بالأخطاء التي أرتكبت خلال الوجود السوري في لبنان، أخطاء تتعلق بالمخابرات، واخطاء تتعلق بالفوقية من قبل الساسة المصريين للساسة السوريين. وهذا ما كان من الساسة السوريين أيضا مع الساسة اللبنانيين. وتتعلق بالدور العسكري في مجتمع قابل لهذا الدور، في مصر كانت الثورة محكومة بالعملية العسكرية وبالشخصيات العسكرية، في حين أن سوريا لم تكن قد بدأت تصبح مجتمعاً يقبل سيطرة العسكر. هذا النوع من الأخطاء تكرر في لبنان. أما وأن هذا الإنفصال لم يحدث لإعتبارات داخلية ولهذه الأخطاء إنما حدث نتيجة أسباب فرضت من

الخارج منتهزة فرصة إغتيال الرئيس رفيق الحريري، فهذا يضيف بعداً أخر للعلاقة الخاصة جداً بين سوريا ولبنان. جزء آخر شبيه هو أن سوريا ولبنان لم يكن بينهما علاقات ديبلوماسية وهي من الأمور المثارة الآن، وكذلك لم تكن هناك علاقات ديبلوماسية بين مصر وسوريا أثناء الوحدة وهذا أمر طبيعي. أصل إلى نقطة أن الوجود العسكري السوري تم في لبنان تحت الضغط الخارجي الذي استطاع أن يستغل وضعاً داخلياً موقتاً نتج من حالة إنفعالية معينة، لكن وجّه الأحداث بإتجاه ممالىء لمصالح الولايات المتحدة وهي صاحبة الخطة في سحب سوريا في شكل أو آخر نحو هموم داخلية، ذلك أن الهم اللبناني هو هم داخلي بالنسبة لسوريا، حتى وإن أنكرت سوريا ذلك، لأنه يؤثر في أمنها وفي اقتصادها وفي دورها إقليمي. لكن مع الإنسحاب العسكري السوري من لبنان بقيت الروابط التي لا يستطيع أحد أن يفصلها إلا على مدى تاريخي طويل ويحتاج إلى مخطط بعيد المدى ويمتد لمئات السنوات حتى يستطيع أن يجعل لبنان منفصلاً عن سوريا والعكس. أما إلى أي حد أثر الإنسحاب العسكري السوري من لبنان على الأمن الداخلي اللبناني فأظن أننا جميعاً رأينا على الأقل خلال الفترة الماضية كيف أن الأمور لا تبدو طبيعية ولا تبدو آمنة، الوضع كله يبدو مرهوناً بما تريده قوى خارجية معلومة وقوى خارجية مجهولة، في حين أن الوضع أثناء الوجود العسكري السوري بصرف النظر عن الأخطاء التي أُرتكبت كان على الأقل قد ترك وضعاً من الأمن الداخلي والإستقرار في شكل أو آخر. التأثير الذي تركه الإنسحاب على أمن سوريا يعيدني أيضا إلى مسألة الإنفصال كما حدث في عام ١٩٦١ وكيف أن هذا الإنفصال مهد لعدوان ١٩٦٧ بشكل ما. لو أن الوحدة إستمرت ما كان يمكن أن تقع حرب ١٩٦٧، أو ما كان يمكن أن تكون الهزيمة ساحقة بهذا الشكل الذي فاجأ القوة العسكرية المصرية والسورية بهذه الصورة. ثم لكانت الخطط تختلف في المرامي الخارجية وخصوصاً الصهيونية لو أن البلدين كانا لا يزالان موحدين، ولو تعززت تلك الوحدة أكثر وأكثر بدل أن تتراجع تحت وطأة الأخطاء وتحت وطأة الضغوط الخارجية. العلاقات اللبنانية السورية تأثرت كما نرى، هناك عدد من القوى التي ترى مصلحتها. مهما تكلمت عن العلاقات التاريخية ومهما أطلقت من شعارات براقة لكنها وراء هذه الشعارات تخفي رغبة في أن يكون لبنان بعيداً من سوريا قدر الإمكان وتصبح سوريا بالنسبة إليهم الأجنبي الكامل إذا أمكن. أمر العلاقات اللبنانية السورية مرهون بالتوازنات الداخلية في لبنان، إذا أمكن للبنان أن يستعيد التوازن الداخلي بما في ذلك التوازن الطائفي، بما في ذلك فرض ما يطرح من شعارات العيش المشترك واللاطائفية، إذا أمكن للبنان أن يستعيد هذا التوازن تستعيد العلاقات اللبنانية السورية توازنها مرة أخرى بصرف النظر عما يجري في كل من سوريا ولبنان من إنتخاب

حكومات أو مجالس نيابية. وقد يغير النظام السوري وجهه إلى حد كبير أو قد يتغير النظام السوري نفسه لكن لا ريب في أن العوامل الأساسية والركائز التاريخية الجغرافية والقومية التي بين البلدين قادرة على مدى أبعد على إستعادة التوازن في العلاقات.

**غسان العزي:** هذا موضوع طويل ومعقد، مما لا شك فيه وكلنا متفقون أن لبنان وسوريا بلد واحد وشعب واحد، عائلات واحدة، إقتصاد وتاريخ. كلنا نعرف الظروف التاريخية التي أوجدت لبنان، وهناك من يقول من الباحثين الفرنسيين إن وجود لبنان كان رد فعل على معركة ميسلون السورية ضد الإنتداب الفرنسي، فرد عليها الجنرال غورو في أواخر عام ١٩٢٠ بإعلان دولة لبنان الكبير، كما قام الفرنسيون بتقسيم سوريا إلى خمس دويلات طائفية ولم يفعلوا ذلك مع لبنان بل أنشأوا دولة لبنان الكبير وسوريات صغيرة. ومنذ ذلك الحين، العلاقات السورية الفرنسية كانت سيئة للغاية وتحسنت في عهد شيراك ولفترة قصيرة وذلك بفضل الرئيس المرحوم الحريري الذي كان مثابة وزير للخارجية السورية لدى الأوروبيين. ما أريد قوله أن الوجود السوري في لبنان كان يعاني من نقطة ضعف جينية منذ البدء. فهو حصل بناء على موافقة أميركية وبالتالي أوروبية وبالتالي إسرائيلية. كلنا نذكر الخطوط الحمر التي وضعها رابين والتي نقلها الأميركيون إلى الرئيس حافظ الأسد وتم إحترام تلك الخطوط حتى اليوم ولم يتم خرقها إلا مرة واحدة عندما تدخل الطيران السوري ضد الجنرال ميشال عون عام ١٩٩٠ وكان ذلك ايضاً بإذن. هذه نقطة ضعف جينية عانى منها الوجود السوري في لبنان منذ اليوم الأول للتدخل في تموز/يوليو عام ١٩٧٦، وكلنا في لبنان كنا نعرف أن لا حول ولا قوة، فالأميركي موافق والعالم كله ونحن شعب ضعيف صغير لا نستطيع أن نقاوم وأن نقول لا، ويجب أن نتكيف. السياسيون عندنا كانوا يتكيفون لأن النظام الدولي كان يضمن الوجود السوري. بدليل أنه ما أن رفعت هذه المظلة حتى خرج السوريون بالطريقة التي لم نكن نتمناها أبدا. بين إتخاذ القرار الدولي والخروج السوري كانت هناك أشهر قليلة ومعدودة. كان على السوريين ربما خلال سنوات تواجدهم أن يعملوا على سد هذه الثغرة، أن يحاولوا بناء علاقة سوية قوية قائمة على الثقة والمصلحة المشتركة، كلفة الإنفكاك فيها أعلى من كلفة الإستمرار، وللأسف لم يحصل ذلك. كانت هناك علاقة كما نعرف فيها الكثير من الأحادية. ما هو معروف أن الشعب اللبناني لا يحكم من العسكر، كما أن الشعب السوري أيضا لا يحكم من العسكر وكذلك الشعب العراقي والشعوب العربية كلها. أما القول بأن الوجود السوري في لبنان هو ضمانة للأمن القومي في سوريا. فأنا أرى أنه عندما يكون الوجود العسكري هو ضمانة لهذا الأمن فبئس هذا الأمن. الأمن القومي تحققه علاقة سويّة وعلاقة تكامل بين بلدين ودولتين وشعبين. حتى من منظار تأثر الأمن السوري لجهة

الوجود الإسرائيلي. فعندما تكون هناك علاقة لبنانية سوية وتكامل ومصالح مشتركة أعتقد أننا في لبنان وسوريا مهتمون بالآمن القومي لكلا الدولتين وأمن قومي وجيش واحد لبناني وسوري. الآن دولتان وشعب واحد. يجب أن نتفق على أن الدولة اللبنانية ربما مصطنعة بحدودها وهذا صحيح فلماذا لم يعمل السوريون على تحقيق وحدة متكاملة وعلى ضم لبنان؟ أنا كلبناني أُوافق على الإنضمام الكلي الشامل إلى سوريا إذا حدث في ظروف طبيعية وبملء إرادة الشعبين المعبّر عنها بطريقة ديموقراطية حرة. لم يعمل السوريون حتى على هذه الوحدة. كان هناك إصرار على علاقة وصاية بين دولتين مستقلتين في الشكل إحداهما كبيرة جداً. طرحت على نفسي السؤال وهو إذا كان الهدف هو الوحدة فهذا النمط من العلاقة لن يؤدي إلى الوحدة التي هي آخر ما يمكن أن تتوصل إليه. إلا إذا كان المقصود أن سوريا باتت قوة إقليمية عظمى بسبب وجود لبنان إلى جوارها مع كل هذه التناقضات وبسبب وجود حدود مشتركة بين لبنان وإسرائيل ووجود قوة ممانعة في لبنان. بعد الإنسحاب السوري من لبنان من الصعب كثيراً الكلام عن قوة إقليمية عظمى. الورقة اللبنانية كانت ورقة أساسية في يد النظام السوري. العصبيات والطوائف والأعراق الموجودة في لبنان ليست حالة فريدة وهذا ما نراه في الكثير من البلدان في العالم: في الولايات المتحدة وفي بلجيكا وسويسرا حيث يوجد مواطنون لا يتفاهمون لغوياً. وفي فرنسا تسعى كورسيكا إلى الإنفصال، وفي إسبانيا توجد حالة الباسك. في لبنان أسأنا إدارة هذا التنوع الطائفي. السوريون كان لديهم فرصة عظيمة تتمثل في أن يساعدونا على إنجاز نمط جديد بإدارة حسنة لهذا التعايش. هم حاولوا الإستفادة من هذا التنوع لكن على الطريقة القديمة؛ طريقة «فرق تسد». وبالتالي بعد ٣٠ سنة من الوجود السوري في لبنان ها نحن نعود إلى المربع الأول، طوائف وفتنة مذهبية حيث نحن نتكلم عن بلد «لا يستطيع أن يركب». الوجود السوري في لبنان مرّ بمرحلتين الأولى من عام ١٩٧٦ الى ١٩٩٠ حين تم إجتياح الكويت، وكلنا يعرف الصفقة الكبيرة التي تمت بين جايمس بيكر والرئيس الراحل حافظ الأسد، وبناء عليها تم القضاء على تمرد ميشال عون، وفي المقابل تمديد الوصاية السورية في لبنان. ومرة أخرى، كان الوجود السوري في لبنان بحاجة إلى تجديد هذه الوصاية وبالتحديد من واشنطن. وبالتالي كيف لي التكلم عن قومية عربية وعن بلد واحد وأنا أعرف تماماً أن هذه العلاقات المميزة والأخوة وكل المعاهدات كانت بضوء أخضر أميركي من الولايات المتحدة، حليفة شارون التي كان الوجود السوري في لبنان بحاجة لغطاء منها كي يستمر. عندما رفع الغطاء تمت الأمور بالطريقة التي رأيناها. في المستقبل، العلاقة اللبنانية السورية يجب أن تكون بين بلدين مستقلين، ويجب أن نقرر بأن العلاقات بين الدول المستقلة يمكن أن تكون

علاقات مميزة. حتى بين ألمانيا وفرنسا اللتين عاشتا ثلاثة حروب كبرى والعداء التاريخي المستفحل هناك بين الشعبين علاقات وعملة موحدة. دعونا من الشعارات ولنتكلم عن المصالح المشتركة وهناك عدد هائل من المصالح المشتركة بين البلدين. هناك إمتداد بينهما وبالتالي يجب أن نبني على ذلك. ما يحصل اليوم هو نتيجة لثلاثة عقود من الكذب المتبادل. يجب آن نعترف بالحقيقة وعندما ندركها نستطيع أن نصحح فيها وأن نعمل على تصحيح الخلل. أما التكاذب المتبادل فلن يؤدي بنا إلى شيء. يجب أن نبحث في ما اذا كانت سوريا تنظر إلى لبنان كبلد مستقل أم لا؟ أؤيد القول أننا يجب أن نعود إلى سوريا ولنبحث بصيغة وحدة كاملة لما لا؟ واذا كانت الظروف الدولية لا تسمح، فلنكن دولتين مستقلتين في إنتظار تحقيق الوحدة العربية الكبرى التي سوف نستمر في السعي إليها. وهناك إتفاقات معقودة بين البلدين، فعلى الأقل لنعمل بهذه الإتفاقات، نعدل ما يجب تعديله ونضيف إليها إتفاقات جديدة لأن الأمن القومي اللبناني جزء لا يتجزأ من الأمن القومي السوري والعكس بالعكس. على البلدين، وربما على سوريا، أكثر من لبنان، أن تقف للحظة وتعيد النظر في علاقة امتدت ثلاثين سنة وكان يشوبها الكثير من مواقع الخلل. والبدء بالإجابة عن عدد من الأسئلة التي كنا نتهرب من الإجابة عنها خلال السنين الماضية.

**ياسين سويد:** اؤيد ما جاء في كلام الزميلين، وأود التوقف عند نقطة مهمة في نظري، وهي أن سبب كل ما يجري وما جرى بين سوريا ولبنان هو نتيجة غياب الديموقراطية في البلدين. النظام الأمني لا يقيم علاقات صحيحة بين الناس. هذا النظام الأمني الذي خبرناه في عهد فؤاد شهاب، وجميعكم يعرف دور أنطون سعد والشعبة الثانية في ذلك الزمن، هذا النظام لا يمكن أن يقيم علاقة سوية بين البلدين. أتصور لو أن الأمر كان عكس ذلك، أما كان في وسعنا أن نتوصل إلى ما طرحه الدكتور غسان من إتحاد ما بين البلدين؟ إتحاد جمركي، إتحاد أمن عام، سوق لبنانية سورية مشتركة، رفع الحدود، وإلى آخره؟ كان يمكن أن نقدم صيغة متميزة للوحدة العربية. أتصور أننا أضعنا هذه الفرصة، وأنا أقول إن المسؤولية تترتب على الجانبين. أنا لا أنسى ما قاله رياض الصلح في بيانه الوزاري الأول «لن يكون لبنان للإستعمار مقراً ولا للتآمر على سوريا ممراً». هذا صحيح، ولكن كيف عالجت سوريا موضوع الأمن؟ بضباط أعتبر أنهم لم يكونوا إطلاقاً في مستوى المهمة التي أوكلت إليهم. وعندما بدأ الأمن يشتغل سياسة ضاع البلدان. من هنا أتصور أن سوريا ولبنان قد أضاعا فرصة فريدة من نوعها. أذكر أنه في العام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، وهو عام التفاوض على الجلاء العسكري الأجنبي عن سوريا ولبنان، كان شكري القوتلي وبشارة الخوري ورياض الصلح يجتمعون دورياً في شتورا وفي بلودان، وقد كلفت سوريا يومها المفاوض اللبناني بالتفاوض عنها في لندن ثم في باريس. أين نحن من ذلك اليوم؟

لقد بعدنا كثيراً عن بعضنا. تألمت عندما سمعت في ساحة الشهداء «سوريا برا»، وقد أثلجني قول النائبة بهية الحريري نحن لا نقول لسوريا وداعاً ولا نقول لها شكراً، وإنما نقول إلى اللقاء. كم هي واعدة هذه الكلمة. من هنا، فإنني أعتبر أن النظامين في سوريا وفي لبنان إرتكبا خطأً فادحاً. وطبعاً فإن الأخ الأكبر يتحمل الحصة الكبرى من الخطأ. وبكل أسف أقول: نحن، في لبنان، لم نثبت بعد أننا شعب يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه. نحن شركة طائفية مساهمة ولم نرق بعد إلى مستوى الوطن. لماذا لم يتحقق، منذ إعلان الدستور عام ١٩٩٠، تنفيذ المادة ٩٥ من ذلك الدستور وهو تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية؟ لماذا لم تفرض سوريا على اللبنانيين تشكيل هذه الهيئة؟ في الإنتخابات النيابية (٢٠٠٥) استعرت الطائفية، وكذلك خلال تشكيل الوزارة. أعتقد أننا نحن اللبنانيين قصرنا كثيراً، وأن سوريا لم تحسن التصرف، وهذا ما أدى إلى الإنشقاق الكبير. ولذلك نحن بحاجة اليوم إلى سياسيين أكفاء، في سوريا كما في لبنان، علينا أن نبدأ التفكير، بعقل بارد، كيف نعيد العلاقات، وكيف نعود إلى تمتينها، ولا نفكر بالعودة إلى الوراء، حيث يجاهر البعض بإقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين، وهذا لا يجوز بين سوريا ولبنان، كما أنه لا يجوز بين الأردن ولبنان، وكما أنه لا يجوز في المستقبل بين فلسطين ولبنان. أعتقد أن علينا أن نعود إلى تاريخنا وأن نستمد منه توجهنا السياسي. وأعود لتأكيد ما قاله الدكتور غسان أن العسكر بعيد جداً عن الديموقراطية. عبد الناصر نفسه كان نظامه أمنياً (مع كل حبي له) وكذلك فؤاد شهاب. وأتساءل اليوم بعد كل الذي جرى: من حل محل سوريا؟ فيلتمان (السفير الأميركي) الذي يقصد الوزراء بنفسه (لأنه أذكى) ثم يخرج فيعلن موقفه. معنى ذلك أن المستفيد الأول من إغتيال الحريري ومن هذه الأحداث هي الولايات المتحدة.

**محمد نور الدين:** ما هو تأثير خروج سوريا من لبنان على الأمن القومي اللبناني في مواجهة إسرائيل وعلى الأمن القومي السوري في مواجهة إسرائيل أيضاً؟

**ياسين سويد:** أعتقد أن الوجود العسكري لا يؤمن الأمن لأي بلد. بل الوجود الأمني الذي يلتزم مهماته الأصلية. لذا، كان على الأجهزة الأمنية أن تهتم بأمن الدولة وتبتعد عن الاهتمام بالسياسة، ولكن المشكلة أنه لم يكن لدينا نظام أمني يقوم بواجباته على الوجه الصحيح. لذا، ليس المهم أن يكون الجيش السوري في لبنان لكي يتحصن أمن لبنان، أو أمن سوريا، أي نظام لا يحميه العسكر بقدر ما يحميه جهاز أمني يقوم بمهماته على الوجه الأكمل دون تجاوز هذه المهمات.

**سمير كرم:** أردت أن أضيف أن ما يترتب على الأمن العسكري اللبناني والأمن العسكري السوري ضمن مفهوم مواجهة إسرائيل لا يتوقف على هذين الطرفين وحدهما إنما يتوقف

على الخطط الإستراتيجية الكبرى لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل وأظنها خطة واحدة.

**محمد نور الدين:** نأتي الآن إلى حدث الانسحاب الإسرائيلي من غزة. هل هو نهاية المطاف لإسرائيل، أم كرة ثلج فلسطينية ستفضي إلى تحرير الضفة والقدس الشرقية؟ كيف نقرأ هذا الحدث؟

**غسان العزي:** الإنسحاب من غزة يأتي على يد نبي الإستيطان، أرييل شارون. بالعودة الى سلوك هذا الرجل وكلامه تحديدا حول الإستيطان نفاجأ، وكنا نتوقع أن آخر من يمكن أن يقوم بتفكيك مستوطنة في إسرائيل هو شخص إسمه أرييل شارون. من يسمع كلامه منذ سنتين حول مستوطنة كفرداروم يخال أنه من المستحيل في يوم من الأيام أن يفكّر يوماً بإجلاء مستوطن واحد منها. اليوم هو يقوم بإجلاء المستوطنين بالقوة. هناك إصرار على دفع كل الأكلاف في حزبه، الليكود، من إستقالة بنيامين نتانياهو والتنافس بينهما والإضطرار لطرد عدد من الوزراء ثم التحالف مع حزب العمل وإعادة خلط الأوراق الداخلية. هناك إصرار شاروني على تنفيذ الإنسحاب ولو بالقوة المسلحة، وقد نجح في ذلك. يقلقني أن شارون يقوم بهذا الإنسحاب، الرجل لم يتحول إلى دالاي لاما، وهو نفسه لا يصدق ما يقوله عنه جورج بوش بأنه رجل سلام. السؤال الأساسي هل الإنسحاب هو خطوة إلى الأمام في مسار سياسي إفتتحته إتفاقية أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؟ أم أنها خطوة في عكس هذا السياق. الحقيقة شارون نفسه أجاب عن هذا السؤال وقام مستشاره ديفيد دوف فيسغلاس في صحيفة **اللوموند** في أكتوبر/تشرين الأول الفائت بتفجير قنبلة عندما شرح الأسباب الحقيقية لهذا الإنسحاب موضحاً أن هذا الإنسحاب لا يأتي في سياق أن السلام بات قاب قوسين. وهذا يعني أن شارون لا يؤمن بأن السلام بات قريباً بل هو يؤمن بأن السلام مستحيل. إذاً هناك اقتناع لدى شارون بأنه لا جدوى من الإستمرار في التفاوض، وبالتالي فإن الإنسحاب من غزة سوف يفتح المجال أمام مزيد من الإستيطان في الضفة. التخلي عن غزة معناه التمسك بالقدس وبالضفة الغربية. وقد قال مستشاره إنه عندما يتوقف التفاوض سوف يتوقف الكلام عن دولة فلسطينية. وبالتالي الإنسحاب من غزة يعني القضاء على فكرة الدولة الفلسطينية على المدى المنظور على الأقل. توقف الكلام عن حق اللاجئين بالعودة وعن كل الخلافات في قضايا الحل النهائي، الأمر الذي يؤدي تالياً إلى توقف المسيرة السلمية. الإنسحاب من غزة هو التخلي عن ٤ في المئة من الأرض الفلسطينية في مقابل التخلي عن أعباء منطقة مكتظة بالسكان وبالسلاح والمقاومة والتي كان رابين يحلم بأن يبتلعها البحر. شارون لم يحلم بأن يبتلعها البحر بل جرب حظه وأرتكب المجازر في غزة ولكنه عاد وأقتنع بأن الأرباح المتأتية أكثر بكثير من الأكلاف التي سوف يدفعها. زيارة شارون إلى باريس حيث أستقبل بحفاوة

بالغة من قبل شيراك نفسه، كانت دفعة أولى من الثمن الذي ينتظر شارون أن يقبضه في مقابل الإنسحاب من غزة، وهي إعادة العلاقات مع دولة كبرى كما فرنسا، والتي صار لها دوراً مهماً في الشرق الأوسط وتحديداً بعد القرار ١٥٥٩ وبعد الإتفاق مع بوش. في أيلاند وإسطنبول اثناء القمم التي عقدت هناك، عندما تم الإتفاق على مشروع الشرق الأوسط الأكبر، والذي قبل بموجبه بوش أن تؤدي فرنسا دوراً في الشرق الأوسط، وبالتالي فإن إعادة الحبل المقطوع مع فرنسا يعتبر مكسباً شارونياً كبيراً. الصحافة الغربية اليوم لا تتكلم عن شارون كرجل سلام وحسب، حتى الصحافيين أنفسهم الذين كانوا يهزأون من بوش لوصفه شارون برجل سلام هم اليوم يتكلمون عن شجاعة وتاريخية قراره بالإنسحاب من غزة. الكرة اذاً باتت الآن في الملعب الفلسطيني بالنسبة إلى الرأي العام الدولي وتحديدا الرأي العام المؤيد للعرب في حين أن الرأي العام المناهض لهم سوف يبقى على موقفه. الرأي العام المؤيد للعرب في أوروبا يقول اليوم إن شارون إنسحب من غزة وعلى الفلسطينيين اليوم أن يستكملوا السير في خريطة الطريق. والخطوة المقبلة هي في إستئصال ما يسمى بين مزدوجين «الإرهاب الفلسطيني»، يعني القضاء على البنية التحتية لحماس والجهاد الإسلامي وغيرها من الفصائل. نحن نعرف أن السلطة الفلسطينية لا تقوى ولا تريد ذلك لأن فيه خطر حرب أهلية. حماس والجهاد والفصائل الأخرى تقول إن تحرير غزة تم بالبندقية المقاتلة. وحزب الله وسوريا يقولان إن غزة تحررت وفقاً للنموذج اللبناني في تحرير الأرض وليس بالمفاوضات من قبل محمود عباس. اذاً هناك صدقية متزايدة للسلاح ومتناقصة للمفاوضات. إسرائيل لم تقدم شيئاً لمحمود عباس لتساعده على بسط سلطته على غزة في محاولة لبناء نواة دولة. وعلى الفلسطينيين أن يبرهنوا للعالم قدرتهم على التعايش والإحتكام للديموقراطية والمؤسسات، وبأنهم جديرون بالدولة وقادرون على ادارتها، وبالتالي على إسرائيل ان تستكمل إنسحابها لإستكمال بناء هذه الدولة على الأسس التي وعد بها بوش والتي هي من حق الفلسطينيين على المجتمع الدولي. المهمة شائكة وصعبة أمام الفلسطينيين في غزة. حماس أعلنت أنها لن تلقي السلاح، شارون بعد أن لمّع البيت الإسرائيلي خارجياً سوف يملك متسعاً من الوقت لكي يستعيد الأثمان التي دفعها في الداخل مقابل الإنسحاب وتحديداً في صفوف اليمين. هو الآن في حاجة لأن يبرهن لليمين على صدق نياته وأن يفي بوعوده في تهويد القدس والمزيد من الإستيطان في الضفة. هو من الآن وصاعداً سوف ينكب على إستعادة ما خسره من مواقع في صفوف اليمين استعدادا للإنتخابات المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ . وضع شارون من الآن وصاعداً مرتاح سياسياً في الخارج وفي الداخل أيضاً. الكرة في الملعب الفلسطيني والملعب العربي في شكل عام. هناك أسئلة

عديدة حول دور مصر المقبل ودور العرب إزاء توقف المسيرة السلمية. بوش سيكون من الآن وصاعداً في حل من إلتزاماته في خريطة الطريق لأنه يعتبر بأن الطرف الإسرائيلي خطا خطوة كبيرة في إتجاه خارطة الطريق. بوش في حل من الضغوط على إسرائيل من الآن وصاعداً إذا كان ثمة من ضغوط ممكنة على إسرائيل. بموجب رؤية بوش الدولة الفلسطينية يجب أن ترى النور في عام ٢٠٠٥ وبوش الآن في حل من كل هذا. ونحن بعيدون كثيراً من تحقيق هذه الرؤيا. من الآن وصاعداً هناك حالة إرباك في الصف العربي خلقها شارون وعلينا التعامل معها ونحن أمام إمتحان جدي والفلسطينيون أيضاً. هل نحن قادرون والفلسطينيون قادرون على تحمل مسؤولياتهم إزاء إدارة دولة قد ترى النور في وقت قريب، شارون حر في أن يفكر ويفعل ما يفعل وبأن يضمر ما يضمر وأن يخطط ما يخطط، ولكن ما يخطط له ليس قدراً محتوماً على الفلسطينيين، وخصوصاً إذا عدنا إلى تاريخ شارون الذي كان يملك من الاقتناعات والآراء خصوصاً في موضوع الإستيطان ما راح يتراجع عنه وأخر هذا التراجع هو الإنسحاب من غزة. لقد شهدنا أمام عيوننا عملية تفكيك المستوطنات وإجلاء المستوطنين بالقوة وهذا إيجابي، وعلينا أن نعمل لأن يكون هذا الإنسحاب سابقة يمكن التأسيس عليها لإنسحابات مقبلة في الضفة وفي القدس. الكرة في ملعبنا.

**سمير كرم:** لحسن الحظ أنه ليس من المتصور ان يجتمع أي عدد من الأكاديميين العرب ويتفقوا كما يتفقون في ما يتعلق بموضوع فلسطين، ولهذا أرى أني أتفق مع الدكتور العزي في كل ما قاله في هذا التحليل. لكن على سبيل ضغط الأمور بعض الشيء أنا أرى أن الإنسحاب الإسرائيلي من غزة يجيب على أسئلة أساسية عدة ولها دلالات كبيرة بالنسبة إلى ما نتوقعه مستقبلا وبالنسبة إلى تقويمنا وفهمنا لما يجري. هل تملك الولايات المتحدة القدرة لأن تضغط على إسرائيل؟ وهذا سؤال مطروح منذ أن قامت العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل؟ والإجابة هي بنعم ، واضح أن الولايات المتحدة مارست دوراً ما في الضغط على إسرائيل. عندما تريد الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل وتحصل على نتيجة إيجابية تفعل مهما أنكرت وقالت إن إسرائيل دولة مستقلة. الولايات المتحدة تملك مفاتيح الضغط على إسرائيل وهذا إثبات حسي واضح. هل ترغب الولايات المتحدة أن تتم التنازلات على يد حكومة متطرفة يمينية؟ نعم. إسرائيل والولايات المتحدة تفضلان أن تكون أية تسوية جزئية أو كبرى من منظارهم تسوية يكون الطرف فيها حكومة من حكومات اليمين التي تمثل الفكر الصهيوني في أقصى درجات وحدّته. وهذه أيضا إجابتها نعم. هل يتم هذا الإنسحاب من غزة والمستوطنات وهو إنسحاب ذو شقين عسكري وسكاني - إستيطاني هذه جديدة تذكرني كمصري كيف كان

بيغن في سيناء وهو اليميني الليكودي. نحن أمام إنسحاب عسكري وإن كان إلى مداخلها حتى يبقى جاثماً على صدر الفلسطينيين ويذكرهم بوجوده تماماً، هل هذان الإنسحابان بكل الدلالات التي يحملها كل منهما قد تما تحت ضغط المقاومة أساساً وليس تحت ضغط رأي عام عالمي أو رأي عام أميركي؟ الإجابة أيضا نعم. لو لم تكن المقاومة طويلة النفس وقادرة على تقديم هذا العدد من الشهداء والتضحيات في ظل بطالة وتفككات إجتماعية لما حصل الانسحاب. لقد قدم الفلسطينيون أقصى ما يمكن تقديمه ولا يزالون قادرين على تقديم ما هو أكثر. الإنسحاب تحت ضغط المقاومة أساسي حتى وإن بدأت كلامي بأنه تحت ضغط من الولايات المتحدة لكن للمقاومة دورها الأساسي في إجبار إسرائيل على ذلك. هذا الإنسحاب هل هو دعم للسلطة الفلسطينية بمفاهيمها الجديدة على حساب المقاومة؟ نعم. الولايات المتحدة وإسرائيل تريدان أن تثبتا أن السلطة الفلسطينية في شكلها الجديد وقيادتها الجديدة وأسلوبها في التعاطي مع إسرائيل، وبأسلوبها في التعاطي مع المقاومة هي جديرة بالدعم والإستمرار؟ والاجابة نعم. إسرائيل تريد أن تدعم السلطة الفلسطينية بمفهومها الجديد والولايات المتحدة تريد ذلك الدعم ولا داعي للعودة إلى المواقف السابقة من السلطة التقليدية للشعب الفلسطيني التي إنتهت برحيل ياسر عرفات. تبقى بضعة نقاط، إسرائيل أثبتت مرة أخرى انها لا تتخلى أبداً عن منهج الحصول على الحد الأقصى في مقابل تقديم الحد الأدنى ،وهذا ما عبر عنه شارون في تصريحاته الأخيرة فهو بكى وهو يرى المستوطنين يخلون المستوطنات، وهذا معناه أنه ينفذ ما لا يريده في أعماقه. والنقطة الثانية إعلانه عن التوسع في الإستيطان في الضفة الغربية وأنه سيعوض هذا بذاك. أخشى أن أتهم بالمعاداة للسامية إذا قلت إنه الأسلوب اليهودي التقليدي الذي ترسمه الروايات والمسرحيات حتى في العصور الوسطى. كما أن هناك الآن محاولة لقلب الأوضاع. كان الرهان باستمرار على التطرف العربي بأن يفسد القضية العربية، الآن الرهان على الإعتدال الإسرائيلي أن يكسب إسرائيل القضية. وأمام هذا الخلل في المعادلة العالم كله مخدوع بصورة أو بأخرى. أما إلى أي مدى سوف يستمر هذا الخداع فأظن أنه لن يستمر طويلاً لأن المقاومة سوف تعود بالتأكيد. نحن أمام إختلال للمعادلة التي كانت في شكلها الصحيح عندما كان العرب يمثلون الرفض والعالم يقاومهم، الآن الإسرائيليون يمثلون الإعتدال دون أن يكون العرب رافضين. انه شيء جديد دخل على المشهد في القضية الفلسطينية وهو منح إسرائيل صورة الإعتدال. القوى الوحيدة التي ترى زيف هذا الواقع خارج الأمة العربية هي في تصوري اليسار الأميركي واليسار الأوروبي. على عكس ما كان سائداً في فترة ١٩٦٧ عندما كان اليسار الأوروبي والأميركي متحالفاً مع إسرائيل إلى أقصى درجة. الموقف. الآن اصبح عكسيا حيث يرون إسرائيل على حقيقتها وكذلك مناوراتها وأساليبها وبالتحديد يرون شارون على حقيقته بما يفعله

في غزة وبما هو منتظر أن يفعله في الضفة الغربية.

**ياسين سويد:** أتصور أن أحداً لا ينكر دور المقاومة في هذا الإنسحاب، ولكني أُلفت إلى ما قاله شارون عندما زار فرنسا إذ قال «لو أنني استطعت أن أوطّن مليون يهودي في غزة لما إنسحبت». وكان مصيباً عندما سحب ٨ آلاف يهودي من بين مليون و٢٠٠ ألف فلسطيني معظمهم مسلح ومقاوم. وأتصور لو أنه كان قادراً على حشد مليون يهودي في غزة لما إنسحب منها. والصورة التي أظهرها الإعلام لليهود وهم يبكون وللجيش الإسرائيلي وهو يجبرهم بالقوة على الإنسحاب هي صورة مصطنعة بل هي تمثيلية. أرادوا القول للعالم إن هذا الجيش الإسرائيلي الذي أكره الشعب الفلسطيني برمته على الخروج من دياره أصبح يعامل اليهودي كما الفلسطيني. أنا لا أرى في هذا المشهد أكثر من خطوة إسرائيلية مدروسة إلى الأمام في سبيل العودة خطوات إلى الوراء. حيث ستتشبث إسرائيل بالضفة الغربية وبالقدس. لقد كان شارون صادقاً عندما قال إنه سوف يملأ الضفة الغربية بالمستوطنين. ففي الضفة الغربية حاليا ٢٥٠ ألف مستوطن في مقابل مليونين من الفلسطينيين، وهو يحلم بأن يبلغ المليون على الأقل في الضفة الغربية، وأن يوزع هذه المستوطنات بعيداً من التجمعات السكانية الفلسطينية الكثيفة. وطبعاً سوف تكون هذه المستوطنات محمية. إنه يعمل كل ما في وسعه لمنع تنفيذ خريطة الطريق التي تقول بدولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة عبرية مستقلة. أين تقوم هذه الدولة؟ لا مجال لقيامها، كانتون في غزة لا أكثر، وهذا الكانتون محكوم جواً وبحراً وبراً، فهو إذن محتل. ثم إن الشرط الذي وضعه بوش للبدء بالمرحلة الثانية هو القضاء على الإرهاب الفلسطيني. هذا المنطق الأميركي المتحالف مع الصهيونية لا يمكن أن يقره بشر، فإذا كانت مقاتلةُ المحتل إرهاباً فماذا نقول عن ديغول وجورج واشنطن؟ ثم ماذا بعد غزة؟ وخصوصاً أن الولايات المتحدة الأميركية توجه اليوم أنظار العالم إلى غزة نموذجاً مثل سويسرا. أنظروا إلى الفلسطينيين عندما يستقلون كيف سيكونون «أوادم ومرتبين وحلوين». معنى ذلك أن مليون فلسطيني حذف من معادلة المقاومة. والمشكلة الأكبر أن الجيران العرب يبدون كأنهم غير موجودين. ثم إن المعركة الحقيقية بين المقاومة والشعب الفلسطيني وإسرائيل سوف تبدأ بعد الجلاء الكامل عن غزة. وأتصور أن المنظر الذي رأيناه في غزة سوف يجعل العالم يتساءل إذا كان ٨ آلاف يهودي قاموا بما قاموا به من ممانعة لإجلائهم، فكيف سيكون الحال مع إجلاء ٢٥٠ ألف من الضفة؟ ماذا يبقى علينا، أن نفعل نحن العرب؟ إذا لم نقف موقفاً قومياً إلى جانب المقاومة الفلسطينية. بعد مرحلة غزة سوف يطول النضال الفلسطيني كثيراً. عام ١٩٨٢ إنسحبوا من ياميت وسنة ٢٠٠٥ إنسحبوا من غزة. كم سننتظر كي ينسحبوا من الضفة الغربية؟ هنا يأتي دور العرب: أين هي مصر خزان الأمة

العربية؟ وسوريا الخزان الثاني، والعراق. وهنا يأتي دور الولايات المتحدة الأميركية في ضرب العراق لأنه القوة الأساسية بعد مصر التي كان يمكن أن تقوم بدور ما في فلسطين. إنني أتخيل صورة قاتمة جداً لما بعد الإنسحاب من غزة. هل تصبح غزة سويسرا أم خزاناً للمقاومة؟ أم هل تصبح هانوي؟ أنا اتخيلها هانوي. والسؤال ما هو دور العرب في هذه المعركة القادمة؟

**محمد نور الدين:** نختم بمحور العراق - إيران، في هذا الإطار تجري محاولات لوضع أساس دستوري لمستقبل العراق. بصرف النظر عما سينتهي إليه الدستور العراقي المقترح نلاحظ أن هناك نزعات سلبية بالنسبة إلى وحدة العراق أرضاً وشعباً. البرزاني يتحدث أنه بعد ٨ سنوات ستُطرح على إستفتاء إقامة دولة كردية مستقلة. في المقابل، هناك محاولات من بعض القوى لإقامة كيان شيعي في بعض المحافظات العراقية. وبين هذا وذاك هناك إنسحاب عملي من الحياة السياسية من جانب فئة من العراقيين وهي السنة. وهناك الفتنة المستمرة والقتل فضلا عن وجود الإحتلال، بموازاة ذلك هنالك، وفي شكل لا يمكن فصله عن العراق، تطورات لدى الجار الإيراني. هناك رئيس جديد وحكومة جديدة والصورة في إيران تشير إلى اتجاه أكثر تشدداً من السابق وخصوصاً في الملف النووي . ويبدو أن فترة التهدئة على وشك أن تنتهي أو تسير في إتجاهات أخرى بين ايران من جهة وأوروبا والولايات المتحدة من جهة أخرى. بوش هدد بإستخدام السلاح ضد إيران ولو كخيار أخير. لا شك في أن الوضع في العراق والعلاقة الأميركية بإيران ليسا منفصلين عن بعضهما بعضاً، فقط نحاول أن نقرأ هذا المشهد العراقي الإيراني في ظل مقولة الفوضى الخلاقة والتي يمكن أن تصل الى الفوضى المدمرة في هذه المنطقة؟ كيف نقرأ هذا المشهد في ظل هذه التطورات؟

**ياسين سويد:** ما يقلقنا في المشهد العراقي هو الإنقسام الطائفي. نحن نعلم أن للأكراد قومية، وربما لهم الحق بأن يطالبوا بدولة ونحن نعلم أن أسباب عدم قيام الدولة الكردية ليست عراقية وحسب، وإنما هي أسباب دولية. ولكن الإنقسام السني الشيعي في العراق هو المخيف. لحسن الحظ أن هناك أصواتاً شيعية وسنية كما مقتدى الصدر وسواه، ترفض الفدرالية المذهبية. ولكن السؤال: ما هو دور الولايات المتحدة الأميركية في هذا كله؟ في عهد بول بريمر الحاكم العسكري الأول للعراق بعد الإحتلال، تحدث الدستور الموقت عن دولة إتحادية. إذاً، التخطيط موضوع في الأساس لدولة إتحادية، وطبعاً ليس المقصود بذلك الإتحاد بين الأكراد والعرب، وهو أمر مسلّم به، وإنما بين الأكراد والسنة والشيعة. لماذ؟ لقد كان لدى العراق، بصرف النظر عن حكم صدام جيش عامل من ٤٠٠ ألف مقاتل يستطيع أن يضيف إليه ٢٠٠ ألف إحتياط. وكان لديه ٥٠٠ عالم، هذا البلد لم يقلق

الولايات المتحدة بل حليفتها إسرائيل، ولم يكن إحتلال العراق لأجل النفط وإنما للتدمير، لأنه كان يقلق إسرائيل. إذاً سنكون أمام مشكلة خطيرة إذا ما قامت في العراق دولة إتحادية مذهبية، ربما تكون طريقاً لتقسيمات مذهبية في بقية البلدان العربية. لدينا الخُبَر في السعودية واللاذقية في سوريا وجبل عامل في لبنان. وأتمنى أن لا تؤدي إيران دوراً معادياً للتوجه القومي العربي، وأتصور أن إيران هذه الأيام في تحالف كبير مع الفكر القومي العربي. وأقول إن إيران، برغم حكمها الديني، ليست عدوة للعرب ولا يمكن أن تكون عدوة لهم. حضرت المؤتمر القومي للإنتفاضة في طهران. الشعارات لأجل فلسطين تملأ طهران، وهذا ما لم تعد تراه في أي بلد عربي. مشكلة إيران اليوم كبيرة بالنسبة إلى الغرب لأنها تقترب من حيازة السلاح النووي، وهذا مصدر إغتباط لي وسرور. ولكن السؤال هل تستطيع الولايات المتحدة أن تخوض اليوم حرباً في إيران؟ أتصور أن هذا أمر صعب. خصوصاً بعد مأزقها في العراق. ومنذ أيام حذرت روسيا من القيام بأي عمل عسكري ضد إيران، وأتصور أن إيران أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى إمكانية الحصول على القنبلة النووية. الولايات المتحدة وقفت عاجزة أمام كوريا الشمالية. ولن تغرق اليوم في أوحال إيران البلد الكبير والشاسع والقوي والقائم على حدود أفغانستان والصين والإتحاد السوفياتي سابقاً. لا أتصور أن الولايات المتحدة تجرؤ على الدخول في الرمال المتحركة في إيران. التهديد الغربي لا أعتبره جدياً، وإنني أتصور أن إيران سوف تتمكن بالنتيجة من تحقيق أهدافها النووية.

**غسان العزي:** إرضاء الأكراد على حساب المكونات الأخرى من شيعة وسنة وإغضاب الأتراك و الإيرانيين يؤدي إلى أزمة للأكراد. بالتالي إن أي مشروع يأتي على حساب جزء من مكونات المجتمع العراقي سوف يكون أزمة على المشروع. تجربة لبنان قائمة حيث كان هناك من يحلم بدولة مسيحية وغيرها وهذا كان مستحيلاً. الكلام الآن على تكوين العراق من دول أو دويلات فيدراليات أو كونفدراليات هو نوع من التجريب السياسي، إذا حصل يكون مرحلة موقتة لإلهاء الناس عن الإحتلال. أتصور أن القوى العراقية يمكن أن تنتقل من أسلوب الممانعة الذي تقوم به الآن إلى أسلوب المقاومة، وهذا ما يتطلب شروطاً ووعياً أكبر مما هو متوافر الآن. عندما نفكر بهذا الشكل من التقسيمات فلديك كذا مليون كردي في بغداد. وفي حال موافقة القوى العراقية على هذا التقسيم سيكون ذلك مشروعاً إنتحارياً لها. إنه مشروع حرب أهلية. أتمنى أن لا توافق القوى العراقية على هذا الشكل من التقسيم. ما ينقذ العراق من هذه المشاريع هو رفع شعار العراق للعراقيين والعراقيون قادرون على حل مشاكلهم تبعاً لمصالحهم. طالما بقي الإحتلال في العراق سيكون مشروع أي حكومة تتشكل في ظله مشكوكاً به. كلام فضيٌّ أن يكون العراق كما اليابان. اليابان

كانت دولة متماسكة. صحيح أنها ليست عسكرية لكنها قوة إقتصادية كبيرة، من هنا نحن أقرب إلى النموذج الافغاني الذي يتخبط الآن. طبعاً نحن أرقى قليلا لأننا نملك مقومات دولة سابقة ولدينا نسبة كبيرة من المثقفين والمحامين والاطباء وخبرة سياسية غير ذلك. صحيح أننا قبائل إنما أوعى من القبائل الأفغانية، نحن أمام إختبار حقيقي بتصوري لن يقوم، إما أن تلتقط القوى العراقية المعارضة هذه المخاطر الكبيرة ولا تدع المشروع الأميركي يمر بسهولة، وبمجرد أن تقبل بالحلول الأميركية معنى ذلك أنها ستحكم على نفسها بالإعدام لخمسين سنة مقبلة على الأقل. أي مشروع بإشراف أميركي هو نسف لركائز الدولة والمجتمع في العراق. الأولوية هي لطرد الإحتلال قبل أي شيء آخر. وتالياً ليس بسهولة تصور العراقيين يحملون السلاح ويقاتلون الإحتلال. هناك مقاومة مسلحة وهناك مقاومة عصيان مدني ومقاومة بالكلمة ومقاومة مثقفين والأحزاب وعدم التعامل مع الإحتلال. اليوم هناك شعار بعدم السماح للصوص بحكم العراق. المطالبة بخروج الأميركيين مشروعة وعادلة والعراق للعراقيين ونفط العراق للعراق والعراقيين. هناك تمسك بالوجود الأميركي حتى إشعار آخر. هناك فراغ لأنه لا يوجد نظام عراقي ولم يتم التمكن من تعيين حتى مختار وهنا تقع الجريمة الأميركية في العراق. الأميركيون يهدفون إلى مزيد من إضعاف بنية الدولة والتي بالأساس هي دولة مركزية من طراز رائع. مقولة أمين الجميل أعطني السلام وخذوا ما يدهش العالم هي مقولة تنطبق على العراقيين. مع كل الغرور العربي، العراقيون هم من أكفأ الشعوب العربية بالعلم والسياسة. ليس هناك حالياً مطالبة بخروج الأميركيين وإن تم ذلك في ظل عدم وجود دولة سيكون هناك إقتتال. عبر التاريخ لم يحدث في العراق إقتتال سني شيعي من الإستعمار البريطاني إلى اليوم. ولم تحدث في العراق حرب أهلية بالمعنى اللبناني للحرب الأهلية. صار هناك حرب كردية عراقية عندما أخلف نظام صدام حسين البعثي بالوعود والإستفتاء بإعطاء الأكراد حكماً ذاتياً في الشمال وحدث ما حدث. مع حرب الخليج الثانية والإنتفاضة الشيعية إنقسم العراق، إنما لم يكن هناك في التاريخ العراقي صراع طائفي. يطالب الشيعة بالتمثيل الصحيح لهم. ويطالب التركمان وكذلك الآشوريون بالتمثيل الصحيح وهذا من حق الأقليات.لكن المؤسف أن رأس هذا النظام العلماني القومي الذي حكم العراق ٣٠ سنة وهو وريث حزب أسسه السوريون وألغاه الأميركيون... صدام حسين هذا كان علمانياً تحول إلى اسلامي بعد حرب الخليج الثانية ووضع «الله أكبر» على العلم، ووضع همزة على كلمة الله وهذا غير موجود في علم اللغة.

**سمير كرم:** ربما تأذنون لي بالإختلاف بعض الشيء في طريقة التناول في ما يتعلق بخطط التقسيم المطروحة في العراق، أنا مع الرأي القائل بأن الولايات المتحدة ليست من المؤيدين

لتقسيم العراق. هي تريد السيطرة على العراق موحداً لأنه أسهل بكثير من السيطرة عليه مقسماً. السيطرة على ثلاثة كيانات قطرية ذات طابع إسلامي أصعب كثيراً من السيطرة على عراق واحد من خلال دولة ومن خلال أجهزة مركزية واحدة. والولايات المتحدة لا تريد إعطاء انطباع في المنطقة كلها بأنها دخلت الى الشرق الأوسط بهدف تفتيت دوله إلى دويلات مختلفة. لكن هذا لا يمنع من الإنتباه إلى أن إسرائيل قد تكون وراء فكرة تقسيم العراق إلى دويلات إثنية او دينية شيعية وسنة وأكراد. أظن أن إسرائيل والولايات المتحدة مختلفتان في هذا الجانب وإن كانت اسرائيل تشتغل على هذا الجانب بشكل خفي أكثر. ليس لديها مخطط علني تنفذه إنما لديها أساليبها المختلفة والتي تستغل كثيراً النفوذ الاميركي العسكري السياسي والإقتصادي داخل العراق من أجل تفتيته. إسرائيل تسعى لتقسيم العراق في حين الولايات المتحدة لا ترى لها مصلحة في ذلك، وإن كانت هي مشغولة في المستنقع الذي وقعت فيه بفعل المقاومة، الأمر الذي قد يلهيها في شكل أو آخر عن خطط إسرائيل داخل العراق. نقطة أخرى أريد الإشارة إليها هي أن التقسيمات التي يحكى عنها داخل العراق كلها تقوم على معلومات غير مؤكدة، وأحسن وصف لها أنه مشكوك فيها للغاية. كم يمثل الأكراد في العراق؟ تذكر معلومات كذا وكذا وهي أرقام متفاوتة إلى حد كبير وليس هناك من تصور لإمكان الخروج بتعداد حقيقي في بلد ممزق أمنياً وفي ظل صراع حاد إثني وليس طائفياً. إنما لا أحد يعرف على وجه اليقين أن الشيعة أكثر من السنة أو العكس أو كم سيمثل الأكراد. وهذا ما يستخدم في فكرة الفيدرالية وأنه من الضروري أن يكون للأكراد دولة لأنهم يمثلون قومية كما ذكر الدكتور سويد. أما فكرة الفيدرالية، فالولايات المتحدة تستخدمها بمعنى إيجابي لأنها هي نفسها فيدرالية إنما ليس على أساس عرقي إذ ليس هناك ولاية للسود أو البيض أو الأميركيين من أصل ألماني أو الذين يدينون بالكاثوليكية. الفيدرالية كلمة إيجابية بالنسبة للأمركيين. الماثل في ذهن الأميركي هو الفيدرالية الأميركية وهو مثل ليس فيه ما يعيب كما سبق وذكرنا. الموضوع في ما يتعلق بتقسيم العراق فيه مخاطر كثيرة إنما الخطر الرئيسي يتركز على مشكلة الأكراد التي كادت تحل قبل الغزو الأميركي وكادت تحل على عهد عبد الكريم قاسم بعدد من التنازلات التقدمية بأنه للأكراد حقوق ولا بد لهم من أن يمارسوا حكماً ذاتياً، لكن لم تنفذ بنية حسنة ولم تنفذ بشكل يبقي على الطرح الكردي الذي يرى وئاما بين العرب العراقيين والأكراد العراقيين. كنت أسمع عن بعض الأكراد يتحدثون إن العراق بلد واحد بأكراده وعربه ضد التقسيم. الآن تباعدت هذه الفكرة. لديهم إحساس بأن دولة كردية ستكون أغنى من الدولة العربية في العراق وخصوصاً اذا ضمت لها كركوك الغنية بالنفط. أظن أن المشروع غير ناضج بما فيه الكفاية وسيلقى مقاومة من

الشعب العراقي بالتأكيد بما فيه نسبة على الأقل ليست قليلة من الاكراد وقد لا تكون أغلبية لكنها نسبة كبيرة تعارض هذا وترى أن الأميركيين الذين خانوا القضية الكردية مرات قد يخونونهم مرة أخرى، لأن الأميركيين لا يودون رؤية دولة كردية حتى لا يهتز الوضع في تركيا. قد يلائمهم أن يهتز الوضع داخل سوريا أو إيران لكن الوضع الأخطر هو داخل تركيا حيث يعيش ٢٠ مليون كردي. دولة كردية في العراق يعني فتح الباب واسعاً من أجل دولة كردية في تركيا. الولايات المتحدة ترى أنه عليها الآن أن ترد على الرأي القائل وهو أن من كسب العراق هو إيران وليس الولايات المتحدة. الولايات المتحدة غزت وتكلفت بشرياً ومادياً وخسرت تحالفاتها والعالم كله، ثم في النهاية لم تكسب العراق إنما كسبته إيران. إيران لها الآن نفوذ هائل على العراق يفوق النفوذ الأميركي بكثير حتى إن الولايات المتحدة لا تعرف ما الذي تفعله إيران على وجه التحديد داخل العراق. الإدارة الأميركية تجد نفسها أمام موقف بالغ الصعوبة، هناك معلقون أميركيون بدأوا يثيرون هذه المشكلة. حاربنا كل هذه الحرب من أجل ان تكسب إيران العراق، الإدارة الاميركية مضطرة من أجل التوازن أو رد الإعتبار إلى العراق في ما يعد هيمنة كبيرة إيرانية تكاد تكون تحققت بالفعل على الأرض العراقية وعلى الواقع السكاني العراقي. وهذا يدخلنا مباشرة إلى رغبة أميركا في أن توقف إيران عند حدها والجانب الذي ترى الولايات المتحدة نفسها فيه في موقف القوة والحق والدفاع عن إسرائيل وموقف يرد لها الإعتبار بعد أن تبين أنها كذبت في ما يتعلق بالأسلحة النووية. الآن هناك برنامج نووي حقيقي واضح المعالم تدافع إيران عن استمراره ووجوده وإذا قامت الولايات المتحدة بعمل عسكري ما تظن الإدارة الأميركية أنها قد تلقى تأييداً وهي استطاعت إجبار الجانب الأوروبي على الاقتراب من موقفها إلى حد كبير من خلال الإلحاح على فكرة أن إيران تريد أن تعاند للوصول إلى موقف يطاول موقف التحدي في مواجهة العالم. الولايات المتحدة ليست في وارد فتح جبهة في إيران: أولاً ليس لديها قوات، وثانياً تعرف أن إيران أقوى بكثير من العراق من حيث عدد الناس الذين سوف يقاومونهم، هذا لا يمنع أن أمامها خياراً تحدثت عنه الصحف الأميركية عندما قالت إن ديك تشيني أصدر أوامره إلى البنتاغون لإعداد خطة لضرب المنشآت النووية الإيرانية بأسلحة نووية تكتيكية. بعض المعلقين اعتبروا هذا القرار بالغ الخطورة يوازي ما لا يقل عن إعلان حرب عالمية ثالثة في العالم. لأن استخدام السلاح النووي حتى وإن كان على صعيد محدود الأثر وتكتيكياً سيحدث أثراً رهيباً عالمياً وسيجعل دولاً كثيرة تفكر أن ما يحدث لإيران قد يحدث لها في المدى القصير أو المتوسط أو البعيد. وهذا يخيف أوروبا في شكل خاص كثيراً. إلى أي حد إدارة بوش مستعدة لأن تندفع في هذا المجال؟ لا أحد يدري في وجود المحافظين

الجدد في الحكم. إنها أخطر مجموعة حكمت الولايات المتحدة منذ استقلالها حتى اليوم من حيث استعدادها للمغامرة، وأن ترى أن العالم أعطى لها فرصة لا تعوض إن لم تنتهزها الآن لفرض سيطرتها ومنع أية منافسة أخرى في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية لن تعود هذه الفرصة مرة أخرى. لديها خطة تأبيد الهيمنة الأميركية وليس إقامة الهيمنة الأميركية فحسب. يتصورون أن تصبح الولايات المتحدة كنوع من الرسالة السماوية وأنها هي الأبد على الكون وليس فقط على الكرة الأرضية وحدها. في ضوء هذه المفاهيم وهذه النخبة الحاكمة الخطرة المغامرة وما ارتكبته في العراق وعجزها عن الخروج من هذه الورطة بشكل متعقل واستراتيجية مفهومة من الصعب التصور إنها قد تحجم عن الإقدام على ضرب إيران بأسلحة نووية تكتيكية لإخافة كوريا وأي أحد يريد أن يعارض الأميركيون سياستها النووية. الدستور العراقي لم يضف أي قدر من الشرعية على النظام القائم في العراق وسيزيد المقاومة حدة. وعندها تزداد أكثر ورطة الولايات المتحدة، وستتنبه أن العراق لم يصبح فييتنام فحسب بل هو أخطر منها ويذكر بها في أشياء كثيرة. ويمكن أن نعقد ندوة حول أوجه الشبه بين فييتنام والعراق ونجد الكثير من أوجه الشبه. فعلاً الشعب الأميركي يشعر أن المشاكل بدأت تتراكم بالصورة نفسها التي تراكمت بها من قبل في فييتنام، انما بإيقاع أسرع ما يعني مزيداً من الجثث والضحايا والنفقات العسكرية وإلى آخره. وهناك الظاهرة الجديدة التي أضيفت إلى أوجه الشبه مع فيتنام وهي التظاهرة التي قادتها أم أحد الجنود الأميركيين الذين سقطوا في العراق، السيدة سيندي شيهان، أمام منتجع بوش في تكساس. اظن ان هذه الظاهرة هي بداية زخم كبير في المعارضة الشعبية الأميركية ضد الحرب في العراق. الدستور لن يغير في هذه الأشياء ولن يمنح الحكومة العراقية التي رعاها الإحتلال حتى أصبحت في وضعها الراهن، أي درجة من الشرعية يمكن تصورها. المشاكل تتفاقم أمام الولايات المتحدة، ومن الصعب التنبؤ الدقيق بما ستسير إليه: هل ستبقى في العراق لسنوات طويلة؟ أنا لا أظن أنها ستبقى لسنوات طويلة لأني أعتقد أن الشعب الأميركي تسقط عنه أقنعة الوهم الكثيرة التي صنعها المحافظون الجدد والتي أدى ١١ أيلول/سبتمبر دوراً كبيراً في الإبقاء عليها والتي أدت إلى إعادة انتخاب بوش في عام ٢٠٠٤ والذي سيصبح خارج البيت الأبيض بعد ٣ سنوات. هل سيبقى المحافظون الجدد في السلطة؟ أنا أشك. السلطة في تراجع. من خلال خبرتي لـ٢٠ سنة في الولايات المتحدة أستطيع أن أزعم أنهم لا يزالون في السلطة ولا يزالون يحكمون جورج بوش من خلال ديك تشيني ورامسفيلد وعدد من الفاعليات القائمة.وأظن أن وجودهم في السلطة عامل موقت وأميركا ستعود مرة أخرى أكثر عقلانية مما تبدو الآن خلال عدد قليل من السنوات.

**غسان العزي:** في المحصلة العامة أجدني متفقاً مع الدكتور سويد وخاصة مع هذا النفس القومي الذي يعنيني ولو أنني أعبر عنه بطريقة مختلفة. ما قاله الدكتور كرم يضعني في حيرة من أمري هو أنني أجد نفسي متفقاً معه مئة في المئة وسوف أجد صعوبة في تكرار ما قاله ولو بأسلوب مختلف. لذلك سوف أكون شديد الإختصار وأركز على محطتين رئيسيتين من دون الدخول في التفاصيل. أعتقد أن المشروع الأميركي في العراق هو في صدد الفشل وأن ما ينجح حالياً هو المشروع الإسرائيلي. الإسرائيليون دخلوا خلف الأميركيين ولكل منهم مفهومه المختلف وهذا المشروع هو في صدد التحقق. والمشروع الأميركي إذا كان ثمة من مشروع هو في صدد التراجع. هناك إجماع من قبل المراقبين وخصوصاً الأميركيين أن إدارة بوش عندما دخلت العراق كان لديها مشروع احتلال عسكري ولم يكن لديها مشروع لما بعد احتلال العراق. اليوم تحول الإحتلال الأميركي للعراق إلى نقطة ضعف. مكمن ضعف الأميركيين اليوم هو احتلالهم للعراق والسلوك الإيراني يدل على ذلك. دخلوا بذريعة أسلحة الدمار الشامل وذريعة تعامل صدام مع القاعدة وتبين أن هاتين الذريعتين غير موجودتين. والذريعة الثالثة كانت دمقرطة العراق وبعد فشلهم عادوا للتركيز على الشرق الأوسط الكبير. وبالتالي أعتقد أن الأميركيين صادقون في سعيهم الحثيث لتسليم السلطة إلى العراقيين لأن وجودهم في العراق لم يعد مربحاً. أن مقارنة بين العراق وفييتنام تدل على أن العراق قد تفتنم منذ اللحظة الأولى. في السنتين الأوليين للأزمة الفييتنامية لم يسقط تقريباً قتيل أميركي واحد. وأعقبت ذلك سنوات من المناوشات قبل أن تبدأ المقاومة. أما العراق فبدأت المقاومة منذ اللحظة الأولى والشهر الأول وبالتالي الكلام عن الفتنمة هو ما يحدث في الولايات المتحدة نفسها. عندما ينتقل الحدث إلى الداخل الأميركي تبدأ الهزيمة. اليوم بدأت هذه الحرب بالإنتقال إلى الولايات المتحدة وبدأت طرق التعبير لرفض الإحتلال بأساليب عديدة. بدأ حلفاء الولايات المتحدة يتراجعون. طوني بلير أعلن أنه سيسحب قسماً من الجنود في نهاية هذا العام. كذلك إيطاليا وعدد من الدول الحليفة هي في صدد سحب جيوشها. الأميركيون إزاء هذا التخبط يريدون فعلاً أن يرى هذا الدستور النور وأن يصوت عليه العراقيون وأن يتسلم العراقيون السلطة. في نيسان/أبريل الفائت أعلن مدير السي أي إي أن على إدارة بوش أن تضع برنامجاً واضحاً للإنسحاب في غضون عام ٢٠٠٦. الإنسحاب لن يتم في الغد القريب ولا أعتقد أن إدارة بوش ستنسحب، لكن فكرة الإنسحاب بدأت ويلزمها بعض الوقت كي تتضح والتنفيذ سيبدأ في غضون سنوات قليلة جداً. الآن المشاكل التي نشاهدها في العراق بين السنة والشيعة والأكراد هي ذات علاقة بتاريخ العراق منذ ١٩٢٠ تحديداً، والأنظمة الديكتاتورية التي تعاقبت عليه وإحساس فئة من العراقيين بأنها كانت

مغبونة وإحساس الأكراد بأن لهم الحق في إقامة دولة. الشعب العراقي أظهر حتى الآن وعياً وقدرة على مواجهة الفتنة وهناك محاولات لإشعال فتنة سنية شيعية وهي محاولات بالدم والحديد والنار. حتى الآن أظهر الشعب العراقي تفهماً ووعياً وأتمنى أن يستمر هذا الوعي. هناك قوى خفية تعمل في العراق لإحداث مثل هذه الفتنة ولترجمتها على الأرض عبر التقسيم. الفيدرالية كتعبير ليست سلبية. كل دول الغرب المتقدم أنظمة حكمها فيدرالية. ولا أعتقد أن كلام الأميركيين عن هذا الأمر سلبياً. المشكلة أن الأميركيين دخلوا إلى العراق وبدأوا عن طريق بريمر في ما يسمى بمحاولات بناء دولة. ارتكب بريمر الكثير من الأخطاء المتعمدة أو غير المتعمدة. هذا موضوع آخر ولكن أعتقد أن مشروع بناء الدولة قائم، أما مشروع بناء الأمة فأعتقد أنه فشل تماماً بدليل هذه المشاكل بين الشيعة والسنة والأكراد وغيرهم. هنا المفارقة بين حدود القوة وعجزها أيضاً. هذه القوة الأميركية الهائلة تبدو عاجزة. أعتقد بأن الإيرانيين يقرأون جيداً هذا الوضع الإقليمي والدولي. لا أعرف ما إذا كان لدى الإيرانيين برنامج نووي عسكري ام لا من الصعب معرفة ذلك. لكن الإيرانيون يبرهنون عن قراءة جيدة لما يحيط بهم. الأزمة التي افتعلها الإيرانيون مؤخراً تبين عن حسن قراءة للأوضا ع الدولية، ملاحظة يجب الإعتراف بها أن إيران لا تخرق معاهدة حظر الإنتشار الموقعة عام ١٩٧٠ وبالتالي القانون الدولي يحمي إيران ومن هنا الإرباك في وكالة الطاقة الدولية. وحتى لو ذهب الملف إلى مجلس الأمن سيكون هناك إرباك في مجلس الأمن لأن القانون الدولي يقول بحق الدول بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٥ في المئة للإستعمال السلمي. ويجب إن يتمتع المرء بالكثير من السذاجة لكي يعتقد بأن أي دولة قادرة على الحصول على السلاح النووي سوف تتخلى عنه بملء إرادتها وهذا لم يحدث بعد. السلاح النووي اليوم سلاح ردعي ضروري وخصوصاً للدول التي تعتبر نفسها مستضعفة. يعرف الإيرانيون تماماً بأن الولايات المتحدة عاجزة عن تسديد ضربة عسكرية لهم. ظهرت بعض التسريبات أن هناك تسللاً أميركياً إلى إيران والتخطيط لضربة عسكرية. ورد الأميركيون في شكل فوري أن لا وجود لمثل تلك الخطط. يقول الباحث الأميركي كينيث كاترمان وهو متخصص في شؤون الشرق الأوسط ويعمل لمصلحة السي أي إي إن حكام العراق الحاليين هم أزلام إيران وذلك تعليقاً على زيارة رئيس الحكومة إبراهيم الجعفري لطهران مؤخراً والإعلانات المتكررة الإيرانية حول مساعدة العراق وتدخل الإيرانيين لحل الأزمة التي نشبت مع مقتدى الصدر في العام الفائت. ما يعني ذلك أن الولايات المتحدة التي تعاني اليوم مع السنة (بين مزدوجين) هناك كلام بأن من يقاوم هم السنة. ليس بالضرورة ان تكون المقاومة عسكرية ويمكن أن تكون سياسية. وأن حلفاء الولايات المتحدة الأساسيون في العراق هم الشيعة. (وأيضاً بين مزدوجين) وفي شكل عام

على الأرض الأمور ربما ليست بهذه الدقة. الولايات المتحدة ليست بحاجة اليوم لمشكلة مع حلفائها على الأقل السياسيين الذين هم الشيعة. اتهامات رامسفليد بوجود أسلحة إيرانية مؤخراً شبيهة بالأسلحة التي يستخدمها حزب الله تأتي في هذا السياق. أنا أعتقد بأنه إذا انتقل الشيعة إلى المقاومة العسكرية سوف تتكلم كتب التاريخ عن فيتنام كنزهة والعراق في كتب التاريخ سوف يكون نموذجاً فريداً من نوعه وبالتالي لا حاجة للأميركيين لمشاكل مع الشيعة الذين يعتبرونهم أزلاماً وأنا لا أوافق على التعبير لكن بمجرد أن يقول باحث كبير أنهم أزلام إيران فهذا يعني الشيء الكثير حول النفوذ الإيراني داخل العراق وحول حاجة الولايات المتحدة إلى هذا النفوذ الإيراني. هناك حاجة اليوم الى هذا النفوذ. أوروبا لا تستطيع أن تفشل في مفاوضاتها السلمية مع إيران لأن الأميركيين حين وافقوا أن يتسلم الأوروبيون الملف الإيراني راهنوا كثيراً على فشل المفاوضات غير المجدية بنظر الأميركيين. وإذا فشل الأوروبيون بمفاوضاتهم لن يشعر الأميركيون بالأسى. هناك إصرار أوروبي على النجاح في هذه المفاوضات حتى وإن تطلب الأمر أن يدفع هؤلاء المزيد من الإغراءات على الأقل كي ينجحوا في ملف يحاولون النفاذ منه إلى منطقة الشرق الأوسط. إن مجلس الأمن لن يكون قادراً على اتخاذ قرارات بمعاقبة إيران، وروسيا عبرت عن رفضها لإستخدام القوة، وهناك موقف صيني ملتبس حتى الآن ولكن الصين التي تقول كل التقارير إنها في حاجة متزايدة للنفط الإيراني تحديداً في المرحلة المقبلة لن توافق على معاقبة إيران التي تمسك هي سلاح النفط في وقت تجاوز سعر برميل النفط ٦٥ دولاراً وفي حال تسديد ضربة لإيران أو قرر مجلس الأمن عقوبات ضد إيران يمكن ان يتخطى البرميل المئة دولار بكثير واليوم العالم الصناعي ليس بحاجة لمثل هذه الأزمات. ثم أننا نعرف أن سلاح حزب الله هو جزء من الأمن القومي الإيراني والسوري وبالتالي إذا أوعز لإسرائيل بأن تسدد هذه الضربة العسكرية من المعروف وهذا ليس سراً أن صواريخ حزب الله لن تبقى في أمكنتها وبالتالي يعرف الإيرانيون تماماً بأن الضربة العسكرية غير ممكنة في هذه اللحظة والرئيس نجاد سدّد ضربة معلم في اليوم الأول لوصوله إلى السلطة، فبدل أن يدافع عن نفسه من تهمة احتجاز الرهائن في السفارة الأميركية في طهران والإتهامات العديدة الموجهة له قام بالهجوم كأفضل وسيلة للدفاع في أعقد وأخطر الملفات. وأعتقد بأن إيران نجحت حتى الآن وهي تقوم بعمليات التخصيب والتهديدات الأميركية واهية ولا تقوم على أي أساس. هي للإستهلاك المحلي أكثر منها للفاعلية الدولية. بعد سنتين على الدخول العسكري إلى العراق باتت العملية العسكرية مصدر ضعف للأميركيين ولم تعد مصدر قوة وفي هذا درس كبير لدارسي العلاقات الدولية والنظام الدولي وخصوصاً في مادة إمكانات القوة وحدود القوة.

**ياسين سويد:** أود أن أتطرق إلى نقطة مهمة وهي دور اسرائيل في ما يجري في العراق. أتصور أن إسرائيل تؤدي دوراً مهماً في العراق، وهذا الدور هو من خلال مكاتب عديدة فتحتها في بغداد وبقية المدن العراقية تحت الحماية الأميركية. أحد الأصدقاء وهو مهندس عراقي درس في انكلترا، حدّثني أنه، بالقرب من مكتبه قوة أميركية بقيادة ميجر، جاءه ذات يوم وسأله إن كان يعرف أحداً يبيع السيارات. سأله أي نوع من السيارات فقال: أي نوع كان، ولكن لا تكون جديدة. وسأله كم تريد من السيارات فأجاب: كل أسبوعين عشر سيارات. سأله لماذا؟ فقال: لبعض الشؤون المدنية وبعدها، بدأت التفجيرات المتكررة بالسيارات في بغداد وبقية المدن. يشاع كذلك أن بعض القوات الأميركية تقبض على عراقيين وتخضعهم للتحقيق بينما هي تفخخ سيارته. وما أن يصعد هذا العراقي إلى السيارة ويصل إلى مكان معين حتى تنفجر السيارة ويعلن إنه إنتحاري. هل أن لدى الزرقاوي هذه الكمية من الإنتحاريين التي لا تعد ولا تحصى؟ وهل أن اليد الأميركية الإسرائيلية هي التي تلعب هذا الدور؟ أتصور أن المقاومة العراقية لا علاقة لها بذلك، وأن هناك فكراً إسرائيلياً أميركيا هو الذي ينظم مثل هذه العمليات. ويحق لنا أن أتساءل: لماذا ظل الشيعة في العراق خارج المقاومة؟ ولماذا منع مقتدى الصدر عن متابعة المقاومة ضد الاحتلال؟ أتصور أنه كان للمفاعيل السيئة لحكم صدام تأثير كبير، ولكن ذلك لا يمكن أن يبرر السكوت عن الاحتلال، في نظري، مع تصوري الأكيد أن ليس كل الشيعة خارج المقاومة وليس كل السنة داخلها، والذي يبشر بكثير من التفاؤل، اليوم، أن جماهير غفيرة من العراقيين العرب، شيعة وسنة، تتظاهر ضد الفيدرالية المذهبية.

وفي أي حال، سيكون على العراق أن ينتظر سنين طويلة لكي يستعيد قوته وقدرته، إن توحد، وهذا ما كانت تبتغي إسرائيل تحقيقه من «جرها» الأميركيين على العراق ❑

# العولمة: الثقافة والمقاومة

# مرتكزات أساسية لحوار حقيقي بين الحضارات

المنجي بوسنينة*

إن موضوع الحوار بين الحضارات الذي دعيت إلى الحديث في ماهيته ومرتكزاته وآلياته أمام هذه النخبة النيّرة المجتمعة في رحاب جامعة صوفيا سيبقى سؤالاً مهماً كبيراً يصعب ـ منهجياً ـ تحديد أجوبة جاهزة ونهائية له... فهو من الموضوعات التي تتشابك فيها العناصر وتختلف في شأنها المقاربات والرؤى، لذلك فإن ما سنعرضه في هذه الداخلة يمثل إجتهاداً آخر يضاف إلى كل ما قيل وسيقال في موضوع حوار الحضارات، وخصوصاً المرتكزات والآليات التي نراها حرية بالتناول في إطار اقتراح حوار حقيقي بين الحضارات.

وأبدأ مذكراً بأن الحوار بين البشر ليس مفهوماً جديداً ولا مبدأ مستحدثاً، بل هو فكرة ووسيلة لطالما استخدمت في مختلف مراحل التاريخ البشري وبدرجات متفاوتة من الوعي والتجسيم، فاتخذ أشكال المعاهدات والإتفاقات وتجسد في مختلف مظاهر التبادل والتواصل والتعاون بين الشعوب والحضارات.

ومع إزدياد التهديدات التي لحقت بالأمن والسلام الدوليين، وانتشار مظاهر العنف واستخدام القوة المفرطة خلال القرن الفائت، ما أدى إلى سقوط ما يقارب مئتي مليون من الضحايا، تنادت العديد من الأصوات الإنسانية، ممثلة في اتجاهات فكرية ومنظمات ودول وأفراد إلى حماية ما يهدد البشرية من صراعات وحروب فتأسست المنظمات الدولية والإقليمية صوناً للسلام وتحقيقاً للتعاون بين البشر.

ثم برزت الحاجة في السنوات الأخيرة إلى تكريس الحوار بين الثقافات وبين الحضارات ووضع مرتكزاته وتصوّر آليات لقيامه، بسبب ما اعترى العالم من نزاعات جديدة وما انتشر فيه من ظواهر العنف والإرهاب، فضلاً عن ظهور نظريات ومقولات تؤجج صدام الحضارات والنزاع بين الديانات. وقد حدا كل ذلك بالجمعية العمومية للأمم المتحدة، كما تعلمون، إلى إعلان عام ٢٠٠١ عاماً دولياً للحوار بين الحضارات.

وفي توافق تام مع الأمم المتحدة، نرى في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أن

(*) المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
مداخلة القيت في المؤتمر الدولي الذي انعقد في صوفيا (بلغاريا) تحت عنوان «العالم العربي والإسلام: الهوية والتفاعل الحضاري» في ايار / مايو ٢٠٠٥.

الحوار الحقيقي بين الحضارات يمثل أبرز التحديات التي يواجهها العالم اليوم، فهو شرط أساسي من شروط التعايش السلمي بين الشعوب، زادنا اقتناعاً به أن الثقافة العربية الإسلامية ثقافة زاخرة بقيم التسامح، طافحة بمبادىء التضامن والتعاون. فالتسامح في حضارتنا ضرب من السمو الخلقي وفوز للعقل على الغرائز، وانتصار وتغليب لنزعة الخير في الإنسان على نزعة المخاصمة والشر فيه، وهو، في كنهه، عملية تقبل راقية للآخر ورد للإعتبار له، تقبلاً واعتباراً تفرضهما طبيعة التشارك في الحياة وتقتضيه ضرورة التعايش بين الأمم.

والحوار بين الحضارات، كما نتصوره في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لا يمكن أن يخرج من بوتقة الأفكار الطوباوية والآمال الخيّرة إلا إذا اتفقت أطراف هذا الحوار على جملة من المنطلقات والمرتكزات المحققة لأهدافه وسعت تدريجاً إلى وضع آليات له تضمن استمراره كعامل يقرّب بين البشر ويبعد شبح العداء والحروب.

ومن المنطلقات التي من دونها لا يستقيم حوار، اقتناع الأطراف المتحاورة بالندية في التعامل، وقبول الآخر بخصوصياته، ورفض الأحكام المسبقة واستبعاد القراءات الغرائبية والفلكلورية السطحية لثقافته وما ينتجه المخيال البشري من صور محرّفة أو محقرة للآخر.

وعلى هذا الأساس، فإن التعرف على الآخر وقبول اختلافه عنا هو الخطوة الأولى في أي حوار. وصدام الحضارات المفتعل، إذا لم يكن في الحقيقة صدام مصالح، لا يعدو أن يكون نتيجة جهل أو تجاهل للآخر. لذلك يقتضي التصور الجديد للحوار الحضاري الإعتراف بتنوع الثقافات وبالخصوصيات التي تميّز بينها، ويتطلب إلغاء النظرة الأحادية لثقافة مهيمنة والإسراع في الحفاظ على ثقافات مهددة بالزوال رغم الأدوار التاريخية القيمة التي اضطلعت بها عالمياً.

والحوار بين الحضارات، لا يمكن، من ناحية أخرى، أن يتم في ظل وجود فوارق مجحفة بين من لديهم الإمكانات المادية والتقنية وبين من يفتقرون إليها. فكيف يمكن الحديث عن حوار مع وجود ثلثي البشر يعيشون بأقل من دولارين ونصف في اليوم، وفي ظل وجود أكثر من ٨٠٠ مليون من البشر لا يتمتعون بالخدمات الصحية الأساسية، ونحو مليار من سكان المعمورة محرومين من نقاط ماء، و٨٠ في المئة من مجموع سكان العالم يعيشون في مساكن بدائية، فضلاً عن وجود ٨٥٠ مليون أمي من فئة الكهول وعن تفشي البطالة في كل أصقاع الدنيا (من ٧٥٠ إلى ٨٠٠ مليون عاطل من العمل).

يضاف إلى ذلك أن نسبة ١٥ في المئة من البشر تنفرد بإنتاج الإبداعات التكنولوجية الحديثة، هذه الإبداعات التي يقدر على استغلالها نصف البشرية، في حين يبقى أكثر من ثلث ساكني كوكبنا خارج هذه المنظومة التكنولوجية تماماً.

وفي ظل هذه الأوضاع المتفاوتة يتضح ما للتضامن الدولي من أهمية في إنجاح مسيرة الحوار بين الحضارات وضرورة قيام حلف لمقاومة الفقر وسد منابعه، وخصوصاً أن المساعدات المالية الحكومية للدول الأقل نمواً في تقلص مستمر، معدله ٥ في المئة في السنة. لذلك لا بد من ثقافة تضامنية من نوع جديد، ولا بد من حلول لمشكل الديون ولدعم الشراكة في التنمية من خلال برامج من نوع «مخطط مارشال».

ولا يمكن حوار الحضارات أن يقوم على أسس سليمة وثابتة إذا لم يوجد حل عادل ودائم للقضايا العالقة وإذا تواصل الإحتكام إلى شرعية دولية تكيل بمكيالين. ولنا في القضية الفلسطينية، مثال على هذه السياسة المزدوجة وعلى استقالة المجموعة الدولية إزاء مظلمة ارتكبت على حساب الشعب الفلسطيني رغم المرجعية الأممية المثبتة لحقه في بناء دولته المستقلة على أرضه: وظل رغم ذلك إرهاب الدولة المحتلة يمارس عليه بكل أشكال التعسف، وكلما رد أبناء فلسطين هذا العدوان بشتى أنواع المقاومة المشروعة اتهموا بممارسة الإرهاب، بينما هم يواجهون إرهاب دولة بأتم معنى الكلمة وحركتهم تندرج في صلب عملية مقاومة استعمار استيطاني.

ومن ناحية أخرى، فإن السبيل إلى الحوار الحقيقي هو كبح جماح العولمة المتوحشة وكف تدخلاتها التي تعتمد القوة وسيلة والسوق هدفاً والربح السريع غاية والأحادية الثقافية منهجاً.

فعلاقتنا بالعولمة وقيمها الكونية تنطلق من إيماننا بعلاقتنا بذاتنا وخصوصياتها المميزة، وهي علاقة ترفض الإندراج في النمطية كما ترفض الذوبان والتبعية، رغم أن العلاقة بين حضارتنا والحضارة الكونية تنبع من جدلية التفاعل بين الخاص والعام. فلا بد إذن من أنسنة للعولمة تأخذ في الإعتبار الأبعاد القيمية والأخلاقية للمجتمع البشري، وذلك للحد من نزوعها إلى تسليع المجتمع والإنسان.

وعلى حوار الحضارات أن يجنبنا كذلك عمليات فرض التجارب والنماذج الوافدة من بلدان وحضارات معينة، والتي يتم إسقاطها على واقع مغاير للواقع الذي بعثت فيه. فنقل التجارب ونشر المفاهيم التي أفرزتها سياقات تاريخية واجتماعية معينة وتصدير البرامج المتصلة بها لا يمكن أن ينجح إلا في سياق تواصلي ومناخ تفاعلي ورؤية تبادلية تحترم خصوصية الآخر وذاتيته الحضارية والثقافية.

كما أن مفهومنا للحوار الحضاري لا ينفصل عن الأبعاد الأخلاقية للقيم الثقافية والدينية بعامة، فثقافتنا العربية الإسلامية انبثقت تاريخياً عبر منظومة من القيم كانت ولا تزال تمثل جزءاً من رصيدنا الحضاري، وهي منظومة تميّز نسجينا الإجتماعي بمختلف خلاياه. وإن إبراز البعد الأخلاقي في الحوار نابع من إحساسنا وقلقنا مما يهدد وجودنا الحضاري من انحرافات تجسدها المنافسة الشرسة التي باتت محكومة بمنطق الربح

والخسارة، فضلاً عن الكثير من الظواهر التي أفرزتها العولمة وباتت تهدد المجتمع. وإذا كان الاتفاق واضحاً لا لبس فيه ولا التباس حول هذه المرتكزات فإن الانتقال من التنظير إلى التنفيذ يستوجب توفير جسور وآليات تثبّت حوار الحضارات على أرض الواقع وتجعل منه حقيقة ملموسة.

وفي هذا السياق، يمثل الحوار بين الأديان، وفق تصورنا، مدخلاً مهماً للحوار بين الحضارات، نظراً لأهمية المقدسات في حياة البشر، وكذلك لأن عصرنا هو عصر يتوق إلى العودة للروحانيات، على ما يبدو. وهذا يقتضي فتح فضاءات تلتقي فيها الديانات وتتحاور، ما يتطلب قبل ذلك أن تنظم ممارسة الأديان داخل المجتمعات، بما يسمح بحرية ممارسة الشعائر الدينية وبتعايش الأديان المختلفة في كنف التسامح والقبول المتبادل.

كما نعتقد أن للمنظومات التربوية دوراً أساسياً في نشر مبادىء الحوار بين الحضارات ودعم منطلقاته، ما يستوجب تضمين مفاهيم وأبعاد الحوار الديني والثقافي واللغوي في البرامج والمناهج التعليمية لتعريف النشء بأهمية المساهمات الإبداعية لمختلف الشعوب والأمم، فضلاً عن أهمية تلقين الشباب مبادىء التعاون والتضامن والتكامل ودفعه إلى تنويع رصيده المعرفي حول ثقافات الشعوب ولغاتها وأديانها وخصوصياتها.

وهذا يعني ضرورة الإقدام على إصلاح تربوي جذري تكون من مرتكزاته تربية الناشئة على التعرف على محيطها البشري الواسع وتقبل الآخر والاستعداد للعيش معه، رغم الاختلاف وفي إطار احترام خصوصياته. وهذا يعني كذلك مراجعة الكتب المدرسية لاستبعاد ما فيها من أفكار مسبقة حول الثقافات الأخرى أو من إشارات الاستعلاء الثقافي واستنقاص الآخر، وإقحام مادة الدراسات الدينية المقارنة وإعطاء حيز أكبر للتعريف بالحضارات الأخرى في صلب برامج التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية.

فالتربية تظل في نظرنا عنصر وقاية ضد انحرافات التعصب بكل أشكاله ونوعاً من التطعيم الذي يكون له مفعول على المدى البعيد ضد مخاطر السقوط في التطرف والإرهاب ورفض الآخر بشتى الأشكال.

أما في المجال الثقافي، فتبرز أهمية فتح مجالات الحوار بين المبدعين وأهل الفكر والرأي وحرية تنقلهم من بلد لآخر، بعيداً من حواجز التأشيرات وغلق الحدود، كما تبرز أهمية تكثيف عمليات الترجمة والتعريب حتى يتم تبادل الأفكار والتصورات، بما يساهم في تحقيق التفاهم والحوار والتواصل بين الحضارات والأمم، باعتبار الترجمة وسيلة مفيدة للتنافذ بين الثقافات والتعرف على عوالم الآخرين واهتماماتهم واستبطان مشاعرهم.

وكرافد للحوار الثقافي، يعتبر الحوار اللغوي، في رأينا، أحد أهم مداخل الحوار الحضاري. فالمشهد اللغوي العالمي يطغى عليه اللاتكافؤ، بوجود لغات مهيمنة وأخرى مهمشة وثالثة مهددة رغم الدور التاريخي الذي أدته في بناء الحضارة البشرية. وهذه

اللغات بحاجة اليوم إلى الإعتراف بدورها بمثل حاجتها إلى الحماية والاعتناء، وخصوصاً إذا علمنا أن خمسا وعشرين لغة تندثر كل عام من مجموع خمسة آلاف لغة مستعملة في العالم.

والدفاع عن تعدد اللغات هو دفاع عن تعدد الثقافات وعن نظرات مختلفة إلى العالم وطرائق متنوعة للحوار مع الآخر وأنماط إبداعية يمكن أن تكوّن في مجملها نهر الإبداع الإنساني العظيم، ما يدعو إلى ضرورة تعليم اللغات الأجنبية إلى جانب اللغات القومية في مؤسسات التعليم.

وتقع وسائل الإعلام والاتصال في صميم حوار الحضارات، بل تمثل محركه الأساسي، بصفة كونها أداة من أهم أدوات تقريب الثقافات وتسهيل الاتصال بينها ومساعدتها على التعرف أكثر بعضها على بعض.

فوسائل الإعلام هي المسؤول الأول عن عملية نقل صور الشعوب وثقافاتها وصوغ المواقف منها وحولها، وهي التي تكوّن الإتجاهات وتوجه القرارات لدى الدول والجماهير في الوقت نفسه، ولا بد من أن تكون، إذن، عامل دعم للحوار المنشود بين الثقافات وليس عامل تفريق وضغينة بين الشعوب.

ومن ناحية أخرى، يمثل الإرث الحضاري المشترك للبشرية مجالاً مميزاً لربط الصلة بين مختلف الثقافات وأداة للتفاهم بين الأمم وقبول الآخر في اختلافه، مع ما يترتب على ذلك من احترام لخصوصيات الثقافات الأخرى وتسامح إزاء معتقداتها.

ومع هذه المرتكزات والآليات الواجب مراعاتها وتوفيرها في الحوار بين الحضارات، يتعين كذلك تبيّن طبيعة المعوقات التي تعترض طريق هذا الحوار، وخصوصاً الحوار العربي - الغربي، وفي مقدمها ما يشوب الصورة العربية من سلبيات وتشويهات في وسائل الإعلام الغربية.

فكثيراً ما تعكر بعض أجهزة الإعلام أو مؤسسات الإنتاج السينمائي الغربية صفوالعلاقات عبر تكريسها لمفاهيم وتصورات مشوهة ومضللة حول الحضارة العربية والدين الإسلامي أو عبر تلك الصورة الكاريكاتورية المتكررة والمحقرة للإنسان العربي، وهي صورة يغلب على ملامحها الإنغلاق والتعصب والجهل والعدوانية. وهذه الصورة هي، للأسف، التي تبقى قائمة في ذهن الإنسان الغربي العادي الذي يتلقى معلوماته عن العرب والإسلام من وسائل إعلام موجّهة في غالبيتها من مراكز وقوى ضغط ليست محايدة.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الظواهر الثقافية يمكن أن تكون من الحواجز الحقيقية التي تحول دون الحوار المنشود أو تؤجل حدوثه، ومن ذلك نشر أنماط الثقافات المستنسخة، وإخضاع الثقافات لإيديولوجية طاغية، وإتاحة المجال لتضخم ثقافة ما على

حساب ثقافات أو حضارات أخرى إلى درجة تصبح معها تلك الثقافة أو الحضارة مطلقاً قد يفرز التسلط والعنصرية ويولد نزعات قتل الثقافات الأخرى.

وإنطلاقاً من هذه المرتكزات والجسور التي ارتأيناها للحوار بين الثقافات، ومع وعينا بالمخاطر التي تتهدده وبالصعوبات التي تعترض سبيله، عملنا، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وحتى قبل إعلان منظمة الأمم المتحدة عام ٢٠٠١ عاماً دولياً للحوار بين الحضارات، على تجسيد رؤانا وتحويلها إلى واقع، وذلك من خلال إقامة سلسلة من المؤتمرات والندوات المخصصة لحوار الثقافة العربية مع بقية ثقافات العالم، ومن أبرزها الحوار العربي الصيني (بيكين: آب / أغسطس ١٩٩٩) والحوار العربي الإفريقي (كايب تاون / جنوب إفريقيا: آذار / مارس ١٩٩٩) والحوار العربي الأوروبي (باريس: تموز / يوليو ٢٠٠٢) والحوار العربي الإيبيرو أميركي (تونس: كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢)، والحوار العربي الروسي (الحمامات / تونس: حزيران / يونيو ٢٠٠٣) وندوة «دور الإعلام في التواصل الثقافي العربي الغربي» (باريس: آذار / مارس ٢٠٠٤). ونحن نعد الآن لعقد حوارات أخرى خلال عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ مع الثقافة الألمانية والثقافة اليابانية والثقافات ذات الأصول اللاتينية، كما أننا نخطط لدورة ثانية لكل من الحوار مع الصين ومع روسيا.

وقد صدرت عن هذه المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمة بيانات ونصوص أكدت أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات، وخطورة أطروحة «صدام الحضارات»، كما أبرزت دور الحضارة العربية الإسلامية في مجال التسامح والتفاعل بين الثقافات والأديان والحضارات المختلفة، ما مكن المنظمة من أدبيات متميزة في مجال الحوار بين الثقافات وأثرى رصيدها النظري والعملي المتصل بهذا الموضوع.

وبفضل هذا التراكم الذي وفرته مؤتمرات وندوات الحوار التي أشرت إليها، وكذلك مشاركات المنظمة في عدد من المحافل الدولية التي خصصت لحوار الحضارات (طوكيو - كيوتو: تموز / يوليو ٢٠٠١ ـ اليونسكو وجامعة الأمم المتحدة، تونس: تشرين الأول / نوفمبر ٢٠٠١ ـ منظمة الإيسيسكو، مكسيكو: نيسان / أبريل ٢٠٠٣ ـ الفضاءات اللغوية الثلاثة، أوهريد ـ مقدونيا: آب / أغسطس ٢٠٠٣ ـ اليونسكو، برشلونة: آب / أغسطس ٢٠٠٤ ـ المنتدى العالمي للثقافات...)، أمكن للمنظمة في وقت لاحق أن تقف موقف التقويم الناقد من رؤيتها للحوار بين الثقافات ومن ممارستها في هذا الشأن.

وكان أول ما خرجنا به من الإستنتاجات في هذا الشأن هو أن مقاربتنا للحوار تميزت بنظرة سكونية (Statique) للعلاقة بين الحضارات وبشيء من الطوباوية في معالجة هذه العلاقة، بحيث اقتصرنا في أغلب الأحيان على الجوانب الإيجابية في العلاقة وعلى القواسم المشتركة وحدها، وذلك على أمل أن تكون هذه الإيجابيات وتلك القواسم المشتركة النسيج الذي يمهد للحوار ويؤسس لأركانه.

ولا شك في أن مثل هذه المقاربة كانت مطلوبة في المرحلة الأولى من إقامة الحوار، وذلك من أجل التصدي لتيار صدام الحضارات وتفنيد دعواه لكننا اقتنعنا أن الأمر يدعو اليوم إلى مزيد من الواقعية في تحليل العلاقة بين الحضارات، وإلى الأخذ في الاعتبار أوجه التداخل والتمازج والتشعب في هذه العلاقة ضمن حركيتها عبر التاريخ ومن خلال جدلية التأثير المتبادل وتناوب الصراع والوفاق داخل العلاقة في أثناء مختلف مراحلها التاريخية.

وقد قادنا ذلك إلى تغيّر مفهومي مهم انتقلنا من خلاله من مجرد الحوار الحضاري، الذي لا يخلو من ديبلوماسية، إلى التفاعل الحضاري الذي يتم تداوله من خلال نظرة تأريخية موضوعية تتناول العلاقة في شموليتها وفي ديناميتها وفي جوانبها الجدلية والجدالية، من دون خوف أو وجل.

ومن هذا المنظار، كان علينا أن نقبل بأن الصدام الحضاري قد يكون أحياناً جزءاً لا يتجزأ من التفاعل الحضاري، لكنه ليس كل التفاعل الحضاري كما يريد له البعض، بل هو مرحلة أو مراحل عدة - متقاربة أو متباعدة - من السيرورة التاريخية للعلاقة بين الحضارات أو ظاهرة جزئية من حالة متشعبة ومتداخلة في سياق تاريخي معيّن.

وكان علينا أن نعترف كذلك، وبكل موضوعية، بأنه لا وجود لحضارة هادئة أو مسالمة إطلاقاً؛ فكل الحضارات فيها من الصخب قدر ما فيها من الهدوء، بل لعل الصخب فيها أكثر، لأن الهدوء يعني السكون، والسكون مرادف للموت.

فنحن بحاجة إذن إلى قراءة موضوعية للعلاقات المشتركة بين الفضاءات الثقافية والحضارية المختلفة نتجاوز من خلالها التصورات النظرية والطوباوية للعلاقة إلى واقعها الفعلي وتطورها وتواصلها عبر الزمن، في تشعب عناصرها وتداخل تأثيراتها المتبادلة واختلاف نتاجها، إيجابياً كان أم سلبياً، حتى تتجلى لنا في نهاية المطاف الصورة الحقيقية التي تمكننا من اختيار أفضل طرائق التدخل اليوم للوصول بتلك العلاقة إلى ما يمكن أن تبلغه من أعلى مراتب التقارب وما يتيسر لها أن تحققه من أفضل إمكانات التعاون والشراكة وتبادل الخبرات.

وما نريده اليوم من هذه القراءة التاريخية التي لا تستبعد فترات الصدام والتأزم ولا ترتضي بمقاربات السكون والاستقرار هو قدح الشرارة التي تجعل من العلاقة بين الحضارات واقعاً حياً متطوراً لتفضي إلى تعامل يقوم على أساس الواقع المعيش بتشعباته وتناقضاته، وليس على أحلام التنظير وحسن النيات.

ومن هذه الشرارة ستبنى الشراكة، شراكة تقوم على قيم متقاسمة ومصالح متبادلة، مع الوعي التام بما تحمله العلاقة بين الحضارات من عناصر التقارب والتمايز وما يحيط بها من عوامل التفاعل المتشعبة والمؤثرة بالسلب أو بالإيجاب.

وبهذه النقلة النوعية من مفهوم حوار الحضارات المؤسس على التنظير واختزال الواقع إلى مفهوم التفاعل الحضاري القائم على الحقيقة الميدانية ودينامية السيرورة التاريخية، نكون قد أسسنا لعلاقة تجمع بين المصارحة من أجل المصالح وبين الواقعية من أجل الشراكة الفاعلة.

وفي سياق هذا التطور المفهومي لحوار الحضارات، وفي إطار سعينا لإعطائه أبعاداً دينامية، نلتقي مع السيد خوسي لويس ثاباتيرو، رئيس الحكومة الإسبانية، في مقاربته لهذا الموضوع من زاوية «تحالف الحضارات»،كما تقدم بذلك في خطابه أمام القمة العربية بالجزائر في آذار / مارس ٢٠٠٥.

فنحن نلتقي معه أولاً حول ضرورة أن نقف معاً، مهما اختلفت ثقافاتنا وحضاراتنا، ضد من اختار العنف سبيلاً لمواجهة الآخر أو، على الأصح، لإلغائه، وألا نتسامح في ما لا يمكن التسامح فيه من إرهاب وفرض للأفكار والإيديولوجيات بقوة السلاح. فالتحالف في هذه الحالة هو تحالف ضد التطرف، مهما كان مصدره، وضد التعصب، مهما كان مبرره، وضد العنف مهما كانت أشكاله وتجلياته أو الأقنعة التي يرتديها.

ونحن نلتقي، من ناحية أخرى، مع السيد خوسي لويس ثاباتيرو في تحليله للأسباب الكامنة خلف التهديدات الجديدة التي تطاول عالمنا اليوم من عنف وإرهاب واستبدال للحوار بلغة الرفض والإلغاء. فتفاقم أوضاع اقتصادية وسياسية تفتقر إلى العدالة هو، في نظر الوزير الأول الإسباني، من أهم العوامل المولدة لهذه التهديدات، ولا بد تبعاً لذلك - والكلام دائماً للسيد ثاباتيرو - من «البحث عن سبل تعزيز نظام عالمي أكثر عدلاً وسلاماً، لأنه بدون عدل وسلام لا يمكن تحقيق الاستقرار والتقدم».

وأخيراً، فإننا نلتقي مع السيد ثاباتيرو في هذه الدعوة الجادة إلى تحالف بين الحضارات لأنها رد عقلاني رصين على مقولة «صدام الحضارات» ومقترح واقعي يجمع بين صلابة المبادىء والقيم وبراغماتية التنفيذ القائم على المصالح المشتركة.

والمهم، مهما تعددت التسميات، واختلفت المفاهيم، وتنوعت الرؤى في شأن حوار الحضارات، أن يحصل الانتقال الحقيقي من التنظير إلى التنفيذ، ومن القول إلى الفعل. فتحقيق الحوار بين الحضارات يتطلب استمرار بذل الجهود والمحاولات، لأن هذا المشروع مهدد باستمرار بعض المخاطر والمنزلقات، والحوار ليس في مأمن من التوتر والتأزم والتعثر والركود؛ لكن المهم هو الوعي والاقتناع بأن ما يعتري الحوار الحضاري أحياناً من الإنتكاسات إنما هو أمر مرحلي وعادي، ومن المفروض أن يدفعنا إلى مزيد العمل من أجل صونه وحمايته، لأن في صونه وحمايته توفيراً لظروف أفضل للتعايش السلمي بين البشر في عالمنا اليوم وفي عالم أبنائنا غداً وبعد غد ❑

# العولمة الأميركية العسكرية من أفغانستان إلى العراق

كمال حمّاد *

عرّف عبد الرزاق عيد، العولمة في بعدها العسكري على إنها «توسع رأسمالي يحمل في يده مسدساً نووياً جديداً، إنها عولمة الإرتزاق والعسكرة القائمة على إشاعة ثقافة استهلاكية»(١). ونعرّف نحن العولمة العسكرية على إنها «جعل العالم كله خاضعاً لمنطق القوة الواحدة، عبر تعميم ثقافة الخوف وسيادة الرعب، أما مرتكزاها فهما القوة العسكرية المتفوقة، والفكر الإستراتيجي الهادف إلى الهيمنة والسيطرة والغلبة».

ويرتكز نظام «الأحادية القطبية» الأميركية على ثلاث دعائم أساسية، إلى جانب عدد من الروافد، التي توفّر له الغطاء الإيديولوجي والعلمي لمساندته وترسيخ قواعده.

وهذه الدعائم هي القوة العسكرية الأميركية، و«الشرعية» الدولية،وما يتصل بها من تضامن الدول الرأسمالية بعضها مع بعض، إلى جانب تعبئة رأس المال لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام المعولَم. العولمة كظاهرة وليدة التغّير الدولي الحاصل بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، وهي وجه آخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة(٢).

أخذت الإدارة الأميركية أيام بيل كلينتنون بفرض العولمة سبيلاً للحفاظ على هيبة أميركا وعظمتها كقطب متفرّد بزعامة العالم. ففي مؤتمر قمة السبعة الكبار الذي عقد في دنفر عام ١٩٩٧، تباهى الرئيس الأميركي كلينتون بنجاح الاقتصاد الأميركي كنموذج للآخرين. كما سمحت وزيرة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت، لنفسها بالقول عن أميركا: «بأنها الدولة التي لا غنى عنها» و«إننا نقف على طولنا ونرى أبعد مما ترى الدول الأخرى». ويؤكد نائب وزير الخارجية الأميركية، لورانس سوبرز، «إن الهيمنة التي ترنو إليها أميركا هي هيمنة غير خطيرة» و«إن أميركا القوة العظمى (هي قوة) غير إستعمارية»(٣).

وهكذا ترى الإدارات الأميركية المتعاقبة في ظاهرة العولمة دليلاً على عفة المجد الأميركي، تلك العفة التي تستلزم من دول «الجنوب» النظر إلى العولمة كظاهرة موضوعية بات من

(*) استاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق - الجامعة اللبنانية.

(١) عبد الرزاق عيد، «ما هو جديد العولمة»، مجلة **الهدف**، العدد السنوي للعام ١٩٩٨، صفحة ٨٠ - ٨٣

(٢) راجع اسامة أمين الخولي (محرر)، **العرب والعولمة**، (بيروت ١٩٩٨)، صفحة٩.

(٣) ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة أحمد صدقي مراد، (عمان، ١٩٩٢)، ص ٥١ - ٥٤.

المستحيل لأي بلد كان أن يعتبر نفسه في منأى عنها، وأن الصفة الموضوعية والشمولية للعولة تتأتى من كونها نتاج للتقدم العلمي التكنولوجي العاصف والمذهل، الذي تمثل أصلاً بالثورة الإتصالية التي كان من نتائجها الغاء المسافات الجغرافية والحدود التقليدية المعهودة التي كانت الدول تتفاعل بموجبها وتحدّد علاقاتها. وبهذا فقد تمثلت العولة بثورة سياسية لتدمير الحدود أو نهاية الجغرافيا وليس نهاية التاريخ كما يقال»[٤].

وللتحقق من ترادف العولة والهيمنة، إنبرى فريق من الباحثين المؤمنين بفكرة مفادها أن العولة ظاهرة شمولية بمعناها، مجتمعية الهدف وإن خرجت من رحم الاقتصاد. فهي تقوم على إخضاع العالم لنمط تفكير وأداء واحد، حتى وإن كان على حساب الشعوب. وحسنة هؤلاء الباحين إنهم يقدمون وصفاً لماهية العولة من دون الإنسياق وراء ما تتولاه وسائل الإعلام الغربية من تسويق لها. إستغلالاً لما جاءت به المتغيرات الدولية من إنكشاف للحدود أمام ثورة الاتصالات والتقدم الهائل في ميدان المعلوماتية، كما إنهم يقدمون تحذيراً وربما تفسيراً للقلق المرافق للخوف من الهيمنة ثم الإستلاب والتهجين والإضمحلال. وهم بذلك ينظرون إلى العولة ليس كمفهوم فحسب بل كممارسة لها نتائجها السلبية، كما يقدمون تبريراً للرفض الذي تمارسه بلدان العالم الثالث التي تتمسك بالخصوصيات، سواء كرفض أولي مهما كان جنسه، أو كرد مدروس مستند إلى حقائق الإدراك.

وقد عمل هؤلاء الباحثين على وصف مساوىء ظاهرة العولة على بلدان العالم الثالث، مستدركين إن تلك المساوىء لا تكمن في طبيعة العولة وإنما في طبيعة القوى المهيمنة على العالم. ومن بين تلك المساوىء:

١ ـ **نخر الهوية القومية** عبر الإستلاب والتهجين وفرض نسق واحد من القيم. إلى حد أعاد الإعتبار المعرفي إلى كلمة «قبائل» التي غدت كلمة مفتاحية في فهم حروب الهويات والاثنيات والطوائف المشتعلة بؤرها في أسيا وأفريقيا وحتى في قلب أوروبا. حتى بتنا أمام تجزئة العالم، الوجه الآخر للعولة. وهذا ما أكدته ماريسون تورين أستاذة العلاقات الدولية والإستراتيجية في كتابها **إنقلاب العالم**، فهي ترفض الإختيار بين التجزئة والعولة. فهما برأيها متشارطان ومتلازمان. فكلما إتجه العالم نحو العولة فرز بالضرورة ردود فعل دفاعية تؤكد على الهوية والخصوصية وتعارض سيرورة الإنفتاح بحلول إنغلاقية[٥].

٢ ـ **تجزئة العالم**: وقد بدا هذا المطمح ذا أهمية بالغة لحيويته ورسوخه كشرط من شروط إنجاز أهداف العولة التي تعتمد في إنضاجها على تجاوز أو عبور الحدود واختراق حرمة السيادة للدول تحت حجج مختلفة، منها ضبط الإنتشار الإستراتيجي، وتكثيف التبادل

(٤) صمونيل هنتغتون، القوة العظمى الوحيدة، مجلة **الشؤون الخارجية**، واشنطن، اذار/مارس ـ نيسان/ابريل ١٩٩٩

(٥) عما تضمنه هذا الكتاب، راجع، جورج طرابيشي، «العولة والتجزئة إنما تسيران يداً بيد، كما لو أنهما وجهان لعملة واحدة»، صحيفة **الحياة**، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، ص ١٤.

وتعديل أنماط العمل الدولي وإعادة تقسيمها وإعادة توزيع الموارد وغيرها. ويرى زبيغنيو بريجنسكي في كتابه Out of Order أو **الفوضى**: «أن التغيرات الدولية التي حدثت في النظام الدولي حفزّت الولايات المتحدة لتوسيع قيمها في اقتصاد السوق والديموقراطية، كما حفزّتها لزيادة قدراتها على المناورة وعلى اعادة تشكيل القوميات والهويات والاقتصادات لمصلحة التفكك وإعادة البناء على أسس سيطرة السوق وقواعد قيمها وتمجيد النزعة الفردية والديموقراطية على النمط الغربي[٦].

**٣ ـ تفتيت الشعوب**: لما كان الهدف الإستراتيجي للعولمة يكمن في نشر وتوسيع النظام الرأسمالي وقيّمه. فإن أسلوب تفتيت الشعوب بدا جزءاً أو شرطاً متمماً لإنجاز هذا الهدف. وهكذا نجحت الولايات المتحدة الأميركية في العثور على الإطار الفكري لتخطيطها الإستراتيجي الكوني وما يهدف إليه من إدارة للنظام العالمي بأكمله وبكل أبعاده السياسية والعسكرية وحتى الإجتماعية والثقافية، ذلك الإطار الذي يقوم على أساس الإعتراف بمدلولات القوة الإنتقائية بمستوياتها الثلاثة، حيث الإجبار المعتمد على العنف وتقليل البدائل المتاحة، ثم تشكيل المعتقدات ومنظورية المصالح، والتي تؤدي دوراً مهماً في دفع المشروع الأميركي في العولمة[٧]. ولكي تحقق واشنطن مبتغاها سعت إلى الإمساك بزمام المبادرة وهو ما يعرف بالإستعارة الإستراتيجية لسياسة الحروب الإجهاضية[٨]، وذلك عبر:

١ ـ فرض مقومات تلك القوة حتى لو تطلّب ذلك القيام بعمل عسكري عنيف مجمع عليه أو منفرد. تبعاً لإتصال الهدف بالبعد الفلسفي القائل بأن أي تحدٍ لمقومات القوة الأميركية يعتبر تهديداً مباشراً للأمن القومي الأميركي فيتطلب المباشرة بردعه.

٢ ـ توجيه سهام الهدم للهوية الوطنية أو القومية لمصلحة تفتيتها بكل الوسائل الممكنة حتى لو استدعى ذلك استخدام القوة.

٣ ـ تشجيع حالات التمرد كجزء من سياسة مقصودة هدفها تكييف الطموح الخاص، بكل اتجاهاته لمصلحة تفتيت الشعوب تحت حجة إرساء الأسس الديموقراطية وبقدر ما يثير هذا التطلع اشكاليات معرفية وسياسية وحتى اجتماعية لمدى صلاحية نموذج التكيف الخاص وبضمنه نموذج الديموقراطية، فإنه يؤكد سعي الغرب لإستخدام هذا النموذج لإعطاء بُعد أخلاقي لظاهرة العولمة[٩].

وفي بحثنا «العولمة العسكرية» والتي هي إحدى إشكال العولمة، تطّرقنا إلى القوة العسكرية الأميركية، وإلى الفكر الإستراتيجي الأميركي وإلى مظاهر العولمة العسكرية.

## القوة العسكرية الأميركية

قبل إنهيار الإتحاد السوفياتي، كان في العالم مركزان للقوة العسكرية العالمية، إحداهما

(٦) Z. Brejeinski, *Out of Order, Global Turmoil on the Eve of 21ST Century*, (N.Y. 1993), P.171.

(٧) Zorkoczy P. Heap N., *Information Technology, An Introduction*, (London, 1995), pp.151 - 155.

(٨) Leffler M.P., *Apreponderance of Power, national security*, (Strnford, 1992), p.181.

(٩) منعم العمار، العولمة ودورها في تهميش النظام الإقليمي العربي، **قضايا استراتيجية**، العدد٢، تاريخ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، صفحة ١٨ ـ ٣٢

في واشنطن والثاني في موسكو. أما الآن فالقوة المركزية المتبقية هي القوة العسكرية الأميركية.

خلال الحرب الباردة، ركزّت الولايات المتحدة الأميركية على إمكان مواجهة قوة المعسكر السوفياتي، ولكنها تحولت لاحقاً إلى إنشاء قوة عسكرية قادرة على أن تضمن لها السيطرة العسكرية على العالم. وكان العمود الفقري لهذه القوة ترسانة نووية ضخمة قادرة على ردع الإتحاد السوفياتي أو أي متحدٍ آخر. أما في ما يتعلق بالقوة غير النووية، فقد ركّزت واشنطن على تنمية سيطرتها على البحار بتقوية سلاحها البحري على نطاق واسع، وتوسيع سيطرتها على الجو، ثم على الفضاء، من طريق إنفاق مذهل على سلاح الجو وعلى برامج الفضاء العسكرية. هذه الفروع من القوى العسكرية يدعمها جيش بري منتشر في أوروبا وكوريا الجنوبية واليابان والعراق، وغيرها من البلدان ولكن باحجام أقل.

واستراتيجية العسكريين العامة هي استراتيجية «التورط العالمي» «Global Engagement» أو الهيمنة العالمية، وغايتها أن تؤمن قدرة أميركا على السيطرة على جميع المسارب البحرية والجوية والفضائية عند الحاجة، ولتمكنها عقب إنهيار الإتحاد السوفياتي من الفوز في حربين اقليميتين في آنٍ معاً.

ولدى الولايات المتحدة قوات منتشرة أقل شأناً من الموجودة - في اليابان وأوروبا الغربية وكوريا الجنوبية والعراق - في بنما وهندوراس وكوبا (غوانتانامو) وبرمودا وايسلندا والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر وسنغافورة واستراليا.

أما في القارة الأميركية، وسطا وجنوباً، فقد سيطرت على المنطقة منذ القرن التاسع عشر عبر مزيج من التدخلات العسكرية والسياسية والاقتصادية. وبعد إطاحة أنظمة الحكم المعادية لها في تشيلي وهندوراس وغرينادا وبنما ونيكارغوا، لم يبقَ سوى كوبا تتحدى القوة الأميركية مكافحة من أجل البقاء في وجه الحصار الاقتصادي الأميركي الذي أدى بالشعب الكوبي إلى حافة المجاعة.

وفي أوروبا، يبدو أن السباق على القوة قد إنتهى عقب إنهيار الإتحاد السوفياتي. وأخذ حلف شمال الأطلسي يتوسع شرقاً بإنضمام دول كانت في ما مضى في حلف وارسو وفي المنظومة الإشتراكية، أمثال بولندا والمجر وتشيكيا. وفي شرق آسيا، للولايات المتحدة تحالفات متينة مع كوريا الجنوبية واليابان وتايوان، أما في جنوب آسيا، فبات فريقا الخلاف الهندي - الباكستاني قريبين من الولايات المتحدة الأميركية.

وبإنتهاء الحرب الباردة، لم يعد للولايات المتحدة رهان عسكري في أفريقيا، بل أخذت تعمل على إقامة علاقات قوية بمعظم الدول الرئيسية في أفريقيا واستعمال شتى الأساليب لإبعاد النفوذ الفرنسي وغيره من القارة السمراء.

ولا تواجه الولايات المتحدة أي تحدٍ جدّي لقوتها الاّ في بعض العالم العربي وبعض العالم الإسلامي. حيث لا تزال إيران وسوريا تتحدى وتتواجه مع القوة الأميركية. هذا التحدي العربي الإسلامي - على حد قول الدكتور بول سالم - له خطره الخاص على الولايات المتحدة لسببين: أولاً: لأنه قائم في منطقة توجد فيها أضخم الإحتياطات النفطية اللازمة للقرن الحادي والعشرين. و«تقدر بـ ٦٥ في المئة من مخزونات النفط المعروفة في العالم»(١٠). وبالتالي فإن الذي يسيطر على النفط تكون له سلطة كبيرة على الاقتصاد والقوة في العالم طوال القرن الحادي والعشرين.

ثانياً: إن هذا التحدي قائم من ضمن سياق تحدٍ إيديولوجي ديني متماسك وله أصداؤه في أرجاء العالم الإسلامي، وكذلك في المجتمعات الإسلامية المهاجرة في أوروبا وأميركا الشمالية. وقد مثّل هذا التحدي الإسلامي أكثر التحديات جدية للسيطرة الأميركية والغربية منذ إنهيار الإتحاد السوفياتي وتراجع الفكر الشيوعي. وقد شدد الباحث الأميركي، صموئيل هانتنغتون، في كتاباته على إن هذا الخطر الديني هو الأشد الذي سيواجه الولايات المتحدة والغرب في المستقبل(١١).

أما عدد جنود القوات العسكرية الأميركية وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٥، فتتألف من الآتي:

عدد الجنود: مليون وستماية وخمسون ألف جندي أميركي (١,٦٥٠,٠٠٠)(١٢)

عدد جنود الإحتياط: تسعماية وستة آلاف جندي (٩٠٦,٠٠٠)

عدد المدنيين في الجيش الأميركي: تسعماية وأربعين ألف مدني (٩٤٠,٠٠٠)

وبلغت موازنة وزارة الدفاع الأميركية عام ١٩٩٣ نحو ٢٧٥ مليار دولار. أما عدد الفرق العسكرية الأميركية فهو ١٨ فرقة وكل فرقة تتألف من ١٥٠٠٠ إلى ١٨٠٠٠ جندي. أما القوات الجوية فتتألف من ٣٦ سرباً، أما عدد الطائرات في كل سرب فهو ٧٢ طائرة. أما عدد قاذفات القنابل فهو ٢٦٨ قاذفة قنابل، أما عدد سفن القوات البحرية فهو ٥٤٥ سفينة، أما عدد القوات الأميركية المنتشرة حول العالم فهو: في الشرق الأوسط (٢٥٠) ألف جندي، في البحر المتوسط حيث الأسطول السادس (١٠٠٠) جندي، في كوريا الجنوبية ٤٢٠٠٠ جندي، وفي اليابان (٤٦٠٠٠) جندي، أما في المحيط الهادي حيث الأسطول السابع و٣ حاملات طائرات فعدد الجنود (٦٠٠٠) جندي، وفي المحيط الهادي حيث الأسطول الثالث (١١٠٠٠) جندي، أما في شمال الأطلسي حيث الأسطول الثاني و٦ حاملات طائرات فعدد الجنود ٣٠٠٠ جندي.

أما شركات السلاح الأميركية العشرة الأساسية والتي تقدر مبيعاتها السنوية بـ ٦٠,٢ مليار دولار، فهي على الشكل الآتي:

(١٠) مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، (بيروت، ٢٠٠٢)، صفحة ٥٨.

(١١) بول سالم، **الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين**، صفحات ٢١٢ - ٢١٥.

(١٢) يتألف الجنود من ٥٣٦ ألف جندي في القوات البرية، و٥١٠ آلاف جندي في القوات البحرية، و٤٣٧ ألف جندي في القوات الجوية، و١٧١ ألف عدد قوات المارينز. بحيث يكون المجموع مليون وستماية وأربعة وخمسين ألف جندي.

| الشركة | مبيعاتها السنوية بمليارات الدولارات |
| --- | --- |
| ١ ـ ماكدونالد دوغلاس | ٣,٩ مليار دولار |
| ٢ ـ لوكهيد | ٥,٧ مليار دولار |
| ٣ ـ جنرال إلكتريك | ٥,٧ مليار دولار |
| ٤ ـ جنرال داينامكس | ٦ مليارات دولار |
| ٥ ـ نورثروب | ٥,٥ مليار دولار |
| ٦ ـ جنرال موتورز | ٥,٣ مليار دولار |
| ٧ ـ رايتون | ٥,١ مليار دولار |
| ٨ ـ مارتن مارييتا | ٥ مليارات دولار |
| ٩ ـ بوينغ | ٤,٥ مليار دولار |
| ١٠ ـ يونايتد تكنولوجي | ٤,٥ مليار دولار |

ومقابل هذا التفوق العسكري الأميركي الشامل لا تزال الولايات المتحدة تنفق سنوياً نحو ٣,٨ مليار دولار على ما يسمى «مبادرة الدفاع الإستراتيجية» أو (حروب النجوم)،مع العلم أن الإتحاد السوفياتي قد زال، وقد انفقت على هذه المبادرة بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٣ نحو ٣٢ مليار دولار، ويقدر الباحثون ان الإنفاق سيصل خلال الـ ٣٠ سنة القادمة إلى ١٠٠ مليار دولار أميركي(١٣).

وعلى الرغم من المقولة الأميركية القائلة بتخفيض القوات العسكرية والموازنة الدفاعية بـ١,٥ في المئة منذ إنهيار موسكو، بقي الوضع العسكري الأميركي في بداية القرن الحادي والعشرين على مستوى لم يسبق له مثيل من حيث التفوق. فأول مرة بعد الحربين العالميتين والحرب الباردة تكون الولايات المتحدة مرتاحة لعدم وجود خطر رئيسي منظور يهدد أمنها أو سيطرتها على العالم. رغم أن مزاعم بعض الإختصاصيين الأمنيين الأميركيين، الذين يرون أن هناك خطراً يهدد الأمن هو خطر عمل منعزل تخريبي نووي أو بيولوجي أو كيميائي تقوم به دولة عدوة أو منظمة عالمية سرية بواسطة تهريب وسيلة كهذه إلى داخل الولايات المتحدة أو رشقها بها بواسطة قذيفة باليستية. وهذا بات من أهم المخاوف بعد تفكك ترسانة الأسلحة السوفياتية النووية. وفي ضوء تقصير المعاهدات الدولية ولو جزئياً في منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل(١٤).

مع ذلك، فإن الولايات المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين، هي في أهم موقع سياسي وعسكري مركزي في العالم على الرغم من وجود تهديدات بسيطة لأمنها وتحديات هامشية على صعيد السياسة الدولية.

(١٣)المرجع وثائق في مكتبة الدكتور صالح زهر الدين مؤلف **موسوعة الإمبراطورية الأميركية** والتي تتألف من ١٦ جزءاً، إعداد المركز الثقافي اللبناني، (بيروت، ٢٠٠٤).

(١٤) بول سالم، مرجع سابق، صفحة ٢١٥ ـ ٢١٦.

## الفكر الإستراتيجي الأميركي

### عالمية الدور الإستراتيجي الأميركي:

إن إتجاه العالمية في الدور الإستراتيجي الأميركي، يرتبط أساساً عند عدد من الإدارات الأميركية المتعاقبة وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية بتنمية الإستراتيجية الدولية لدى الولايات المتحدة الأميركية. ففي عام ١٩٤١، تنبأ هنري لوس (Henry Luce) الناشر المعروف في عدد من المجلات **تايم، فورتشن، ولايف** (*Time, Fortune, Life*) ببزوغ فجر القرن الأميركي. إن تنبؤ هنري لوس كان قائماً على اعتقاد قوي مفاده أن أميركا وحدها تستطيع بشكل فاعل تحديد أهدافها في الحرب العالمية الثانية(١٥). وهي: إقتصاد عالمي حيوي ونظام أخلاقي دولي. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ أكّد الرئيس الاميركي جورج بوش «الآب» في رسالته أمام الكونغرس التي تبعت مباشرة بداية حرب الخليج الثانية، الدور القيادي الأميركي، قائلاً: «وحدها الولايات المتحدة لديها القيادة الأخلاقية والوسائل الداعمة لها، ونحن الأميركيين نعرف أنه توجد أوقات لا بُدّ معها أن نتقدم إلى الأمام راضين بمسؤوليتنا لقيادة العالم بعيداً من الفوضى المظلمة للحكام الدكتاتوريين، بإتجاه وعد مشرق ليوم أفضل»(١٦).

إحتضنت رؤية بوش «الآب»، كما هو واضح، تقاليد وقيم الأخلاق المثالية التي تحلّت بها السياسة الخارجية الأميركية منذ وقت طويل، والتي يمكن إرجاعها إلى الرئيس الأميركي ودرو ولسون الذي سعى منذ مطلع القرن العشرين إلى جعل العالم مكاناً آمناً للديموقراطية(١٧).

أكدت الأحداث التاريخية، من مراحل الحرب الباردة حيث التردد في الفكر الإستراتيجي الأميركي بين الإنغماس أو التعامل بحذر مع الشؤون الدولية، إلى الإنهيار السريع نسبياً لنظام القطبية الثنائية الذي سيطر على العالم قرابة نصف قرن، بسقوط الإمبراطورية السوفياتية ـ بصورة جلية طبيعة الدور الأميركي المهيمن على الشؤون الدولية، وخصوصاً في الحقلين الإستراتيجي العسكري والفني والتقني، بإعتباره قطباً أساسياً يتصدّر الدول الصناعية السبع، وكنتيجة لذلك، إحتفظت الولايات المتحدة بسيطرتها المطلقة ورقابتها على منظومة الأسلحة الإستراتيجية في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو).

ويلحظ المراقب تطورات الأحداث السياسية وخصوصاً أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها ترحيب القيادات السياسية الأميركية بتحّمل معظم أعباء الدور الإستراتيجي العالمي ومخاطره. من هنا ساد شعار الإنفراد الأميركي بعالمية الدور في النظرية والتطبيق، ومن الأمثلة الحديثة على ذلك:

أ ـ إجراءات وسلوكات إدارة الرئيس الأميركي رونالد ريغان في المحيط الدولي في الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨.

(١٥) انظر: Charles Kegley and Eugene R. Wittkopf eds., *the Future of American Foreign Policy*, (New York, st. Martin's Press, 1992). p.5.

(١٦) المرجع السابق، صفحة ٥.

(١٧) احمد عبد الرزاق شكارة، «الفكر الاستراتيجي الاميركي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد»، ضمن كتاب **العرب وتحديات النظام العالمي**، (بيروت، ١٩٩٩)، صفحة ١٩١.

ب ـ إعادة توكيد الإرادة السياسية الأميركية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وخصوصاً بعد نجاح أحداث التعبئة الشاملة والضخمة لقوى التحالف ضد العراق. ثم كل ذلك من منطلق كون الولايات المتحدة القوة العسكرية الإستراتيجية، ونظراً إلى عدم وجود من ينافسها من القوى الرئيسية الأخرى في العالم، على الأقل في الأمد القريب المنظور.

ومن أبرز منظري إتجاه الإنفراد الأميركي بعالمية الدور، تشارلز كروثامر، الذي أكد أن الحكمة التقليدية السائدة، والقائلة إن هنالك منافسين محتملين للولايات المتحدة الأميركية في عالم يتسم بتعددية القطب لم تكن أكثر من إسطورة سرعان ما تفجرت[١٨]. وحسب رأيه فإن فكرة حتمية ترجمة القوة الاقتصادية إلى نفوذ جيوبوليتيكي ما هي الاّ وهم مادي[١٩]. ويشرح كروثامر كيف أن اليابان والمانيا اللتين تملكان القوة الاقتصادية تهربتا من القيام بالدور العسكري المطلوب في حرب الخليج الثانية. وكيف أن أوروبا التي ستصبح موحدة، أثبتت حرب الخليج الثانية تفككها واضطرابها. ويصل كروثامر إلى نتيجة مفادها، حيث لا تكون هناك صدارة أميركية لا نجد تحالفاً تابعاً. وترسّخت هذه الصورة منذ عام ١٩٨٧، عندما قامت الولايات المتحدة الأميركية بعملية رفع أعلامها على السفن الكويتية خلال حرب الناقلات قبل نحو سنة من إنتهاء حرب الخليج الأولى.

إن القوة الأميركية بينت حقيقة كون الولايات المتحدة الأميركية الدولة الوحيدة التي تمتلك إمكانات ضخمة في حقول متنوعة عسكرياً واقتصادياً وتقنياً وسياسياً، ما يجعلها لاعباً حاسماً في أي صراع، وفي أي جزء من العالم تختاره في اللعبة السياسية الدولية.

وفي نهاية القرن العشرين، يلحظ مراقب الأحداث الدولية إن نظام القطبية الواحدة قد أدى إلى إتحاد كل القوى الرئيسية وراء واشنطن في مجال السياسة الأمنية الخارجية، وبني هذا الإستنتاج على أساس إن نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي لم يكن له معنى حقيقي دون القيادة الأميركية.

## تبلور طبيعة الدور الإستراتيجي الأميركي للمرحلة المقبلة

شهدت الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن العشرين بروز تيار متطرّف عُرف باسم **المحافظين الجديد** لم يكتسب القوة والنفوذ في أي إدارة أميركية سابقة مثلما عرفها في إدارة الرئيس جورج بوش (الإبن).

بلور **المحافظون الجدد** الهوية الجديدة للنظام الأميركي في استراتيجية الأمن القومي، التي تنص في أكثر من بند من بنودها على أن العالم بأكمله صار مسرحاً لعمليات الجيش الأميركي وخصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/ديسمبر ٢٠٠١، والذي استخدمها ذريعة،

(١٨) Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment", *Foreign Affairs*, (America and the World 1990 - 1991), Vol. 70, N°1, 1991, p.24.

(١٩) مرجع سابق.

ووظفها لتفعيل نزعته العدوانية الأميركية، وهي نزعة تتكىء على منطق القوة، وتتخذ الحرب وسيلة للتغيير. ومن هذا المنطلق شكل المحافظون الجدد في الإدارة الأميركية فريقاً خطيراً يهدّد السلم والأمن الدوليّين، وهم يقدّمون للرئيس بوش (الابن) منظار الرؤية لكل ما يجري على الساحة الدولية، وهم يسعون إلى عسكرة المجتمع الأميركي وعسكرة السياسة بل وينظرون إلى السياسة بصفة كونها استمراراً للحرب، وليس العكس، كما نظر إليها ذات يوم المنظر الإستراتيجي، كلاوزيفتز.

ويعتمد هؤلاء على الجيش الأميركي بوصفه أقوى جيش في العالم، ويمتاز بقدرة واسعة على الحضور والإنتشار، وخوض الحرب في أي مكان من العالم. وليس نائب الرئيس، ديك تشيني، ووزير الدفاع، دونالد رامسفيلد، ومستشارة الأمن القومي السابقة ووزيرة الخارجية الحالية، كونداليزا رايس، وبول وولفوويتز، رئيس صندوق النقد الدولي الحالي، وريتشارد بيرل، ولوس ليبّي وغيرهم الا نماذج معبّرة عن جوهر المحافظين الجدد وطروحاتهم.

وتمحّورت رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأميركية في العالم، وفي الشرق الأوسط، على الشكل الآتي:

١ ـ المناداة بأن تؤدي أميركا دوراً قيادياً على الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة.

٢ ـ التركيز على السياسات العسكرية والأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الأميركية.

٣ ـ توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديداً محتملاً للولايات المتحدة.

٤ ـ العمل على نشر قيم الديموقراطية وحرية الإنسان وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية من خلال سياستها الخارجية.

٥ ـ التمركز حول المصالح الأميركية ـ الإسرائيلية في شكل أساسي، وحماية أمن وسلامة إسرائيل من طريق تدّخل أميركي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة، والتّحكم في خيراتها وثرواتها وأناسها.

هذا وقد أفرزت هذه الرؤية بدورها «مشروع القرن الأميركي الجديد» للبحث في سبل دعم القيادة الأميركية للعالم، برئاسة وليام كريستول وموقّعي إعلان مبادئه الأساسية: ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، جيب بوش، إليوت أبرامز، فرنسيس فوكوياما، لويس ليي، دان كويل، وبول وولفوويتز، صدر على أثره الكتاب الأبيض عام ٢٠٠٢، حيث طالب بـ «المحافظة على السلام الأميركي وتوسيعه» بمعنى سيطرة الولايات المتحدة على العالم.. وإعتبار غزو العراق خطوة أولى على طريق طويل ينتهي بإعادة تشكيل الشرق الأوسط بأكمله[٢٠].

وفي وثيقة **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية**، والتي أعلنت في ١٧

(٢٠) صالح زهر الدين، «المحافظون الجدد في الولايات المتحدة»، ضمن **موسوعة الإمبراطورية الأميركية**، (بيروت ٢٠٠٤)، صفحة ٦ ـ ١١.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، جاء ما يأتي تعبيراً عن طبيعة دور الإستراتيجي الأميركي المستقبلي مع تخصيص منطقة الشرق الأوسط:

١ ـ أنه لهزيمة تهديد الإرهاب يجب ان تستخدم الولايات المتحدة كل ما لديها من وسائل القوة سواء كانت عسكرية مباشرة أم مخابراتية أم تمويلية، وإن الحرب ضد الإرهابيين تتم على مستوى عولمي وأنه ليس لها أمد محدد.

٢ ـ إن الولايات المتحدة سوف تتعامل مع هذه التهديدات حتى من قبل أن تتشكل.

٣ ـ إن الدول الضعيفة مثل أفغانستان يمكن أن تشكل خطراً كبيراً على المصالح القومية الأميركية مثل الدول القوية، وإذا كان الفقر لا يجعل بالضرورة الفقراء إرهابيين أو قتلة، فإن الفقر مع المؤسسات الضعيفة والفساد يمكن أن يجعل الدول الضعيفة مخترقة أو قابلة للإختراق من شبكات الإرهاب والمخدرات.

٤ ـ إن الولايات المتحد تنفرد بإمتلاك قوة ونفوذ غير مسبوقين على المستوى العالمي، ويأتي هذا متزامناً مع مسؤولية الحفاظ على قيم ومبادىء المجتمع الحرّ، وهي مسؤولية شاقة سوف تمكن قوة الولايات المتحدة من تحملها، ومن ثم فإنه يتعين عليها أن تطور مؤسسات أمنها القومي لمواجهة تحديات وفرص القرن الحادي والعشرين.

٥ ـ إن الحرب ضد الأرهاب المعولم تختلف عن أي حرب أخرى في التاريخ، فسوف يتم تفعيلها في جبهات عدة أمام عدو مراوغ لفترة غير محدودة من الزمن، ولكن الأسبقية الأولى سوف تكون تفتيت وتحطيم المنظمات الإرهابية ذات الإنتشار العولمي ومهاجمة مراكز قياداتها وتحكمها واتصالاتها والدعم المادي لها وتمويلها، ما يؤدي إلى إفقادها القدرة على التخطيط والتنفيذ.

٦ ـ ستستمر الولايات المتحدة في تشجيع شركائها الإقليميين لبذل جهود منسقة تؤدي إلى عزل الإرهابيين، وبمجرد نجاح الحملة الإقليمية في تحجيم التهديد داخل دولة معينة، فإن الولايات المتحدة ستكفل لهذه الدولة الإمكانات العسكرية والقانونية والسياسية والتمويلية الضرورية لإنجاز مهمتها.

٧ ـ ستدافع الولايات المتحدة عن الشعب الأميركي والمصالح الأميركية في الداخل والخارج بتحديد وتدمير مصادر التهديد قبل بلوغها الحدود الأميركية. وإنها لن تتردد في العمل منفردة ـ إذا كان ذلك ضرورياً ـ لتأمين حقها في الدفاع عن النفس بإتخاذ إجراءات وقائية استباقية ضد الجماعات الإرهابية لمنعها من إلحاق الضرر بالولايات المتحدة.

٨ ـ ستدعم الولايات المتحدة الحكومات المعتدلة والحديثة وخصوصاً في العالم الإسلامي لضمان إن الظروف والإيديولوجيات التي تروّج للإرهاب لا تجد تربة خصبة في أي منها، وحينما تجد حكومة ما أن الحرب ضد الإرهاب هي فوق إمكاناتها، فإن الولايات المتحدة

سوف تدعم هذه الحكومة بما يكفل لها خوض هذه الحرب والإنتصار فيها.

٩ ـ هناك من الدول ما يمكن تسميتها الدول المارقة التي لا تحترم الحقوق الإنسانية لشعوبها وتكره الولايات المتحدة وتدعم وتكفل الإرهاب وتسعى لإمتلاك أسلحة التدمير الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، ولا تعطي اعتباراً للقانون الدولي وتهدد جيرانها وتخرق المعاهدات الدولية. وإن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون مستعدة لإيقاف تصرفات هذه الدول الإرهابية ومنعها من أن تهدد أمن الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك من طريق الآتي:

أ ـ الجهود المضادة الإستباقية.

ب ـ الإدارة الفاعلة للنتائج المترتبة على إستخدام أسلحة الدمار الشامل[٢١].

فهذه الوثيقة إذاً تعكس رؤية الإدارة الأميركية المستقبلية، التي تفضّل العمل المنفرد، وترفض أي تقييد لحرية الولايات المتحدة في إستخدام قوتها، تفرضه آليات العمل الجماعي وبناء التوافق والإجماع، وتظهر استهانة بقواعد القانون الدولي عندما تؤدي هذه القواعد إلى فرض قيود على حرية الولايات المتحدة، وهي تعكس تلاقي مصالح اليمين المتطرف (المحافظين الجدد) والشركات النفطية والمجمع الصناعي العسكري وتتجاهل الإعتبارات البيئية كسبيل لفرض قيود على الأنشطة الاقتصادية، وهذا العمل الإنفرادي هو الذي يضمن لها العمل بحرية وإنتقائية من دون التزام بقيود يفرضها المجتمع الدولي، كما إنه ليس لهذه الإدارة استجابة كافية للتغيرات التي حدثت في البيئة العالمية وتأثير هذه التغيرات على المصالح الأميركية، وتظن أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتمتع بالرفاهية والأمن المطلق في عالم يحرم فيه الآخرون من هذه الرفاهية والأمن، وأن الولايات المتحدة كانت قد ضيّعت الإستفادة من فرصتين: إنتهاء الحرب الباردة، ثم حرب الخليج الثانية، لإعادة صوغ المبدأ الناظم لسياستها الخارجية، وقد وجدت ضالتها في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لتعويض تلك الفرصة الضائعة، حيث وجدت من خلال «رؤية المحافظين الجدد»، إن في العالم مصدراً للتهديد تتعرض له الولايات المتحدة، ويتمركز هذا المصدر في منطقة العالم الإسلامي، ومن ثم فإن تحقيق الأمن المطلق للولايات المتحدة ارتكاناً لفرض هيمنتها يستهدف في المحل الأول هذا العالم الإسلامي، ومن ثم كانت البداية في أفغانستان ثم في العراق.

وقد أصبحت الولايات المتحدة أكثر إصراراً على تحقيق هذا الهدف وأكثر تركيزاً على تحقيق الأمن بإعتباره الأولوية الإستراتيجية التي تشغلها، ومن ثم أصبح الارهاب ومصدره عناصر تنتمي إلى الشرق الأوسط، همها الأمني الأول بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وإن الردود التي تفاعلت بها الولايات المتحدة مع الأحداث الإرهابية قبل هذا التاريخ مثل تفجير السفارات في شرق أفريقيا والهجوم على مقر المارينز في الخبر (السعودية)

(٢١) White House, *Document of the National Security Strategy*, September 2002.

والهجوم على المدمرة كول في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٠ في اليمن كانت غير كافية وغير منسجمة مع هذا الهدف الإستراتيجي ومن شأنها تعريض الأمن القومي الأميركي للخطر وأنها لم تشكل رادعاً كافياً.

وقد شكّلت الرؤية الجديدة للرئيس بوش (الأبن) اثناء القائه خطاب **حال الإتحاد** أمام الكونغرس في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بداية مرحلة جديدة للعمل الأميركي ضد الإرهاب، بإسباغ طابع إيديولوجي على الحرب ضد الإرهاب واعتبار العمل من أجل إصلاح سياسي في بلاد عربية وإسلامية إحدى المهام التي تضطلع بها الولايات المتحدة في إطار الحرب ضد الإرهاب[٢٢]. فهناك إذاً رؤية إيديولوجية تقوم على إصدار احكام قيمية على الدول والمجتمعات والأفراد والسلوك والأفكار، وهي رؤية تتسم بالحدّية وتميل لإصدار أحكام متطرفة. وتبعات هذه الرؤية التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الإسلامي إلى مدى يتجاوز بكثير ما اعتادت عليه الدول في علاقاتها ليصل إلى مستوى تغيير نظم الحكم (حالتي العراق والسلطة الفلسطينية) والحديث عن التحول الديموقراطي والإصلاح السياسي في الدول الإسلامية ولو كان هذا من طريق التدخل المسلح[٢٣].

## مظاهر العولمة العسكرية

### الحرب على أفغانستان.. والمصالح الأميركية في الجوار الأفغاني

تركت الإعتداءات التي حصلت على نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي حصدت آلاف القتلى والجرحى، بصماتها على كل المستويات من سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، وفي الساحتين الأميركية والدولية. كما إن التداعيات لتلك الهجمات تركت وستترك آثاراً واضحة على منظمة الأمم المتحدة وأيضاً على المستقبل الجيوسياسي في آسيا الوسطى ومنطقة جنوب غرب آسيا، وخصوصاً في المناطق المتاخمة لأفغانستان من إيران إلى روسيا وباكستان وحتى الصين. كما إن التداعيات التي أعقبت الهجمات، صوّرت العالم وكأنه على وشك الدخول في حرب دينية، بين العالم المتمدن (الغرب) والعالم الإسلامي (الأقل حضارة من الغرب) على حد قول رئيس الوزراء الإيطالي، برليسكوني.

وقد حمّل الإعلام الغربي، المملوك بأكثريته من اللوبي الصهيوني، العالم العربي والإسلامي مسؤولية الهجمات على الولايات المتحدة، منطلقين من فرضيات ومن جمع لتسلسل أحداث سابقة حصلت بالفعل ضد المصالح الأميركية داخل الولايات المتحدة وخارجها.

ولكن حتى ولو كان أسامة بن لادن وراء تلك الهجمات كمحرّض وكمخطّط، فهل يمثل

(٢٢) جمال عبد الجواد، «السياسة الاميركية في العراق: تشدد يميني وهوس امني»، مجلة **السياسة الدولية**، تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٢، صفحة ٨٦

(٢٣) مدحت أيوب، مجلة **الشاهد**، العدد ٢١٤، حزيران/يونيو ٢٠٠٣، ص ٣٠ - ٣٧، وانظر ايضاً، صالح زهر الدين، المحافظون الجدد... مرجع سابق، ص ٣٤٩ - ٣٥٢.

أسامة بن لادن يمثل كل العالم العربي والإسلامي؟ ألم تسقط المملكة العربية السعودية عنه الجنسية السعودية قبل عام ٢٠٠١ بسنوات؟ أم هل تستأهل أفغانستان التي قطن فيها الحرب ضدها، لمجرد أنها رفضت تسليمه، قبل إيداعها المستندات القانونية التي تثبت تورطه في الهجمات؟ وهل أصبح القانون الدولي العالم الذي يَحكم وينظّم العلاقات بين الدول، مجرد قانون يطبق ويحكم العلاقات بين الدول الضعيفة، ولا تسترشد به الدول الكبرى وحتى أنه لا يعنيها بشيء؟

إنطلاقاً من كل هذا، نرى أن الولايات المتحدة تفتش عن عدو جديد، تقنع به الرأي العام الاميركي، وذلك من أجل زيادة الإنفاق العسكري والذي وصل في العام ٢٠٠١ إلى ضعفي إنفاق روسيا والصين وكل أوروبا مجتمعة. فكيف تبرّر ذلك أمام المكلف الأميركي ودافع الضريبة، إذا لم يكن هناك عدو وخصوصاً بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي. وقد جاء التبرير، أن **العدو هو الإسلام**. ولماذا الإسلام؟ لأن هناك إدعاءً بأن ثمة صراعاً محتماً بين الحضارات[٢٤].

وساهمت إسرائيل في التحريض ضد العرب والمسلمين، عبّر عنه الصحافي الإسرائيلي، **الوف بن**، في صحيفة **هارتس** تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قائلاً: «في الأيام الأولى التي تلت العمليات في الولايات المتحدة أملت إسرائيل في أن المجتمع الدولي سيتعاطف مع صراعها ضد الإرهاب، فمنذ عشر سنوات ومنذ إنتهاء الحرب الباردة، يقدم زعماء إسرائيل النصح إلى نظرائهم الأميركيين والأوروبيين، بأن الإسلام المتطرف ورث الشيوعية السوفياتية في مهة «إمبراطورية الشر» وهم يدعون إلى تركيز الجهود في الحرب ضده»[٢٥]. وفي حربها ضد أفغانستان وتحت شعار «الحرب ضد الإرهاب الدولي». نرى الولايات المتحدة قد تخطت ميثاق الأمم المتحدة ومفهوم تعريف العدوان لعام ١٩٧٤، وذلك عندما صوّرت الهجمات عليها وكأنها اعتداء من دولة، وكلنا يعلم ان منفذي الإعتداءات انطلقوا من داخل الأراضي الأميركية، ليشنوا هجمات على مراكز اميركية، أي ان الأحداث كلها حصلت ضمن الأراضي الأميركية، وبالتالي كان من المفروض على الولايات المتحدة، ان تجمع الإثباتات والدلائل والمستندات، التي ادّعت أنها بحوزتها، وتقدمها إلى أفغانستان التي تعتبر الولايات المتحدة الأميركية، ان المحرّضين أو المخطّطين موجودون على أراضيها، وذلك عبر الطرق الديبلوماسية المعروفة. وبالتالي كان السيناريو يجب أن يأخذ السياق القانوني الآتي:

١ ـ إذا وجدت الولايات المتحدة ان أسامة بن لادن يعتبر مسؤولاً كمحرض أو كمخطط عن الهجمات، كان عليها ان تقدم المستندات التي في حوزتها إلى السلطات الأفغانية حيث يعيش أسامة بن لادن، وذلك من أجل تسليمه وتقديمه للمحاكمة، وذلك بواسطة الطرق الديبلوماسية، ويمكن لباكستان المساعدة ـ بصفتها الدولة الوحيدة التي بقيت على صلة

(٢٤) كمال حماد، **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام**، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص ٥ ـ ٦.

(٢٥) جريدة **الأنباء**، العدد ١٨٦٤، تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، صفحة ٤.

بنظام طالبان ـ كما يمكن للأمم المتحدة ان تقوم بهذه المهمة أيضاً.

٢ ـ إذا وجدت افغانستان أن أسامة بن لادن يعتبر مسؤولاً وفقاً للمعطيات والمستندات التي تسلمتها من الولايات المتحدة عليها ان تقوم بإحدى الإجراءات القانونية الآتية:

أ ـ يسلم إلى الولايات المتحدة حيث حصلت الهجمات على أرضها.

ب ـ يسلم إلى محكمة جنائية دولية موقتة (Ad Hoc) يفترض إنشاؤها لمعاقبة مرتكبين ومحرضين على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وخصوصاً ان المحكمة الجنائية الدولية الدائمة لم تدخل حيز النفاذ الاّ في تموز / يوليو عام ٢٠٠٢.

ج ـ محاكمته في أفغانستان، وذلك لإنتفاء وجود إتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة، تلزمها بتسليم المطلوبين.

والذي حصل على أرض الواقع، هو أن الولايات المتحدة، أعلنت أن لديها إثباتات دامغة حول تورّط أسامة بن لادن وبالتالي مسؤوليته عن الهجمات، اطلعت عليها بعض الدول الحليفة، ورفضت تقديم تلك الإثباتات والمستندات إلى أفغانستان، حسب الأصول القانونية الدولية، ما أدى إلى رفض أفغانستان تسليمه، ووقعت الحرب بين أقوى دولة في العالم وبين دولة يقطنها شعب لا يزال يعيش في ظروف سيئة بفضل الإحتلالات المتعاقبة والمتكررة بدءاً من البريطانية إلى السوفياتية إلى الأميركية. وزاد بالتالي الشعب الأفغاني فقراً وتأخراً وعودة إلى الوراء.

وقد شّرعت الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان عبر القرارين الدوليين الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، القرار ١٣٦٨ الصادر بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي يدعو جميع الدول إلى العمل معاً بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية ومنظميها ورعاتها إلى العدالة، ويشدّد القرار، على ان أولئك المسؤولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال ومنظميها ورعاتها سيتحملون مسؤوليتها.

والقرار الثاني رقم ١٣٧٣ الصادر في تاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و«المتعلق بتجميد الأموال و أي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية»، والذي يعيد فيه مجلس الأمن، تأكيد الحق الراسخ للفرد أو الجماعة في الدفاع عن النفس، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة. ما اعتبرته الولايات المتحدة ضوءاً أخضر كافياً لتشريع عملياتها العسكرية. وتحدثت وزارة الخارجية الأميركية آنذاك بأن هذا القرار كافٍ ولا تحتاج إلى قرار ثانٍ من مجلس الأمن للبدء بالعمليات العسكرية. من هنا، وفي ضوء ما تقدم، لا بد من أن نضع بعض الملاحظات، والتي نعتبرها مخالفة لأحكام القانون الدولي العام.

١ ـ إن الهجمات التي حصلت على الولايات المتحدة، لم تحصل من قبل دولة معينة، وكما

أنه لم تتبن أي دولة مسؤولية تلك الهجمات، لتصبح برأي القانون الدولي العام معتدية، من هنا أن مبدأ الدفاع عن النفس، وهو مبدأ صريح وواضح في ميثاق الأمم المتحدة (المادة ٥١) والتي تنص على مبدأ الدفاع عن النفس فقط في حال تعرضت دولة لهجوم أو عدوان من دولة أخرى. وهذا ما لم يحصل في حالتنا هذه، وبالتالي أن أي مسوّغ قانوني بإستخدام هذا المبدأ، يكون ساقطاً قانونياً وفقهياً، ولا يمكن للولايات المتحدة التذرع بأي اتفاقية دولية وخصوصاً المتعلقة بمكافحة الإرهاب واستعمالها كحجة قانونية، لإستخدامها القوة ضد أفغانستان أو أي دولة أخرى[٢٦].

٢ ـ إن اللجوء إلى القوة لأخذ المطلوبين عنوة، أو لتغيير انظمة الحكم، هو إنتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي العام المعاصر الذي حرّم العدوان ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية. لذلك تعتبر الحرب الأميركية ضد أفغانستان عودة إلى منطق القرون الوسطى، حيث ساد منطق قانون القوة على ما عداه، وتعتبر هذه الحرب أيضاً عودة إلى سياسة شريعة الغاب، حيث يأكل القوي الضعيف.

٣ ـ أن خلو القرار ١٣٧٣ من تعريف واضح للإرهاب يعطي الحكومة الأميركية صلاحيات واسعة عبر القرار ١٣٦٨، وحسب الفهم الأميركي له، وذلك عبر تطبيق تعريف الإرهاب وفقاً للمفهوم الاميركي، بحيث يطاول فقط الأفراد والمقاومين والمناضلين الذين يدافعون عن أرضهم في مواجهة الإحتلال، وتبقى الدول التي تمارس إرهاب الدولة بعيدة من أي عقوبة أو ملامة[٢٧].

ولا بد للمتابع والمهتم بكشف الوثائق للوصول إلى الحقيقة، وبعد تحقيق النصر العسكري السريع الذي قامت به القوات الأميركية في أفغانستان. وبعد مرور ثلاث سنوات ونيف على «الحرب على الإرهاب» إلاّ أن يتوقف عند الحقائق التي أظهرتها التحقيقات الأميركية والتي أجرتها اللجنة الملكفة بالتحقيق في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وأهم ما في تلك التحقيقات، ما أعلنته مستشارة الأمن القومي الأميركي السابقة، كونداليزا رايس من «أن فريق الرئيس بوش (الأبن)، وافق قبل أسبوع من التفجيرات على مخطط عسكري لمكافحة الإرهاب، ممثلاً في أفغانستان، وتم تحديد حركة طالبان سلفاً كهدف عسكري»[٢٨].

إذاً أن الحرب على أفغانستان كانت ستقع مع أو بدون حادثة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفقاً للمخطط الأميركي الاّ أن هجمات ١١أيلول/سبتمبر، أعطت للحرب الأميركية التغطية السياسية والقانونية والدولية من خلال ما يفسره الدكتور شبلي ملاط حول أن الولايات المتحدة وضعت بالقرارين ١٣٦٨ و١٣٧٣ الإطارات الكافية للحرب العسكرية ضد أفغانستان، لذلك لم ترَ مناسبة واحدة رفعتها أي دولة أو أي حكومة بما فيها الحكومة

(٢٦) كمال حماد، محاضر في **ندوة «المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون القوة»**، جريدة **الأنباء**، عدد ١٨٦٤، تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٢، صفحة ٤ ـ ٥.

(٢٧) مرجع سابق

(٢٨) أميرة عبد الحليم، «افغانستان بعد عامين من الاحتلال الأميركي»، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٧، تموز/يونيو ٢٠٠٤، صفحة ١٨٢.

الافغانية لتثبيت لاشرعية تحرك الامم المتحدة بعد ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، طبعاً هنا باب للجدل، يقول الدكتور شبلي ملاط، إنما القرارات في مجلس الأمن الدولي كانت بالإجماع وهي قرارات جاءت تحت الفصل السابع. وهي برأي الدكتور ملاط كافية للسماح للولايات المتحدة بخوض الحرب ضد أفغانستان(٢٩).

وبعد ثلاث سنوات ونيف على الحرب الاميركية على أفغانستان، هل تحققت الوعود الأميركية للشعب الأفغاني قبل الحرب على دولتهم؟ ومنها بناء دولة حديثة ديموقراطية تسود فيها الحريات وحقوق الإنسان، وتنتهي فيها زراعة وتجارة المخدرات وتنتهي فيها الصراعات القبلية والفقر ويعم الرخاء بين أفراد الشعب الأفغاني لنقله إلى حضارة القرن الحادي والعشرين؟

نص اتفاق بون الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والذي وقعّته الفصائل الأفغانية المختلفة على إعادة بناء أفغانستان على أساس الوحدة الوطنية وسيطرة الحكومة المركزية على مختلف الأقاليم ولكن لم يتحقق هذا، فقد ظل أمراء الحرب مسيطرين من الناحية الفعلية على الدولة، وتحصد مواجهاتهم المسلحة من آن لآخر أرواح عدد من الضحايا، ويتعاملون مع الأقاليم التي يسيطرون عليها بإعتبارهم حكاماً لا يعيرون الإهتمام لوجود سلطة مركزية في العاصمة كابول.

وتصاعدت الإنتقادات الدولية الموجهة للإدارة الأميركية والحكومة الأفغانية نتيجة للإنتعاش الهائل الذي شهدته زراعة وتجارة المخدرات بأنواعها المختلفة إنطلاقاً من الأراضي الأفغانية. فقد ذكرت دراسة صادرة عن الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ان أفغانستان تعَد أكبر مصدّر في العالم للمخدرات، فقد انتجت خلال عام ٢٠٠٢ نحو ٧٥ في المئة من الأفيون المحظور في العالم، وزادت زراعة نبات الخشخاش عام ٢٠٠٢ أكثر من ٣٦ مرة عن العام الذي سبق سقوط نظام طالبان(٣٠).

ويظهر الوضع في أفغانستان تناقضاً كبيراً في السياسة الأميركية تجاهها، إذ كيف تتعهّد واشنطن ببناء جيش وطني أفغاني في حين تجزل العطاء لأمراء الحرب الذين يشاركون في تعقب القاعدة ما يعزز من سطوة وتحدي الميليشيات المحلية بدلاً من التركيز على زيادة دعم الحكومة المركزية والاقتصاد الذي لم يصل إليه سوى الفتات من مساعدات إعادة البناء التي تعهد بها المجتمع الدولي وتقدر بـ٤,٥ مليار دولار. وليس في وسع واشنطن غض الطرف عن مسؤولياتها تجاه هشاشة الحال الأمنية في أنحاء افغانستان وخصوصاً في العاصمة كابول، وإذا كانت حكومة حامد قرضاي غير قادرة على حماية اركانها بدليل تعرض قرضاي نفسه لأكثر من محاولة اغتيال ونجاح اغتيال نائبه وأحد وزرائه، فمن السهل تقبل فشل حكومته في فرض سلطتها خارج العاصمة كابول، وهو ما

(٢٩) شبلي ملاط، محاضر في ندوة **«المسؤولية الدولية بين قوة القانون وقانون القوة»**، **جريدة الأنباء**، عدد ١٨٦٤، تاريخ ٢٠٠١/١١/٢٢، صفحة ٦.

(٣٠) أميرة عبد الحليم، «أفغانستان بعد عامين من الاحتلال الأميركي»، **السياسة الدولية**، مرجع سابق، صفحة ١٨٤.

يسمح بإستمرار خطر الصراع القبلي والتناحر الطائفي ليوفر أرضاً خصبة لنمو التطرف الذي يمثل الهدف الرئيسي للحملة العسكرية الأميركية على أفغانستان.

وعلى الرغم من وجود قوات حفظ السلام في العاصمة كابول وفقاً لقرار مجلس الأمن بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠١، الاّ ان المواطنين يشعرون بعدم الأمان، وقد أكد الآخضر الإبراهيمي المبعوث الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان، في تقريره الذي قدمه في أيار/مايو ٢٠٠٣، إلى مجلس الأمن الدولي، «أن المشاكل الأمنية تلقي ظلالاً قاتمة على عملية السلام في أفغانستان وتهدد إعادة بناء الدولة». وذكر، «إن أفغانستان تواجه تحدّي تدهور الأجواء الأمنية الناجم عن التحرشات والتخوف اليومي والنزاع بين الأثنيات والفصائل وازدياد نشاط العناصر المرتبطة «بطالبان» وزعيم الحرب الأفغاني (قلب الدين حكمتيار) وتهريب المخدرات، كما أن عملية السلام تواجه تحدياً من حقيقة كون الكثير من الأفغانيين وربما غالبيتهم لا ينظرون إلى مؤسسات الأمن القومية على أنها تخدم مصالح جميع أفراد الشعب الأفغاني القومية العامة»(٣١).

وقد عبّر نائب وزير الدفاع الأميركي، بول وولفويتز، في كلمته التي ألقاها في اجتماع لوزراء الدفاع في دول آسيا والمحيط الهادىء - المنعقد في سنغافورة في أيار/مايو ٢٠٠٣ - عن اقتناعه بأن أفغانستان لا تزال تشكل خطراً في إطار الحرب العالمية على الإرهاب، متهماً معظم من وصلوا إلى السلطة في أعقاب الحملة العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة على أفغانستان بالعمل على خدمة مصالحهم الخاصة بدلاً من خدمة الشعب الأفغاني(٣٢).

من هنا، نجد أن الوضع السياسي والأمني في أفغانستان أصبح أسوأ مما كان عليه في عهد حكومة طالبان، بل إن الوجود الأميركي ووجود قوات حفظ السلام الدولية، لم يعد أمراً مرغوباً من قبل الشعب الأفغاني، وهذا لا ينطبق فقط على بقايا تنظيم القاعدة أو بقايا حركة طالبان، ولكن أغلب الشعب يرى أن الوضع الذي كانت عليه البلاد قبل الحملة العسكرية الأميركية عليها أفضل بكثير من الحالة التي وصلت إليها الآن.

وينظرون إلى القوات الأميركية وقوات حفظ السلام بإعتبارها قوات احتلال يجب مقاومتها، هذا على الرغم من الدعاوى الأميركية التي تؤكد ان الولايات المتحدة تتحرك وفقاً للحلول الجماعية للمشكلات الدولية، فهي لم تنفرد بعملية حفظ السلام في أفغانستان وحدها، بل تركت هذه العملية للأمم المتحدة لتشكل هي قوات حفظ السلام التي شاركت فيها دول إسلامية. وقد اتخذت هذا المنحى حتى لا تواجه كقوى احتلالية وتقاوم مثل بريطانيا والإتحاد السوفياتي التي سبق احتلالهما لأفغانستان(٣٣).

ولكن هذه الدعاوى الأميركية لا تقنع أغلبية الشعب الأفغاني الذي فقد كثيراً من ابنائه

(٣١) أميرة عبد الحليم، «الولايات المتحدة وحفظ السلام في افغانستان»، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٣، تموز/يوليو ٢٠٠٣، صفحة ٢٢٩.

(٣٢) مرجع سابق

(٣٣) www. Brool-ings. edu. Susan, Rice, *U.S. Foreign Assistance and Failed States*, Nov. 25, 2002.

نتيجة للقصف الأميركي للمدن الأفغانية، ومواصلة القوات الأميركية لتتبع بقايا حركة طالبان وتنظيم القاعدة، إضافة إلى تبرير القوات الأميركية لقتل الأبرياء بإعتباره جاء من طريق الخطأ (مثل قصف قرية كاكراكي بولاية أورزاوغان ليلة ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢) الذي راح ضحيته الآف القتلى، كما عرض فيلم وثائقي أمام البرلمان الأوروبي في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، أكد فيه شهود عيان أن القوات الأميركية الخاصة شاركت بالتحريض أو التستر أو بالممارسة الفعلية في قتل نحو ٣ آلاف أفغاني من غير المقاتلين فضلاً عن مئات الأسرى من قوات طالبان والقاعدة، وقد جرى ذلك في شرق أفغانستان[٣٤].

ومع ذلك تصّر الولايات المتحدة على صبغ حملتها العسكرية على أفغانستان بطابع إنساني وتزعم إنها ذهبت إلى هذه الدولة، لتخليص شعبها من نظام حكم ديكتاتوري، إرهابي، ولتحقيق الإستقرار والأمن في هذه الدولة. ولكن الواقع يختلف عن هذه الرؤية الأميركية التي تخفي المصالح الحيوية للولايات المتحدة والتي تعلو فوق كل المبادىء سواء الإنسانية أو غير الإنسانية[٣٥]. وقد أعلن ممثل منظمة «هيومان رايتس ووتش» «Human Rights Watch» في أفغانستان، جون سيفتونط، أن منظمته لفتت مراراً انتباه المسؤولين الأميركيين إلى سوء معاملة المعتقلين الأفغان، وأن الولايات المتحدة لم تقدم أي إيضاح مقنع في شأن وفاة ثلاثة معتقلين في أفغانستان في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. وقد إنتقدت المنظمة الإنتهاكات الأميركية المتكررة مشيرة إلى ضرب هذه الإنتهاكات لمصداقية الشعارات الأميركية حول تحرير الشعوب وتحقيق الرفاهية لها وإقرار حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية.

وقد صدر تقرير للمنظمة الدولية لحقوق الإنسان تحت عنوان **إستعادة الحرية**: الإنتهاكات التي قامت بها القوات الأميركية في أفغانستان. ووجّه ثلاثة إتهامات للولايات المتحدة هي: الإفراط في استخدام القوة والإعتقالات العشوائية وإساءة معاملة المعتقلين. كما اعتقلت القوات الأميركية قرابة ألف شخص ينتمون إلى جنسيات مختلفة خلال عام ٢٠٠٣، ونقلوا جميعاً إلى قاعدة غونتانامو في كوبا التي تحتلها الولايات المتحدة، حيث لم تسمح هذه الأخيرة لبعثة الصليب الأحمر الدولي بزيارتهم الاّ في حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وقد صرّح أحد أفراد البعثة الدولية، إنه كان قد بقي ٦٠٠ معتقلاً حتى تاريخه في السجن المذكور، حيث لم تراعَ في اعتقالهم مبادىء القانون الدولي الإنسان أو شرعة حقوق الإنسان أو ما نصّت عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ لجهة معاملة الأسرى بطريقة انسانية، علماً أن الولايات المتحدة أسقطت عنهم صفة اسرى حرب وعاملتهم كمرتزقة.

ولكن السؤال الكبير الذي يتبادر إلى الذهن، هو عن الأسباب الكامنة في الإهتمام

(٣٤) محمد خالة الازعر، الولايات المتحدة، تعميم القتل الخطأ، تاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، انظر www. Islam on line.net

(٣٥) أميرة عبد الحليم، «الولايات المتحدة وحفظ السلام في أفغانستان»، مرجع سابق، صفحة ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

الأميركي في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين المجاورة. وهي تشمل عدا أفغانستان التي تقع على حدود الإتحاد السوفياتي السابق، دول آسيا الوسطى الإسلامية وهي (كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان وكرغيزستان)، وتقع تلك المنطقة بالقرب من إيران حيث النفط، ومشروع أنابيب النفط والغاز القادم من تركمانستان إلى باكستان ومن ثم الهند وعبر الأراضي الافغانية. ووفق المشروع يمتد الانبوب على مسافة ١٢٧١ كيلومتراً من حقول دوليتباد في تركمانستان إلى مولتان في باكستان بتكلفة تقدر بنحو ملياري دولار، ويمكن تكملة الخط إلى الهند ذات الحاجة إلى الطاقة بإضافة ٨٠٠ مليون دولار.

ولقد أحدثت تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تغييراً واضحاً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الجمهوريات الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى منذ استقلالها عام ١٩٩١ عن الإتحاد السوفياتي.

على الرغم من أهمية هذه المنطقة من الناحية الجيو ـ استراتيجية عبر تاريخها الطويل، الاّ إنها بدأت في لفت الإنتباه عقب استقلالها عن موسكو، ثم تزايد هذا الإهتمام الاقتصادي بها، في ظل الاكتشافات المختلفة للنفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى. الاّ إنه بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدأ الإهتمام بالمنطقة في صورة مختلفة. فالمنطقة جذبت أنظار العالم بإعتبارها الجوار الأفغاني القريب والساحة التي قررت الولايات المتحدة استخدامها في حربها ضد الإرهاب المتمثل بتنظيم القاعدة وحركة طالبان. كما إنها أثارت العديد من التساؤلات في أعقاب تصويت البرلمان التركي ضد إستخدام الأراضي التركية في الحرب الأميركية ضد العراق، وحول احتمال استخدام القواعد الأميركية القريبة في دول آسيا الوسطى في هذه الحرب، وخصوصاً في ظل الحديث الأميركي عن استخدام القوات المحمولة جواً، إلى جانب إعلان أوزبكستان كإحدى الدول المؤيدة للولايات المتحدة في الحرب والمستعدة لتقديم مساعدات.

وهكذا، اكتسبت المنطقة بعداً استراتيجياً عسكرياً متجاوزاً الإهتمام بالموارد الطبيعية وخطوط الأنابيب. وأصبح الوجود العسكري الأميركي فيها بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هو الأضخم في آسيا منذ حرب فيتنام. كما إنه التمركز الأول للقوات الأميركية في الأراضي التابعة للإتحاد السوفياتي سابقاً (أوزبكستان) وقربها (أفغانستان). ولم تكن قد وصلت إلى الحدود الصينية منذ العمل مع باكستان في الستينات من القرن العشرين، كما أنه يعد أول وجود عسكري غربي في مناطق واسعة حول طريق الحرير القديم.

وهذا البعد الجديد من الإهتمام الأميركي بمنطقة آسيا الوسطى، أثار قلق الأطراف الآخرين المجاورين لها وخصوصاً كل من روسيا الإتحادية والصين والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولا سيما بعد التصريحات التي أدلى بها الجنرال، تومي فرانكس، قائد القوات

الاميركية في أفغانستان في آب/أغسطس ٢٠٠٢، والتي أكد فيها خلال جولته في المنطقة، «إن القوات الأميركية في أفغانستان سوف تبقى لفترة أطول مما يتوقع، وإن الوجود العسكري الأميركي في أفغانستان وآسيا الوسطى سوف يتزايد»(٣٦).

وكانت وزارة الدفاع الأميركية قد نشرت في شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩ تقريراً جاء فيه: «إن واشنطن التي كانت تنظر إلى آسيا الوسطى، كمصدر قلق ومخاوف أيام الإتحاد السوفياتي، لكن الأمر تبدل الآن بعد استقلال جمهورياتها وأصبحت هذه المنطقة تحظى باهتمام وثيق في التفكير الإستراتيجي الأميركي، الذي يتمركز حول تدفق النفط إلى الولايات المتحدة، دون مواجهات عسكرية مع الكتلة السوفياتية السابقة... كما أبدى مسؤولو الامن الكبار في «البنتاغون» إهتماماً أكبر بالقضايا الناجمة عن المناقشات الحادة التي تتعلق بالوصول إلى مواقع الموارد الحيوية مثل النفط ومنابعه الغنية»(٣٧).

كما لاحظ مجلس الأمن القومي الأميركي في تقريره إلى البيت الأبيض، والصادر عام ١٩٩٩، حول سياسة أمن الولايات المتحدة، «أن الولايات المتحدة الأميركية سوف تستمر في امتلاك مصالح حيوية تمكنها من كسب مواقع جديدة لموارد النفط الأجنبي وخصوصاً في آسيا الوسطى»، ويخلص التقرير إلى القول، «يجب أن نستمر في تشكيل قوة تحصّن وارداتنا من النفط والغاز الطبيعي، حيث تعتبر منطقة آسيا الوسطى، وفي القلب منها بحر قزوين، من أهم مصادر هذه الثروة عالمياً»(٣٨).

## الحرب على العراق

بالعودة إلى بحث(٣٩) تمت فيه دراسة نحو ٦٠ نقطة استراتيجية في العالم، استخلص عدداً من الخصائص البنيوية والعملانية الأساسية لمفهوم المجال الإستراتيجي، وارتكازاً إلى هذه الخصائص يبدو أن العالم العربي هو «المجال الإستراتيجي بإمتياز». أما أهم هذه الخصائص المترابطة في ما بينها بحيث تشكل منظومة تعمل ككل فهي:

الخاصة الأولى: هي أن المجال الإستراتيجي يتألف من مجالات استراتيجية عدة، قد يتميز كل واحد منها بالخصائص كلها التي سنوردها أو ببعض منها. أما خصائص المجال الإستراتيجي ككل فهي حصيلة تفاعل وتكامل خصائص المجالات الصغرى التي تؤلفه. وذلك ما يضفي على الصفة الإستراتيجية فاعلية أكبر أو ضعفاً أكبر بحسب إدارة المسؤولين عنه.

الخاصة الثانية: هي أن المجال الإستراتيجي يحتوي على ثروة طبيعية أساسية ضرورية لأعمال السلم أو لأعمال الحرب، ويؤدي بالذي يسيطر على مكامنها أن يحقق موقعاً متقدماً بالنسبة إلى الآخرين.

(٣٦) صالح زهر الدين، «المحافظون الجدد في الولايات المتحدة»، مرجع سابق، صفحة ٢٢.

(٣٧) المرجع السابق، صفحة ٢٢ - ٢٣

(٣٨) صالح زهر الدين، «المحافظون الجدد في الولايات المتحدة»، مرجع سبق ذكره، صفحة ٢٣.

(٣٩) قام به الدكتور انطوان غصين من الجامعة اللبنانية.

الخاصة الثالثة: هي إلى حد ما توسيع للخاصة الأولى وهي أن المجال الإستراتيجي يحتوي على نقاط ارتكاز أساسية، تسهّل لمن يسيطر عليها ان ينتصر في صراع أو على الاقل تسهل له أن يحقق موقعاً متقدماً في الصراع. وقد تكون نقاط الإرتكاز طبيعية أو بشرية.

الخاصة الرابعة: هي أن المجال الإستراتيجي يشكل نقطة عبور إجباري لمواد استراتيجية، أو بين مناطق استراتيجية، بحيث قد يؤمن سهولة عبور لمن يسيطر عليه وعلى حلفائه، وإعاقة للآخرين.

الخاصة الخامسة: هي ان المجال الإستراتيجي أو جزءاً منه قادر على تمرير مواد وأفكار مؤثرة من مرسل إلى مرسل إليه وبالعكس. فمن طريق الضخ فيه أو السحب منه، تصل الأفكار والمواد إلى مناطق ليس في الإمكان الوصول إليها بسهولة دون استعماله.

الخاصة السادسة: هي أن المجال الإستراتيجي يحتوي على خطوط احتكاك قابلة للتحول إلى خطوط نزاع، وهذا النزاع بدوره يشكّل خط نزاع يعلق عليه نزاعات أكبر منه وصولاً إلى نزاعات كونية بين دول عظمى. ومن أهم سمات النزاعات التي تنشأ على خطوط الاحتكاك هذه إنها قابلة للإشتعال والتطور لأسباب خارجة عنها، ثم هي قابلة بعد ذلك لأن تتغذى من عناصرها الذاتية.

الخاصة السابعة: هي أن المجال الإستراتيجي إما ان يكون مليئاً بقوته الذاتية، أو أن يملأ بقوة غيره التي لا يهمها الاّ السيطرة عليه، ومنع الآخرين أو حتى عناصر المجال الاستراتيجي نفسه من منافستها على السيطرة. من أهم الصفات الخاصة بالعالم العربي كمجال استراتيجي هو أنه مجال مجزأ(٤٠).

ويمثل الإحتلال الأميركي للعراق تطبيقاً لإستراتيجية الأمن القومي الأميركي التي تبنتها إدارة الرئيس جورج بوش (الأبن) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والتي تتمحور حول النقاط الآتية:

- إن القوة الذاتية الهائلة للولايات المتحدة يجب تدويمها بحيث لا يسمح لأي دولة أو مجموعة من الدول ان تنافسها ولا حتى ان تجاريها في أي مجال.
- إن هذه القوة الأميركية يجب ان تحمي مصالحها الحيوية وحدها من دون تفويض ولا شراكة. وإن مجال مساندة الآخرين لها يندرج في حدود قرارها هي.
- إنها لن تنتظر تنامي أي خطر يمكن أن يشكل تعريضاً لسلامتها. لذلك يجب أن تبادر هي لمجابهة هذا الخطر ودحره قبل استكماله وذلك من أجل الدفاع الإستباقي عن النفس أو مبدأ الضربات الوقائية(٤١).

ولم يعد هناك من شك في أن الإحتلال الأميركي للعراق كان جزءاً من رؤية استراتيجية أميركية متكاملة لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط من منظور المصلحة القومية

(٤٠) انطوان غصين، «الأمن العربي بين التجزئة والوحدة والإصلاح»، محاضرة في **مؤتمر «العالم العربي والعولمة»**، الذي عقد في بيروت بين (١٨ ـ ٢٠) ايار/مايو ٢٠٠٤، بتنظيم من عمادة كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

(٤١) B. Sanger, *New York Times*, 21 Sept. 2002.

الأميركية. والتي تقوم على محاولة إبقاء وإدامة الهيمنة الأميركية على العالم لأطول فترة ممكنة والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية.

وفي الوقت نفسه، فإن إحتلال الولايات المتحدة للعراق واحتفاظها بوجود عسكري كبير فيه يحقق أهدافاً سياسية وعسكرية واقتصادية متكاملة يلعب العراق دوراً محورياً فيها.

فعلى الصعيد السياسي يقوم جوهر الرؤية الاستراتيجية الأميركية على ان تغيير نظام الحكم في العراق يمثل مجرد خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط، استناداً إلى فكرة مؤداها ان احتلال العراق وإقامة نظام حكم ديموقراطي علماني فيه سوف يكون مقدمة للتغيير الشامل في العالم العربي.

وعلى الصعيد العسكري، فإن موقع العراق في الإستراتيجية الأميركية يمثل تطبيقاً عملياً للشق السياسي من هذه الإستراتيجية. فأفكار إعادة ترتيب الأوضاع الاستراتيجية في المنطقة واستكمال الهيمنة الأميركية على الخليج والشرق الأوسط تظل أفكاراً نظرية بحتة ما لم تجد تطبيقاً عسكرياً عملياً ومحدداً لها. ويتمثل المكون العسكري للإستراتيجية الأميركية تجاه العراق، في ان الوجود العسكري الأميركي في العراق يحقق أهدافاً مهمة من المنظار الأميركي تتمثل في:

١ - الإستفادة من الموقع الاستراتيجي الفريد للعراق. فالعراق يحتل ثاني أهم موقع من الناحية الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد مصر مباشرة، فهو نقطة التقاء استراتيجية بين مناطق الخليج، وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. كما إن الجوار الجغرافي للعراق المتمثل بكل من إيران وسوريا يكتسب أهمية خاصة في الإستراتيجية الأميركية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكين الوجود العسكري الأميركي في العراق من ممارسة تهديد مباشر على نظامي الحكم في الدولتين. وفي الوقت نفسه، فإن الإستراتيجية الأميركية تركز على ضرورة الإستفادة من الموقع الإستراتيجي للعراق من أجل التغلب على نقطة ضعف أساسية كانت تعاني منها، وهي أن العراق كان يمثل نقطة فراغ ضمن حزام القواعد العسكرية الأميركية المنتشرة في الخليج وآسيا الوسطى وجنوب آسيا (تطبيقاً للخاصة الثانية والخاصة الرابعة من المجالات الإستراتيجية).

٢ - تثبيت القواعد العسكرية الأميركية في الخليج في صورة دائمة، وركيزة أساسية لوجودها العسكري ليس في منطقة الخليج فحسب، وإنما في مجمل منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة المربع الإستراتيجي التي يقع العراق في القلب منها والتي تضم: الخليج وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط (تطبيقاً للخاصة الثالثة من المجالات الإستراتيجية).

٣ - يرتبط بما سبق أن الوجود العسكري الأميركي في العراق يتيح للولايات المتحدة إمتلاك قدرة أكبر على إحتواء ومواجهة الدول المعادية أو غير الصديقة للولايات المتحدة

إنطلاقاً من الموقع الإستراتيجي للعراق. وهي بالتحديد إيران وسوريا. فالولايات المتحدة لا تنفي إطلاقاً نيتها استهداف هاتين الدولتين. فإيران واحدة من الدول التي تصنفها الولايات المتحدة ضمن ما يسمى «محور الشر» بسبب التناقضات السياسية الواسعة القائمة بين الدولتين، كما إن هناك خلافات سياسية واسعة بين الولايات المتحدة وسوريا بسبب الإنحياز الكامل للولايات المتحدة لإسرائيل ولسياستها العدوانية ضد العرب (تطبيقاً للخاصة الثالثة والسادسة من المجالات الإستراتيجية).

٤ ـ تعزيز أمن إسرائيل وضمانه، حيث حقق الاحتلال الأميركي للعراق مصلحة استراتيجية للدولة العبرية. فالإحتلال لم يؤدِ إلى الإطاحة بنظام حكم مناوىء لإسرائيل فحسب، بل إن الولايات المتحدة تسعى لإيصال نظام حكم موال لها في بغداد وتخطط لإبقاء قوات أميركية دائمة في الأراضي العراقية، كما تسعى إلى إقامة علاقات بين نظام الحكم العراقي الجديد وإسرائيل، وهو ما يتضمن تعديلاً هيكلياً في ميزان القوى في دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي من خلال إخراج العراق من هذه المعادلة.

ـ على الصعيد الاقتصادي: فإن الإستراتيجية الأميركية تركز بقوة على الوجود العسكري في العراق الذي يحقق لها مكاسب اقتصادية وحيوية متعددة، يأتي في مقدمها السيطرة على نفط العراق. بل إن كثيراً من التحليلات تؤكد على ان النفط كان الدافع الرئيس وراء الحرب الأميركية على العراق، حتى ان مستشار الرئيس الأميركي بوش للشؤون الاقتصادية لورانس ليندساي كان قد صرّح قبيل الحرب الأميركية على العراق، بأن «النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق، وأن الآثار السياسية السلبية لهذه الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الاستراتيجية في حالة نجاح الحرب»[٤٢].

وتعود محورية دور النفط في السياسة الأميركية تجاه العراق إلى انه يمتلك ثاني أكبر احتياط عالمي مؤكد من النفط بعد المملكة العربية السعودية[٤٣]، وسوف يكون في استطاعة الولايات المتحدة ان تتحكم في تدفق هذا الاحتياط ويمكنها بالتالي ان تتحكم في اسعار النفط في السوق العالمية. وفي الوقت نفسه، فإن الإدارة الأميركية سعت للإستفادة من عمليات إعادة إعمار العراق لتنشيط الاقتصاد الأميركي. وتعاملت مع هذه المسألة باعتبارها «غنيمة حرب» يحق للولايات المتحدة وحدها الإستئثار بها. فالتقديرات المبدئية تشير إلى ان القيمة الإجمالية لعمليات اعادة اعمار العراق لا تقل عن ١٠٠ مليار دولار، وتوصف بأنها أكبر مشروع للتعمير في العالم بعد مشروع مارشال الذي قامت به الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

إن مجمل هذه الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية تصب في النهاية في إطار خدمة هدف أكبر وأكثر أهمية من المنظار الإستراتيجي الأميركي، وهو تعزيز الهيمنة

(٤٢) أحمد إبراهيم محمود، «العراق الجديد في الاستراتيجية الاميركية للشرق الاوسط»، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٤. تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٣، صفحة ٦٣ ـ ٦٤.

(٤٣) بعض المصادر تضع العراق في المرتبة الأولى.

الأميركية على الساحة الدولية، وإضعاف دور الدول الأوروبية وروسيا واليابان والصين في الساحة الشرق أوسطية، وهو ما يضعف بالتالي من مكانتها الدولية. ويساعد ذلك بالضرورة على تمكين الولايات المتحدة من إدامة مكانتها كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية لأطول فترة ممكنة مع محاولة إعاقة نمو وتطور أي قوى دولية أخرى منافسة بكل الطرق الممكنة(٤٤).

خلال حربها على العراق قامت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي العام، نعرض أهمها وأخطرها:

١ ـ إستخدام أسلحة محظورة دولياً، كما حصل في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عندما استخدمت طائرات بـ ٥٢ ست قنابل عنقودية جديدة (زنة الواحدة الطن) في وسط العراق، وذلك لأول مرة في التاريخ، وأيضاً استخدام الصواريخ الممتلئة باليورانيوم عالي التخصيب، وهو المحظور لأنه يسبِّب الأمراض السرطانية. ومجرّد استخدام هذه الأسلحة تعد انتهاكاً لتصريح سان بطرسبورغ لعام ١٨٦٨، ولإتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ وللبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ الملحق بإتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

كما إن استخدام أميركا للأسلحة الجديدة هو إنتهاك فاضح للمادة ٣٦ من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ والتي تنص: «يلتزم أي طرف متعاقد عند اقتناء سلاح جديد، بأن يتحقق مما إذا كان محظوراً في جميع الأحوال أو في بعضها بمقتضى هذا البروتوكول أو أي قاعدة أخرى من قواعد القانون الدولي التي يلتزم بها الطرف المتعاقد».

٢ ـ قامت القوات الأميركية والبريطانية بالهجوم بالطائرات والصواريخ على المستشفيات المدنية كما حصل في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عندما هاجمت الطائرات مستشفى للتوليد تابع لمجمع اليرموك الطبي وللهلال الأحمر العراقي في بغداد، وأدى القصف الجوي إلى وفاة ٣٣ امرأة وطفلاً بينهم عشرة أطفال ومئات الجرحى. هذه الأعمال تعّد انتهاكاً للمادة ١٨ من اتفاقية جنيف للعام ١٩٤٩ والخاصة في شأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب، والتي تنص: «لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى العجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع واحترامها وحمايتها في جميع الأوقات». علماً ان المستشفيات في العراق مميزة بالشارات المنصوص عنها في المادة ١٨ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، من هنا، لا يمكن للقوات الأميركية أو البريطانية التذّرع بجهلها قصف تلك المراكز الصحية، بل إن الضربات كانت عن سابق تصور وتصميم، وبهدف قتل أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

٣ ـ قامت القوات الأميركية والبريطانية أكثر من مرة بإطلاق نيرانها الرشاشة على الحافلات المدنية والتي تحمل على متّنها المدنيين من عجزة ونساء وأطفال، كما حصل في

(٤٤) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، صفحة ٦٤ ـ ٦٥.

٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، عندما قامت القوات الأميركية بإطلاق نيرانها على حافلة ركاب عراقية شمال الناصرة، ما أدى إلى سقوط نحو ٢٠ شهيداً عراقياً. وكذلك ما حصل في ٣١ آذار / مارس ٢٠٠٣، على حاجز أميركي بين النجف وكربلاء عندما قتلت تلك القوات سبعة أشخاص في حافلة بينهم ثلاثة أطفال. إن هذه الأعمال تعد انتهاكاً للمادة ٢١ من اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩.

٤ ـ قامت القوات الأميركية والبريطانية بضرب الأماكن المدنية العراقية والتي ليست أهدافاً عسكرية. كما قامت بضرب المباني الثقافية وأماكن العبادة والمراكز الدينية كما حصل في النجف الشريف وكربلاء في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتعد تلك الأعمال انتهاكاً للبروتوكول الأول للعام ١٩٧٧، الملحق بإتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩، وخصوصاً المادة ٥٣ المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية واماكن العبادة، إضافة إلى إنتهاكها لإتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ والخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في وقت الحرب.

٥ ـ قامت تلك القوات بضرب مراكز المواد الضرورية والحيوية لبقاء المدنيين في قيد الحياة، كما حصل في البصرة في بداية الحرب، عندما قصفت الطائرات الأميركية مستودعات المواد الغذائية في البصرة ومرافق مياه الشرب وشبكاتها ومحطة الكهرباء. وكان الهدف من هذا القصف منع السكان المدنيين من الإستفادة من تلك الخدمات الضرورة للبقاء، وبهدف التجويع وحملهم على النزوح عن المنطقة، وهذه الأعمال تعّد خرقاً وانتهاكاً للمادة ٥٤ من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧.

٦ ـ قامت القوات الأميركية والبريطانية بقصف جوي وصاروخي منظّم للأحياء السكنية، ما أدى إلى وقوع عشرات القتلى ومئات الجرحى، كما حصل في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٣ في الناصرية حيث دمر ٢٠٠ منزل وأصيب ٥٠٠ مدني. وفي قرية بني سعد في محافظة ديالا سقط ٩ شهداء و١٩ جريحاً. وفي محافظة بابل سقط ٤ شهداء و١٨ جريحاً.

وكذلك ما حصل في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ في الموصل حيث تعرضت المدينة لمجزرة سقط فيها أكثر من ٥٠ مدنياً بين شهيد وجريح، وأيضاً ما حصل في الشعلة في بغداد حيث سقط صاروخ عابر من نوع كروز أدى إلى مقتل خمسين شخصاً مدنياً. تلك الهجمات هي انتهاك للمادة ٥١ من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧، والمتعلقة بحماية السكان المدنيين، وتنص الفقرة الأولى من المادة ٥١ على انه «لا يجوز ان يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا، وكذا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين».

إن الولايات المتحدة والتي اختارت وأرادت استخدام القوة العسكرية خارج إطار الشرعية الدولية، (والتي عادت لاحقاً وسخّرتها لإصدار قرار دولي رقمه ١٤٨٣ من أجل شرعّنة

الإحتلال)، عدّت اعمالها حرباً على القانون الدولي العام وعلى مبادئه، وأشرت اعمالها على إنها نسف لقاعدة النظام الدولي الذي شُيّد في عام ١٩٤٥. وهدم لإتفاق يالطا واجتماع سان فرنسيسكو، والتي على أساسها اقيمت منظمة الأمم المتحدة، كمنظمة دولية حامية للسلم والأمن الدوليين. وان الاعمال التي اقترفتها القوات الأميركية بعد احتلالها للعراق تفوق ما فعلته تلك القوات خلال وأبان سير العمليات العسكرية الأميركية، ناهيك بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ولحقوق الأسرى العراقيين والتي سجلت في سجن ابو غريب بخاصة وفي بقية المعتقلات الأميركية في العراق بعامة، ما أدى إلى استنكار دولي عام، وإلى سخط المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي المولجة مراقبة تطبيق القانون الدولي الإنساني ❑

# التحولات السوسيوسياسية في الـدول النـامـيـة

## ـ الرأسمال العالمي الجديد ـ

الحسين الإدريسي*

أدركت القوى الاستعمارية أنها ارتكبت أخطاء فاحشة في حق أبنائها حين دفعت بهم إلى الدول المستعمرة للسيطرة عليها عسكرياً. ومكمن الخطأ يبدو في آلاف الأرواح التي سقطت من جنودها وخسارة العتاد والأسلحة، وأدخلت بعض التكنولوجيات الحداثية إلى الدول المستعمرة من حيث لا تريد، ونشر الإسلام في جهات لم يصلها كما حدث لهولاندا حينما استقدمت عمالاً مسلمين من أندونيسيا إلى جنوب إفريقيا، وعمل هؤلاء على نشر الإسلام في تلك البلاد، وتبين بعد تجربة مريرة ودراسات عديدة أن الاستعمار العسكري رغم كل ما يجنيه من أرباح مادية آنية غير أنه يأتي بنتائج عكسية على المستوى الإستراتيجي، ولذلك عملت هذه القوى على تبديل الخطة وإخراج جيوشها ذوي البذلة العسكرية لتعود بجيوش أكثر أناقة وبأقل ضجيج وبأقل تكلفة، وأصبح هم القوى الغربية المركزي هو كيف تتم السيطرة على هذه الشعوب وتدجينها. لأجل ذلك قدم علماء الأنتروبولوجيا الغربيون، وحتى بعض المسلمين منهم وعلماء الاجتماع وعلماء التاريخ وصفات جاهزة للمجتمع الذي يريدونه والذي يمكن أن تسلب منه أعظم الأمور، وهي النباهة والإحساس واليقظة والمقاومة وتمنح له أتفه الأمور من مساحيق استهلاكية و «رتوشات» سوسيولوجية، وبما أن مخطط البرجوازية الغربية التي تشكل نسبة ٤ في المئة لما نجح في شكل ساحق ولافت للنظر في أميركا الشمالية وفي أوروبا وفي أجزاء من آسيا، فقد كان من اللازم أن يعمم على بقية العالم الذي استعصى على الاختراق لوجود عناصر مقاومة شكلت الماركسية عنصراً من عناصرها في بعض الأقطار، وشكل الإسلام ممزوجا بالثقافات الشعبية الوطنية عنصراً فاعلاً في العالم الإسلامي حاداً من انتشارها، وشكلت القومية ممزوجة بالبروتستانتية والماركسية عنصراً فاعلاً أيضاً في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية وأفريقيا السوداء.

ما هي إذن هذه الأساليب الإختراقية الجديدة؟ وماذا يريد الغرب من المجتمعات الحية في البلدان التي استعصت على الانحلال والاحتلال الاقتصادي ومنها المجتمعات الرافضة في

(*) باحث من المغرب.

أسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية؟ وحتى في بعض القوى في أوروبا؟ وما هي خلفيات التبشير بهذا الدين الجديد الذي هو المجتمع المدني؟ وما هو المفهوم الذي يقابل هذا الدين الجديد هل هو المجتمع العسكري؟ أم المجتمع البدوي؟ أم المجتمع الديني؟ أم المجتمع البدائي؟ سنحاول الإجابة عن بعض هذه الأسئلة في سياق نظرة عامة سنعمل على تفصيل وتحليل بعض عناصرها.

## في البدء كانت القبيلة

لا يمكن أن أقوم بتحليل كل المجتمعات الرافضة، ولكن سأنطلق من مقاربات تعد العنصر الأبرز بين هذه المجتمعات الرافضة التي تتوزع في مناطق جغرافية مختلفة وتتوزعها أيضاً ثقافات وديانات مختلفة وتحكمها إيديولوجيات وأنظمة مختلفة أيضاً، وسأنطلق انطلاقاً مركزياً من المجتمع الذي أعيش فيه وأحاول في الوقت نفسه أن أستثمر معلوماتي عن بقية المجتمعات التي أسميها بالمجتمعات المغلقة، والإغلاق هنا سمة إيجابية يقابلها الإنحلال باعتباره مفهوما سلبياً وليس الانفتاح في بعده الإيجابي.

كانت القبيلة مظهراً من مظاهر السلطة في المجتمعات البدوية، حيث كانت تقوم بجل التنظيمات التي تحفظ الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأهلها، ويبدو أن القبيلة قد أفرزت تنظيمات اجتماعية مذهلة قام الأنتروبولوجيون الغربيون بدراستها وكذلك علماء الاجتماع، وقد استورد نتائجها في تلك الأبحاث على نحو مذهل ونذكر على سبيل المثال لا الحصر تلك الدراسات الثلاث التي قام بها الضابط الإسباني «إمليو بلانكو إيزاكا»، وقام بتطويرها الأنتروبولوجي الأميركي "دفيد هارت" في الخمسينات، وتثبت هذه الأبحاث عبقرية القبيلة في فرض النظام الداخلي وتمتين العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الريفي المغربي بنحو مثير دقيق ليفند طروحات السيبة التي حاولت إظهار المناطق الخارجة عن طاعة السلطة بأنها أرض خلاء ونهب وقطع طريق كوسيلة من وسائل الانتقال التاريخي والأدبي، على الرغم من أنه كانت تقع انقلابات هنا وهناك بين سلطة القبائل كانت تؤدي إلى مشاكل جزئية سرعان ما يتم التغلب عليها بالاحتكام إلى مجلس القبيلة الذي كانت توكل إليه مهام القضاء في الفصل بين المختصمين، ولا شك في أن القبيلة بدورها لم تكن سوى تآلف قوى داخلية تتكون من العشيرة والعائلات الكبيرة التي كانت تعمل على إدارة شؤونها الفلاحية والتجارية بعيداً من تدخل أي سلطة. وكان هذا النمط من العلاقات يثير الكثير من المشاكل للسلطات عبر التاريخ، كما أنه اعتبر نقطة قوة يتدخل بشراسة ضد الأجنبي كيفما كانت شعاراته أو أطماعه. «ويطلق عالم الاجتماع الشهير «بتاني» على ثقافة الشرق الأوسط والبلدان الإسلامية اسم **ثقافة القرابة** التي يضمن فيها النظام الأسري الهدوء والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وتقوم فيها الثقة المتبادلة بين أفراد

الأسرة»(١). وللإشارة فإن لأعضاء الأسرة بدون استثناء دورهم الفاعل عكس ما ظلت تثيره بعض الأطروحات التي كانت تسمى هذه المجتمعات بالمجتمعات الأبوية بل إننا نلاحظ وعلى الخصوص في أريافنا الامازغيية دوراً طلائعياً للمرأة على المستوى الميداني يفوق نشاطه في أحيان كثيرة عطاء الرجل. كانت الحياة داخل القبيلة تسير في شكل بسيط جداً وعميق جداً أيضاً، إذ تجد الشيخ معلماً للصبيان وقائماً بالشؤون الدينية وفلاحاً ماهراً وقاضياً في مجلس القبيلة لفض النزاعات الحدودية العقارية وفناناً أيضاً في المناسبات الاجتماعية ومقاتلا جسوراً لحماية الثغر أمام أي محتل أجنبي أو عدو خارجي، غير أن هذا التنظيم القبلي لم تكتب له الاستمرارية لأسباب مختلفة منها الذاتية والموضوعية، ومن أهم الأسباب الذاتية نذكر عدم تطوير آليات التنظيم مع المستجدات الاجتماعية والعلمية في شكل يمكنه أن يشمل تكتلات قبلية كبرى تنضم تحت قيادة واحدة، ويرجع هذا العامل بالأساس إلى الذاتيات الضيقة وإلى هاجس الخوف أيضا الذي كان يعاني منه الأهالي، لكن السبب الرئيسي والأهم كان في الجانب الموضوعي وهو تلقي القبيلة ضربات موجعة من القوى الدخيلة والتي عملت على اختراق هذه البنية القبلية الحديدة بالتحالف مع الأنظمة المخزنية التي كانت تتربص بالقبائل الدوائر لأنها كانت تقع خارج سيطرتها وبالتحالف أيضا مع بعض الأعيان والشيوخ الذين أعطيت لهم رشاوى وامتيازات ضخمة، فآثروا التحالف مع العدو الخارجي ضد أبناء العشيرة وضد القبيلة، "وكان من أهم المظاهر المهمة للتغيير على مستوى الأسرة زوال نظام الأسرة الواسعة وشيوع نظام الأسرة ذات النواة الواحدة أو الأسرة المستقلة، ففي المجتمعات الشرقية التقليدية، كان نظام الأسرة الواسعة، الشائع، أي أنه حين كان الأبناء يكبرون ويتزوجون كانوا يعدون جزءاً من أسر آبائهم حيث كانت الأسرة تتفرع كشجرة كبيرة، وهذا النظام هو الذي يدعى بنظام الأسرة الواسعة الذي يقوم في شكل عام على الروابط النسبية أما الأسرة أحادية الخلية، فهي تتألف من الأب والأم وأولادها الذين ما إن يبلغوا سن الرشد ويكتفون ذاتياً من الناحية الاقتصادية حتى يشكلوا أسرة جديدة وينقطعون عن أسرة الأب والأم.

إن استمرار الأسرة أحادية الخلية، من الناحية الزمانية يتحدد بجيلين، حيث لا يرتبط الجيل الثالث بعلاقة حية مع الجيل الأول، وينتمي كل إنسان بالغ في مثل هذه الأسر بأسرتين أحاديتي الخلية كحد أقصى وهما أسرة والده (أو الأ سرة التوجيهية حسب مصطلحات علم الاجتماع التي ولد فيها وترعرع، وهي تشمل أباه وأمه وإخوانه وأخواته، وأسرته هو أو" الأسرة المولودة" حسب مصطلحات علم الاجتماع والتي يشكلها بنفسه بواسطة الزواج ولا تشمل إلا الزوج والزوجة وأبنائها، فضلا عن أن العلاقة مع أسرة الأب تضعف كثيرا بعد الزواج أيضاً(٢). والواضح أن هذه التنظيمات العائلية والقبلية كانت

(١) محمد علي النقوي، **الاتجاه الغربي من منظار اجتماعي**، ترجمة عبد الكريم محمود، ص ٣٣٨.

(٢) **الاتجاه الغربي من منظار اجتماعي**، (م. س)، ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

بالنسبة إلى سلطة النظام السياسي ثروة ضائعة، تفتقد السيطرة عليها كما أن النظام الاقتصادي الداخلي كان يتمم دوراته بدون أن يستفيد الأجنبي من هذه الحركة الاقتصادية فضلاً عن الحركة الثقافية واللغوية التي كانت تمثل دوراً فولاذياً يصعب تحطيمه أو إذابته، ووجدت القوى الاستعمارية الغربية صعوبات جمة في إدخال المناطق ذات البنية القبائلية والعائلية المغلقة إلى نسيجها الاقتصادي والثقافي، لذلك نجد أن مشاريعها نجحت في المناطق المدينية بشكل لافت للنظر، وتعثرت في المناطق البدوية التي كانت معقلاً للثوار ومنطقة للنار والبارود ورغم بشاعة الهجمة الاستعمارية على المجتمعات الرافضة تحت شعارات التحديث والعصرنة والمدنية أمام الأنماط الزراعية القائمة على نظام الإنتاج البدوي وتربية المواشي، «وكانت السمتان البارزتان للقرى في النظام الشرقي التقليدي الاستقرار الذاتي، ويعني الاكتفاء الذاتي هنا أن القرى كانت تملك لنفسها مؤسسات سياسية وإدارية واقتصادية مستقلة، وكانت الاجتماعات القروية جمهوريات صغيرة تملك تقريبا كل ما تحتاج إليه، ولا تكاد تحتاج إلى أية علاقة مع الخارج»(٣). وحتى إن وجدت بعض العلاقات التجارية مع الخارج عبر جلب بعض البضائع المفقودة، فإنها كانت تجلب بطريقة عجيبة تؤدي إلى جلب البضاعة من دون استقبال منتجها أو سوقها داخل أسواقها وهذا ما يحفظ ويحكم إغلاق السوق أمام الوافدين وإتاحة الفرص للبلديين بإعادة تسويق المادة داخلياً قطعاً لكل محاولاته للاحتكار أو الاختراق التجاري، وهذا ما أكسبها استقلالاً سياسياً تتحكم من خلاله بحكم ذاتي، «ويرى كثير من علماء الاجتماع وعلى رأسهم ماركس وماكس فيبر أن الحكومات كانت تربط القرى بالدولة من طريق نظام الإرواء فحسب، ومن هذا الطريق كانت تبسط سيادتها على المناطق الريفية، ويطلق ماركس على المجتمعات الشرقية «حضارات الري»، وجاء بعده ماكس فيبر، وكتب يقول: «أدى الري دوراً حاسماً في التكامل الثقافي لكل من مصر وآسيا الغربية والهند والصين»(٤).

ولا شك في أن هذا التحليل قدم إجابة حاسمة عن تجربة بعض المجتمعات الشرقية، لكنه لا يمكن أن يعمم على كل المجتمعات طبقا للرؤية الماركسية التي ترد كل شيء إلى عوامل الإنتاج، لأننا نجد مثلاً أن المجتمع الأمازيغي في المغرب وكان ولا يزال يؤمن ويوزع احتياجاته المائية بنفسه من دون اللجوء إلى الحكومة المركزية، ومازال معمار السواقي في الريف والأطلس وسوس يثير نهم وفضول وإعجاب الباحثين. ومما يضعف هذا الطرح أيضا أن بعض المجتمعات لم تكن فلاحية بل كانت رعوية قائمة على الرعي، وجل الاحتياجات البدوية كانت تنتج في القرى، مع العلم أن الإنتاج البدوي كان يقود نحو اقتصاد إنتاجي وليس إلى اقتصاد استهلاكي، وهذا ما أدى إلى تماسك البنية الاجتماعية في البوادي والأرياف. ونتج عنها اكتفاء ذاتي اقتصادي وتحسن معيشي، عكس ما كانت

(٣) محمد علي النقوي، **الاتجاه الغربي من منظار اجتماعي**، ترجمة عبد الكريم محمود، ص ٣٤٦

(٤) المرجع نفسه.

تعرفه المدن من ضائقة اقتصادية لقيام المعيشة في هذه المدن على الإنتاج الحرفي الاستهلاكي، وسيتأزم المستوى المعيشي للفئات الاجتماعية داخل المدينة أكثر فأكثر بعد دخول النمط الصناعي، وهذا ما يلاحظ بوضوح على مستوى المدن الكبرى في العالم النامي إذ يبذل المواطن داخل هذه المدن مجهودا جبارا ليسد رمقه بالكاد، وهذا ما يلاحظ حتى في المدن الأوربية والأميركية ذات الإيديولوجية الاستهلاكية،إذ نجد العامل يكد أزيد من ثلاثين سنة ولا يملك حتى منزلاً مستقلاً أو محلاً تجارياً خاصاً به، ففي مدينة الدار البيضاء مثلا نجد أن الأسرة ذات النواة الواحدة قد انفجرت هي الأخرى، ويعود السبب الرئيسي إلى الضائقة الاقتصادية فكل أفراد العائلة موظفون أو عمال وكلهم يعيشون الضيق الاقتصادي، هذا فضلاً عن التحولات الثقافية على المستوى الديني والقومي واندحار ثقافة البادية والقبيلة القائمة على الفضيلة والتكامل والدفاع الاجتماعي، معوضة بالثقافة الفردانية والاحتراب مع دخول أنماط جديدة من الصعلكة والدعارة الاجتماعية التي تحولت من انحراف سلوكي واخلاقي إلى قطاع اقتصادي مهيكل في الداخل والخارج على نحو شبه سري، ونتج عن هذه الثقافة مشاكل عائلية عويصة وغريبة عن ثقافة المجتمع المغربي ناتجة من **التحول الثقافي** Cultural change. والتحول الثقافي ظاهرة يحدث فيها تغير في المؤسسات والقيم والرغبات والأساليب التي تخص ثقافة معينة ومجتمعاً خاصاً نتيجة لتعاملها مع ثقافة أخرى، وقد سمى بعض علماء الاجتماع هذه الظاهرة «تحولاً اجتماعياً» Social change[٥]. والغريب في الأمر أن مجتمعاتنا لم تعرف تحولاً اجتماعياً وثقافياً طبيعياً، بل عرف تحولات جذرية وسطحية أيضاً في مدة زمنية قصيرة بسبب قوة الضغط العالية التأثير، وقد ذكر ماكس ويز، رئيس تحرير مجلة **«فورتشين»** ما نصه: «إن التغيرات والتحولات تطرأ بسرعة عجيبة، ما قد يجعل تبرير هذه التحولات وتفسيرها، وربما إثبات صحتها من أكبر الفنون التي سيمارسها البشر في المستقبل»[٦] وقد أدى المثقفون دوراً طلائعياً في التبشير بهذا النموذج الجديد ورموا الثقافة المحلية بالرجعية وعدم الصلاحية وشكلوا طابوراً خامساً في تهافت مثير للتسابق على الوظائف المركزية في ترويج هذا النموذج أو ذاك. وقضى بعضهم نحبه في الترويج لهذه المفاهيم الجديدة التي أوصلت المجتمعات إلى مسخ مأزوم فلا هي مجتمعات غربية ولا هي شرقية ولا هي جنوبية ولا شمالية.

أفاق البعض من جديد وفتحوا أعينهم على الثقافة المحلية مع رواد الدراسات الأنثروبولوجية الغربية في اكتشاف البنيات الاجتماعية والتنظيمية للمجتمعات الأولى. ووقع المثقف الديني في خطأ أفدح وأعظم من الخطأ الأول، إذ اهتم بالثقافة المحلية والقبلية بمنهج أركيولوجي، وبهذا تحول الإرث الاجتماعي إلى فلكلور يتغنى به للسياح، أو إلى مادة أدبية وفكرية خاصة يقدمها الباحثون لمراكز البحث في أوروبا وأميركا لأغراض

(٥) محمد علي النقوي، **الاتجاه الغربي من منظار اجتماعي**، ترجمة عبد الكريم محمود، ص ٢٧

(٦) المرجع نفسه، ص ٢٨

اقتصادية، وظل المثقف الذيلي في حيرة من أمره بين النموذج الغربي الحداثي الساطع، وبين النموذج المحلي الذي يحبه ويكرهه في أن واحد يحبه باعتباره عنواناً لهويته ويكرهه لانه يعد من وجهة نظره ثقلاً يعرقل اندماجه في النموذج الجديد. ويقدم عالم الاجتماع الشهير، روفائيل بتايي، الاتجاه الغربي بقوله: «الاتجاه الغربي ظاهرة ثقافية معينة يقتبس منها المجتمع أو جزء منه الثقافة التي برزت في الغرب بعد عصر النهضة «وتبدل أنظمة الحكم» و«الثورة الصناعية» اقتباسا تاماً أو جزئياً، وهذه الظاهرة تؤدي لا محالة إلى نبذ عدد من عناصر المجتمع ومؤسساته التقليدية لتحل محلها عناصر وضوابط جديدة. ورغم كل الوسائل المتاحة لهذا التوجه من إعلام وبرامج مدرسية وهياكل حكومية، فقد فشلت في الغالب بتغيير الخريطة الاجتماعية وتكسير التنظيمات الأهلية المستندة إلى الروابط الجماهيرية لا إلى التنظيمات البيروقراطية المصطنعة، ولذلك لجأت السلطة إلى الخيار العسكري والبوليس والحصار الاقتصادي لتكسير تلك الروابط. فبعد الضربات المتتالية للشمال المغربي بداية من عام ١٩٥٨ ظهر أنها لم تأت بنتيجة ملموسة، ولا أدل على ذلك من حركة الستينات التي أشعلتها قبائل الريف المغربي إنطلاقاً من ضريح الشهيد عباس المسعيدي المنسق العام لجيش التحرير، وكانت تنوي اللجوء إلى مدينة مليلية، وكانت حركة ضاغطة لجأ النظام بعدها إلى فتح باب الهجرة والتهجير لسكان هذه المناطق، وعرفت بعدها هجرات واسعة نحو أوروبا، ورغم هجرة العمال نحوها إلا أنهم ظلوا مرتبطين بالأرض والأسرة والقبيلة وحافظت المنطقة على تماسكها في ظل ظروف معيشية جد قاسية ولم تقم السلطة بأي بادرة لتشق الطرقات في المنطقة أو ربط المنطقة بالسكة الحديدية أو القيام بمشاريع تنموية في المنطقة، ورغم ذلك حافظت المنطقة على تماسكها وأمنها الغذائي والثقافي على نحو مدهش.

وتبين لاحقاً أن خيار الأنظمة البوليسية والعسكرية والدموية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية قد أتى بنتائج عكسية مما كان ينتظر منها، وبسبب ذلك أن حملات القمع والإجرام ضد الشعوب الرافضة للهيمنة والانفتاح المائع هذه المجتمعات تماسكاً، وعمل على تقوية أواصر القرابة ونسجت خيوط الرفض بجلود مزقتها سياط التعذيب، وتبين أيضاً أن هذه الأرضية البوليسية والعسكرية التي فرضتها القوى الكبرى على الشعوب المظلومة تعرقل مصالح رأسمالييها من حيث تظن أنها تخدمها، وبحسن النية أيضاً، والسبب في ذلك أن هذه الأنظمة العسكرية والبوليسية شكلت في المجتمع شبكات معقدة من العملاء، وتغلغلت في شكل مثير في كل الإدارات وتحولت إلى بيروقراطية جد معقدة إلى الحد الذي أصبحت فيه وزارات الداخلية العنصر الأساسي لضبط الاقتصاد والاجتماع والثقافة بإدارة كوادر المخابرات.

وبما أن حقول الاقتصاد والاجتماع والثقافة هي حقول حيوية ومركزية في مشاريع الدول

الكبرى فإنها لم تستطع هي نفسها الاستغلال وممارسة النهب في صورة معمقة، لأن مستثمريها وجدوا أمامهم جداراً أمنياً سميكاً يعرقل كل شيء بحجة الحفاظ على الأمن، ولسبب آخر هو أن رجال السلطة أنفسهم هم المسيطرون على القطاعات الحيوية وعلى كتلة الأموال داخل النسيج الاقتصادي، ولذلك لم يكونوا ليسمحوا بأي منافسة ولو كانت من طرف مستثمري القوى الكبرى داخل الوطن ذلك أن التعرض للمنافسة أو المزاحمة يفقدهم السيطرة المطلقة على السوق الداخلي، ولا شك، كما نلاحظ، في أن رجل السلطة مهما علت أو انخفضت رتبته يأتي إلى السلطة فقيراً ويتحول بعدها إلى رجل أعمال ومستثمر في الداخل والخارج بعد أن يثبت مهاراته في تمزيق المجتمع وضرب قواه الحية، والملاحظ أيضاً أن جل وزراء الداخلية قد تحولوا إلى رجال أعمال بل إن ممارسة السياسة أصبحت في العالم النامي مدخلاً من مداخل الاغتناء والوجاهة والزعامة. وبهذا تحولت هذه الأنظمة البوليسية والعسكرية من خادم للقوى الكبرى إلى ثقل ومعرقل لها. هذا فضلاً عن السجل الدموي الذي احتفظت به هذه الدول بدعم من قوى تدعي الديموقراطية. وكان من اللازم مع تسويق مفاهيم العولمة تبديل السياسة المتبعة في اتجاه نفي مفهوم الدولة القطرية ومفهوم «الوطنية» والقومية، حتى لا تعرقل مصالح الدول الكبرى، وتحول وزير الخارجية الأميركي إلى وزير داخلية لكل دولة نامية، وتحول السفراء الأمريكيون إلى ولاة وعمال لوزير الداخلية الجديد ليشرف على مصالح بلده مباشرة ومن دون أي وساطة.

وبهذا تقلص الدور السياسي والاقتصادي للسلطات المحلية، وتحولت إلى مجرد إدارة تنظم شؤون الرعايا وتمنح الشواهد الإدارية وتؤدي دور الوساطة السلبية بين الشركات المتعددة الجنسية والمستهلك المحلي، لكن يبدو من الواضح أن هناك عراقيل أمام هذا المشروع، وأبرز تلك العراقيل تتمثل في ذلك التماسك الاجتماعي، فالمجتمع المتماسك بخليط من الأفكار الدينية والقومية والعشائرية فضلاً عن الأمية، هذا البعبع الخطير الذي أرق الكل وبدا ذا حدين، إذ بالقدر الذي اعتبر مرضاً من وجهة نظر معينة. كان سلاحاً ماضياً وخطيراً من وجهة نظر أخرى، فما العمل إذن لإزاحة هذه العراقيل وبسط المشروع الاستهلاكي بسطاً لا تتخلله تورمات ولا تقرحات؟

## التصنيع الاجتماعي والثقافي والسياسي: من أجل سياسة التصنيع السوقية الاستهلاكية

من المفارقات العجيبة والطريفة أيضا أن يمتدح باحث ما الأمية فيعتبرها سلاحاً فعالاً ومعرقلاً أساسياً لمشروع مطحنة الرأسمال العالمي الاستهلاكي السوقي، ومما يستغرب له في هذه الأفكار السريعة أن الأنظمة البوليسية والعسكرية ساهمت من حيث لا تريد في

تماسك المجتمع، وأتت بنتائج عكسية، ولذلك نرى أن المعركة الرئيسية التي تقودها المطحنة الأميركية تصوب ضد الأمية بالدرجة الأولى، وضد الأنظمة البوليسية في تلويح غريب بالخيار الديموقراطي، وعلى المواطن البسيط أن يدقق النظر في الفوارق بين مرحلتين عاشهما، من دون فلسفة أو تنظير، وستلاحظون بجلاء أن الشعوب ستترحم على مرحلة أصبحت تسمى بالدموية والسوداء، بل إن بعضهم بدأ يترحم بالفعل على «الحقبة السوداء». وتفسير ذلك بسيط أيضاً، فقد كان المواطن في ما مضى يستفيد من مجانية التعليم، ويستفيد التلاميذ من وجبات الغذاء المجانية، والطلبة من المنح الدراسية، ومن السكن الداخلي وحتى من النقل البلدي، أو التابع لبعض المصانع أو الشركات التابعة للدولة، وكان المواطن الشعبي ما إن يمرض حتى يتوجه إلى المصحة الاجتماعية في الدشرة أو المركزية ويعود محملاً ببعض الأدوية المجانية، وكانت عائلات الموظفين تستفيد من كثير من الخدمات الاجتماعية كالمخيمات والاستفادة المجانية من المواصلات ومن السكن المجاني. وكان باب التشغيل مفتوحاً لحاملي الشهادات العليا وحتى الدنيا منها، وكانت أثمان المواد الغذائية لا بأس بها، ويجب ألا يفهم من كلامي هذا أن الدولة كانت جمعية خيرية تمنح الشعب صدقات وهبات، وتتبرع على شعوبها، بل إن ما كان يعيشه المواطن من مكتسبات كان نتيجة نضالات وتضحيات جسام قدم فيها الشعب شهداء ومنفيين ومعتقلين ومطاردين ومطرودين، إذ كانت الحركات الاحتجاجية الشعبية بالمرصاد لكل إجهاز على أي مكسب من مكاسبها، مهما صغر أو كبر حجم هذا الإجهاز. أضف إلى ذلك أن أفق النهب عند رجل السلطة كان ضيقاً بما رحب وكانت مصادر النهب معدودة وموزعة ومغلقة، وكان المستثمر الخارجي مضيقاً عليه، كما أسلفنا من طرف الناهبين الصغار المحليين الذين كانون يشكلون شبكة معقدة من البيروقراطية المعرقلة للاستثمار الأجنبي، ولذلك عمد المستثمر الأجنبي إلى تكسير هذه البنية المعقدة التي كانت تضره أكثر مما تضر المجتمع، من منطلق المنافسة على النهب لا من منطلق المواطنة، وكانت هذه البنية تساهم في تماسك المجتمع وحينما نجحت المطحنة الأورو - أميركية[٧] في تكسير هذه البنية البيروقراطية من دون أن تقضي على الأنظمة، وآلياتها في ذلك كثيرة وأسلحتها متعددة منها المنظمات الدولية والخيرية والمدنية والتقارير السنوية، والمساعدات الغذائية والأمنية، والتحالفات العسكرية ودعم المعارضات المشبوهة وإشعال الخلافات الحدودية الإقليمية وبث التفرقة الطائفية والدينية والعرقية والمذهبية، والتدخل لحماية الجالية والرعايا والانقلابات العسكرية والهجومات الإعلامية، والعسكرية، وبث الدعايات والوشايات السامة، ونشر خلايا الدعارة السياسية والاستخباراتية إلى غير ذلك من الأساليب الوحشية التي يخجل القلم من تسطيرها واللسان من عدها. ذلك أنه حينما نجحت هذه المطحنة الرأسمالية في خلخلة هذه البيروقراطية وجدت نفسها أمام سلسلة

(٧) (الأورو - أميركية): لا نأخذ هذا المفهوم ببعده الجغرافي لأن المشروع الإمبريالي أخطبوط يعتمد على رؤوس في كل القارات ويتحدث بكل اللغات ويدين بكل الأديان

أخرى من المشاق. وللإشارة فإن مجتمعات آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية الحية لا تتوقف عن فرز المضادات الحيوية ضد هذه الأمراض المسلطة على المجتمعات الأورـ أميركية التي انبطحت وانهزمت نسبياً أمام مشروع الشركات المتعددة الجنسية لإصابتها بالإيدز الاجتماعي والثقافي والسياسي، مع ترك باب الاستثناءات مفتوحا.

وقد اصطدم المشروع الإمبريالي بالثقافات الشعبية المحلية للشعوب الرافضة السالفة الذكر، وعدت هذه الثقافة من أكبر القلاع لحماية هذه الشعوب من الاختراق، وهي سهلة لكنها معقدة التكوين فهي خليط من الدين والعرقية والقومية والوطنية والشخصية والعشائرية بل حتى الخيالية والأسطورية، وظل تفكير الغرب قائماً كيف يمكن أن نطيح بهذا الخليط الغريب من الثقافة والذي يشد بعضه بعضاً كالبنيان المرصوص مشكلاً حصناً حصيناً، واعتكف علماء الاجتماع والمؤرخون والأنثروبولوجيون وعلماء النفس والرهبان والعسكريون في المختبر يبحثون كيف يمكن الاختراق وظل السؤال المركزي يحيرهم.

**كيف يمكن حل هذه المجتمعات لتصنيع مجتمع مفتوح جديد تحت عنوان التحديث؟**

وكانت الإجابة واحدة رغم أن أساليبها مختلفة وهي التفكيك الاجتماعي بدءا بالدين: فإذا كانت الماركسية قد دخلت في صراع ضد المطحنة الإمبريالية وولدت وعياً انقلابياً في بلدان كالصين وكوريا مثلاً وشكل ذلك تهديداً مباشراً للمشروع الرأسمالي العالمي فكيف يمكن مواجهتها اجتماعياً وثقافياً بعد فشل المواجهة العسكرية؟ يجب البحث عن خصم آخر للماركسية في هذه المجتمعات والعمل على ترويجه. إنه الدين الذي خاضت ضده الماركسية معارك عنيفة، ولذلك لجأ الإعلام الغربي إلى توظيف مظاهر التدين كما هو الحال مع البوذية في آسيا، تلك العقيدة التي تحض على الطاعة والمسالمة، وهذان العنصران هما أداتا الطاحونة الرأسمالية، ولذلك فقد خلق الإعلام الغربي من «الدالاي لاما» نبياً جديداً، وأنتجت الأشرطة سريعاً، تصور صلواتهم التي يظهر صاحبها شبه مسترخ بأطرافه في الحمام ينسيه تدينه واسترخاؤه كل الصفعات الاقتصادية والسياسية، وتبرر الجوع وتجعل من عري كتف البوذي ونصف صدره محبة وزهداً وتصوفاً، وهذه هي الدنيا والدين حتى ندع ملذات الدنيا لأصحابها الحقيقيين، ويفوز بالجنة ليرضي الرب.

أما الهند التي كانت ولا تزال قوة عسكرية وبشرية مخيفة للغرب فلها شأن آخر. إذ تبين للباحث أن الدين في الهند ليس عاملا من عوامل الخمول، والاسترخاء في الحمامات بل إنه ثورة مستمرة يمتزج بالقومية فيشكل هندوسية مشتغلة باستمرار، وما يخيف أكثر هو كبر المساحة الهندية، ويلفت انتباه السوسيولوجيين الغربيين هو التعدد الطائفي الديني في هذه البلاد. ولذلك عملت إنجلترا على الدفع بالمسلمين إلى تجزئة كيان جديد تحت شعار إنشاء دولة إسلامية للمسلمين تنفصل عن الهندوس، وستصبح باكستان في ما بعد جيباً

إنجليزياً أميركياً في المنطقة، وبؤرة للتوتر وعدم الاستقرار تهدد المنطقة بأكملها، وتستهدف وحدة الهند وأمنها، وكانت عشا لتفريخ كثير من الحركات الإرهابية المتورطة في مجازر ضد شعوبها وآخرها حركة طالبان الأميركية. وبالتالي يمكن القول أن الهند الهندوسية أقرب إلينا من باكستان الإسلامية الأميركية لكنه تبين أن الاستدراج الإسرائيلي قد نجح في استمالة الهند، لأن الدين السائد في باكستان هو إسلام أميركي ولا وطني، والدين السائد في الهند يعتبر وطنياً وقومياً يعادي الامبريالية. وقد قاد هذا الخلط في المفاهيم، الهندوس إلى حملة شرسة ضد الإسلام والمسلمين في الهند كان آخرها محاولة هدم مسجد أبا بري. وقد حاولت أن أبين من خلال هذا النموذج كيف وظف الغرب الدين الإسلامي في صورته الأميركية لضرب الهندوسية التي اتخذت صورة وطنية لها وعي بالذات، وما يعزز هذا الكلام هو ما ذهب إليه الدكتور كليم صديقي وهو مفكر هندي مسلم مقتدر كان يقيم في إنجلترا وقد وافته المنية فيها حيث يقول: «إن وجود أنصاف المثقفين على الساحة أسبغ الاحترام والشرعية على عملية الإنسلاخ والفوضى الجارية»، وقد حدث في بعض الأحايين أن القيادة السياسية التي أفرزتها السياسات الغربية التفسيخية استغلت قيم المجتمع التقليدي ومشاعره الإسلامية لغرض تعبئة المجتمع جماهيرياً بهدف الحصول على مكاسب على المدى القصير، وما أن تمكنت هذه القيادة من تحقيق هذه المكاسب حتى أعلنت الحرب على تلك القيم والمشاعر الإسلامية عينها، وفي رأيي فإن هذا هو الذي وقع في الهند البريطانية حين استغل حزب الرابطة الإسلامية مصطلحات وشعارات ومفاهيم إسلامية لأجل تعبئة الجماهير المسلمة لتأييد تقسيم الهند البريطانية وإنشاء دولة «باكستان». إن قضية الخلاف بين السياسيين والمستعمرين في أواخر عهد الحكم البريطاني بالهند لم تكن أكثر من تحديد حصص التفسيخيين الهنادك (الغالبية) والتفسيخيين المسلمين (الأقلية) من التركة التي كان المستعمر سيتركها وراءه، وكان التفسيخيون المسلمون يريدون الحصول على منطقة يسودون عليها ليستمروا في مواصلة دورهم التفسيخي في المناطق الإسلامية في الهند البريطانية. وهذا كان هو دور حكام باكستان تحت رعاية القوى الغربية وتوجيهها منذ ظهور هذه الدولة على خريطة العالم، وتعرض الشعب المسلم في باكستان لتفسيخ أعظم كثيراً خلال السنوات الست والثلاثين الماضية(٨).

أما في المنطقة العربية، فالوضع يختلف. فقد عملت القوى الكبرى على خلط الأوراق في شكل دقيق إبان فترة الحكم العثماني، وقامت بترويج وبعث الأفكار القومية العربية لمواجهة سياسة التتريك العثمانية، وضرب هذه الوحدة العثمانية واقتسام مناطق نفوذها، لكن وإن كانت الجزيرة العربية والشام ومصر هي المناطق المقصودة، وإذا كان تحريك القومية أتى بنتائج مرضية ومحمودة في شبه الجزيرة بقيام المملكة العربية السعودية وبقية الإمارات

(٨) كليم صديقي، **التوحيد والتفسيخ**، ت. ظفر الإسلام خان، الزهراء للإعلام العربي، ط ٢، سنة ١٩٨٥ ص ١٦ - ١٧.

العربية ذات الإديولوجية القومية والإسلام الوهابي، فإن فكر القومية العربية نفسها انقلب إلى خيار ثوري ممزوج بالاشتراكية في مصر والشام، وولد هذا الواقع الجديد قلقاً لدى مخططي المخابرات وصانعي المجتمعات، ما أدى إلى تحريك النقيض الإيديولوجي وبرزت إلى ساحة التدافع السياسي والاجتماعي حركة «الإخوان المسلمين» التي تحولت من حركة مصرية إلى حركة أممية تنتشر فروعها في أقطار عديدة، وتعزز نفوذ هذه الحركة بإنشاء كراسي الدراسات الإسلامية في الجامعات. إضافة إلى ظهور الجماعة الإسلامية في الهند، لكن هذه الحركات فشلت في الانتشار الجماهيري وانتهت إلى التقوقع داخل قالب حزبي، وانتهت هذه الحركات إلى أحزاب سياسية يقبل إطار نظام الدولة القومية وتستخدمها النخبة المتملقة للحكام الباحثة عن الحلول الوسط، ولم تتمكن حركة الإخوان من انتشال نفسها من المجرى العام لسياسات القومية العربية... ونتج من هذا أن كلتا الحركتين (الجماعة الإسلامية) أو (الإخوان المسلمين) تحولتا إلى تنظيمات مغلقة نخبوية وسرية، وبرز بين صفوف كل منها زعماء يخدمون دجالي السياسات اللادينية في العالم الإسلامي(٩).

وقد قدمت بعض الحركات الإسلامية في البلدان الإسلامية خدمات جليلة للطاحونة التفسيخية الغربية، من حيث لا تدري أو من طريق الاختراقات الإستخباراتية لقياداتها. ومن أهم هذه الخدمات رمي مجتمعاتها بالتجهيل ووسم أبنائها بالتكفير، وإشاعة الأجواء المرضية التي تؤدي إلى الفتنة والبلبلة، وهذا ما وجه لمجتمعاتنا ضربات موجعة استفادت منها الاستخبارات الأميركية أيما استفادة. ومن حق الجماهير أن تسأل أم هذه الحركات «الإخوان» عما قدمته بعد مضي أكثر من اثنين وسبعين سنة على قيامها على الصعيد الفكري والاجتماعي والسياسي. ودون الدخول في تقويم تفصيلي لأداء هذه الجماعات يمكن القول في خلاصة شاملة إن أداءها كان هزيلاً جداً، ووبالها كان عظيماً، وإذ فرخت مظاهر اجتماعية شاذة وجماعات بشرية تكفيرية جامدة، وكراسات وكتب للجيب همها أهوال القبور، والسبب الرئيسي في ذلك هو غياب إطار نظري صلب. وتسلق قيادات لا تتمتع بأهلية علمائية دينية. وبذلك أصبحت أداة طيعة في يد الاستخبارات الأجنبية، لسذاجتها وليس لأنها صنيعة الاستخبارات الغربية، كما يقول البعض. وسأضرب مثالاً واحداً على ما ذهبت إليه، في الوقت الذي كانت القضية الفلسطينية تمر بلحظات حالكة مع مطلع الثمانينات وكانت المنطقة تشهد هجوماً صهيونياً ملتهباً كانت هذه الحركات تصب كل اهتمامها وقواتها العسكرية والبشرية والإعلامية الدعائية ضد الاتحاد السوفياتي في افغانستان، وتحولت باكستان وأفغانستان إلى مصنع لهذه الحركات الإسلامية في الوقت الذي كانت قوى يسارية وقوى إسلامية تقدمية تخوض الكفاح ضد الصهيونية في فلسطين وفي جنوب لبنان، ولم تطلق هذه القوى الإسلامية المصرية

(٩) كليم صديقي، **التوحيد والتفسيخ**، ت. ظفر الإسلام خان، الزهراء للإعلام العربي، ط ٢، سنة ١٩٨٥، ص ٣٥.

رصاصة ضد العدو الصهيوني الذي كان يستحم ويستجم في سيناء. وكانت المبادرة تأتي من أبناء الشعب العاديين من أمثال الشهيد سليمان خاطر. والغريب في الأمر أن أعضاء هذه الحركات كانوا ينتقلون من مصر إلى أفغانستان للجهاد والصهيونية على مرمى حجر منهم، وخاض الطلبة الإسلاميون في بلدانهم معارك دامية في الجامعات ضد الطلبة اليساريين، الذين لم يكونوا بدورهم في المستوى اللائق، إذ عوض أن يفندوا طروحات هذه الحركات من الناحية الفكرية والسياسية راحوا يهاجمون الدين، وكانوا يظنون أنهم بعملهم هذا يحققون فتحاً ثورياً جديداً. وتفسير ذلك مفاده أن الحرب ضد الماركسية كانت مطلباً أميركياً، وظل هؤلاء يحذرون من «الزحف الأحمر» و«الإلحاد السوفياتي» ولم يتجرأ أحدهم على فضح الهيمنة الأميركية والصهيونية ولو فكرياً وإعلامياً، وقد أتينا بهذه الاستطرادات لنبين كيف استفادت الطاحونة الأميركية من ترويج فهم منحرف عن الدين من خلال سلوك بعض الحركات الإسلامية، وكيف استفادت أيضاً من تحريك القومية العربية قبلها، وأصل إلى المغرب الكبير الذي تختلف بنيته الاجتماعية وخريطته التاريخية والسياسية عن المشرق، وأكبر الاختلافات هو الانتماء الأمازيغي لهذه المنطقة، وللإشارة فإن النموذج القومي العربي لم يعرف انتشاراً اجتماعياً وظل منحصراً في فئة نخبوية جد ضيقة، وكانت فرنسا تراهن على المنطقة أشد المراهنة، غير أنها فوجئت بحركة مقاومة شديدة وشرسة انبعث جلها من المناطق الأمازيغية من خلال رموز وطنية شعبية أعلنت الجهاد وقدمت قوافل من الشهداء، ولذلك رأت فرنسا استحالة الإقامة الدائمة في المنطقة وتخلت شكلياً عن تونس والمغرب، لتستفرد بالجزائر، غير أنها فوجئت بالثورة الجزائرية التي قدمت مليون شهيد. وكان لتأخر استقلال الجزائر مزية كبرى للشعب الجزائري، لأن الاستقلال الممنوح للمغرب ولتونس أيضاً كان استقلالاً مهزوزاً عملت بعض العناصر الانتهازية على الاستفادة منه، وكان البورقيبيون في تونس، وما يسمى «الحركة الوطنية» في المغرب يتحملون مسؤولية عظمى في ذلك، إذ قامت «الحركة الوطنية» بإقصاء «جيش التحرير»، وقامت أيضاً في الآن نفسه بإبعاد علماء الدين الشعبيين بترويج المفاهيم الدينية الوهابية، وثقافة القومية العربية، وحاولت بتلفيق ماكر صبغ نفسها بالحداثة الأوروبية، والسبب في ذلك أنه في الوقت الذي كان الأهالي يحاربون الاستعمار كانت نخبة الحركة الوطنية ترسل أبناءها شطر الغرب والمشرق لتجعل منهم أطر الدولة المقبلة، وكان كل من يشكك في عملهم يرمونه بالعمالة لفرنسا أو الانحراف، علماً أن علاقاتهم بفرنسا كانت حميمية، وكان صاحب الرحلة المراكشية ابن المؤقت قد شن على الوطنيين هجوماً عنيفاً مؤكداً أنهم وأمثالهم «جعلوا كعبتهم أوروبا يقصدونها لأخذ علوم الفلسفة والطبيعة وعلوم الجدل وفنون الغش وأنواع المكر والخداع... ويعيبون على من تمسك بقواعد الدين الحنيف، وينقمون على عادات أقاربهم وأهاليهم من صلاة وصيام وهذا ما جلبته أوروبا،

علينا بخيلها ورجالها، وهم يدعون أنهم وطنيون. لا وقطع الله الوطنية التي تؤدي إلى ازدراء الدين وتقويض دعائمه...

حوربت التيارات اليسارية الجذرية بلا هوادة، ونشأت تيارات إسلامية دخلت في مصادمات عنيفة مع اليسار، ولم تستطع التغلغل في الجماهير، إذ كانت جزءاً من التصور «الإسلاموي الإخواني» السالف الذكر الذي قدم خدمات جليلة للمشاريع الكبرى ولا يزال يقدمها، أما في الجزائر فالصورة تختلف، فلقد اعتلى السلطة ثوار جبهة التحرير ورفعوا شعارات تقدمية، ونهجوا على المستوى الاقتصادي والثقافي سياسات شعبية تضمن العمل والسكن والصحة والإعلام لأبناء الشعب، واتجهت السياسة الخارجية الجزائرية إلى دعم التحرر ومناصرة الشعوب المظلومة ومعاداة الإمبريالية والتصدي لمشاريعها من دون نسيان أخطائها الفادحة التي نذكر منها، على سبيل المثل، زرع الحركة الانفصالية في الجنوب المغربي، ولما انقضت المرحلة البومدينية، أخذت السياسة الجزائرية في التبدل والاتجاه نحو فرنسا، وفقد المواطن الجزائري كثيراً من امتيازاته الاجتماعية، وقد كان لتكوينه الثقافي الثوري دوراً في التمرد وإشعال انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر (٨٨-٨٩) وشهدت الجزائر مواجهات دموية ولم يكن في الحسبان أن القوى الكبرى تعد للجزائر مجازر في الطبق الديموقراطي الجديد، واستدرج الشعب الجزائري إلى الفاجعة استدراجاً فنياً أعد بدقة كبيرة، إذ في مدة زمنية جد قصيرة انتشر النموذج الإسلامي المتطرف انتشاراً مذهلاً مستغلاً صدق الشخصية الجزائرية وتعطش الجزائريين لروحانية تصد هجمات الفرنكفونية العنيفة، وواجهت الجزائر ولا تزال مذابح رهيبة بتخطيط مخابراتي فرنسي.

أما في الدول الإفريقية الوسطى والجنوبية، فقد سلطت عليها مجموعة من العصابات تمارس التقتيل المنهجي، حينما عجزت كل الخيارات في تركيع هذه الشعوب، ولم تتلاءم حملات التبشير مع نفسية الإنسان الإفريقي الغائرة فلم تقض المسيحية على روح المطالبة بالتغيير، وحتى مسيحية البعض كانت لسد الرمق والرجوع بعدها إلى الثقافة الوطنية والقومية التي تحرك شعور هؤلاء. وقد كانت رسائل «فرانز فانون» للشعوب الإفريقية شحنة قوية في كتابه **«معذبو الأرض»**، ولذلك يجب ألا نتوهم كما يفعل البعض أن مشكلة هؤلاء هي مشكلة غذائية أو ذاتية لأنه في مقدور المساعدات الممنوحة أن تغذي كل تلك الشعوب، لكن الأنظمة العميلة والمدعومة بالعصابات الإجرامية تعمل على الاتجار في تلك الأغذية حتى تتمكن من تغيير الجغرافية البشرية والثقافية لهذه الشعوب، وإن استعصى ذلك فإن عصابات القتل والإجرام بالمرصاد، وأغلب الجرائم البشعة المرتكبة ضد الشعوب الإفريقية وخصوصاً في رواندا كانت تتم أمام أنظار الغرب وبدعم من صمته المشبوه، وللإشارة فإن هذه الشعوب بثقافاتها الوطنية والقومية البسيطة جداً واجهت كل المخططات

الغربية ولذلك سلطت عليها آليات التقتيل بلا هوادة، كما هو الحال في الجزائر، وإذا كنا قد ضربنا مثلاً على أن النفط في الجزائر أغلى من دماء الجزائريين بالنسبة إلى الغرب، فإن الحيوانات أغلى من الإنسان الإفريقي. إذ كيف تسمح هذه الدول لنفسها أن تقيم محميات في غابات الحيوانات مخافة انقراضها أو اصطيادها، بينما لا تشكل محميات للعائلات الإفريقية التي تقتل وتشرد على أيدي العصابات، في الوقت الذي تقول أجهزة الإعلام الغربية وتحليلاتها الزبونية إن الأمر يتعلق بشعوب متخلفة وبدائية تتعامل في ما بينها، وللأسف نجد كثيراً من المثقفين والإعلاميين يروجون هذه الدعايات السامة ويقومون بتزكيتها من حيث لا يشعرون.

وفي أميركا اللاتينية يختلف الأمر نسبياً، فقد أدى انتشار الماركسية في بلدانها إلى تجذير مساراتها السياسية والاقتصادية، وإن أصبحت تعاني في الآونة الأخيرة من اختراقات وهجومات صعبة. بعكس الماركسيين في البلدان الإسلامية الذين دخلوا في صراع مع الثقافات المحلية من دينية وقومية، قام الماركسيون في هذه البلدان بالحفاظ على الثقافة الوطنية القومية والدينية، وقد خرج كبار المناضلين الماركسيين من الكنائس والمراكز الدينية، وهذا ما قاد إلى الإنسجام بدل الاحتراب والتصارع بين الثقافة الجديدة والثقافة المحلية، ولم تكن أميركا تعلم، وهي تدعم بعض الكوبيين ضد الاستعمار الإسباني قبل عام ١٨٩٨، أن الكفة ستنقلب عليها في هذه القارة. وقد شكل هذا الاستعداد الحي لشعوب أميركا اللاتينية هاجساً لدى المطحنة الغربية، للقضاء عليه، وخلق وعياً وفكراً زائفاً، ولجأت إلى خيار المجتمع المدني كما أشارت إلى ذلك الباحثة الأميركية، أنكي هوغفليت، في كتابها المعنون: **العولمة وعالم ما بعد الاستعمار**، في أهم ملاحظاتها على مثقفي أميركا اللاتينية فقد أوردت أن همهم هو تأسيس المجتمع المدني أو نشر المنظمات الاجتماعية للأقليات العرقية والقطاعات الفقيرة والنساء والبيئة، وترى أن المثقف الأميركي اللاتيني يعمل في صورة الوسيط الفكري بين الغرب والقارة الفقيرة، وبالرغم من دوره في التعريف بالثقافة الغربية فقد وقف منها موقفاً نقدياً، وقد سعت السلطات الحاكمة في المنطقة إلى إشراكه في اللعبة السياسية لإكساب هذه السلطات طابعاً ثقافياً(١٠).

هكذا أصبحت القوى الكبرى تحقق المكاسب التي عجزت عن تحقيقها بقوة الحديد والدم بضخ أموال لبضعة من المرتدين عن الماركسية الذين أزعجهم طول الطريق وحجم الصعوبات والمواجهات وبعض المثقفين الذين فتحوا أعينهم في زمن الأمركة والعولمة، لكن يبقى تأثير مثقف السمسرة محدوداً للغاية، وفي هذه الحالة تلجأ السلطات المدعومة من طرف الغرب إلى القيام بمجازر ضد الشعب لإرهابه على يد العصابات التابعة لها متهمة في ذلك القوى الماركسية المسلحة.

(١٠) عبد الرحيم حسن، «مثقفو التسعينات والعولمة»، **مجلة العالم**، ع ٢٣٢/ ١٩٩٨.

## خلاصة

عملت الممارسات الاستعمارية في الدول النامية للحفاظ على الأنماط الاجتماعية للمجتمعات المستعمرة مع العمل على اختراقها سياسياً واقتصادياً، وذلك بتأهيلها الإجباري عبر الأدوات العسكرية التي كانت تحت رحمة التنظيرات السوسيولوجية والانثروبولوجية، لتقوم بذلك الدول المستعمرة بعملية النهب المزدوجة أي نقل المواد الأولية وخيرات البلاد، ثم تحويل هذه المستعمرات إلى أسواق استهلاكية لمنتوجاتها الصناعية، لكن حركات المقاومة الوطنية من جهة، وتطور الممارسات الصناعية والتجارية في الغرب، فضلا عن بروز قوى اقتصادية وسياسية في الغرب جعلها تبدل وتغير من ممارستها، لكن السلطات الحاكمة في الدول النامية رأت في هذا التغيير تهديدا لشبكاتها الاقتصادية والسياسية، وقد تجلت هذه التغييرات في واجهتين:

١ - **الواجهة الدينية**: وقد استفادت منها القوى الرأسمالية الجديدة أيما استفادة، وذلك عبر نوعين من هذه الحركات الدينية: أولها الحركات التكفيرية التي استخدمتها الرأسمالية العالمية استعمالات بارعة ومتعددة، فقد عملت من خلالها على تهشيم مؤسسات الفقه التقليدي والتدين الجماهيري التي كانت حجر عثرة أمام أي اختراق اجتماعي أو ثقافي، ومن جهة أخرى عملت من خلالها على تنفيذ مجازر ضد عامة الشعب ومثقفيه وعلمائه كمقدمة لضرب الأمن الاجتماعي والسياسي، وعملية الضرب الأمني هذه توظفها القوى الكبرى حسب الحاجة، فقد تأتي تمهيدا للتدخل الأجنبي العسكري المباشر، وذلك بضرب الخصوم السياسيين الديموقراطيين الذين لا تستطيع القوى العظمى اغتيالهم وقتلهم في صورة مباشرة. وأنصع مثال على ذلك هو أفغانستان فقد عملت القوى الإستعمارية عبر حركة طالبان وما سمي «المجاهدين العرب» على ضرب القوى الوطنية الأفغانية التي تمتلك شرعية وطنية، ومنها حركة أحمد شاه مسعود، لتمهيد الدخول الأميركي إلى المنطقة وتعيين حاكمين جدد لا يحملون تصوراً سياسياً وطنياً من الناحية السياسية والثقافية والاقتصادية، وقد تستعمل القوى الكبرى هذه الحركات التكفيرية بعد دخولها وتوكل لها مهمة تصفية الحركات السياسية الوطنية بعد دخول الدول الكبرى عسكرياً إلى بلد ما، وأوضح نموذج على ذلك هو العراق، فقد تم إنزال هذه الحركات التكفيرية في العراق، بعدما وجدت القوى الغربية نفسها محاطة بقوى سياسية وطنية لا تشاركها نظرتها السياسية والاقتصادية، ولذلك فإن المهمة الموكولة لهذه الحركات التكفيرية هي تصفية هذه القوى الوطنية، وضرب العملية السياسية عبر العمليات الإرهابية، ما يشرعن الوجود العسكري الأجنبي، ويوفر استمرار النهب الاقتصادي للبلاد. وهنا نقف على وجه آخر، وهو ابتزاز الأنظمة السياسية الصديقة، عبر تسليطها العمل الإرهابي عليها لتقديم حصص اقتصادية أكبر، وذلك بتنفيذ مذابح ضد المواطنين، داخل هذه البلدان، وأبرز مثال

على ذلك ما قامت به هذه الحركات التكفيرية من مذابح وأعمال إرهابية في الجزائر والسعودية، وهو ما جعل البلدان يرتميان في الأحضان الرأسمالية العالمية أكثر لشراء الأمن وضمان البقاء والديمومة ولو مع الديكتاتورية والاستبداد. هذا عن الاستعمالات الرأسمالية العالمية للحركات التكفيرية، أما الوجه الثاني لاستعمالات الرأسمال العالمي للحركات الدينية فهو مختص بالحركات الدينية الناعمة والرطبة، وتكون المهمة الموكلة لهذه الحركات الدينية الناعمة هي إدخال المجتمعات الإسلامية إلى الزمن الليبرالي والنيوليبرالي من أجل تشجيع الاستهلاك وضرب المفاهيم النقابية والنضالية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا تقوم الحركات الدينية الناعمة بمهمة تسويق المنتجات الرأسمالية العالمية عبر شعارات إسلاموية وأخلاقوية، وذلك لإملاء الفراغ السياسي والإيديولوجي الذي أصبحت تعاني منه الساحات السياسية، وإذا ما تأكد الرأسمال العالمي من نعومة ورطوبة هذه الحركات الإسلامية فإنه لا يرى مانعاً من إصعادها إلى السلطة، حتى ولو احتفظ الإخوة بلحاهم والأخوات بحجابهن لأن المهم لديهم هو السوق، ومادام السادة من الإخوة والأخوات لا يملكون نظرية سياسية واقتصادية جماهيرية تعارض مبدأ الاستهلاك الرأسمالي فلا ضير في ذلك، وأسطع مثال على ذلك هو عدم الاعتراض على صعود العدالة والتنمية التركي إلى السلطة، مادام رؤساؤه يزورون الكيان الصهيوني ويعقدون الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية معه، ويتباحثون مع شارون، ولا ضير في أن يصطحب رئيس الحكومة زوجته المتحجبة كما فعل، لأن هذا الحجاب لا يضر بإسرائيل، وإن كان يضر بالمدارس الفرنسية.

٢ ـ **المجتمع المدني:** قبل السماح للمجتمعات النامية بالولوج إلى نظام السوق العالمي لا بد من التأهيل، ولذلك كان لابد من البحث عن إطار معين وقوى أخرى تمارس عملية التأهيل هذه، بعيداً من الدولة البوليسية ومن الأحزاب المؤدلجة، وقد تم اقتباس مفهوم المجتمع المدني ليكون الإطار المناسب لعملية التهيؤ هذه، ولابد من التنبيه إلى أن مفهوم المجتمع المدني المختار لا يلتقي على الإطلاق بالمفهوم الذي صاغه انطونيو غرامشي، والذي يحمل معنى تقدمياً وإيجابياً، والتشابه بينهما لا يتعدى الجانب اللفظي.

٣ ـ **حقوق الإنسان:** تختلف المقاربة الجديدة لحقوق الإنسان والتي ترعاها المنظمات التابعة للرأسمال العالمي بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن المقاربة السياسية لحقوق الإنسان، تلك التي كانت ترعاها الحركة السياسية الوطنية، فالمقاربة الحقوقية داخل حركة المجتمع المدني الصورية تقوم على مقاربة وظيفية لحقوق الإنسان، حيث يغدو فيه الحقوقيون ومنظماتهم مجرد موظفين محايدين للتربية على حقوق الإنسان يوجه خطابه للجماهير لا للسلطات، وتدخل السلطة القمعية في شراكة معه في مشروعه هذا، وبذلك يصبح المنخرط في حركة حقوق الإنسان موظفاً محايداً لا يحق له التسيس ولا ممارسة العمل النقدي السياسي بناء على تصور اجتماعي وشمولي يتضمن الحقوق السياسية

والمدنية والاقتصادية على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية، كما لا ينبغي له الإدلاء برأيه في قضايا التوتر العالمي ولو على سبيل الاستئناس، لأن ذلك خارج عن تخصصه، بل عن الوظيفة الموكولة إليه.

**٤ ـ البيئة:** وهي من الانشغالات الرئيسية والجديدة لفاعلي المجتمع المدني، وتقوم اختصاصات هؤلاء على الدفاع عن عناصر البيئة من نظافة البحار والحدائق والغابات ودق نواقيس خطر إنقراض لأصناف معينة من الحيوانات والنباتات. وقد تضخم الهم البيئي باعتباره واجهة من واجهات المجتمع المدني المصطنع حتى تحول إلى الفكر الأخضر، ثم الأحزاب الخضراء التي أصبحت تمارس العمل السياسي والانتخابي تحت عنوان الخضرة إديولوجياً وحزبياً. والغريب في الأمر أن هؤلاء لا يهتمون بمظاهر وجوهر الصراع السياسي والاقتصادي الحقيقي، وكأن البيئة مطلوبة لذاتها، أو أن الإنسان هو الخادم للبيئة وليس العكس، ولذلك تجد هؤلاء الموظفين البيئيين يتقاضون الأجور والموازنات ويعقدون اللقاءات المحلية والإقليمية والدولية ليناقشوا نظافة البحار، وثقوب الأوزون والتلوثات البيئية، وحض الناس على القيام بحملات وورش تنظيفية، وبذلك فإنه لا شأن لهؤلاء بالعمل السياسي ولا بالنهب الاقتصادي إن لم يروا إلى ذلك باعتباره نتيجة من نتائج اختلال موازين البيئة.

**٥ ـ محو الأمية:** يقدم بعض المثقفين الموظفين في مشروع المجتمع المدني المزيف والهامشي تحليلات غريبة عن هذه الظاهرة، إذ يعتبرون أن كل الويلات والمآسي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي نعاني منها تعود إلى انتشار الأمية، وللدخول إلى العصر والحداثة والعقلانية لابد من الدخول في حرب لا هوادة فيها على الأمية، وبما أن هؤلاء يتميزون بالحياد على المستوى السياسي، أي أنهم مثل الماء لا رائحة ولا طعم لهم، فإنهم لا يكلفون أنفسهم عناء طرح سؤال عن مبعث هذه الأمية، أي هل هي نتيجة طبيعية لسياسة اقتصادية معينة أم أنها قضاء وقدر، أم أنها عشق يلتزم به الأميون، ولكن لماذا يدعم ويمول الرأسمال العالمي مشاريع محاربة الأمية عبر الوسطاء المزيفين في المجتمع المدني؟ هل أصبح الرأسمال العالمي جمعية خيرية؟ أم حركة دينية يريد الدخول إلى الجنة؟

في ما مضى كانت سياسة الرأسمال العالمي عبر وسطائه السياسيين في الأنظمة التابعة له تقوم على فرض الأمية لاعتبارات اقتصادية نذكر منها عدم حاجته إلى عمال متعلمين، بل إلى عمال عضلاتيين يقومون بالأشغال الشاقة المرجوة منهم وذلك ملاءمة مع الأنشطة الاقتصادية التي كانت قائمة حينها على الأشغال اليدوية والعضلاتية بصورة مجملة إضافة إلى أن عملية خصخصة التعليم كانت تؤدي إلى حرمان أبناء المحرومين من التعليم المجاني، فالعائلة ترى أن وظيفة أبنائها يجب أن تكون إنتاجية لفائدتها ومساعدة رب العائلة، إضافة إلى أن التعليم كان مجالاً للتكوين الإيديولوجي، وهو ما كان يخلق مشاكل للرأسمال العالمي ولواحقه السياسية على الصعد النقابية والسياسية والإعلامية، ولهذا

كان يعتبر أن التعليم ما هو إلا مبعث لأوجاع الرأس، والحل يكمن في نشر الأمية، لكنه مع تطور آليات الإنتاج والعملية الاقتصادية برمتها أصبحت الأمية من معرقلات العملية الاقتصادية على مستويين: الإنتاج والاستهلاك.

فعلى مستوى الإنتاج انتقل العمل من المستويات العضلية إلى المستويات التقنية، وهو ما أصبح يتطلب يداً عاملة مؤهلة على الصعيد الأبجدي والتقني، وخصوصاً إذا علمنا أن الرأسمال العالمي بعد تخليه النسبي عن العمال الغربيين المؤهلين لغلاء أسعارهم ولتشبعهم بمبادئ العمل النقابي والحقوق المدنية والاقتصادية، أصبح يبحث عن يد عاملة رخيصة ومجردة من حقوقها النقابية، وجاهلة لها، وهو ما حدا به إلى نقل المعامل إلى هذه البلدان النامية، للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة ومن الإعفاءات الضريبية ومن المواد الأولية الرخيصة فضلا عن مدونات الشغل التي أصبحت في صياغاتها الجديدة تجرم العمل النقابي، واستغنائه عن وسائل النقل المكلفة، ولهذا كان لزاماً عليه تأهيل هذه اليد العاملة الرخيصة عبر حملات محو الأمية والدورات التكوينية المستمرة، وهي المهام الموكلة لجمعيات ورباطات محو الأمية التي تتقاضى أموالاً عن هذه الوساطات التي تقوم بها، أما على المستوى الاستهلاكي، فإن الرأسمال العالمي أصبح ينتج مواداً دقيقة ومتطورة تحتاج من المستهلك قدراً ولو ضعيفاً من المعرفة والأبجدية للانخراط في سوق الاستهلاك، إذ لم يعد الرأسمال العالمي ينتج أكياس الدقيق، بل إنه ينتج الهواتف النقالة وأجهزة التلفاز والكومبيوتر والثلاجات، وهذا ما يتطلب قدراً من المعرفة بل تصبح الأمية معرقلة للاستهلاك، وقد ذهبت بعض الشركات الأجنبية أبعد من ذلك حينما ساعدت بالتمويل لعملية الكهربة في البوادي والأرياف، لأن استهلاك منتجاتها يحتاج إلى الكهرباء لا إلى الشمع والحطب والقناديل المنتشرة في البادية.

هذا في اختصار شديد عن مرامي الرأسمال العالمي في تمويل عمليات محو الأمية في الدول النامية، وبما أنها عملية ممولة فإن كثيرا من الجمعيات التي تتسمى بعنوان "المجتمع المدني" انخرطت فيها متظاهرة بأنها تقوم بعمل وطني مقدس، لأن "العلم نور والجهل عار"، حسب تشدقات رؤسائها الفارغة من المضامين.

وتتشعب العناوين الصغرى والكبرى داخل دينامية المجتمع المدني المزيفة، فيقتصر بعضهم على الرياضة والآخر على الثقافة بمعناها الهامشي والفاكهاني والحيواني، ومما يزيد في حماسها أنها مدعومة وممولة إلى درجة أن كثيراً من الموظفين تركوا أعمالهم للتفرغ «لأعمال المجتمع المدني»، لأنها مربحة وخالية من المشاكل السياسية والإيديولوجية، ولأنها لا تتطلب رأسمالاً معرفياً ولا مالياً معيناً اللهم لساناً حاذقاً وكلاماً معسولاً وابتسامات متكررة ولغات أجنبية للتفاهم مع الممولين الأجانب فضلاً عن عضلات قوية للجري والتنقل وتحمل تصببات العرق والتعب البدني، لكن شريطة التحلي بمواقف الماء الخالي من اللون والرائحة والطعم الإيديولوجي والسياسي في خضم الصراع ☐

# ثقافة المجتمعات في مواجهة العولمة
# الثقافة العربية والتطلعات المستقبلية

بركات محمد مراد *

كثرت الكتابات عن العولمة الراهنة وتراوحت بين التأييد والمعارضة بحسب المنطلقات الفكرية في المجتمعات المتقدمة، وفي المجتمعات التي تمر بأطوار من التحولات والتغيرات إلى أشكال أخرى من التكنولوجيات والمفاهيم المعاصرة من أجل اللحاق بمسرى التاريخ وحركته السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

ولعل تصدير الأنماط الاستهلاكية السائدة في دول الغرب وانتشار الشركات متعددة الجنسية وفروعها المختلفة في الدول النامية والعربية لدليل على الرغبة في السيطرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية عبر الترويج والإعلام والثقافة لمواجهة القضاء على جذور الثقافات المختلفة الأخرى. إن صيغ الاستعمار الاقتصادي المعاصر لا تختلف كثيراً عن صيغ الإستعمار الاقتصادي في القرنين التاسع عشر والعشرين.

نعم، حاولت الدول النامية والعربية التعاون مع اقتصادات الدول الصناعية من خلال بعض المشروعات المشتركة ومحاولات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، ولكن لا تزال الدول النامية والعربية تعاني من الأمراض الاقتصادية كالبطالة ونقص الأجور والتضخم ونقص الخدمات العلاجية والتعليمية والكساد وتدني الإنتاجية وعدد من الأمراض الإدارية الأخرى.

ومن هنا تبدو العولمة أولاً وقبل كل شيء، عبارة عن صيرورة في طور التشكل وهي وإن كانت تعبر عن فعل مجموعة من البنى الاقتصادية والإعلامية وبطريقة تبدو في الظاهر مستقلة وآلية، إلا أنها في العمق تشكل مظهراً من مظاهر اختيارات إرادية قائمة، اختيارات مؤسسات اقتصادية ومالية كبرى، أصبحت تعوض الأدوار التي كانت تمارسها الدول الإستعمارية في مرحلة الإمبريالية التقليدية في نهاية القرن الماضي وبدايات هذا القرن، وإلى حدود مرحلة الصراع الثنائي القطبية كما تبلور بعد الحرب العالمية الثانية[١].

وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت الأوضاع في العالم العربي على ما هي عليه، حيث ما

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية. قسم الفلسفة والاجتماع، كلية التربية. جامعة عين شمس (مصر).

(١) كمال عبد اللطيف: «المشروع الحضاري العربي»، مجلة الطريق، العدد ١ كانون الثاني/يناير، بيروت عام ٢٠٠٠، ص ٥٣ و٥٤.

نزال دون مستوى بناء الذات بما يؤهلنا للانخراط في العصر بالفاعلية المطلوبة من أجل حضور منتج ومبدع في التاريخ، فإن مصيرنا أمام ما يجري لن يتجاوز الفعل داخل عتبة الهامش، فنحن اليوم ـ كما يقول الباحث كمال عبد اللطيف[٢] ـ على هامش التاريخ، نتفرج وقد نستهلك على حساب التوزيع العادل للثروة وللخيرات، أما أن يكون لنا موقع ما، فإن ذلك وفي ظل أوضاعنا الراهنة يعتبر من الأمور الصعبة.

كيف نواجه ظواهر العولمة التي تتوجه لفرض منطق معين على العالم؟ كيف نواجه التنميط القسري العنيف الذي تفرضه العولمة الإعلامية؟ عولمة الصورة المتجهة نحو تحويل العالم إلى سوق في خدمة مؤسسات وشركات تعبر القارات وتخترق المجتمعات كما تخترق الأدمغة، لحساب آلية في العمل الاقتصادي الهادف إلى تطويق العالم في إطار منظومة سياسية أخلاقية محدودة، منظومة معادية للتعدد والاختلاف، منظومة تتاجر بالقيم، تناهض كل الدول وكل أشكال الحكم في العالم بمنطق المصلحة والمنفعة، وفقاً لفلسفة العالم الغربي، خصوصاً أميركا التي تتبنى فلسفات عملية وبراجماتية، حيث تشهر سلاح حقوق الإنسان أمام أنظمة معينة، وتشهر سلاح الديموقراطية أمام أنظمة أخرى، وتبرر الجرائم الكبرى والتدخلات المفضوحة، وتحاصر من تشاء تحت غطاء وشعارات معينة، بهدف بناء نظام من العلاقات الدولية، لا يعطي أي اعتبار لنظام التعاقد الدولي القانوني، بقدر ما يركز في كل مواقفه على مبدأ المصالح الأنانية المباشرة، المصالح التي تجعل أنظمة بعينها وفئات بعينها ومؤسسات بعينها فوق الجميع. وهذا المنطق وإن كان في الشكل يأخذ بمبدأ المصالح الوضعي الحداثي والتاريخي، فإنه في العمق معاد للإنسان ومعاد للتاريخ. وقبل أن نفتح حواراً على هامش سيرورة العولمة في إطار للنقاش المتجه نحو فضح تناقضات الخطابات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يعمل الغرب على ترويجها والدفاع عنها، وتمريرها خدمة لاندفاعه المتوحش على حساب قاعدة إنسانية عريضة من البشرية، لا بد من تحديد المعاني والدلالات المختلفة والمتعددة للعولمة، ذلك المفهوم المرواغ.

أضحى مصطلح العولمة Globalisation شعاراً أو موضة، ملأ الدنيا وشغل الناس، يتردد في لسان العام والخاص، وقد تناول المصطلح بعض الكتابات أحياناً بالمدح، وتارة بالقدح، بين من يرى في العولمة شراً ابتليت به دول الجنوب من خلال تدمير الاقتصاد والثقافة، وبين من يرى في الظاهرة شيئاً إيجابياً لا بد من التعايش معه بأسلوب حضاري. ولا يمكن رفض العولمة ـ للوهلة الأولى ـ بعدما أصبحت بيوتنا بيتاً عالمياً وأضحت في اللحظة نفسها منتوجاً إعلامياً وثقافياً واحداً مع الآخرين. الأمر الذي يستدعي روح المناقشة لإقامة قنوات متخصصة وتشجيع روح المبادرة والرأي الآخر والإبداع من خلال التخلص من عقدة الخوف من الغزو الثقافي. أضف إلى ذلك تكتل القوى لرفع التحدي والتوجه نحو

(٢) المصدر نفسه.

الوحدة العربية والإسلامية، كما هو الشأن بالنسبة إلى الإتحاد الاوروبي الذي أحدث «اليورو» للوقوف في وجه الدولار الأميركي، في وقت يتراجع فيه التعامل مع الدول العربية والإسلامية وفي زمن العولمة الذي لا يرحم الأقوياء فيه الضعفاء العاجزين.

ويعتبر مصطلح «العولمة» من المصطلحات الجديدة عالمياً على ساحة الفكر والاقتصاد وهو الاكثر إشكالية والأكثر إثارة للنقاش واختلاف وجهات النظر للعديد من التيارات الفكرية والثقافية، ولدى العديد من الباحثين والمفكرين في العالم، وهذا المصطلح يرتبط بالمتغيرات السياسية العالمية وخصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة الأميركية، ويرتبط في الوقت نفسه بالثورة التكنولوجية والإتصالية وثورة المعلومات التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، وبغية إعطاء صورة واضحة عن هذا المصطلح الذي لم يأخذ بعد جوانبه وأبعاده المعرفية وإيديولوجية في شكل كامل بصفة كونه حديثاً ومرتبطاً بتطورات معاصرة، لذلك نعرض لبعض تعريفاته عند بعض المفكرين.

## تحديد مصطلح العولمة

يعرف بعض الباحثين العولمة بأنها «القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية»، ومنهم من يقول إنها: «حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة ورأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية». ويرى د. برهان غليون أن العولمة تعني «الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري، يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحيد».

ويحدد د . طيب تيزيني العولمة بأنها «الإمبريالية في مرحلة سقوط التعددية القطبية القائمة على التناقض والتضاد في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية أولاً، وهي ثانياً الإمبريالية في عصر المعلوماتية والتقنية وما بعد المعلوماتية أي في عصر نواجه فيه تحولات جديدة في أشكال الاستغلال والاغتراب الرأسماليين، من ذلك الموقع يبرز «السوق الكوني» بوصفه التجسيد العميق والشامل عالمياً لـ«العولمة». إن السوق الكوني أو «الكوسموسوقية» يراد لها أن تبتلع كل الانتماءات والهويات والقيم، أو يراد لهذه الانتماءات والهويات والقيم أن تمر عبرها وهنا سنواجه آلية واحدة وحيدة تحدد نمط ما يجب أن يكون وما لا يكون».

ومصطلح العولمة Globalisation أصبح شائعاً في مؤسسات إدارات الأعمال وفي المؤسسات الصحافية والاقتصادية الأميركية(٣)، وكان يعنى بالحركة المعقدة لانتقال السلع وانفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات المشجعة لنشاط الاقتصاد والرأسمالية ليشمل المعمورة بكاملها. ولقد أعطى التطور الهائل لوسائل الاتصال لهذا المصطلح

(٣) غسان العزي: «في جذور العولمة وإشكالياتها»، مجلة منبر الحوار، العدد ٣٧ بيروت، شتاء ١٩٩٩.

صدقية القضاء على الحواجز والمسافات التي كان يصعب اجتيازها في الماضي.

وإذا كانت اللغة نحتت مصطلح «العولمة» على وزن «الفوعلة» ترجمة للمصطلح الإنجليزي Globalization أو المصطلح الفرنسي Mondialisation، وأياً كانت درجة الدقة في اختيار اللفظ المقابل للعالم Monde أو الكرة الأرضية Globe، فقد تم اختيار صيغة «فوعل» بدلالتها على التشكيل المفروض من خارج المادة، الذي يحمل معنى الفوقية وأحادية الاتجاه في مقابل صيغة «تفاعل» التي توحي بالحوارية وثنائية الاتجاه.

ومن هنا نجد الدكتور أحمد درويش(٤) يؤكد على أن اللغة هنا قد تنبهت إلى ما لم ننتبه إليه منذ ثلاثة قرون عندما فاجأتها البذرة الأولى لظاهرة العولمة الممثلة في الإمبريالية الأوروبية Imperilism التي تمت ترجمتها إلى مصطلح «الاستعمار» مع أن الدلالة لهذا المصطلح هي السعي إلى إعمار الأرض، كما جاء في القرآن الكريم **«هو الذي انشأكم من الأرض واستعمركم فيها»** (سورة هود، آية ٦١) ولعل هذا هو ما يفسر ميل اللغة إلى استخدام الإمبريالية بدلاً من الاستعمار في كثير من الأحيان.

وإذا كانت كلمة العولمة Globalization اصطلاحاً باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة، وحسب تعبير «روبرتسون» للعولمة(٥)، فإنها تعني تشكيل وبلورة العالم له بوصفه موقفاً واحداً، وظهوراً لحالة إنسانية عالمية واحدة، إلا أنه وكما اتضح لنا لغوياً واصطلاحاً شاهد على أنها قسر وقهر لا حرية فيها ولا اختيار... فهو مثل غيره من المصطلحات الأخرى... وهي أتت على «وزنه الصرفي» مقالة... مثل «القولبة» و«الفرنسة» و«الأمركة» للحضارات الأخرى... وهي التطبيق العملي لشعارات «نهاية التاريخ» التي أرادوا بها الادعاء بأن النموذج الغربي الرأسمالي هو «القدر الأبدي» للبشرية جمعاء، وهو تطبيق يستخدم في عملية الاجتياح - أسلوب «صراع الحضارات» الذي يعني - في توازن القوى الراهن - أن تصرع الحضارة الغربية ما عداها من الحضارات(٦).

## صدام الحضارات

قاد هذا الوضع الجديد مجموعة من الباحثين على رأسهم «هانتنغتون Hantington في كتابه **«صدام الحضارات»** *The Clash of Civilizations*(٧) إلى طرح مشكلة الثقافة (أو الحضارة) في العالم طرحاً جديداً يؤكد أهميتها وأنها القضية المحورية في عالم اليوم، وأن مستقبل العالم مرتبط بها. ولقد حاول صمويل هانتنغتون المحاضر في جامعة هارفارد بأميركا تجاوز «فلسفة النهايات» التي اكتملت عند فوكو(٨) بحتمية الليبرالية كمصير للشعوب إلى حتمية «صدام الحضارات» التي هي آخر طور، أي الحلقة النهائية في سلسلة تطور الصراع، ويرى أن التاريخ لن ينهض وأن الصراع الحقيقي لن يختفي،

(٤) احمد درويش «تحديات الهوية العربية بين ثقافة العولمة وعولمة الثقافة»، مجلة المسلم المعاصر، العدد ٩٨، القاهرة في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٠، ص ٦.

(٥) سليمان نجم خلف: العولمة والهوية الثقافية، ص ٦١.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Samuel p. Hantington, *the clash of civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster 1996).

(٨) فوكوياما من ابرز المؤرخين الأميركيين، ياباني الأصل، وضع كتابه الشهير «نهاية التاريخ» وقد رأى ان انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكيك المنظومة الشيوعية لم يضع حداً نهائياً للصراع التقليدي فحسب، وإنما وضع نهاية للتاريخ ايضاً، باعتباره تاريخ صراعات مريرة مدمرة، وبتلك النهاية يميل التاريخ إلى الاستقرار عند الرأسمالية العالمية، كنظام اقتصادي واحد، كما يميل إلى الاطمئنان إلى الديموقراطيات الليبرالية الغربية كنظام اجتماعي سياسي عالي أمثل. أنظر فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة د. حسين أحمد امين، (مركز الأهرام للترجمة والنشر، عام ١٩٩٢) ص ٦٢.

وإنما سيكتفي كل منهما بتغيير مصادره، واتجاهاته، وتبديل أشكاله وآلياته بالتحول من صراع دول ومجتمعات وطبقات إلى صراع ثقافات وحضارات.

ولكن إذا كان العالم يعيش في الآونة الأخيرة في عصر العولمة بمنجزاتها في التقريب بين الشعوب ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ومعرفياً، فإن الحديث عن حتمية الصراع بين الحضارات يبدو غير معقول وغير مقبول منطقياً لما ينطوي عليه من المغالطة والتناقض مع ما يحدث وما نشاهده في أرض الواقع، إذ أن العولمة وفقاً لبعض تعريفاتها المتعددة تشير إلى عمليات التقارب والاتصال والانفتاح التي اكتسبتها العلاقات الاجتماعية في العالم ـ وهو جانب إيجابي من العولمة لا يمكن إغفاله ـ والتي تمخضت عن تزايد الاعتماد المتبادل بين الناس في مختلف أرجاء المعمورة في تفاعلاتهم ومعاملاتهم التي تبدو كما لو كانت تحدث في مكان واحد، بلا حدود أو مسافات، وفي عالم يؤمن بمجموعة من القيم والمبادئ المشتركة والمتماثلة في سائر الثقافات والحضارات، ويحرص على الالتزام بها والتعامل وفقاً لها.

ويؤكد ذلك ـ كما يذهب إليه د. أحمد عباس عبد البديع(٩) ـ أن عولمة المجتمع الدولي ما كان لها أن تتحقق إلا بزوال الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية المركزية كنمط للإدارة الاقتصادية وانتشار مبادئ الحرية الاقتصادية والاعتماد على قوى السوق و تحول الغالبية العظمى من الدول إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن ناحية أخرى، فإن تفكك الاتحاد السوفياتي تبعه تحرر الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية السوفياتية وانتصار حق تقرير المصير بصورة تكاد تكون كاملة على المستوى العالمي، ومن هنا، فقد بات المجتمع الدولي مفتوحاً لكل الثقافات ومستوعباً لكل الحضارات دون تمييز. وإذا كانت التجربة البشرية هي تجربة حضارات حيث كانت الحضارة والفوارق الحضارية في قلب السلوك البشري على مدى تاريخ السياسة الدولية، فإن فكرة التضارب والتصادم بين الحضارات لم تكن من الموضوعات المطروحة أو المثارة في أي عصر من العصور، بل إن فكرة «الصراع» قد بليت واستنفدت أغراضها منذ أن تهاوت نظرية كارل ماركس عن الصراع الطبقي الذي كان يعتبره القوة الدافعة لحركة التاريخ.

## العولمة والمتغيرات العالمية

وقد صاحب ظهور مصطلح العولمة متغيرات عالمية جديدة، فقد انتهجت الشركات والقوى المهيمنة على مصادر القوة والاقتصاد والتكنولوجيا أساليب جديدة ومتنوعة مثل برامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي على الصعيد الاقتصادي. وتغيير رئيس الدولة أو

(٩) احمد عباس عبد البديع: «العولمة وتقارب الحضارات»، الاهرام في ٢٠٠١/١/٢.

إجباره بطرق شتى على اتباع المسلك المطلوب على الصعيد السياسي، أو باستخدام أطباق التلفزيون وشاشات الكمبيوتر والإنترنيت على صعيد المعلومات والافكار، وكذلك تغيير مصادر الكسب والربح لنشر أفكار تساعد على تحطيم موضوع الولاء والخضوع القديم للوطن وللأمة وإحلال ولاءات جديدة وأفكار من نوع «نهاية الأيديولوجيا» و«نهاية التاريخ» و«القرية الكونية» و«الاعتماد المتبادل»(١٠).

ولا يستطيع أحد أن ينكر أن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال في العقود الأخيرة من القرن العشرين قد ساهمت في إحداث تغييرات جوهرية في المجتمع والثقافة، وهذا ما يشير إليه مارشال ماكلوهان بأن ثورة الاتصال قد حولت العالم إلى قرية معولمة، تقوم فيها وسائل الاتصال بدور كبير في نقل الأفكار والخبرات من ثقافة إلى أخرى، وتساهم كذلك في تغيير أساليب الحياة في المجتمع(١١).

وقد اعترف أستاذ العلاقات الدولية الأميركي، جيمس روزناو بصعوبة وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظاهرة المتعددة الجانب، فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجيا، وتشمل إعادة الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع الاستهلاكية لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة، ويخلص روزناو إلى أنه: «في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مقررة تصف كل هذه الانشطة تبدو عملية صعبة، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله واستعماله في شكل واسع»(١٢).

ونخلص إلى القول أن ظاهرة العولمة تمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطور النظام الرأسمالي، وتسعى إلى تصدير القيم والمؤسسات والثقافات التي ولدتها الحضارة الرأسمالية إلى المجتمعات والثقافات الأخرى، وهي مرتبطة أساساً بمنطق السوق وآلياته، والإنتاج الاقتصادي من خلال ارتكازها على المؤسسات الاقتصادية التجارية، وما تؤديه من دور مهم في تسويق الظاهرة، وحث الدول على إزالة القيود التجارية والمواقع الثقافية سعياً إلى إزالة الحدود المجتمعية الفاصلة، وفرض نموذج من نمط الحياة التي تقررها الحضارة الغربية بهدف الهيمنة والسيطرة على العالم.

## الهوية الثقافية

وفي ما يتصل بالهوية الثقافية التي أصبحت في مهب رياح العولمة، فإن الحفاظ عليها مطلب تنموي وحياتي، فلا يمكن الخروج من أزمة التبعية من دون تبلور هوية المجتمع.

إن نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى الآخرين وعلاقته بالمجتمع والكون تنبني على أسس

(١٠) جلال امين: العولمة والدولة، ورقة قدمت إلى ندوة«العرب والعولمة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت عام ١٩٩٧، ص ٢٥.

(١١) Marchall, M. *Culture and worldwide information in James,* R.L.W. este. *Mass Media, Mass Culture, an introduction,* MeGraw-Hill, New York, 1988. pp.271-272.

(١٢) جيمس روزناو: ديناميكية العولمة ـ نحو صياغة عملية، قراءة استراتيجية، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عام ١٩٩٧).

فكرية تشكل خصيصة هذا الإنسان الذي كلما تحرر من التبعية، كلما استطاع أن يبني نموذجه الخاص والملائم لواقعه، فكلما افتقدت الخصوصية، كلما اتسم الإنتاج بالمماثلة، أما التعميم الثقافي فإنه سيفرض ثقافة الاقوى، وهي ثقافة أحادية الجانب، لا تقبل التبادل والتنوع، أو هكذا ستتشكل تلقائياً.

إن الثقافة المصدرة لن تكون محايدة، ولن تتصف بالعالمية، بقدر ما هي تصدير لثقافة الاقوى، المتمكن من زمام التقدم العلمي والصناعي، هنا ستكون العولمة هي الظاهرة المتسيدة وليست العالمية، وثمة فوارق واسعة بين كلا المفهومين. فبينما تتحقق العولمة في تنميط الشعوب، وتوحيد الأذواق، وإلغاء النماذج، وفرض الاختيارات بالقوة والجبر والتهديد، بما يصعد من سلسلة الصراعات، ويغذي النزاعات العدائية بين الأمم والحضارات، تتقدم العالمية لتقريب العالم، من طريق محافظتها على الأعراف السائدة بما هي أعراف إنسانية، ويتفاعل كل عالم من العوالم إيجاباً في رسم اللوحة العالمية.

نحن إذن لا نتوخى العدالة أو الحياد العالمي، فنحن أمام محاولة تغريب وهيمنة وتعميم الهوية الثقافية، والعمل على فاعلية الإرسال والاستقبال، سيكون في ذلك فائدة ليس لنا فحسب، إذ أن ثمة ضرورة لتعدد الثقافات في العالم، وتباينها حسب مصلحة الإنسانية. فاحترام الخصوصية الثقافية لكل أمة يجب أن يكون أساس الحضارة المعاصرة، فالسبيل الوحيد للحفاظ على هويتنا الثقافية هو التجديد المستمر لكل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والتربوية والسياسية، وسيكون ذلك عندما تتغير نظرتنا إلى ذاتنا، ونعيد صوغ علاقتنا بالكون بصورة فاعلة «إن عالم اليوم هو عالم يتسيد فيه العلم والثقافة، والعقل المنهجي العلمي، وفي الوقت نفسه يتميز بسيادة التجديد المستمر في جميع مظاهر الحياة، والتطورات التي نشهدها اليوم لا مثيل لها في تاريخ الأمم، وما كانت تنجزه الشعوب من أجل التغير، عبر تخطيط طويل يمتد لسنوات وعمل مضنٍ، يتم الآن بصورة سريعة مثمرة وبتكاليف بخسة»(١٣).

إن الثقافة وسيلة خطرة وفاعلة لأنها أكثر قدرة من غيرها على تثبيت التصورات والقيم والرؤى، وترسيخ المرجعيات الفكرية التي تصدر عنها المواقف، إلى قدرتها على اختراق الحواجز واجتياز الموانع. وبتوظيف وسائل الاتصال الحديثة أصبح من الصعب الحديث عن ثقافات غير قابلة للاختراق، فالثقافة المعاصرة بوجوهها الإعلامية والإعلانية والفكرية والعلمية أصبحت عابرة للقارات. وهذا التطور يؤدي إلى نتيجتين محتملتين: إما ذوبان الهويات الثقافية الأصلية إذا لم تتشبع بالخصائص الشعورية والذهنية والتاريخية، وتكون - في الوقت نفسه - قادرة على تجديد نفسها، أو الانكفاء على الذات بسبب هيمنة الثقافات الأجنبية. وفي هاتين الحالتين تتعرض الثقافات لخطر الانقراض أو الاحتماء بمفاهيم الماضي والانحباس في أسوار الانقراض الكبرى، وإنتاج صور متخيلة عن عصور

(١٣) احمد شهاب: «نحو تناول علمي لمفهوم العولمة»، مجلة الكلمة، العدد ٢٥، بيروت ١٩٩٩، ص ٩٦

الشفافية الأولى كمعادل موضوعي لحال الخوف من الثقافات الأخرى. وهكذا تواجه الثقافات الأصلية تحديين في آن واحد: الذوبان أو الجمود. وهو أمر يعطل من قدرة تلك الثقافات على الوفاء بوعودها كأنظمة رمزية تحتضن شؤون التفكير والتعبير(١٤).

وهكذا ظهر لنا أن المخاطر التي قد تحملها «العولمة» على المستوى الثقافي، عبارة عن طمس الهويات الثقافية لشعوب المجتمعات النامية، ومنها الشعوب العربية والإسلامية، بحجة أن ثمة ثقافة عالمية واحدة ينبغي أن تسود كل أنحاء العالم، والمقصود بها طبعاً الثقافة الغربية التي لا تعبر بالضرورة عن القيم الإنسانية الغربية ولكنها مسلحة بالفكر الرأسمالي المتسلل في أنسجتها ببراعة وذكاء... وعليه فمن حق أبناء المجتمعات النامية، ومنها مجتمعاتنا العربية التصدي لمخاطر العولمة الثقافية، لا بالانغلاق والرفض المطلق للثقافة الغربية، ولكن بالانفتاح الحذر عليها، فما استساغته من القيم الإنسانية تم استيعابه، وما لم تستسغه رفض واستبعد(١٥).

وينبغي ألا ننسى أن البحث عن مقومات الأمن الثقافي العربي في ظل العولمة لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، فإذا كان هذا الأخير يقتضي حماية أمن الدولة من الداخل والخارج، فإن الأمن الثقافي أكثر عمقاً ،امتداداً وتأثيراً، وليس من السهل معرفة مصادر الخطر لأنها أصبحت جارفة ومستباحة وذات سطوة غير مسبوقة، فهل نخسر كل شيء؟ إن نجاح أمتنا الثقافي مرهون بانطلاقنا إلى الأمام لرسم صورة غدنا المشرق والحفاظ على القيم والمفاهيم التي ورثناها وعدم تشويهها والعبث بها من طريق إدخال ثقافات دخيلة هزيلة تشوه أصالة وحقيقة الثقافة العربية، وهذا يقودنا إلى أهمية معرفة ذاتنا ومجتمعنا وثقافات المجتمعات المحيطة بنا لنعرف ما هو ضار بثقافتنا العربية فنتجنبه، وما هو نافع فنضع له الخطط والمشاريع لنشره وإغناء الثقافة العربية به. ولعل أبرز مقومات أمننا الثقافي هو الإنسان العربي كونه المساهم الأول في إغناء الثقافة العربية وحمايتها(١٦).

## واقع الثقافة العربية في عصر العولمة

وللوصول إلى دواء ناجع للرقي بالثقافة العربية والإسلامية ومواجهة متطلبات العولمة، لا بد من فهم واقع هذه الثقافة، وتحليل معوقاتها، من أجل التغلب على الصعوبات القائمة.

ويحدد المفكر د. محمود أمين العالم معالم الثقافة الرسمية السائدة بالسمات الآتية:

١ - إنها ثقافة تجزيئية برجماتية وضعية نفعية تفتقد الأسس الموضوعية والرؤية الكلية الشاملة والحس الاجتماعي والوطني، أو هي ذات حس وطني شوفيني انفعالي زائف خال من الوعي الموضوعي.

٢ إنها ثقافة لحظية آنية جامدة أحادية الاتجاه تفتقد الحس التاريخي الشامل ذا الخبرة المتراكمة والثقافية.

(١٤) عبدالله ابراهيم: «الحداثة والعولمة»، مجلة البحرين الثقافية، العدد ٣٤، ربيع عام ٢٠٠٣.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) محمد أحمد القاضي: «الثقافة العربية والتغيير وتحديات العولمة»، المجلة الثقافية الأردن، آذار/مارس ٢٠٠٢، ص ٣١.

٣ ـ إنها ثقافة يغلب عليها الطابع التقني الشكلاني الخالي من العمق الإنساني.
٤ ـ إنها ثقافة استهلاكية استمتاعية سطحية فردية مبتذلة تفتقد الحس العميق بالهوية الذاتية والقومية، ولهذا فهي ثقافة شكلية مغتربة، وهي ثقافة مهرجانية أكثر منها ثقافة تأسيس لوعي ولقيم قومية أو إنسانية.

ويتحدث الدكتور جورج قرم عن النقاش بين التراث والحداثة أو الأصالة والمعاصرة فيقول: «أما في العالم العربي، فإن الجدل القائم منذ أوائل النهضة وحتى الآن بين الداعين إلى التفرنج وبين المتمسكين بالتقاليد، أصبح جدلاً اغترابياً ومعقماً لطاقات المجتمع الحضارية، إن المسألة الحقيقية ليست في تفرنج أو أصالة أو تحديث وتقليد، إنما المسألة هي دفع المجتمع بجميع شرائحه نحو استعادة حيوية إبداعية وابتكارية في الفن، وفي الأدب، وبالتالي أيضاً في الفنون الإنتاجية. شئنا أم أبينا فإن تحدي تفوق الحضارة الغربية قائم ولا مفر من مواجهته، وذلك ليس فقط للحفاظ على استقلال سياسي نسبي فحسب، بل أيضاً لأن جميع الشعوب في العالم الثالث تتوق إلى التمتع بشيء من الرفاهية التي يمكن أن توفرها الصناعة الحديثة. وفي هذا السياق، إن الجدل بين تفرنج وأصالة أو حداثة وتقليد يعكس الإخفاق في الدخول في نهضة مجتمعية شاملة، فالتفرنج في الحقيقة هو التمسك بالشكل الخارجي من التقدم الحاصل في أوروبا، ويعبر عن الفشل في إدراك جوهر آلية التقدم في المدنية الأوروبية الحديثة، أما التمسك بالأصالة أو التقليد فهو بدوره، تمسك بالشكل الخارجي لما عرفته الحضارة العربية الإسلامية من ازدهار وتقدم في الماضي، ويعبر أيضاً عن الفشل في إدراك سر تقدم المدنيات وانحطاطها(١٧).

وفي مشروع قدمه ستيفن داهل إلى الجامعة الأوروبية في منتصف عام ١٩٩٨ بعنوان الاتصالات والتحول الثقافي: التنوع الثقافي، العولمة والتقارب الثقافي، انتهى إلى تقرير النتيجة الآتية: إن الثقافات قريبة في ما بينها إلى حد كبير، ففضلاً عن البعد الرمزي المميز للثقافة التقليدية، ثمة في الوقت نفسه بعد رمزي عالمي لكل ثقافة، وهذا الأمر هو الذي جعل الثقافات الإنسانية تتضمن كثيراً من أوجه التماثل، وفي ظل سيادة ثقافة عالمية، فإن الاهتمام ينشط أيضاً في الثقافات المحلية. إن الثقافات تتمازج، وتنشأ هويات ثقافية جديدة وتتشكل مجتمعات حقيقية أو متخيلة، ثم تنحل. ومع ذلك فإن الثقافات الأصلية ما زالت هي التي تحدد معالم الثقافات الجديدة، ما انفكت تلك الثقافات تستأثر بالأهمية، ولم نصل بعد إلى الثقافة العالمية، واختفاء جانب من الثقافات المحلية لا يعني تلاشيها كما يذهب كثيرون، فالثقافة أكثر من مجرد ما يظهر للعيان، وأنها أعمق من ذلك بكثير، فالثقافات تتمازج لكنها لا تتلاشى.

يبدو تفسير داهل لأوضاع الثقافات في ظل العولمة كثير التفاؤل، والحق أن تعارض الأنساق واصطدامها يلحق ضرراً بالغاً بالثقافات الأصلية، وقد يفضي إلى انهيار. وتصح

(١٧) حواس حمود: «واقع الثقافة في عصر العولمة»، المجلة الثقافية، العدد ٥٤، الجامعة الأردنية، آذار/مارس عام ٢٠٠٢، ص ٤٠.

فرضية داهل حين يكون التبادل متكافئاً بين الثقافات، لكن ماذا يحصل في حال غياب التكافؤ؟ ولنتتبع ذلك في الثقافة العربية التي يكشف لنا تاريخها الحديث وضعاً يماثل أوضاع كثير من المجتمعات التقليدية، إذ لا يمكن الكلام عن تبادل ثقافي مع الآخر، فواقع الحال أن التبادل الثقافي مع الآخر بالنسبة إلى الثقافة العربية شأنه شأن أي تبادل آخر يختزل إلى تدفق من جانب واحد.

فثقافتنا تتلقى منشطات يومية تصل إليها في شكل مناهج أو مفاهيم أو رؤى أو أفكار أو فرضيات وحتى نتائج. ومعلوم أن كل تلك المنشطات ظهرت تدريجاً في إطار ثقافي - سياسي معين، فأصبحت جزءاً من أنساق ثقافية مشروطة ببعدها التاريخي. فحينما يصار إلى الأخذ بها لمعالجة ظاهرة ما، فهذا يعني إقحاماً لأنساق ثقافية في شبكة من الأنساق المختلفة، وهنا لا تقصى فقط الشروط التي تمنح تلك الأنساق الثقافية فاعليتها، إنما يؤدي ذلك إلى تدمير الأنساق الثقافية الأصلية. فالأولى تجرد من محاضنها، والثانية تنهار لأنها تستبعد وتحل محلها أنساق أخرى[١٨].

إن الثقافة العربية في الوقت الراهن تعيش مأزقاً حاداً يكمن في عجزها عن مواكبة التحولات العالمية، وذلك بفعل تصاعد أهمية التكنولوجيا وخصوصاً التكنولوجيا الاتصالية وثورة المعلومات الهائلة في العالم باعتبار أن هذه التكنولوجيا مهمة وأساسية في نقل وتوزيع وانتشار الثقافة ومصادرها - «العولمة» -.

ولذلك يقول الدكتور حواس محمود[١٩] إنه على الرغم من الاعتراف بالشوط المهم الذي قطعته الثقافة العربية حتى الآن في تعرف ذاتها وتحديد هويتها، وإثبات وجودها في عالم تنافس صعب، وصمودها في وجه محاولات تجزئتها وطمسها، وبعثرة ثوابتها وسلخها عن لغتها العربية، فإنها لا تزال غارقة في معركة بناء ذاتها بنفسها من الداخل، وأن لديها من العوائق الذاتية الراسخة في عقلية المثقفين وطرائق تفكيرهم ومصادر مرجعيتهم واختلاف ولاءاتهم وتمزق صفوفهم وهشاشة محاوراتهم وبعد الشقة بينهم وبين الجمهور وغير ذلك من الظواهر السلبية ما يمكن أن يدمر أية ثقافة ناشئة أو ضعيفة المستندات، ولكن الثقافة العربية بفضل عوامل دينية وتاريخية وقومية وشعبية لا تزال تقف على قدميها وتصارع عوامل تآكل ثقافية داخلية وعوامل تفتيت إطارية سياسية واجتماعية من حولها.

**المُقتضى:** ومن هنا تأتي أهمية رفع العوائق والأسوار عن الطاقات والمكامن العقلية والروحية والنفسية والأدبية للمجتمعات العربية والإسلامية، وتوفير آليات الإبداع والخلق والكشف عن مستويات اللحظة الإنسانية في الإنسان العربي والمسلم في تواصله مع الآخرين والأغيار[٢٠]، فظاهرة الحرمان متأتية من عادة الصد والتصدي ونصب الحواجز البيروقراطية القاتلة للمواهب والذكاء وروح العصر. ولا يحتاج المرء إلى كثير من الذكاء كي يقف على إمكانات وخيرات البلدان العربية الروحية منها والطبيعية والبشرية... لكن

(١٨) عبدالله ابراهيم: الحداثة والعولمة، مصدر سابق

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) أنظر الفصل الثالث من كتاب فهمي جدعان: **الطريق إلى المستقبل**، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٦.

وقوف ترسانة البيروقراطية البغيضة حال دون تفجير الطاقات الحبيسة للإنسان العربي، وبالتالي للمجتمع ومؤسسات الدولة.

إن التعرف على المصاعب والتحديات التي تواجه العرب والمسلمين تستدعي استبعاد أو عدم التعويل المطلق على الأطراف والجهات والمؤسسات والمفاهيم والأفكار والصيغ والمشاريع التي نالها الإخفاق، فالمنهجية تقتضي أول ما تقتضي عدم تكرار الحلول والصيغ التي لم تصدق ولم يكتب لها النجاح مثل مشروع الوحدة العربية، والاشتراكية المحتكرة لجهاز الدولة الذي يلم السياسة والاقتصاد والثقافة ويجعل منها سلطة واحدة لها كل الآليات التي تصادر بها سلطة الآخرين.

هذا إلى جانب استبعاد الخطاب الأخلاقي والوعظي الذي يرافق عادة أي حديث عن المستقبل والطريق الواجب سلوكها للخروج من دوائر التخلف والبحث عما هو الأفضل. فقد سادت ظاهرة التوصيات والبيانات والمشاريع المستقبلية، وما ينبغي أن يكون عليه حال الأمة. كلها تحول إلى أخلاقيات لا تتحقق اطلاقاً وطغت على جميع الخطابات الأخرى بسبب سهولة صياغتها وعدم القدرة على التحقق منها، ولأنها أيضاً خارج دائرة المسؤولية، لكن من الصعوبة في مكان أن نحاسب أولئك الذين أخفقوا في المشاريع ويتنبأون بالمستقبل، لأنهم يضفون على برامجهم ومخططاتهم جوانب من النفع العام والخير والسعادة والمردودية، بلغة عامة يصعب تحديد مسؤوليات أصحابها ولا يمكن محاكمتهم لانتمائهم إلى دوائر السلطة التي تعاقب ولا تعاقب ولا تقر أصلاً باسم العقوبات السياسية ولا تنص في قوانينها على مواد الجرائم السياسية.

ويلفت الباحث «نور الدين ثنيو»[٢١] نظرنا إلى أن الإنسان العربي يعاني غياب تاريخه الخاص الذي ينتمي إلى الدولة الواحدة، كما أن التاريخ العربي الحديث والمعاصر الذي لا يكتب في إطار من الخلافات والحروب والعداوة والتمزق الطائفي والتدخلات الأجنبية علاوة على صراعه مع الكيان الصهيوني وحسب، وإنما يعاني أيضاً من افتقاره إلى المعطيات والإحصاءات الحقيقية التي تؤثر في نوعية حياته ومستواه التنموي وغموض المستقبل الذي يطمح إليه، الأمر الذي ولد ظاهرة المفارقة بين القول والفعل، والواقع والوهم. فقد صارت السياسة العربية في غالب الأحوال مناقضة تماماً لما تتطلع إليه عبر البرامج والمشاريع.

وهكذا، كما يرى الأستاذ فهمي جدعان، لم يعد الأمر يحتاج إلى نقد سلاح العقل وحسب، كما فعل الجابري، بل أيضاً إلى نقد الفعل ذاته أو العقل العملي الذي أظهر فعلاً أنه مجال مستقل إلى درجة يمكن أن تفرز وتبلور النقد والقياس وميزان الخير والشر والإفصاح عن وجوه الصالح والطالح لما يعتري حياتنا العامة.

(٢١) نور الدين ثنيو: «الهوية العربية تواجه ذاتها»، مجلة الديموقراطية، العدد ١٢، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١٣٦.

وما دام الفعل محكوماً بالأهواء ودوافع الأنانية والشهوة والسلطة، فإنه يعبر عن توجه وقصد إنسانيين نستطيع أن نقومه على أساس من الواقع الموضوعي. إن معيار الفعل هو في محكه الذي قد يولد الخير والشر، الصالح والفاسد، وصارت الإنسانية جمعاء تدركه اليوم وتتفق على مظاهره وشروطه. ولعل نقد الفعل، الذي يجري في وسط إنساني شامل يفتح لنا مجالات واسعة لتعزيز وتمتين الفعل الصالح وإحقاق الحق وتقليص الفجوة بين القول والفعل، عندما تصبح مؤسسات الدولة والمجتمع موضع تقويم كل المجتمع الإنساني وبالتالي التدخل من أجل الانبراء للأفعال المذمومة المكروهة(٢٢).

والجدير ذكره إن الظروف المجتمعية في الوطن العربي لم تستطع حتى الآن أن تفرز تيارات إصلاحية فاعلة تثور على التقاليد الموجودة داخل المجتمع، وتنهض بعملية النهضة في الشكل الذي يتناسب مع الإمكانات الموجودة فيها. بل على العكس، عمقت هذه الظروف وأعطت شرعية لتستمر الهياكل السياسية من دون أن تفسح المجال لهياكل عصرية حديثة لديها القدرة على أن تعبر عن نفسها بمنطق عصري يثري الحياة فيها، وكانت النتيجة أن تجذرت في هذه المجتمعات الأزمات التي أصبح لا فكاك من مواجهتها في شكل حاسم(٢٣).

لقد استطاعت الدولة الحديثة في ديار الإسلام أن تصوغ نفسها لتصبح قادرة على الإفلات من شروط الحداثة محتمية بالذود عن هوية متعالية على شروط التاريخ، لكن تطور هذه الدولة في لحظة العولمة كشف عن هشاشة هذه الهوية وتعارضها مع أجندة العصر، ومن ثم لا مناص من مواجهة مشكلاتها الحاضرة، وما كان ناجحاً من حلول في إحدى مراحل الحداثة لم يعد كذلك في لحظة العولمة، وما بعد الحداثة، لسبب بسيط يمكن اختصاره في نجاح الحداثة وما بعدها في التحول إلى وضع كوني لم يعد يخص السياج الثقافي الذي شاءت المصادفة التاريخية أن يكون حاضنة الحداثة، بل أصبح عابراً للحدود فارضاً نفسه على أجندة كل المجتمعات، فلم يعد ممكناً الدفاع عن ممارسة التمييز والقهر ضد المختلفين عرقياً أو دينياً أو مذهبياً أو جنوسياً بدعوى الخصوصية أو الأصالة أو نقاء الهوية. ولعل هذه الأسس الدينية التقليدية شاركت طويلاً في تناقض مجتمعات الثقافة الإسلامية مع العصر.

هذا التناقض أضر المواطنين ويوشك أن يطيح بهذا النمط من السلطة، بل - كما يذكر الدكتور محمد بدوي - أنه يهدد الإسلام نفسه كمعتقد إيماني وكثقافة، لأنه يطاول حتى المسلمين الذين يحيون في مجتمعات أخرى أنجزت مهمة تحويل الدين إلى دين مدني منذ سنوات طويلة.

(٢٢) عزمي عاشور: «الثقافة التقليدية وسؤال النهضة العربية»، مجلة الديموقراطية. مصدر سابق.

(٢٣) ألفين توفلر: صدمة المستقبل والمتغيرات في عالم الغد، ترجمة محمد علي نصيف، (القاهرة، نهضة مصر، عام ١٩٩٠)، ص ٤٢٣.

## أهمية دور الإنسان

ومن هنا تأتي أهمية التوكيد على دور الإنسان المنتج في عمليات التطور والتقدم والتحول الاجتماعي، الإنسان المبادر المتحفز الإرادة والمفعم بالأمل، الذي يتعلم فاعلاً وينمو متفاعلاً، فيبدع ويضيف، الإنسان الذي ورث فكراً وثقافة لا يريد تعطيلها من خلال الاعادة والاستعادة بل بالتفعيل والفاعلية، وبما هو خلق جديد برؤية ومعان جديدة.

وكذلك تأتي أهمية فهم التقدم وحركة التقدم الاجتماعي والحضاري في إطار كونهما يمثلان واقعاً مطرداً من الحرية والمسؤولية الفردية والاجتماعية، بما يحققه الفرد في الجماعة من نسيج كلي موحد... مع ربط التحرر بالتنمية في مجالاتها كافة.

ومن هنا فأرضية بناء الحضارة الوارثة والعنصر الفاعل فيها الإنسان، هو مقصدها في الآن نفسه، لذا كانت عملية التنوير العربي والإسلامي الصحيح، وتحريك الفاعلية الثقافية داخل مجتمعاتنا ركيزة أساسية لفضح سرابية المنتوج الحضاري الغربي، وعلى أن هذا الأخير يستبطن قيماً وحشية موروثة عن الحضارات البائدة اليونانية والرومانية والكسروية... ومن هنا فلسنا ملزمين بوضع الغرب مقياساً ومؤشراً لحركة التقدم كما هو حاصل الآن، بل إن خيارنا ينبغي أن يتركز في **صناعة العالم** المبتكر، أي بناء نموذجنا العالمي الخاص بنا، والذي لا بد من أن ينطلق من نظم معلومات فاعلة وحيوية. نظم تستطيع السيطرة على أداء المجتمع المعاصر بتعقيداته وظواهره المختلفة، مستندة إلى نظام متكامل من القيم التي يعيش المجتمع في وارف ظلها، أي إعادة النظر في طبيعة علاقتنا مع العالم، وتجديد نظرتنا إلى منظومة القيم الحاكمة. إن هذا التلازم بين العلم والقيم هو الذي سيعيد الهيبة لحركة العلم والتطور المعرفي، بما يسمح بتفجير الطاقات العلمية الخلاقة.

ومن هنا، فإن التربية في المجتمعات العربية مدعوة إلى إحداث تغييرات جذرية في بيئتها، وفي مضمونها الاجتماعي والأخلاقي والإقتصادي من أجل التهيؤ والاستعداد لاحتمالات المستقبل ومفاجآته التي لا حصر لها، والتي لم يعد من الممكن مواجهتها بالأساليب التقليدية التي لم يعد لها مكان في عالم يتغير باستمرار وتسارع كبيرين، يقول توفلر في وصفه لمستقبل الحياة القادمة «إن الإنسان سينصرف إلى معالجة الأفكار، ويتزايد أداء الماكينات للمهام الروتينية... إن تكنولوجيا الغد لا تحتاج إلى ملايين الرجال السطحيي التعليم المستعدين للعمل المتساوق في أعمال لا نهائية التكرار، ولا تتطلب رجالاً يتلقون الأوامر دون طرفة عين، بل تتطلب رجالاً قادرين على إصدار أحكام حاسمة، رجالاً يستطيعون أن يشقوا طريقهم وسط البيئات الجديدة، ويستطيعون أن يحددوا موقع العلاقات الجديدة في الواقع السريع التغيير، إنها تتطلب رجالاً من ذلك النوع الذين يحملون المستقبل في عظامهم»(٢٤).

(٢٤) المصدر نفسه.

## التطلعات المستقبلية

فإذا كانت «العولمة» تعني التفاعل والتشابك والتداخل بين أصناف الخلق، والتأثير المتبادل بين العوالم، فلماذا لا تتحلى بإيجابيات الحركة التوحيدية لعالم يخضع لرب واحد، وتحكمه قيم تتصف بالإنسانية والعالمية؟!

وإذا باتت «العولمة» - كما يعترف الكثير من الباحثين - «قدراً كاسحاً» لا مجال للابتعاد عنه، فإن المطلوب عربياً هو عدم الاكتفاء بالتنديد بمساوئ العولمة وإبراز خطرها على هويتنا القومية والثقافية، أو العكس التغني بمحاسنها وإيجابياتها، فتلك مهمة سهلة ومبتذلة - كما يقول أحد الباحثين[٢٥] - في آن واحد، ولكن المطلوب هو التعامل مع هذه الظاهرة على نحو موضوعي وعقلاني، بحيث نفعل «التكامل الاقتصادي العربي» على نحو يماثل التكتلات الاقتصادية الغربية!

إن إبراز تكتل اقتصادي عربي رصين من شأنه أن يمنح العرب والمسلمين «قدرة تفاوضية» مع التكتلات الأخرى. وللعلم - وكما تشير بعض الإحصاءات - فإن هناك قرابة ١٣٥ شركة عربية في أوروبا بلغ رأسمالها نحو ٣ مليارات دولار في عام ١٩٨٧ وبلغت أرصدتها نحو ٨ مليارات دولار! كما أن هناك ١٣ مصرفاً عربياً دولياً منتشرة في دول الاتحاد الأوروبي، يبلغ رصيدها الإجمالي ٩٩ مليار دولار! للعام نفسه أي ما يقارب من ربع إجمالي أرصدة المصارف العربية، ماذا لو وظف جزء من هذه المليارات في دعم تكتل اقتصادي عربي!

* ولذلك لا بد من الترويج لبعض المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الجدوى الاقتصادية والتي يتم تنفيذها في الدول التي تتوافر فيها مزايا نسبية وتنافسية عالية بالنسبة إلى كل من هذه المشروعات. كما أنه من الضروري انشاء مؤسسة عربية مشتركة للبحوث والتطوير في المجالات المختلفة، ولتكن البداية في مجال صناعة الدواء، باعتبار أن صناعة الدواء العربية أكثر الصناعات عرضة للتهديد في هذا المجال في ظل الظروف القائمة على المستوى العالمي لصناعة الدواء وخصوصاً بعد تطبيق قوانين حقوق الملكية الفكرية.

* ولا بد من بلورة مشروع متكامل للتقدم العربي يتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية والثقافية باعتبار أن الثقافة جزء من نظام كلي شامل، ولن يستقيم أمرها من دون تطوير النظام الشامل، الأمر الذي يتطلب بناء اقتصاد عربي قادر على الوفاء بحاجات الشعوب العربية وقادر على المنافسة العالمية وإعادة النظر في العلاقات الاجتماعية بما يحقق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية والحد من ظواهر الفقر والجوع والتهميش التي تعانيها حالياً فئات واسعة في كثير من بلدان العالم العربي ما يؤثر بالضرورة في موقعها من المجتمع، ويحد من استيعابها في الأنشطة المختلفة بما فيها الأنشطة الثقافية والإعلامية.

(٢٥) يوسف عبدالله محمود: «ملاحظات حول العولمة»، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، العدد ٥٤، ٥٥ آذار/مارس عام ٢٠٠٢.

* ولا ننسى أن التطور التكنولوجي في عالم اليوم يفتح مجالات جدية للعمل العربي المشترك كما أن الظروف الاقتصادية على المستوى العالمي توفر إطاراً موضوعياً ملائماً لإقامة عمل عربي مشترك في العديد من مجالات الاقتصاد الجديد، وهي مجالات تمثل حاجات ملحة لكافة الدول العربية الأمر الذي يتطلب من واضع استراتيجية العمل العربي المشترك الجدية أن يدرس وبدقة كيف يمكن بناء عمل عربي مشترك يلبي هذه الحاجات الأساسية في هذا العصر(٢٦).

* وفي المجال السياسي لا بد من العمل على تعزيز قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والإبداع والتفكير وتقبل الآخرين واحترامهم وتحرير المجتمع من الجهل والمرض والفقر، بحيث يتاح للجميع الحق في إبداء الرأي في حرية والمشاركة الفاعلة ضمن الوسائل السليمة في صنع القرار، كما أن الحرية واحترام كرامة الإنسان هي من العناصر المهمة التي تساهم في خلق روح الإبداع والتفكير السليم.

* وفي مجال الحفاظ على الهوية، إذا كان الإعلام الفرنسي يجد مسوغات كثيرة للخوف على الهوية الفرنسية من الهيمنة الأنجلوسكسونية، وللخشية على اللغة الفرنسية. هذه الخشية التي جعلت آلان بيريفيه أحد أعمدة الحزب الديغولي يوجه سهام نقده إلى الفرنسيين الحريصين على الأمركة إلى حد اختراع ما وصفه باللغة الخاصة من طريق نحت الكلمات على الطريقة الإنكليزية، وبالتالي يجد ما يسوغ له تنظيم حملة للحفاظ على الثقافة الفرنسية وحمايتها من خطر الهيمنة الثقافية، فإن العالم النامي - ومنه العالم العربي والإسلامي - لديه من المسوغات ما يفوق ذلك بكثير في ظروف التهديد الحضاري الشامل الذي يعيشه، وهنا لا بد من التوكيد على أن رفض العالم العربي للغزو الغربي، لا يعني الدعوة إلى الإنغلاق والتقوقع في أطر ضيقة ومحدودة في مواجهة ثقافة العصر، وهنا يمكن أن يحصل تفاعل ثقافي بين الثقافات الإنسانية في العالم ويعتبر ضرورة موضوعية للاستجابة لتطورات المرحلة الراهنة عالمياً. وذلك لاستمرار تقدم المجتمعات العربية، وتسليح الشعوب العربية بقيم ورؤى وأفكار تمكنها من الإبداع والمشاركة في صناعة ثقافة عالمية مشتركة بشرط ألا يطمس هذا التفاعل الخصوصية الثقافية والهوية الثقافية المتميزة للعالم العربي التي هي في الحقيقة محصلة لتطور تاريخي طويل.

* وتربوياً لا بد من العمل على بناء نظام تربوي يقوم على أساس ترسيخ التعليم الذاتي، وتهيئة الفرصة أمام الأجيال لإعداد مستمر ومتواصل ومتغير مدى الحياة، وذلك بما يلبي حاجات المجتمع وأسواق العمل والتي عادة ما تكون في تغير مستمر، فالتطور السريع يستدعي أن يتاح لجميع قطاعات الشعب استمرار التعليم لمواكبة ذلك التطور والتكيف معه. ومن هذا المنطق، فالتربية في المجتمعات العربية مدعوة إلى إحداث تغييرات جذرية

(٢٦) محمد سعد ابو عامود: «نحو رؤية استراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك»، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢، عام ٢٠٠٣.

في بيئتها، وفي مضمونها الاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي من أجل التهيؤ والاستعداد لاحتمالات المستقبل ومفاجآته التي لا حصر لها، والتي لم يعد من الممكن مواجهتها بالأساليب التقليدية.

* ولا بد من تنمية التفكير العلمي حيث يقع على عاتق الجامعة أن تدرب كوادرها على استخدام المنهج العلمي لكشف أسرار الكون والتطور التكنولوجي، وحل قضايا المجتمع بطريقة موضوعية من طريق الأبحاث والدراسات العلمية، مع ضرورة إدامة قنوات الاتصال بين حركة الجامعات وحركة المجتمع العربي، والقيام بدراسات لخلق التفاعل بين الجامعة والبيئة الاجتماعية التي تقطن فيها.

* كما أنه لا بد من محاولة فهم الثقافة العربية الإسلامية فهماً حديثاً وقراءتها قراءة واعية متأنية واسعة الأفق، والابتعاد عن نزعة الرجوع الحرفي إلى الماضي، فمهمة التربية العربية اليوم هي تكوين فكر نقدي حر قادر على أن يترجم الثقافة العربية الإسلامية إلى لغة العصر، بحيث تقوم حملة متكاملة بين هذه الثقافة في شتى مجالاتها وبين ما يتلقاه المتعلم من أحدث ما وصلت إليه العلوم والمعرفة والثقافة(٢٧).

* ويمكن القول بأن المثقفين والمفكرين والباحثين مدعوون للبحث في هذا الموضوع أي «مواجهة العولمة» بفاعلية وإبداع، نظراً إلى حصول تغيرات هائلة في المنظومة الفكرية وإيديولوجية الثقافية العالمية التي باتت تعطي تأثيراتها وانعكاساتها الكبيرة على المنظومات الفكرية والإيديولوجية والثقافية للشعوب والمجتمعات الأخرى، بالارتباط مع الوتيرة المتسارعة جداً من التطورات في المسار التكنولوجي، هذا المسار الذي أحدث ثورة كبرى (يسميها ألفين توفلر الثورة الثالثة) أثرت في شكل كبير في كل الأنساق والمنظومات الفكرية والاجتماعية والنفسية والتربوية... الأمر الذي يتطلب جهوداً عظمى سواء من طريق مشاريع بحثية فردية أو على صعيد مؤسساتي ومجتمعي لمواكبة التكيف الحيوي والمتجدد مع التحولات والتطورات المتسارعة الإيقاع في عالمنا المعاصر اليوم ❑

(٢٧) عبدالله عبد الدائم: «التربية وعصر الثقافة» المستقبل العربي، العدد ٢٣٠، نيسان/ابريل عام ١٩٩٨، ص ٨١.

# المقـــاومـــة فـي العـــولمة

زينب نصار *

## أولاً: العولمة

منذ زهاء العقدين يدور جدل لما يحسم بعد حول ماهية العولة، ولكن هناك توافق على قبولها كحقيقة. «إن قبول العولمة كحقيقة هو في حد ذاته "حقيقة اجتماعية"..، ولا شيء في العالم يستطيع تغيير العالم بقدر ما يستطيع أن يغيره الاعتقاد الجماعي بأنه يتغير، وإن في اتجاهات نادراً ما ترغبها جماعة المعتقدين»[١].

لقد هزت العولمة استقرار المنظومات الكاملة للمفاهيم السياسية - الاجتماعية التي تشكل في جملتها القالب الرئيسي للحداثة السياسية، مثل الوحدة والمنظومة، وكذلك مقولات مثل الدولة والسيادة والأمة والوطن والمجتمع.

ولم تسلم الأمكنة، ولا الجغرافيا التي تتساقط حدودها، وعلى عكس ما يذهب إليه فوكوياما، فهي ليست نهاية التاريخ، وإنما، وكما يقول بول فيريليو، «إنها نهاية الجغرافيا»[٢].

نحن جميعاً في حال انتقال على هوانا وبالقوة، بخيارنا أو بالضرورة، نحن نرحل (نغير المكان) حتى ولو لم نتحرك جسدياً «أن تبقى في مكانك ليس شيئاً من الواقع في عالم لا يكف عن التغير»[٣].

فكل شيء يصبح موضوعاً للتبادل الكوني وعرضة للتغيير السريع ضمن الجيل الواحد نفسه، والذي لا يسمح بأي استقرار لأي حال. وتسابق المعلومة الموضوع في الوصول. "ومن يبغ السير إلى الأمام، فأن عليه أن يظهر مقدرة كبيرة على الحركة والتنقل"[٤].

تعصف العولمة اليوم بالمجتمعات كافة. فقد "انتقلت العولمة من كونها تعبيراً عن أجزاء ملموسة من الحقيقة، لتصبح حالة مرجعية"[٥]، قائمة في ذاتها. ويمكن القول أن العولمة تتمظهر في سؤال أنطولوجي يطاول العالم كله. والسؤال هل ينجح الجميع في التعولم؟ "ان تؤمكن في عالم معولم، هذا بذاته مؤشر على الحرمان"... ان جزءاً مهماً من مسار العولمة، ليس الا التمييز العنصري، والاستثناء التصاعدي التدريجي من الحيز"[٦].

**(*) باحثة لبنانية. ورقة قدمت إلى مؤتمر الجمعية الفلسفية المصرية الذي حمل عنوان فلسفة المقاومة. القاهرة ١٨ - ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤.**

(١) **مجلة الثقافة العالمية** العدد ١٠٦. "ثلاثة مفاهيم للعولمة"، جنز بارتلسون، ص٣٢

(٢) Zygmunt Bauman, *Le Coût Humain de la Mondialisation*, Hachette Littératures, 1999, p, 24.

(٣) Zygmunt Bauman، سبق ذكره، ص ٩

(٤) هانس بيتر مان، هارالد شومان، **فخ العولمة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٩٥، ص ٢٩٢.

(٥) **مجلة الثقافة العالمية**، العدد ١٠٦، نفس المقال، ص ٤٥.

(٦) Bauman Zygmunt، سبق ذكره، ص ١٠.

انتهت اللعبة القديمة، «وتتمحور اللعبة الجديدة اليوم حول خلق الشروط الملائمة لنمو مستمر، وكلمة السر في هذه اللعبة هي ثقة المستثمرين، ما يوجب مراقبة الموازنات العامة»(٧) وتهيئة الظروف الملائمة للمستثمرين، فيبدو وكأن خصوم الأمس جميعاً، وبكل طاقاتهم، وفئاتهم: المدارس والجامعات، والحكومة والنقابات، ينخرطون في عملية تحويل سريعة للمجتمع. تفكك البنى الموروثة ومؤسساتها، يتم تحرير التجارة، وخصخصة المشاريع والمؤسسات الحكومية. وتوقع الاتفاقيات الضامنة لحرية حركة رؤوس الأموال، والتي ترعاها المؤسسات الدولية، من صندوق النقد وأخواته... وهذه الأخيرة تتحكم من دون أي ضمانات بالاستثمار المستقبلي، وعلى حساب فك الارتباط بالاجتماعي. ولأن المعركة شرسة، لا بد من القضاء على الأعداء. فهناك امكانية محتملة، ناهيك بتلك المفترضة، لاقتناص الأرباح بسرعة الضوء(٨).

ويحل رأس المال المالي العلاقة مع الأنواع الأخرى من نظرائه الكليين أو الجزئيين. يتقدم هائجاً مجتاحاً كل المنجزات، يعلن انفكاكه من المكان والناس، حيث المشاريع تخص المستثمرين، لا العمال، ولا الممونين، ولا الجغرافيا. انه حر في أن يغادر ساعة يشاء، كما أنه حر في تجنب نتائج مغادرته، وهذه أهم علامات تفوقه على الحيز «فهو يستطيع أن يجد دائما بيئة مرحبة، مطواعة غير مقاومة»(٩) ويتنافس الجميع على جذبه، وبشروطه، فالمعيار الحاسم هوالحصول على ثقة الأسواق، لا الرأي العام ولا خياراته. فهذه مرحلة العولمة.

## العولمة: حراك فائق

تبذل جهود جبارة لكي تتخذ المجتمعات صورة واحدة، منمطة تتلاءم مع السلع المعدة للاستهلاك، في القرية الكونية. تجري هندسة وتظهير الواقع العالمي في شكل موحد وحسب متطلبات السوق، ويتم تعميم صورته، وموقعته (جعله في الموقع) من فوق، على شكل مدن للمقاولات متشابهة، براقة بالأضواء الصاخبة، بالموسيقى، وألوان الإعلانات والصور، ومطاعم الوجبات السريعة، ومراكز التسوق التجارية الشاملة الضخمة التي تراها أنى ذهبت في العالم واصقاعه النائية! فيتعمق التشكيل الشكلي للواقع، مع القطع التدريجي مع تجربته الذاتية، فيعاد انتاجه بما يشبه غيره، أوما يسميه ليفين، الصورة الزائفة كأحد أسس الواقعية المفرطة (Levin, 1996, 274).

يتحلل الواقع لينسجم مع الصورة عنه، ينساق لئلا يرفض. فالواقع يصممه المهندسون - غب الطلب، وليس معطى من الله، صناعي هو وليس طبيعياً، منتج بوساطة hardware، وليس بواسطة التواصل المباشر، معقلن، وليس منتجاً مشتركاً بين الجماعة. فإلى أي مدى يعبر عن نفسه أو عن الصورة الزائفة حقيقة؟ أم أن الصورة الحقيقية هي زائفة؟

(٧) *Le Monde Diplomatique, Manière de voir* 72, Dec-Jan 03/04 "L'architecte de l'euro passe aux aveux", Pierre Bourdieu, p.38.

(٨) في أواسط التسعينات، جرت وفي خلال يوم واحد عمليات بيع للعملات الاجنبية بقيمة تبلغ، في المتوسط، نحو ١,٥ مليار دولار وتعادل هذه القيمة مجموع الناتج القومي الاجمالي السنوي في المانيا . هانس بيتر مان، هارالد شومان، **فخ العولمة**، ص ١٠٣.

(٩) Zygmunt Bauman, op cit, p.22-23.

في الحد الذي تندمج فيه آخر ثغر العالم في السوق العالمية، يكتمل نشوء عالم، تقلع منه جذور الثقافات والهويات المحلية وتعوض برموز، يصبح معها الوجود رسماً لعالم -بضائع!.
وتشكل الشركات العابرة للحدود الدينامو المحرك الذي ألغى المسافات، وازاح الحدود ذهاباً، للوصول إلى مواردها بحرية، وعمدها باتفاقات ملزمة للآخرين، تضمن وتحمي له حق السيطرة الاحتكارية، على موارد التكنولوجيا، والاستثمارات المعولة، والانتاج. ووصل ووحد بين المدن على بعد المسافة بينها،.. عبر تكنولوجيا المعلومات والمعرفة الذكية ووسائل اتصالاتها، التي تقدم وسائل التكامل، من خلال الكومبيوتر، والنماذج المتناهية الصغر، ناهيك بالنظم الرقمية ووسائل الاتصال بالأقمار الصناعية، والألياف البصرية، والإنترنت. والصناعات التي تنتج المنتجات الرقمية. وأخر تطورات تقنية النانو، بأنواعها الأكثر قوة، وغير المرئية، والمزاحمة عبر البكتيريا والميكروبات. وحروب المناخ. فيبدو العالم شبكة معقدة متداخلة اعتماداً في ما بينها، تربطها عملية انتاج واستهلاك وانتقال مباشر للسلع والخدمات، ويتم تبادل ذلك كله في اطار السوق المعولم.
إن ثلاثيــة Deterritorialsation, interconectedness, and social acceleration تمثل الحدث الأخير في الحياة الاجتماعية المعاصرة.
ومن الطبيعي ان يملك نظام العولة ثقافته المهيمنة، ما يفسر ميل التكامل نحو اضفاء طابع التجانس، وهذا ليس بظاهرة جديدة، فلطالما انتشرت ثقافات الإمبراطوريات المهيمنة في التاريخ، من اليونان والمصريين والعرب وغيرهم...
«ولعلها المرة الأوضح في التاريخ، التي ينكشف فيها العالم موحداً، في العولة، وتبرز فيها معالم الأنا - الإنسانية الكبرى الواحدة بأجزائها مجتمعة في الزمان والمكان، والتكنولوجيا ما بينهما، في التنميط، في النمذجة، فتبدو الصورة لكأن الفرد يشبه ويصبح نفسه والآخر في آن»[١٠] ولا شك في أن الناس أصبحت تعرف لمصلحة أي نمط معيشي تصوت، وليس مفاجئاً أن يكون النمط الأميركي بإمتياز، المثل الأمثل للعولة، إذ «إن المجتمعات تزدهر «أو تتدمر في زعمي» حين تتطابق المعتقدات مع التكنولوجيات»[١١].
يدخل المرء، هذا الحيز المكاني على اقتناع بأنه يختاره، يصوت له، يندمج فيه إلى النهاية. ليكتشف أنه ضائع، وملامح المكان غريبة، أنه في غربة، فالحيز المعاصر، مبني من الإسمنت، قاسياً صلباً، غير قابل للتفاوض، ويحدد قواعد وانظمة التعاطي داخل الجماعة الواحدة، ويقطع أي أهلية للتواصل مع الجماعات الأخرى. لكنهم يتقابلون حيث يشترون السلع، يلبس الفرد شكل المستهلك، يندفع جميع المستهلكين لاختيار السلع. فهل هم أحرار؟ ماذا يحدث عندما يخلي الانسان المكان للمستهلك، وعندما يزيح مفهوم المستهلك مفهوم الانسان؟(*) لقد سبق لهربرت ماركوز، أن بيّن موقع الانسان في النظام، حيث يسود، «الرفاه، الفعالية، افتقاد الحرية في اطار ديموقراطي»[١٢].

(١٠) زينب نصار، "الاستغراب عند حسن حنفي" أزمة الانا المعولة، **بحث غير منشور** قدم في معهد الحكمة في بغداد، العام ٢٠٠٣.
(١١) لستر ثورو، **مستقبل الراسمالية**. دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٨، ص ٢٤.
(*) يدل مفهوم الانسان، كما اورده هيدغر، على "الواقع الاجتماعي"، ويتجلى في القوانين والمقاييس والاخلاقيات والتقاليد والثقافة والراي العام. **الموسوعة الفلسفية** / روزنتال ويودين، ص ٥٩
(١٢) هربرت ماركوز، **الانسان ذوالبعد الواحد**. ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤، ص ٣٧.

## تقدم جديد، تقسيم قديم

"يتمحور نظام العولمة حول Moore's Law(١٣)، الذي يدفع البنى الاقتصادية للتكيف الدائم والمرن مع التغيرات المتواترة والسريعة(*). وينخرط الجميع وكل من موقعه في عمليات، re-engineering, down-sizing، وقد حلت هذه المصطلحات في اللغة العربية عبر الترشيق والترشيد وغيرها. فالحراك الدائم، هو خير معبر عن صحة الاقتصاد الجيد، الجاذب.

تحققت، بفضل العولمة، في القرن العشرين معدلات نمو اقتصادي غير مسبوقة، وفقاً لصندوق النقد الدولي(١٤)، ففي عام ١٩٩٥ بلغ حجم التجارة العابرة للحدود خمس مجموع السلع والخدمات المحتسب انتاجها احصائياً"(١٥).

وكما ترسخ أيضاً واقع لم يتغير تصنيفه، منذ أمد، "حيث أن ٢٠ في المئة من دول العالم هي الأكثر ثراء، وتستحوذ على ٨٤,٢ في المئة في التجارة الدولية، ويمتلك سكانها ٨٥,٥ في المئة من مجموع مدخرات العالم(١٦)، ويبين تقرير صندوق النقد الدولي نفسه للعام ٢٠٠٠، ان حصة الفرد في الربع الأغنى من العالم قد تضاعفت ست مرات، في حين أن حصة الفرد في الربع الأفقر قد انخفضت ثلاث مرات.

وتشكل المناطق العابرة محرك العولمة حيث ان "٧٠ في المئة من حركة التجارة الدولية يتم التفاوض في شأنها داخل أو بين المناطق العابرة. كما أنها تدير ٨٠ في المئة من مجمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة... في حين أنها لا توظف أكثر من ٣ في المئة من اليد العاملة المعولمة"(١٧). ويترافق هذا مع ظهور نخبة جديدة، تختبر سلطة متجاوزة للمحلية.

من الطبيعي والحالة هذه، ان يتم الارتداد عن كل الاتفاقات، والتسويات التاريخية التي امكن تحصيلها لمصلحة العمل. لذا لا بد من تخفيض كلفة الأجور، وهو الأمر الضروري لتحرير سوق العمل، بتخفيض كلفة العمل، من خلال (تخريجها) دفعها خارج الشرعية القانونية المرتبطة بزيادة الإنتاجية وربطها بكلفة المعيشة. ان تكييف الأجور في مرحلة تحرير سوق العمل، يتطلب إلغاء شرعية الحد الأدنى للأجور. أي نزع الصفة الاجتماعية عن الأجر.

ويتشظى عالم العمل، وسمته الموقت، النديفي (المجزأ)، ويدخل في اللااستقرار، وتتعمق بالنتيجة، الفجوة الآخذة في الاتساع في الأجور ليس بين الماهرين وغير الماهرين، أوالمتعلمين وغير المتعلمين، وانما هي بين الماهرين ذاتهم وبين غير الماهرين أنفسهم.. لقد سبق لبيترمان وشومان، ان بينا "ان ما واجه صناعة الصلب سيواجه المصارف في التسعينات".. والموضوع نفسه أخذ ينطبق اليوم على الاختصاصين والعاملين في حقل الكومبيوتر، والعاملين في وادي السيليكون في كاليفورنيا خير من يعرف ذلك، اذ بدأوا منذ عقد استخدام خبراء من الهند بأدنى الأجور، وكانت الطائرات تنقلهم في بعض

(١٣) مجلة الثقافة العالمية، العدد ١٠٢، بارل أ كوبتر، "معركة راس المال"، ص ٢٠ ينص قانون مور على ان قوة اداء المشغلات الدقيقة (microprocessors). ستتضاعف كل ١٨ شهراً

(*) ١,٨٦٩,٠٠٤ $ prix d'un ordinateur et du materiel peripherique en 1960 (par rapport au deflateur du PIB; 2000=1000), 1000$ prix d'un ordinateur equivalent en 2000. Finances & Developpement /Mars2002

(١٤) IMF, World Economic Outlook, May 2000 تضاعفت حصة الفرد من الناتج العالمي خمس مرات" وكانت النتائج التي افرزها التحرير المتزايد للتجارة عظيمة، فمنذ أربعة عقود من الزمان فاق نمو التجارة في السلع والخدمات نمو الانتاج لا بل منذ عام ١٩٨٥ اضحى نمو قيمة التجارة يفوق نمو قيمة الناتج الاجمالي بمقدار الضعف.

(١٥) هانس بيتر مان، هارالد شومان، سبق ذكره، ص ١٨٨.

(١٦) مصدر سابق، ص ٧٥.

(١٧) see: WCC Contact

الاحيان إلى أماكن عملهم. ويسمي الخبراء مشروعاتهم هذه المقتصدة للكلفة (شراء العقول) "Brain shopping"(١٨). هكذا يهمش العمل، ويترنح العقد الاجتماعي ويتآكل، ويتقاطر الخارجون المتنوعون إلى الشارع.

تفك العولمة من جانب واحد العلاقة مع دولة الرفاه الاجتماعي، وتدفعها باتجاه جديد في العلاقة. للتكيف مع التغيرات الجديدة والتي تتجاوز حدودها الوطنية. وتتضح الصورة على غموض، ويتم فرز الناس في شكل حاد في محميات، وينعزل كل في غيتواه السكني، ففي حين "تختار النخبة، العزلة، وتدفع برضاها مموله عزلتها"(١٩)، لتحمي نفسها من التواصل مع الغيتوات الأخرى، فأن الناس التي لا يمكنها الانتماء إلى هذه النخبة، تُدفع باتجاه المحميات السفلى، وتستبعد ممنوعة من التواصل مع المحميات الأخرى. انه بالضبط، وكما يقول بومان: «الفرق بين الكرامة والاحتقار، بين الإنساني واللإنساني». وهكذا يتقطع التواصل بين الجماعات، ويختفي التناغم، وتخضع الغيتوات السفلية خانعة في ما يشبه الحبس الاجتماعي. وتختفي بالتدريج، الساحات العامة من المدن ـ اغورا(*)، ويتعمق الانشطار بين قمة العالم الغنية المتوسعة افقياً، وقعره الفقير الذي ينحدر بعمق لولبي إلى قعر القعر.

ولأن هذا النظام لا يصنع الثروات فحسب، وانما يصنع الفقر الهائل أيضا، تكثر النزاعات في النظام العالمي، وتزداد حدة. وتدفع الأزمات "إلى تغيير البنى، وهذا ما يؤدي إلى تعميق حدة توزيع القوة وعدم المساواة. وفي الوقت نفسه يرتفع منسوب التناقض في النظام العالمي... ينمو مستوى النزاع في شقه الاقتصادي، "انها لنادرة من نوادر التاريخ ان يكون على الخاسرين من العولمة بالذات، دولة الرعاية الاجتماعية والديموقراطية الفاعلة ان يدفعا كل شيء في المستقبل، بينما يحقق الرابحون من العولمة أرباحاً خيالية ويتهربون من مسؤوليتهم عن ديموقراطية المستقبل"(٢٠).

والعولمة تعني بامتياز، ـ رغم تفوق الاقتصادي، ومظهره الواضح ـ، العمل السياسي. "فالشركات التجارية، وخصوصاً العاملة منها كونياً، ليس لها دور رئيسي في تشكيل الاقتصاد فحسب، وانما في تشكيل المجتمع بأكمله حتى لو اقتصر الأمر فقط على تمكنها من تجريد المجتمع من موارده المادية (رأس المال، والضرائب، وأماكن العمل)"(٢١).

والتكنولوجيا وهي عصب العولمة، هي سياسة، قبل كل شيء، لأنها تقوم بالأساس على مبدأ لفظ المنافسين والسيطرة. وهي سياسة لأنها تخدم بالدرجة الأولى القوى الاجتماعية المسيطرة. فهي تقدم المزايا لقلة في العالم، في حين انها تهمش الأكثرية. وتضفي عليهم صفة اللاحاجة، فاذا كان الأغنياء السابقون لحتاجوا إلى الفقراء، فأن الجدد لم يعد لهم حاجة بهم. ومن يهتم، فالغنى عالمي، في حين أن الفقر محلي. فالفقر يصبح موضوعاً جاذبا تنجح في نقله المعلومات ومهرجاناتها الدائمة عبر وسائل الاعلام، وفضائياتها التي

(١٨) هانس بيتر مان، هارالد شومان، سبق ذكره، ص ١٧٧، ١٧٦، ١٧٤.

(١٩) Zygmunt Bauman سبق ذكره ص ٣٧

(*) **اغورا** الساحة العامة، التي طالما افتخرت بها وقدستها روما، لأنها المكان الذي كان يتم فيه التفكير معاً، وصياغة الرأي العام والمراقبة المباشرة والتحكيم.

(٢٠) أولريش بك، **ما هي العولمة**، منشورات الجمل، كولونيا ١٩٩٧، ص ٢٠

(٢١) أولريش بك، **ما هي العولمة**، سبق ذكره، ص ١٤.

تصل إلى الذي على الهامش، انى كان، لتخبره، دون ان تتوجه اليه، انه محروم. يقدم الفقر كمادة اخبارية، الفقر هوالجوع في العالم، منقطعاً عن أي صلة بما يجري للعمل، وكيف يتم اقصاؤه من الحياة البشرية. ومن الجلي أنه "يتعذر شفاء الفقر، فهو ليس مؤشر مرض الرأسمالية، بل على العكس هو الحجة الدامغة، على أنها في صحة وعافية"(٢٢). في عالم يقوده الاستهلاك عبر لاأخلاقية التبذير وعبثيته اذ "إن الرغبة لا ترغب بالاشباع، على العكس الرغبة ترغب بمجرد الرغبة"(٢٣). إن التبذير لمجرد التبذير، يقود إلى التأليه للثروة نفسها. "الناس هم ما يشترونه،... ومع قوة الشراء ينتهي كون الانسان اجتماعيا ويهدد ويبدأ الطرد والإقصاء. "إن السوق تريد بالفعل، منتوجات، مقننة، سهلة البيع، وغير مزعجة، بينما كل ذي أهمية مزعج بالضروة. و"الاختلاف" الحقيقي لا يمكنه أن يولد الا من رفض الخطاب المهيمن. أنه يتطلب مناهضة واثقة للامتثالية، ليس للسوق استعداد لقبولها"(٢٤).

واذا كان لرأس المال أن يتعولم، وللعمل أن يبقى محلياً، فمن الطبيعي أن تتعولم النتائج السلبية للعمل، أواللاعمل. "فالتشابه الجديد لجوانب التطور في عمل الكسب...هوالدخول فيْ الموقت، المقتطع، النذيفي، وغير الرسمي في القلاع الغربية لمجتمع عمل الوقت الكامل. وبذلك يمتد في مركز الغرب البساط الثقافي الاجتماعي المرقع، الذي يعني التنوع، وانعدام الرؤية، وعدم الاستقرار في أشكال العمل والسيرة والحياة في الجنوب"(٢٥).

## عولمة الأخطار

ان النتيجة الراهنة للعولمة هي: "الثروة الشاملة، والفقر المحلي، وكذلك الرأسمالية من دون عمل" ومن الطبيعي ان يتخذ، تقطيع العمل والفقر والهجرة، الرعب والعنف، الكوارث الطبيعية والبيئية، الإرهاب واللاجئين، النزاعات في أشكالها بين الجماعات والدول... الخ، طابعاً معولماً. وان يتم بناء عليه تشخيص مجتمع الخطر الدولي. "ان الأخطار الشاملة المذكورة تجعل الأعمدة الحاملة لحسبان الأمن التقليدي هشة: تفقد الأضرار محدوديتها المكانية والزمانية فهي شاملة وذات اثر دائم لا يكاد يكون من الممكن تحديد مسؤولين معينيّن عن الأضرار. فمبدأ المتسبب يفقد شيئاً من وضوح الخيار، ولم يعد من الممكن كذلك تعويض الأضرار مالياً، اذ من العبث ان يضمن الأمن لنفسه من آثار حالة الأسوأ المتصل بلولب التهديدات الشاملة. وتبعاً لذلك ليس هناك مشاريع للعناية اللاحقة في حال وقوع ما هو أسوأ"(٢٦). وعندما يتم شحن هذه المخاطر بالنزاعات العرقية والعصبية والدينية، نصبح أمام كوارث معولمة متنقلة.

فمن ينجح في البقاء؟ و"هل لنا الحق في البقاء؟ هل نملك الحق ـ كما يقول جاك ديلور رئيس السوق الأوروبية المشتركة مخاطبا الأميركيين ـ في صياغة تقاليدنا، تراثنا ولغاتنا؟

(٢٢) Zygmunt Bauman، سبق ذكره ص ١٢٢

(٢٣) Zygmunt Bauman، سبق ذكره ص ١٢٨

(٢٤) مجلة **الثقافة العالمية**، كريستيان دولاكومباني،تاريخ الفلسفة في القرن العشرين، ص ١٩٦.

(٢٥) اولريش بك، **هذا العالم الجديد**، منشورات الجمل، كولونيا ٢٠٠١، ص ٥.

(٢٦) اولريش بك، **ما هي العولمة**، سبق ذكره، ص ٦٨.

وهل يشمل الدفاع عن الحرية ما يبذله كل بلد لاستخدام المجال البصري والسمعي لضمان الحفاظ على هويته؟(٢٧).

"إن نداء العصر الجديد هو"لينقذ نفسه من يستطيع ذلك"! ولكن من هوالذي يستطيع ذلك"؟ وهل يبدوذلك ممكناً؟، اذا كانت ""السرعة، والحوادث" أهم ما يميز الحضارة المعاصرة، يبين فيريليو، ان زيادة وتيرة ايقاع الحوادث، لا تؤثر فقط في الواقع الحالي، وانما تتعداه إلى انتاج الاضطراب والقلق للأجيال القادمة"، .."ولا تحدث الكوارث عرضاً، وانما تشكل ركيزة في الأداء، ولا يبقى بحسب فيريليو، الا عرضها في وقت حدوثها"(٢٨).

ويرى فيريليو(٢٩)، "ان مبدأ المسؤولية، تجاه الأجيال القادمة، يقتضي عرض الحوادث الآن، في المعرض المستقبلي لها، وهذا المعرض يهدف بالدرجة الأولى إلى مواجهة البهتان الأخلاقي والجمالي للمرجع الرئيسي، وفقدان المعنى الأساسي، حيث أننا غالباً ما لا نكون فاعلين حقيقيين، وإنما شهوداً أو ضحايا". لا بل أكثر من هذا، نحن شهود اندثار البدائل. بتأثير النيوليبيرالية، في النتيجة، تتهدم كل مؤسسات التضامن على المستوى المحلي والدولي.

والمفارقة: تُدفع الأعداد الغفيرة كي تصبح عاطلة من العمل: معدمة فقيرة مسلوبة عاجزة، وتسعى الادارات المحلية في الوقت نفسه لتنظيف الشوارع ومراكز المدن، لئلا يشوه منظر العاطلين من العمل بأشكالهم المختلفة، منظر المدينة في نظر المستهلك، والنتيجة هي أن تتحول الشوارع العامة والساحات إلى شوارع خاصة (تفرز خصيصاً بقوة الاستهلاك) للنخبة المستهلكة، وتنزع عن المدينة الأقسام المشتركة وساحاتها العامة، وتنزوي المدينة ويبدد معها تاريخها ويبعثر. ويعاد بشكل كاريكاتوري كأثار للبيع، وعلى شكل ديكورات لتاريخ مضى. وللحفاظ على النمط، في اطار المنافسة، تتسابق المدن في التخلص من المشردين، حيث تطبق سياسة اللاتسامح (zero tolerance)، مع الذين يوسخون ويشوهون بمنظرهم الشوارع، ويصار إلى حشرهم في صفائح البؤس، بعيداً من أعين المستهلكين. أي إلى اقصائهم!

إن مشاعر الذين يسكنون البيوت ازاء المشردين تحولت من التعاطف إلى اللامبالاة ثم إلى الكراهية والنفور، ويرغب المواطن المتوسط أن يزيحهم من جواره إلى جوار شخص آخر، مع ان هناك جزءاً كبيراً من الناس لا يعرفون أين موقعهم فوق أو تحت، وإلى أي أجل.اذ تتطور "المبهمات وتختلط وتتداخل. فيعيش الناس أكثر فأكثر بين فئات من الفقراء والأغنياء"(٣٠) ويستميت هؤلاء محاولين التسلق إلى فوق مهما كان عدد الضحايا تحت أقدامهم . ومن يرغب في أن ينضم أو أن يرى هؤلاء الضحايا الفاشلين!، "فرص عمل مبعثرة، آمال مهجورة، أوهام ضائعة، غضبات مستهلكة، مرارات متراكمة، مخاوف متقيأة،.."(٣١).

(٢٧) لستر ثورو، سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٢٨) Foreword by Paul Virilio, www.onoci.net/virilio/pages-uk/virilio/all-avertissement.php, p1.

(٢٩) Foreword by Paul Virilio, op. cit, p2.

(٣٠) أولريش بك، **هذا العالم الجديد**، منشورات دار الجمل، كولونيا ٢٠٠١، ص ٧.

(٣١) صادق جلال العظم، **ما بعد ذهنية التحريم** دار المدى، ١٩٩٧، ص ٣٢٥.

"ويذهب فالرستين إلى ان تعميم المنطق الراسمالي وتعميقه يتسببان في تحديات بالمقياس العالمي، ويضيف إلى ذلك ردود الفعل ضد الغرب، وضد الحداثة والأصولية وكذلك ضد حركات الدفاع عن البيئة والتيارات الوطنية الجديدة، اذن فمنطق النظام الداخلي يتسبب في الاثنين معاً: التكامل العالمي والانهيار العالمي". ويبقى السؤال "أين يبقى الايجابي؟ انه يعتقد ان هناك في النهاية خطر انهيار النظام العالمي وسقوطه"(٣٢)، فنحن نعبر جميعاً ومعاً،إلى الموقت الغامض. أنه دخول العالم كله في مرحلة المجهول، الذي تتوسطه المخاطر.

## ثانياً: الدولة في العولمة

لقد عرف ماكس فيبر الدولة، بأنها المؤسسة التي تحتكر وسائل الاكراه، وتستعملها في نطاق الأراضي التي تمارس عليها سيادتها. ولكن، يجري اليوم في شكل أو في آخر توزيع وفصل لسلطات دولة الجماعة. ولم يعد اكتفاء الدولة الذاتي يقوم على الأقانيم الثلاثة، العسكرة، الاقتصاد والثقافة وحسب، فتعمد إلى ايجاد الأحلاف، (الاتحاد الأوروبي، حلف الأطلسي) وهي تتخلى طوعاً عن جزء من سيادتها. ويصبح، على الدول عبر الحدود، أن تقتسم ولاء مواطنيها مع سلطات محلية واجتماعية عالمية، من جهة، ومع سلطات فوق دولية وفوق وطنية من جهة أخرى. وهكذا تفقد الدولة احتكارها المطلق شيئاً فشيئاً، وتضطر للمشاركة به، لتأمين ادائه. "ويفلت الاقتصاد كلياً من المراقبة السياسية"، ويتغير مفهوم حق الدولة في التدخل به، لا بل أكثر من ذلك يجب أن تؤمن الظروف المثلى للتبادل. اذ ان التحويلات المالية تصل إلى ١٣٠٠ مليار دولار في اليوم، وهذا ما يوازي ٥٠ مرة حجم التبادل التجاري"(٣٣) ما يدفع للحديث عن الحكم المعولم، دون ان يكون هناك حكومة معولمة.

وهذا يثير نقاشاً حول موضوع سيادة الدولة الوطنية في اطار العولمة، "يجب ان تفهم السيادة اليوم وتدرس بصفتها قوة مفصومة، ويتم ادراكها على انها مقسمة بين سلسلة من الممثلين - الوطنيين والمحليين والدوليين - على أن هذه التعددية الملازمة لها تحدها وتقيدها"(٣٤).

تترافق التغيرات على المستوى الدولي، بأخرى على المستوى المحلي، اذ "تتحول الدولة من مبدأ ايديولوجية الموظف القائمة على المصلحة العامة، وعلى أسطورة (ميتولوجيا) الدولة، إلى ايديولوجية ذات طابع تكنوقراطي، الذي يجيب بشكل أساسي على موضوع management الادارة "العامة"(٣٥)، وهي تتشارك الادارة مع السلطات المحلية الضيقة.

"ولكن هذا لا يعني تدخلا أقل للدولة، ولكنها اعادة بناء واعادة توظيف لأدائها، الذي يتبلور بشكل جديد للديموقراطية، يقلب العلاقة بين التمثيلية والشرعية، حيث كانت الشرعية تستمد من الأكثرية، التي تجعلها تمثيلية، أما اليوم وخلافاً لذلك، تنشأ مؤسسات وتكون

(٣٢) اولريش بك، ما هي العولمة، سبق ذكره، ص ٥٧.

(٣٣) Zygmunt Bauman، سبق ذكره ص ١٠٣

(٣٤) اولريش بك، ما هي العولمة، سبق ذكره، ص ٦٣

(٣٥) *Le Monde Diplomatique*, op.cit, Tristan Florenne, p32.

شرعية من دون أن تكون تمثيلية، ويكفي أن تكون شرعية في نظر أعضائها. انه الخلط المبهم بين العام والخاص". "فلم تعد الخدمات المقدمة موجهة كما في السابق (عن خطأ أوعن صواب) للمصلحة العامة، ولكنها تقدم كشيء مناسب لأفراد ولمجموعات محددة"(٣٦).

وبفعل انشطار سيادة الدولة، يتعمق التناقض بين السلطة الفعلية والسلطة القانونية. حيث يتم، بمساعدة الخبراء، فرض واقع جديد، كي يصبح واضحاً للعيان، وبطريقة منتظمة يسهل حكمه من قبل الدولة وممثليها، وتحميها من العادات الموروثة، وتقطع مع الجذور. ان بالنسبة إلى مستعمليها، أو إلى ضحاياها(٣٧)، تدفع العولمة باتجاه اقصاء الدولة من الاقتصاد، وتضغط باتجاه تقليص دور دولة الرفاه الاجتماعي، في حين يتطلب اداء العولمة تعزيز دور دولة الآمن الاجتماعي، فيبدو بهذه المفارقة، وجود الدولة ضرورياً لاستقرار العولمة. أنه في الآن معاً تعزيز دور الدولة الاجتماعي، على حساب دور الدولة الاجتماعي. فتدفع العولمة الدولة باتجاه تناقض جديد، يعاد معه البحث، واعادة النظر بالدولة كلها، كمفهوم، ودور، واطار ناظم للعلاقات البشرية، كأفضل ما توصل اليه التنظيم البشري. وتهتز أسس علاقات مؤسساتية، تنظم علاقة وموقع الفرد بالدولة، التي لطالما أمنت ملاذ الانتماء، ونجحت دائما، وبأشكال مختلفة لا بل طورت من أدائها في اطار مواجهة التغيرات والأزمات. فالدولة اليوم، أمام واحدة من المنعطفات التاريخية لوجودها، تهتز أسسها، وتتخبط معها الجماعات وتنكمش على نفسها وتدفع الفرد للبحث انتماءً، عن أقرب جماعة. واذا كان البعض في أجزاء العالم المتطورة يصارع دفاعاً عن مكتسبات تاريخية - تسانده مؤسسات منجزة - يمكنه تحمل الكلفة. فأن الفرد في دول العالم النامي، على تفاوت مستويات التطور فيها، يتخبط وحيداً، أو في مجموعات غير موحدة في أغلب الأحيان، في مواجهة معركة مبهمة، معزولاً ومجرداً من كل وسائل الدفاع، ممنوعا حتى من الاستسلام فيها، لأنه نفسه يشكل وسيلة دفاع في معارك الآخرين.

## الرقابة في اللانظام

يتطلب تأمين البنية الآمنة لرأس المال، في وجه المخاطر المنزلقة، تعزيز الأمن الاجتماعي، فيصبح الجميع وكل فرد، خاضع للرقابة، - فهي موجودة وفاعلة في المكان والزمان وعلى مدار الساعة -، وكأن الكاميرات ترصده، حتى أدق أسراره. "ان تكون في الحيز المكشوف، الذي ترصده العيون دائما، يمنعك من الحصول على حيزك الخاص". وهو ما يذهب اليه "جورج أورويل في كتابه ١٩٨٤، أن الجميع يملك تلفزيونا، ولكن لا أحد يملك الحق باطفائه".. وكل التفاصيل عنك وحولك تظهرها بطاقات المعلومات الالكترونية، التي تبين أهليتك وملاءمتك كزبون، - لتبني النمط السائد طواعية، ولو لم تختاره، حيث لابدائل -، كي

(٣٦) Jacques Wajnsztejn, *Etat-reseau, reseaux d'Etat et "gouvernance mondiale"* (19/02/02).

(٣٧) Zygmunt Bauman، سبق ذكره، ص ٥٣.

لا يكون هناك خسائر، أو صفر خسائر. "تقوم بطاقة المعلومات كغربال، يحمي المعولم، ويهمش المحلي. ويقصيه تماماً كما "كانت مهمة (Panopticon) بانوبتكين ميشال فوكو، كآلة حرب ضد: الاختلاف، حرية الخيار، والتنوع" وبذا "ننتقل من حالة حيث الأكثرية تراقب الأقلية، إلى حالة تراقب الأقلية فيها الأكثرية"(٣٨).

هذه الأكثرية المهمشة والمبعدة، ولا شيء أكثر "إهانة للإنسان من الإبعاد والمنع"، فلا عجب ان تقاوم وتدافع الضحايا عن نفسها، وكيف لها أن تجيب بغير ثقافة الانعزال والمنع، والفقر، وباستعمال نتائجه كأدوات، لحرمان من يحرمها، وكيف لا يكون العنف هوالوسيلة الأسهل والأنجع لقض مضجع الهانئين فوق. تصبح الحاجة ملحة لتعزيز دولة الأمن الاجتماعي، التي تؤمن للسوق أدواته، على حساب دولة الرفاه الاجتماعي، التي تتحطم، بنتيجة تحطم التسوية التاريخية بين الدولة الاجتماعية والسوق.

إن المسؤولية وهي الشرط النهائي والضروري للأخلاقية، في العلاقات الانسانية هي التي تدفع الانسان للمواءمة، وحتى الأذى. إن الانسان الناضج أخلاقياً، هوالذي لديه احساس بالحاجة إلى الأخر. ولكن عندما تفتقد الأخلاق، يتولد الشك ضد الأخر، وبالتالي الخوف منه وعدم التسامح مع الاختلاف، اتجاه الغرباء، إنها ثقافة الغيتو، فطلباً للأمن تتعمق الحاجة للفصل والعزل، فيكون بالتالي عزل للذات نفسها، وسكناها في الرعب والخوف. فلا الأبواب الأكترونية، ولا الكاميرات المرقمة، ولا المساحات المقتطعة والفاصلة عن البشر، تستطيع أن تحمي من العدو الداخلي. إن عزل المدن الحديثة يؤسس للخطر أكثر مما يؤسس للأمان. فلا غرو أن يكون الرعب هوالمسيطر في الغيتوات أسفلها وأعلاها. وتبدوالدروب كلها مفتوحة في اتجاه الماضي.

تفلت الأمور أكثر وأكثر باتجاه الفوضى والعبث، ويحل اللانظام العالمي الجديد، حيث يكافىء الخروج على القواعد والقوانين. ويمكن القول أن اللانظام، وهوالممثل الأفضل للعولمة، يظهر الصورة الحقيقية للعالم. صورة يبدو ان الحرب الباردة نجحت في اخفائها، وكأن الأشياء كانت كل في مكانها في نظام تلك الحرب، بشكل أوبآخر كان العالم مصنفاً، مرتباً، مجموعا. اما اليوم فيبدو ان كل شيء تقسم متبعثراً، فليس من فكرة، أو موضوع يطرح يمكن ان يكون جامعا، لا بل إن السمة الوحيدة المشتركة هي اللامشتركات، فلا شيء يقدم باسم الانسانية، ويتم التوافق عليه جماعياً. ويتعذر توحيد تعريف الفقر، ناهيك بالمقاومة، والارهاب. تتسع مساحة الفوضى والغموض أكثر فأكثر، فكل شيء مرشح للخروج على النظام، ويتزايد الخارجون عن النظام. تخرج الجماعة على نفسها، لتجدها في دائرة الخطر التي تهدد وجودها... لقد أوضح سانت - اكسبيري، مختصراً بشدة، وتبنى ذلك جوليان فريند موسعاً، **"ان النظام هو علامة الوجود، وليس سببه"**(٣٩)، فلا عجب ان يستقطب العالم، حدين اثنين خارجين عن النظام: الهجوم دفاعاً عن شرعية

(٣٨) Zygmunt Bauman، سبق ذكره، ص ٨٠ - ٨١.

(٣٩) Julien Freund, *Politique et impolitique*, Paris, ed Sirey1987, p.60.

مستقبلية مفترضة، (الحرب الوقائية) والدفاع هجوماً عن شرعية مستحقة ماضية (اعتراض تدميري). وتجد لنفسها بين هذين الحدين، خروجات متنوعة أخرى على النظام، سمتها المشتركة، اقله اللاأمان، والرعب، ويدفع الحاضر الثمن من حساب المستقبل.. فندخل جميعاً في اللانظام، في الوقت. ويبقى السؤال عن المستقبل معلقاً! ويبدو أن الطرق مشرعة إلى الماضي.

يتنبأ بنجامين ر. باربر بأن "العودة إلى الماضي تقدم الأمل المعتم في عودة القبلية لكثير من الناس من طريق الحروب واراقة الدماء، فتومئ نخبة غربية متشائمة من الثقافة بالموافقة على ذلك، وبلقنة الدول الوطنية التي تقف فيها الثقافة ضد الثقافة والشعب ضد الشعب والقبيلة ضد القبيلة، في مثابة نوع من الجهاد ضد كل نوع من أنواع التفاعل والمبادلة. ضد التقنية، الثقافة الشعبية، وضد الأسواق العالمية"(٤٠)، ضد النظام، ضد الجماعة نفسها، ضد الفرد فيها بالدرجة الأولى، "لأن النظام هو علامة على وجود الفردانية التي نعرفها، والموجودة كشيء آخر غيرنا، وبمعزل عنا. وينتج من ذلك في النتيجة، ان النظام هو علاقة خارجية بين الكائنات والأشياء، هو في الوقت نفسه علامة على المقاومة. هناك في الواقع، نظام للأشياء التي نقاومها، بفضل خصوصية الوجود كله... إن أمواج البحر تقاومني، ولكنني أركبها للسباحة. والشيء نفسه بالنسبة إلى النظام المدني، يفرض علي العبودية، ولكن قوانينه وقواعده هي التي تؤمن لي الحماية الأكيدة"(٤١).

إن التقدم السياسي للمجتمعات واستمرارها مرتبط بالضرورة بالنظام، تتغير قواعده وقوانينه، ولكنه يضمن وجود المكان للجميع، للمنتمين طواعية ولأولئك الرافضين المقاومين. فـ "المقاومة والخضوع، هاتان هما فضيلتا المواطن. بالخضوع يؤكد النظام، وبالمقاومة يؤكد حريته. أن اللاخضوع الممكن هوالذي يطبع سمته السياسية على الخضوع"(٤٢).

## الثقافة في أسر العولمة

تطاول التغيرات التي تحدثها العولمة، كل الميادين والفئات، ولا تدع مجالاً لاحد كي يكون بعيداً من تأثيرها، سلباً، أو ايجاباً. ولأنها تدفع نحو الغموض واللاإستقرار، أكثر مما توضح، يجد الجميع نفسه، مضطراً للمواجهة.

"ان الناس على بعض صواب حين يحتاطون من الانزلاق التكنوقراطي للدول المعاصرة، لأن لديهم شعوراً عميقاً بغياب مشروع سياسي أو اجتماعي كبير، وليس لديهم كلهم الرغبة في السقوط، من جديد، في مأزق الفكر السحري - الديني، أنهم في سبيل البحث عن أدوات لفهم عصرهم، ويرغبون في خلق أشكال مستجدة للنقاش أواللقاء"(٤٣). "لكن الحصول على أجوبة أخلاقية، وعقلانية عن مشاكل اليومي، يتطلب القيام بمجهود ذهني، أي بالفلسفة بينما الخطوة الأسهل، هي اللجوء، دون تفكير وغريزياً، إلى ما هو جاهز في

(٤٠) اولريش بك، ما هي العولمة، سبق ذكره، ص ١٧١

(٤١) Julien Freund, p 61.

(٤٢) Julien Freund, p 69.

(٤٣) **مجلة الثقافة العالمية**، العدد ٨٥، "تاريخ الفلسفة في القرن العشرين"، كريستيان دولاكومباني، ص ١٩٥

الصرامة التزمتية ـ اذا كان الطريق الصحيح هو طريق الفلسفة، فليس من العجب، في العالم أن نسلك طريقاً مختصراً هوالتزمت"(٤٤)، الذي يضمن تقديم أجوبة احادية جاهزة، ونهائية، لا تبطل بمرور الزمن!.

ولكن لماذا تبدو طريق التزمت آخذة في الاتساع أكثر فأكثر، حيث يخبوالعام المشترك، وتزاحمه منتشرة ومتفرعة، الاهتمامات الأقلوية الخاصة، لا لتأكد على غنى المجتمع، بل لتزدهر على حساب العام فيه، مستفيدة جداً من مساحات الديموقراطية، المتوافرة أو المقتطعة بأشكال غير ديموقراطية. فتبرز وتطفو شؤون الأقليات، وتصبح قضايا تمييزها، الآخذة امعاناً في الانقطاع والقطع مع العام، تفاصيل تشغل المجتمع برمته، وتدخله في اللاوضوح، والعجز عن التمييز، اذ يضيق الهامش ويتداخل، بين التعبير عن حرية الرأي والخصوصية، وبين التعدي على الحق العام.

وهذه ليست حال العامة المحتارة من الناس، بل انها أيضاً حال المفكرين، وفي الوقت نفسه امتداد وانعكاس لحال النظرية والفكر، ويبين كتاب "بعد النظرية"، اننا نعيش اليوم في الظل الشامل لعمالقة النظر والفكر، الذين مضوا من سبيل أو آخر. فمن ستراوس ودريدا وهابرمس... وفوكو... ادوارد سعيد، وغيرهم، اما انتقلوا إلى الضفة الأخرى، أو كفوا عن انتاج الجديد. وهؤلاء جميعهم، اتى خير انتاجهم ما بين منتصف عقد الستينات ومطلع الثمانينات... واللاحقون لهم يجسدون حقبة "ما بعد النظرية"، أو في ظل النظرية. حيث إن لم ينعدم التطبيق الخلاق، فأنه غالباً ما يأتي مصحوباً بالطيش والرطانة وكل ما ينم عن عدمية أخلاقية وسياسية.

إن نقل السياسة من الشارع إلى داخل الأكاديمية، والاستعاضة عن الشعار الدافىء والصاخب للطلاب بالبحث المنهجي الصارم والبارد، قد لا يكون الهدف منه تعميق المعنى السياسي، وانما تضخيم البعد الثقافي فيه على حسابه، من دون أن يعني هذا تلقائياً ان الشارع دائماً هوالمكان الأفضل، والأكثر تعبيراً عن الديموقراطية. ولا سيما أن هذه الأخيرة، ترحرحت، ودخلت في نطاق التعامل في اطار العولمة، حيث تتوافر أنواع مختلفة من سلع الديموقراطية! وأشكال ممارستها حسب الطلب، وحسب الدول..

تسقط المعايير والقيم من فوق، لم يعد هناك مكان للرأي المحلي في شكل عام، وقد لا يكون للأحكام أي علاقة بالحياة المحلية. الرأي العام مفهوم هلامي غير متماسك، وقابل قابلية لامتناهية للتشكل.

"لا شك في أن استحضار الأجواء وصناعة الأمزجة لتصميم الرأي العام، واشاعة التفاؤل والتشاؤم هو من غرائب السياسة والسياسيين والمراقبين والمختصين وأصحاب الشأن من أهل العقد والحل، أنهم يصنعون مزاج الناس ثم يدعون الناس إلى اختياره في عملية ديموقراطية انتخابية"(٤٥) انهم "يسوطون الناس نحوالاتجاهات الصحيحة"(٤٦).

فبعد تشييء البضائع، يتم تشييء الانسان والقيم. فلا عجب أن تكون، "الحرية الفردية هي

(٤٤) مجلة **الثقافة العالمية**، العدد ٨٥، "البنيوية لم تمت"، كاترين كليمون، ص ١٩٢.

(٤٥) عزمي بشارة، جريدة **الحياة**، تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١٠.

(٤٦) ريتشارد كيرني، سبق ذكره، ص ٥٨.

الضحية الأولى لنظام الأمن المعولم. اللامبالاة وقصر الذاكرة. فتنتشر السجون، ويتطور نظام العقوبات، وليس من المصادفة أن الانشغال بقضايا الأمن الاجتماعي، يترافق في مرحلة العولمة مع الوظيفة الجديدة للدولة، وبالتحديد تقليص سيادة الدولة"(٤٧).

## ثالثاً: الواقع العربي انخراطاً ومقاومة للعولمة

فشلت مشاريع بناء الدولة الوطنية، المستندة إلى مشروع الاستقلال السياسي، والتنمية الاقتصادية للدول النامية، بما فيها العربية. ما أعاق الاندماج، والمشاركة وصولاً إلى المواطنة، فأصيبت الدولة الوطنية بالعجز عن مواجهة تحديات الاستجابة للمتغيرات الكبرى في العولمة ـ الاقتصاد والتكنولوجيا، حضور معولم من دون انتماء ـ، ولم تف بالمتطلبات الأساسية السياسية ـ الاجتماعية والاقتصادية في الداخل. فنتج من ذلك ضعف الدولة داخلياً وخارجياً. دخلت معه المنطقة العربية في نفق أزمة طويل، ليس أدل عليه أنه "بعد الحكم الاستعماري المباشر ما بين أواسط القرن التاسع عشر وأواسط القرن العشرين، عادت قوات عسكرية غربية لتغزو وتحتل بلداً عربياً مهماً كالعراق. هذا إضافة إلى استمرار الاستعمار الاستيطاني في فلسطين وفي الجولان السوري المحتل منذ ١٩٦٧، هذا واقع يثير الحيرة والقلق، إذ يطرح تساؤلات عديدة حول أهلية المنطقة العربية في صون حريتها تجاه الغير والدفاع الفاعل عن حرمة أراضيها"(٤٨).

بالطبع، قبل الحرية ـ التي ظلت عند العرب موضوعاً اشكالياً على الدوام ـ، كانت الضحية الأولى لهذه الخسارات مجتمعة، هي الوحدة العربية. التي طالما شكلت الهدف الجامع/المانع. فرغم كل المشتركات ذات السمة الحضارية، من اللغة، إلى العادات والتقاليد، والتاريخ المشترك، والدين، الا انها كلها لا توحدهم. فكل هذا لا يكفي كما هو واضح كي يوحدهم. في حين ان الكثير من السلبية وقسطاً من العدمية ومروحة من اللامبالاة، تبدو سمات مشتركة بينهم. لماذا؟ يعتقد ادوارد سعيد، "إن المشكلة الكبرى تتمثل في كُلية الطرح الخاص بالهوية القومية، أو ما أفضّل تسميتها "سياسات الهوية" ـ ذلك الشعور الذي يقضي بأن كل ما تفعله يجب أن يكتسب شرعيته... أو أن يمر عبر مصفاة هويتك القومية، والتي هي في أقصى حالاتها محض خيال كامل، كما نعرف جميعاً. أعني بذلك الهوية التي تقول إن جميع العرب هم متجانسون تماماً ضد جميع الغربيين الذين هم على الشاكلة نفسها(٤٩).

لعل هنا مكمن الأزمة الممتدة والتي يراوح فيها العرب. وكما يقول برهان غليون، "إن السبب الرئيس لاستمرار هذا الانحباس،... الذي هو تعبير عن استمرار الأزمة وتفاقمها، هو غياب الوعي الموضوعي بأبعاد المشكلة الاجتماعية والتاريخية، وغياب الرؤية الواضحة(٥٠)... "فالوعي وهو أصل الحرية وتحكم الانسان بنفسه ومصيره" (غليون ص٨١)، "إنّ إشكالية الحرية في العالم العربي هي إشكالية لا تعالج مباشرة الجذور

(٤٧) Zygmunt Bauman، سبق ذكره، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٤٨) جورج قرم، جريدة **السفير**، ٢٠٠٤/٥/٤، "مأزق الحرية في العالم العربي بين التقييد الخارجي والعوامل الداخلية".

(٤٩) ريتشارد كيرني، **جدل العقل، حوارات آخر القرن**، المركز الثقافي العربي، ترجمة الياس فركوح وحنان شرايخة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥. ص ٣٨.

(٥٠) برهان غليون، **اغتيال العقل**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٤، ص ١٢.

التاريخية لانحراف الحرية نحو خدمة العصبيات المختلفة، بل يبدو ان الإشكالية تنحصر في الخوف الذي يخالج شعور القيادات الفكرية والدينية والسياسية العربية بأن تأسيس الحرية كمبدأ عام في حياة المجتمعات العربية قد يؤدي إلى حال من الفلتان الأدبي والفكري والأخلاقي والسياسي يجب منع حصوله بكل الأساليب (قرم، المقال نفسه)، عليه تخنق حرية التعبير، فـ "**ما هي حرية التعبير**؟ تلك حرية لا وجود لها من دون حرية الاغضاب"(٥١). و"قبل ان اريد تحقيق شيء يجب ان ادرك من انا، وقبل أن أغير وأطور وأنهض، لا بد لي ان أكون ذاتاً أي ارادة"(٥٢).

## مقاومة العولمة بالانسياق الرخو

لقد فشلت الثورات السياسية في المنطقة، ولم يستطع الانسان العربي الخروج إلى العالم. ليس لأن مبادىء تلك الثورات فاشلة، أومؤسساتها، ولكن لأن العرب فشلوا في تبنيها، والتزامها... "لم يستطع الوعي العربي أن يقبل الواقع كما هو ولم يستطع أن يرفضه كما هو... بقي العالم كما هو منذ أكثر من قرن رمزاً للسيطرة الغربية" وفي المحصلة، فإن الانسان العربي، قبل العالم بكليته، وخضع له، واحتج عليه ورفضه في شكل شامل، "فإن التقاليد العربية لم تتغير على مرّ العصور أو أعيدت إلى البروز مع استقلال الكيانات السياسية العربية في القرن العشرين، إذ أصبحت العصبيات القطرية والعصبيات داخل كل قطر هي سيّدة الموقف.( قرم، المقال نفسه).

مهد جمود الحركة، كي يدفع حتى التناقضات، إلى تسهيل حال الانسياق الرخو لما يحدث، وما التكيف السهل، الا الدلالة الأكبر على الضياع، الذي يدفع العرب عميقا في الأزمة. وأصبحت معها، حتى الحقوق الطبيعية، في أدنى أشكالها وفي المجتمعات الأحسن تنظيما وتطوراً، والتي تتيح للفرد هامشاً ولو ضيقاً من الحرية بين الصواب والخطأ، ترفاً لا يستحب اختباره، للفرد العربي.

من الواضح، ان هناك "ثمة معادلة مهمة بين الحرية وبين دخول المجتمع في نهضة إنتاجية شاملة. فالمجتمعات التي لم ترافق أو تأخرت كثيراً في اللحاق بالثورات الإنتاجية المتتالية التي حصلت في الدول الغربية ابتداءً من القرن السادس عشر، هي المجتمعات التي لم تتمكن الحرية فيها من الانتشار وأداء دور الحافز الإبداعي في العلم والتقنيات، كما في السياسة والنظام الاجتماعي." (جورج قرم، المقال نفسه).

ولعل أهم مظاهر الأزمة وأعمقها اليوم هي فقدان الأمل والطمأنينة، ثم الانطواء، والتخلي عن كل موقف ايجابي اتجاه الواقع، وغياب واستفاد فاعلية المثل الكبرى المحفزة، والباعثة على الأمل، يترافق هذا مع تدهور المناخ الفكري، وتراجع مساحات عمل العقل، وبروز كل

(٥١) صادق جلال العظم، **ما بعد ذهنية التحريم**، دار المدى، ١٩٩٧، ص ٢٩٢.

(٥٢) برهان غليون، سبق ذكره، ص ٢٩.

أنواع الظواهر العصبية، الطائفية، والعشائرية، ففي هذه المجتمعات تتسلط الجماعة عبر ممثليها، وتستبد فتخنق الفرد، وتدفع به بعيداً من التفاعل الحيوي مع ما يحدث. تضيق الدائرة المحيطة بالفرد، فيقل اهتمامه بردود فعلها وقيمها وأحكامها، فينكشف الفرد عارياً، قلقاً، وخائفاً من العالم، فيميل إلى الانطواء، رافضا سلباً وسلفاً نفسه والآخر. فيدخل في كل أنواع الحروب.

وعلى ما ذكر الياس خوري، "الحرب هي بين الأنا والأنا، لم يعد الأخر ـ الغرب ـ بعيداً وغريباً. صار جزءاً من النسيج الداخلي ومن الحرب الأهلية..بهذا المعنى كان تهاوي ايديولوجياتنا من القومية إلى الماركسية، مؤشراً لدخول مرحلة المواجهة العارية مع الذات، وفي هذه المواجهة تتخذ الأشياء أحجاماً غير حقيقية، ويجري اسقاط الوهم على الحقيقة. في هذه المرحلة تخسر الثقافة لمصلحة الشعائر، وينسحب العقل امام الايمان، وتختلط الأشياء بعضها ببعض، كأن الهزائم تعلن ان لغتها هي لغة اللاعقل، وتؤسس لمنطق الحروب الأهلية التي تتحول إلى السمة الغالبة في العالم غير الأوروبي ـ الأميركي"(٥٣).

فكيف تنجو بعد حتى المخيلة، المخيلة، كما يقول سبينوزا، هي التي تسمح باطلاق الفكر، لتصور عالم افضل تبنيه في الغد. عندما تتحجر مخيلتك عند نموذج مضى، تحاول تصوره منقطعاً عن الزمان والمكان، فمن الطبيعي ان يتعطل الواقع ويتجمد الفكر وأن ينضب ما تعبر عنه، فكراً وذاتاً، وتتعطل وظيفة الابداع. ان تعزيز ثقافة الالغاء وبالعنف، ازاحت التنوع، واعاقت الديموقراطية، وأدت إلى وجود فئات وتيارات مختلفة من الاسلام، يدعي معظمها انه الصحيح، في حين أنها، وبعضها بقوة العنف ثقافة وممارسة يريد ان يفرض رأيه ونموذجه كجواب وحيد صحيح مطلق. ويغلفه بالشكل الأخلاقي. وهذا ليس بجديد، فلطالما كانت تتم "مواجهة المشكلة، تقليدياً، من خلال الاصرار على خلط السياسي بالأخلاق. ما يعني اضفاء الطابع الأخلاقي على السياسة في شكل تبسيطي..." يكفي أن ننظر حولنا، كي نلاحظ، كم سهلنا حصول هذه التفاهة الأخلاقوية، وصف الكلام، مصدر لعدم التسامح"(٥٤) ورفض الأخر، المختلف. ولكن هذا بذاته، لا يمنح الرافض الحق أو السلطة، لالغاء الاختلاف، والمختلف. ولأن هذا الرافض لا يعترف بأي آخر، لا بد له من الغاء هذا الأخير، الذي يشوه طهارته!، من تدميره، وهو يدمر ما لم يكنه، وما هو ليس عليه. أنما هو يدمر صور عجزه. ومع هذا يظل الاعتقاد الحاسم، أن ليس في الإمكان بناء أفضل مما كان، هوالنموذج المغلق الحاضر كجواب، من دون أن تنجح المخيلة في ايجاده. لذا يسعى كي يزيح من أمامه كل ما قد يفصله عنه في الزمان والمكان.

وكما هو الشأن اليوم، لم تكن هناك في العهود المظلمة رؤية لجعل الحياة أفضل. كانت العهود المظلمة فترة تراجع سياسي واجتماعي واقتصادي. ولكن بعد جمع الأجزاء المتبقية قيد الحياة إلى بعضها، تظهر الصورة التي "برزت مزيجاً من الحروب المتصلة، والفساد،

(٥٣) صادق جلال العظم، **ما بعد ذهنية التحريم** سبق ذكره، ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

(٥٤) Julien Freund, *Politique et impolitique*, Paris,1987, p 27.

واللاقانون، والانشغال بأساطير غريبة، وأدمغة متحجرة لا عقل فيها"(٥٥). وبعد، كيف لا يسحق ثقل التاريخ والقضايا الانسان، أكثر من التحدي أن يعيش، أن يكون موجوداً! وما أهمية القضايا الانسانية التي تطرح باسم الانسان، والتي لا تهتم وتعنى بالانسان نفسه.

## الإسلام الجديد

عندما تنعدم المسؤولية والمحاسبة، من السهل ان يلبي اسلام مبسط، لا يحتاج إلى عمل الفكر، يستند اليه اسلاميون، لاعادة احياء التراث، - ومهما بلغت كلفته في المجتمع -، لمواجهة التحديات، بانتقائية، وبشكل منعزل. فـ "المقاومة" نفسها هدفاً، ولا تأتي ضمن نسق، ولا تتصل بالاجابة عن مشاكل التطور. يفوض هؤلاء انفسهم تقديم خطابهم إلى لا أحد، وبالتالي "اننا لا نستطيع ان نقول ما لا نقوله"(٥٦)، لا تلبث أن تصبح نتائج هذا الخطاب، توتر عبثي دائم، يعوق أي نقاش، ويمنعه. وتتبناه العامة لأسباب مختلفة (بين اليأس، والقلق، وخيبة الأمل من العدالة الدولية). فيتعزز الرأي الشعبي على حساب الرأي العام. لأن ليس هناك من يحاسب. ويتم أسر المجتمعات العربية بأغلبها، كضحايا، لخطاب ماضوي يقدم دون تدقيق وبأشكال مختلفة وبمضمون واحد مسطح، ويتم الاستعانة بالفضائيات لترويجه، كغيره من السلع. ويتم تغليفه بعبارات حداثوية، كحرية التعبير والديموقراطية.

"والآن نحفر في أرضنا المعرفية والفقهية لنكشف الوشائج العميقة بين الاسلام والديموقراطية تحت السطح الركيك والهش... بمعنى اننا نميز منهجياً بين آلية انتاج المعرفة الاسلامية، ومنها الفقه، أو في أساسها وآلية تشكيل الدولة، لنجد أن الاسلام يتمايز هنا ويلتقي هناك... هناك في أداء الدولة وتجسيدها لأطروحة التلازم بين العدل والحرية وبين النهضة والاستقلال والسيادة والديموقراطية... ونحن منهمكون بهذا الشأن يترصدنا العقل التحريفي ليختزل أطروحة الديموقراطية بأضعف حلقاتها أوتعبيراتها، صندوق الاقتراع، تمهيداً للمصادرة ودمقرطة الاستبداد بالنسب التي تزيد على التسعين دائماً وتنطح المئة في المئة أحياناً... أما الاسلاميون فأنهم يريدون المرور في صناديق الاقتراع إلى تأييد الاستبداد كما فعل القوميون والشيوعيون قبلهم. وما مؤشرات التوجه الامبراطوري الأميركي ببعيدة عن هذه المناحي كلها... والمسألة في المحصلة هي مسألتنا، مسألة الثقافة الديموقراطية التي ننتجها وننشرها ونرسخها ونصبر عليها ولا نستعجل ولا نقيم الانتخاب على التعريف السلبي.

اذ انه في الأعم الأغلب تتم عملياتنا الديموقراطية الشكلية على الاقتراع السلبي، ضد باطل ما، من دون أن يكون هناك حق في مقابله، ونقضي حياتنا متنقلين من باطل إلى باطل، ويعود الاستبداد لينتج نفسه بالديموقراطية وصناديق الاقتراع"(٥٧).

(٥٥) ثورو، سبق ذكره، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.

(٥٦) Jacques Wajnsz-tejn. op cit.

(٥٧) هاني فحص، "ديموقراطية انتاج الاستبداد"، جريدة السفير، ٢٠٠٤/٩/١٣.

ان سبب التأخر الأساسي كما يقول عالم نجد هوالاسلام نفسه. لأن اسلام اليوم لا علاقة له اطلاقاً باسلام الماضي. وتشويه الدين ذو نتائج خطيرة اذ هوالدستور الذي لا حياة لجماعة بدونه. وقد أدت التفسيرات السيئة للشريعة إلى افساد الدين، ودفعت الآمة إلى البربرية. لكن كيف يمكن تجديد الاسلام؟ ليس هناك الا نشر العلم وقيم النهضة من تحرر عقلي وادانة للروح الجبرية والاتكالية ورفض للزهد الصوفي الذي يعكس الرغبة في الانسحاب من العالم بدل الانخراط فيه وبذل الجهد، وكل هذا يؤدي إلى الانقسامات المذهبية والتعصب وغياب التسامح.

فالانحطاط يترافق، ويعرف نفسه، بكل المفاسد السياسية كالاستبداد والشقاق والنزاعات المستمرة واحتقار رجال العلم وتسليم أمور الدين إلى الجهلة والمنافقين... "وليس من المهم أن نركز علة هذا التفاؤل المفرط في سهولة حصول الاصلاح والنهضة الذي يعكس مناخ الحقبة وسذاجة ادراكها لعمق التغيرات الحضارية والدولية الحاصلة، وانما المهم ادراك كيف أصبح العقل هو جوهر الحضارة"(٥٨).

"لقد تم صنع العالم الحديث دون مشاركة العرب (والمسلمين بعامة)، أو حتى استشارتهم. بل حتى على حسابهم"(٥٩). ان جبهات القتال يعاد رسم حدودها الآن، ولا مفر من الاختيار، الآن. فاذا كان ادخال العرب قد تم وامكن في السابق عنوة في النظام، - وهنا كما يبين العظم، تكمن مأساة العرب في العصر الحديث - فاليوم لم يعد السؤال بالمطلق تكون مع العولمة أوضدها، بل ما هوموقعك؟ لأن طريق الخروج مشرع تتنبأ مجلة *Business Magazine of the Developing World* بأن الدول العربية ستتحول إلى «دول تابعة فاقدة لما كانت تملكه من سيطرة على مواردها»(٦٠).

يعز على العربي أن يرى خريطة العالم دون وجوده، ولا زال يتمسك بالحلم والأسطورة، ولكن اليوم أكثر من أي وقت مضى لا بد من التصالح مع الذات، والاقرار بالواقع، دون أن يعني ذلك التخلي عن الطموح. "من الممكن أن يكون الأسبان أحسوا الاحساس نفسه قبل ٣٠٠ سنة عندما خسروا صراعهم من أجل الهيمنة وكفوا عن أن يكونوا قوة عظمى. وقبل ٢٠٠ سنة وجد الفرنسيون أنفسهم بعد هزيمة نابليون في الموقع نفسه،...وماذا هل يشعر أي شخص في هذه الدول بعقدة عدم المساواة؟

حان الوقت كي نتخلص من شبح الأمبراطورية المبتورة. الأمبراطوريات كلها نهايتها واحدة وإن اختلف الزمن، واليوم دور الامبراطورية الأميركية"(٦١).

## الانخراط أوالاندثار

اذا ما رغب انسان، أو بلد في الانغلاق عن العولة أو رغب في إعداد نفسه للقيام بنشاط،

(٥٨) برهان غليون، سبق ذكره، ص ١٦٧.

(٥٩) صادق جلال العظم، ذهنية التحريم، سبق ذكره، ص ١٦١.

(٦٠) What We Say Goes: "The Middle East in the New World Order A Post-WarTeach-In Noam Chomsky", April 4, 1991, *Z Magazine*, May 1991.

(٦١) جريدة **الحياة**، ٢٠٠٢/١٢/٢٥.
أ.ف.بيستوجيف لادا، "توقعات مشاكل البشر في العقود المقبلة عدد السكان إلى تضاؤل والارهاب هاجس الجميع"، (ترجمة الكاتبة عن الروسية).

كمثل حماية الانتاج الوطني بسياسات الاكتفاء الذاتي، أوحماية الثقافة الوطنية بالانعزال عن العالم وقطع التواصل معه، فأن ذلك ليس مستحيلا وحسب، ولكنه يعني العمى والصمم عن التغيرات المتراكمة، والانتفاضات التي يصبح حدوثها أسهل، ونتائجها أصعب على الاحتواء.

ولأن التقدم سائر لا محال، يؤكد محمد فريد وجدي، فأنه "لا محيد للعرب والمسلمين عن الانخراط فيه، اذ ان الناموس الأعظم للمدنية الحديثة هو ناموس التقدم والارتقاء، أي جهاد الانسان وكفاحه المتصل من أجل التقدم بالانسانية نحوالأمام توسلاً بمبدأ الحرية. ذلك ان العالم رغم المحن والكوارث يخضع لقانون التقدم"(٦٢)، و"اذا كان المعمول به في الحداثة الأولى للدولة الوطنية أنه: لا يوجد في عالم اللاعبين الوطنيين سوى طريقين للاستقرار: اما التوازن (توازن الذعر) أوالهيمنة. لكن البديل في عصر العولمة يقول أما ضياع السيادة الوطنية أوالتعاون عبر الحدود"(٦٣)، ليس هناك من مخرج وطني من العولمة، ولكن هناك مخرجاً عبر الحدود..

إن كل مشروع سياسي لا يحمل فيه مشروع تنمية اقتصادية، هوعبارة عن مشروع تهور وانتحار للمجتمع برمته.ومواجهة هذا يفترض، قبل كل شيء، التغلب على حال الهامشية الاقتصادية التي تعيش فيها الأقطار العربية، من خلال اعادة الاعتبار لعلاقة الحرية بالنمط الإنتاجي. إن أزمة العرب أكبر من زعيم أو ذات أوحتى الثقافة برمتها. انها ادارة الظهر لحركة التاريخ والهروب إلى الخلف، والانحلال من العلاقة مع الآخرين. انه اعتزال ممارسة السياسة، فمجرد الاّ يكون هناك ميل طبيعي للتضامن من أجل المصالح المشتركة، تحل السياسة نفسها، تموت. وعندما ينتهي النقاش يموت المجتمع. والثقافات معرضة بكل بساطة للموت. وهذه هي التراجيديا!

لهذا كله، لا بد من مراجعة "الروابط التي تربط الاعتقاد الديني بالحياة قبل مراجعة علاقته بما بعد الحياة. وليس لمسلم اليوم...، أن يغمض عينيه عن استحقاقات مواجهة الذات، المزيد من الانتظار يعني المزيد من الموت، ويعني إضافة إلى الموت الخروج أكثر فأكثر من التاريخ"(٦٤)، فما معنى وجودك اذا كانت اللحظات تفقد دلالاتها التاريخية امام قصور استعدادك ومتطلباته؟

## الثقافة العربية تنحاز إلى السلطة

كمن يستفيق فجأة على هول المتغيرات، تدب ورشة الحديث عن الاصلاحات، وهذا بدوره يزيد من غموض اللحظة، ويدفع باسئلة كثيرة وفي اتجاهات مختلفة، قد يتناقض واحدها مع الآخر، ويؤشر على ضبابيتها... كيف تعايشت المجتمعات العربية طويلاً وتكيفت في المراحل المختلفة مع الأنظمة الفردية الحاكمة المتحكمة؟، وكيف استقرت الثقافة نفسها؟ ان

(٦٢) برهان غليون، سبق ذكره، ص ١٦٠.

(٦٣) أولريش بك، ما هي العولمة، سبق ذكره، ص ١٥٩.

(٦٤) جريدة الحياة، منذر حلوم، "الارهاب وضرورة اصلاح الاسلام"، ٢٠٠٤/٩/١٣

هذا يدفع باتجاه الجزء المعلق به البحث أبداً، وهوالشق الفكري، ووظيفة الانتليجنسيا العربية ومسؤوليتها. هذه الانتليجنسيا بمعظمها، توزعت تاريخياً في الدول العربية، بين حدين اثنين متناقضين، الاسلامي التراثي، والحداثي القاطع. حدين متخاصمين، لايعترف أحدهما بالآخر، الا في اطار مستلزمات الجدل الصاخب الشكلي. "وقد نجح الفريقان في الحقيقة في افراغ الممارسة النظرية من محتواها العلمي"(٦٥)، وفي اعاقة تشكل رأي عام. وهي بشقيها، تحمل برامج أسسها الفكرية، لا تنبثق تماماً من الواقع المُعاش، احداها مستمدة ـ (ومسقطة على الواقع المحلي) ـ من الخارج بكليتها، وأخرى تقرب إلى الوهم منها إلى الحلم، بالتالي ركنت الأنظمة اليها وأصبح وجودها في هذا الاطار مفيداً ووظيفياً للأنظمة نفسها. فإلى جانب القهر ـ القمع الذي تمارسه الأنظمة، تستعين بسلطة الثقافة والمعتقدات لدى الأحزاب، لتعزيز وصايتها. ولأنه يتوجب على الأوصياء تبرير أهليتهم لممارسة الحكم، ولو بتشويه الوسائل التمثيلية، كاللجوء إلى الإستفتاء مثلاً..، وغيرها من الأساليب الدارجة في العالم، والتي أعيد توظيفها وبنجاح من قبل التقاليد والسياسات المحلية، وتم احلالها في مختلف تفاصيل حياة الفرد والمجتمع، عبر منظومة علاقات يسكنها التوتر الدائم، وتتربص بالأزمات لابعاد المنشقين. لينتصر بالتالي مفهوم دقيق ووحيد للحقيقة لا يتقبل الشكوك والمنافسات.كل هذا يرسخ حداً أدنى من المعتقدات المشتركة المتعلقة في آن واحد بشرعية النظام وبصحة التماثل بين افراده. وتحت حجة التجانس والانسجام في ما يتعلق بالمصلحة العامة، يصبح من الضروري تجاوز مختلف المعارضات، التي يمكن للجماعات ان تضمها، مهما صغر حجمها. في هذا السياق لفظه المجتمع إلى خارجه كل مختلف، ودون أي ضجة، وعلى مراحل متباعدة، حتى استقرت المجتمعات العربية، (بمعظمها الا بعض التلاوين) على جسم متجانس قائم على اساس ان الانسجام اساس تحقيق المصالح!. ولكن اذا كان هذا الشرط ضروريا، أي الانسجام، كيف يمكن ان تكون هذه المؤسسة ـ النظام تعبير عن مصالح مشتركة ولا تسقط؟

ان الأسئلة الصعبة لا تتعلق بالغايات فقط، بل بالوسائل، وحتى هذه الوسائل تراوح في مستوى صدقيتها لتشتمل على مختلف الخيارات الجيد منها كما السيء. والسؤال هل يمكن للأشكال الحديثة للديموقراطية انقاذ الموقف؟ وهذا سؤال أكثر من غيره يطاول الجميع، فلا تكفي عبارات تدعو إلى تبني الديموقراطية، فما الذي يحصل الآن؟ حتى يتم هكذا ببساطة اقرار ممارسة الديموقراطية وهي دون منازع المنافس الأقوى للوصاية ؟ الديموقراطية التي تطلب في حدها الأدنى المساواة، ليس المساواة في قول لا أو نعم! بل المساواة في الحقوق على اختلافها وباساسها حق المعرفة وظروفها. فما معنى ان تطلب من الفرد ان يختار وهو لا يعرف الفرق في ما يخير فيه. فالديموقراطية هي التي تضمن حق الفهم والمعرفة أولاً، ومن ثم الخيار، تحت عنوان الحق في الإختلاف، الذي تضمنه

(٦٥) برهان غليون، سبق ذكره، ص ٤٤.

الأطر القانونية. ولا تدفع بمن يمارسه إلى النبذ. وهذا ايضا ليس بموضوع يقرر نقاشاً. فلا تصبح حقوق أي شخص ومصالحه مصانة، الا عندما يكون هذا الشخص قادراً ومياﻻً في شكل معتاد على النهوض للدفاع عنها. ان جوهر وفن علم السياسة ليس كيف تدير شؤون الجماعة وحسب، بل انه يتمثل اولاً في معرفة وتحديد مصلحة الجماعة، والعمل بالتوافق على تحقيقها.

ونظراً إلى التباس هذا كله، كان من السهل، أن يتم القاء القبض على الأمور بزمام القبضة الثقافية، وان تنحاز الانتلجينسيا ضد الشارع، إلى السلطة لتشاركها المغانم، فليس عجباً الا يتفاجىء المثقف بالزلزال الذي أصاب المنطقة العربية، أو ينتحر احتجاجاً، لما يحدث أو حتى يسقط مصادفة عن الشرفة، على الأرجح فالجميع كان يعلم بما سيحدث، وبأدق التفاصيل، تروجها الفضائيات كالمسلسلات، بل المؤكد أننا جميعاً كنا نعلم بأن سانتياغو نصار(*)، سيقتل. انها بالضبط المعرفة المترفة.

كم سيكون عميقاً ذاك العجز الأخلاقي الذي سوف تعانيه الأمة غدا بعد التشويه الثقافي الذي تعانيه اليوم.

لأننا محكومون بالحياة، لا بد لنا من المقاومة كي نحياها فنستحقها عندئذ كبشر، وشرط ذلك الأول هوالحرية وانعتاق العقل والتفلسف، لأن "الفلسفة ابنة الفكر الحر، وسيلة العقل المنطلق القادر على النقد والنقض... ثم اعادة البناء"، كما يؤكد الجابري(٦٦)، نعم إعادة البناء...وحذار من أي مدرسة فكرية تهدم وتنقض ثم تترك العقل في العراء. الفلسفة قبل كل شيء هي ثقافة السؤال. المستقبل مفتوح، غير محتم سلفاً. ان نظرياتنا تجعل ملاحظاتنا متحجرة. ان نموالمعرفة يعتمد بالكلية على وجود الاختلاف" والحرية هي قبل كل شيء حرية الأخر ❑

(*) بطل الرواية الشهيرة، سرد أحداث موت معلن، غابريال غارسيا ماركيز.

(٦٦) محمد عابد الجابري، جريدة الحياة، ٢٠٠٤/١٢/٢

# البروفسور يوردان بييف

■ النظام الدولي والإسلام والغرب

حاوره :

محمد نورالدين

## يوردان بييف

- من مواليد صوفيا (بلغاريا) ١٩٣٨.
- مستعرب وأستاذ التاريخ العربي والإسلامي في جامعة صوفيا وجامعات أوروبية.
- خريج دراسات اللغة العربية من الجامعة التونسية.
- دكتوراه في التاريخ من جامعة صوفيا (١٩٧٤).
- مندوب بلغاريا في الأونيسكو (باريس) ـ ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦.
- أستاذ التاريخ العربي والإسلامي في جامعة صوفيا منذ العام ١٩٧٩.
- دكتوراه دولة في التاريخ (١٩٩٤).
- مدير برنامج «الإسلام وأوروبا»، كوليج أوروبا (بروج ـ بلجيكا).
- شارك في مؤتمرات عربية وعالمية متعددة.
- منح ميدالية كوليج دو فرانس، ووسام الاستحقاق الوطني الفرنسي من رتبة ضابط.

**ـ من مؤلفاته المطبوعة:**

- المقاومة الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط (صوفيا ١٩٧٠).
- الصراع من أجل الوحدة العربية (صوفيا، ١٩٧٢).
- الأونيسكو والعالم المعاصر (صوفيا ١٩٧٦).
- الإسلام: الوحدة المذهبية والتفكك (صوفيا ١٩٨٢).
- مقدمة ابن خلدون: ترجمه إلى البلغارية (بالاشتراك مع بيتيا براتوييفا ومحمد نورالدين) مع تقديم وشروحات (صوفيا ١٩٨٤).
- العالم العربي والإمبريالية (صوفيا ـ ١٩٨٤).
- تاريخ وفلسفة الدين الواحد (صوفيا ١٩٨٥).
- العالم العربي المعاصر: مشكلات إيديولوجية وسياسية (صوفيا ١٩٨٥).
- العامل الإسلامي في السياسة الخارجية للدول الإسلامية (صوفيا ١٩٨٧).
- القسم الخاص بالإسلام في أديان: البوذية، المسيحية والقاموس الإسلامي (صوفيا١٩٩٤).
- القسم الخاص بالإسلام في تاريخ الأديان (صوفيا ١٩٩٩).
- دراسات عربية إسلامية، مهداة إلى البروفسور والدكتور يوردان بييف (صوفيا ٢٠٠١).

حوار

# النظام الدولي، الإسلام، الغرب

**محمد نور الدين: في العام ١٩٧٥، تأسس القسم العربي في جامعة صوفيا. وقد مر عليه اليوم ثلاثون سنة. وكان ذلك في إطار العلاقات المتطورة بين المعسكر الاشتراكي والعالم العربي. كيف يمكن أن تقوّم هذه الثلاثين سنة وأين في رأيك يقع الاستعراب البلغاري ضمن الاستعراب في أوروبا؟**

**يوردان بييف:** حظيت حركة التحرر الوطني العربية التي اتسعت حدودها بعد الحرب العالمية الثانية بالدعم من قبل الدول الاشتراكية. فقد ظهرت إلى الوجود ظروف سياسية ملائمة لقيام علاقات شاملة. كما إن التقارب الجغرافي والسياسي بين العرب والبلغار ساعد على التوسع الفاعل للتعاون بينهم في مجالات مختلفة. خلال مرحلة الخمسينات والستينات من القرن الفائت، برزت عندنا الحاجة الماسة إلى المتخصصين في مجالات الدراسات العربية في صورة خاصة. وقد استجابت الهيئات الرسمية إلى هذه الحاجة وبدأت بإرسال الدارسين إلى الدول العربية، والذين استطاعوا مباشرة بعد عودتهم من هناك العمل كديبلوماسيين وتجار وخبراء ومترجمين. ونتيجة لشعورهم بتخلف العلوم الأكاديمية البلغارية في هذا المجال اقترح المتخصصون في الدراسات التركية والبلقانية أمثال الأكاديمي نيكولاي تودوروف والبروفيسور ستراشيمير ديمتروف إرسال علماء شباب في بعثات تخصصية. وقد ارتبطت حياتي بهذا البناء الأولي للكوادر العلمية في مجال الدراسات العربية.

منذ أكثر من ٤٠ سنة، وبعدما أنهيت دراستي من كلية التاريخ في جامعة صوفيا، وقد هيأت نفسي للعمل في مجال الدراسات البلقانية، أرسلتني الجامعة في بعثة تخصصية إلى تونس حيث درست اللغة العربية. وبعد فترة قصيرة من عودتي من تونس التحقت بالنواة الأولى من الأساتذة في قسم اللغة العربية الجديد. منذ أكثر من ٢٥ سنة وأنا أعمل في القسم كأستاذ لتاريخ العالم العربي والإسلامي. وقد سعينا زملائي وأنا، إلى اختيار

دقيق وإعداد صارم للطلبة، ساعين إلى توفير فرص التطبيق العملي لهم في الدول العربية. والنتائج الملموسة هي كالآتي:

يراوح عدد الخريجين من قسمنا سنوياً ما بين ٥ و١٠ ساهموا ويساهمون في دعم عملية تطوير وتوسيع العلاقات البلغارية العربية. من بين طلبتنا من هم الآن زملاء لنا في القسم نفسه وفي عدد من الجامعات البلغارية التي تُدرس فيها القضايا المتعلقة بالعالم العربي. وهم يتمتعون بكل جميع الصفات والإمكانات التي تؤهلهم للتفوق علينا ـ نحن الجيل الأول من الدارسين في الدول العربية. في الوقت الحاضر ثمة على سبيل المثال ثلاثة من خريجينا أساتذة دائمون في اللغة والحضارة العربيتين في جامعات عالية المستوى في الولايات المتحدة الأميركية والنرويج، وهناك الكثير من خريجينا يلقون محاضرات في الجامعات الأوروبية والعربية ومؤلفين لدراسات علمية وكتب دراسية.

بمناسبة الاحتفال بتأسيس القسم حضر الكثير من المستعربين والمتخصصين في مجال الدراسات الإسلامية زهاء٢٠ دولة. وهذا أمر يكشف عن مكانة القسم وعلاقاته النشطة معهم. يقاس عمر أقسام الدراسات العربية في أكثر البلدان الأوروبية بالقرون وبالمقارنة بهذه الدول فإن قسمنا في طور الطفولة. لكنه طفل بصحة جيدة، وقد بدأ يمشي وها هو يتكلم بوعي بما يكفي لكي يُسمع صوته أبعد مما يسمح به عمره.

**محمد نور الدين: أي مستقبل تراه للاستعراب في بلغاريا عشية انضمام بلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي؟ هل سيقلل ذلك من الاهتمام بالمنطقة العربية والإسلامية، ثقافياً وتاريخياً؟ أم أن العوامل التي تربط بلغاريا والعالمين العربي والإسلامي أقوى من الظروف الأوروبية الجديدة لبلغاريا؟**

**يوردان بييف:** بلغاريا مقبلة على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تهيمن، من الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية، دول غرب أوروبا. من الطبيعي أن علاقاتنا معها ستزداد اتساعاً. لكن انضمامنا إلى الاتحاد الأوروبي لن يقلل من اهتمامنا بالعالم الإسلامي وعلاقاتنا معه ومن ضمنها المجالات العلمية، بل إن هذا الاهتمام سوف يتزايد بصورة مطردة. إذ أن دراسة الإسلام تتطور بوتائر عالية في كل مكان. وإن القول بكون هذا التطور هو في الحقيقة نتيجة للتطرف الإسلامي وخصوصاً بعد مأساة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر هو إدعاء فج للغاية. إن هذا الاهتمام يعود في الدرجة الرئيسية إلى حقيقة كون الحضارة التي بناها هذا الدين العظيم تمر بتغيرات دينامية. ونظرا لمكانتها المركزية ومواردها البشرية والطبيعية، فإن هذه التغيرات من شأنها أن تؤثر إلى درجة كبيرة في السياسة الدولية. وبالعلاقة مع العالمين العربي والإسلامي فإن بإمكان بلغاريا أن تكون مفيدة في إطار التأثير المتبادل مع الدول الأخرى أعضاء الاتحاد الأوروبي، وإن

التقارب الكبير بين شعوبنا سوف يستمر في أداء دور مهم في تطور العلاقات. فمثلا منذ أكثر من قرن كان كاتبنا الكلاسيكي، أليكو كونستانتينوف، ينظر إلى البلغار بصفة كونهم ليسوا «أوروبيين، إلى هذه الدرجة». فنحن عشنا أكثر من خمسة قرون في إطار الإمبراطورية العثمانية، ونحن نعيش سوية اليوم أيضا مع مواطنينا المسلمين. إن عملي يعطيني إمكانية تعليم طلبة ومتخصصين من كل الدول الأوروبية. ويبدو جلياً لدى دراسة الإسلام أننا إلى جانب جيراننا الدول البلقانية تتقدم ثلاث خطوات على الاسكندنافيين، وخطوتين على الأوروبيين الغربيين، وخطوة واحدة على الأسبان. إن التراث التاريخي والتعايش مع قوميات وأديان مختلفة أثّرا في طبيعتنا القومية في اتجاه الدعم الإيجابي لوجهة نظرنا ومعارفنا عن الإسلام. ولهذا فمن المنطقي في هذه الحالة وبفضل هذه الروح وبالتزامن مع المعرفة والتجربة، أن يحتل المستعربون البلغار والمتخصصون في الدراسات الإسلامية بسرعة مكانة مهمة في الأوساط الأكاديمية العالمية.

**محمد نور الدين: عُرفت منطقة البلقان على انها نقطة تفاعل والتقاء (وصدام) الحضارتين الأوروبية والإسلامية (بنموذجها العثماني). إلى أي حد يمكن اعتبار تاريخ البلقان جزءاً من التاريخ الإسلامي؟ وأي أثر (إيجابي أو سلبي) تركه الوجود الإسلامي (العثماني) في البلقان على هوية المجتمعات البلقانية؟ وهل كان عاملاً في رسم هوية أكثر تفهماً (أو أكثر عداء ونفوراً) لدى البلقانيين (ومن خلفهم ما تبقى من أوروبيين) إزاء الإسلام؟**

**يوردان بييف:** ليست دول البلقان جزءاً لا يتجزأ من التاريخ الإسلامي فحسب، وإنما هي أيضا جزء من المصير المشترك اليوم. هنا يعيش نحو ١٥ مليون مسلم. وإذا أضفنا مواطني الجزء الأوروبي من تركيا، فإنهم يمثلون ٣٠ مليوناً. إن الحضور الإسلامي الذي دام قروناً حدد طابعا مميّزاً للبيئة والثقافة في القسم الأكبر من أراضي شبه الجزيرة. الإسلام متجذر فيه، وأنصاره سكان محليون. ولهذا فإن أي تقويم أحادي الجانب وبغض النظر ما إذا كان إيجابياً أو سلبياً لدور الإسلام في تحديد مصائر المنطقة في الماضي والحاضر سيكون سطحياً ولن يصمد أمام التحليل العلمي. وفي هذا الصدد تصح كثيرا الرؤية الهيغيلية والتي تقول إن كل واقعي هو عقلي وكلّ ما هو عقلي هو واقعي. ولنقارن قليلاً: بعد حياة دامت سبعة قرون في الأندلس، تم طرد المسلمين أو نُصّروا والذين يعيشون الآن هناك هم مهاجرون من عدة عقود. بينما نجد في جزيرة البلقان أن المسيحيين والمسلمين مستمرون في العيش سوية. إن حضور الإسلام أدى إلى تشكيل طابعه «البلقاني» وثقافته الروحية والمادية الخاصة. إنهم يتأثرون وهم أنفسهم يمارسون تأثيراً متعدد الجوانب في الثقافة المسيحية المحلية والسكان المحليين. هكذا تشكّل الوجهُ والطبيعة المتميزان للـ

**«الإنسان البلقاني»** لـ " "Homo balcanicus" الأوروبي، غير «الأوروبي الغربي»، الذي سواء أكان مسيحياً أم مسلماً فقد اكتسب كثيراً من ملامح الثقافة العثمانية المتعددة الجوانب والخصائص. يكفي أن نشير إلى أن الكثير من الكلمات العربية والفارسية والتركية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مخزون اللغات البلقانية كافة. وفي الجوانب ذات الطبيعة الطقسية الدينية العالية الحساسية نعثر على العشرات من المناسبات التي يحتفل بها من قبل المسيحيين والمسلمين، سواء في صورة مشتركة أو كل على طريقته، ولكن مع المشاركة الروحية للآخر. مثلا في عشية الاحتفال بعيدي الميلاد والفصح وفي العديد من الكنائس والأديرة البلغارية يقضي الكثير من البلغاريات والمسلمات مع أطفالهن الليل جنباً إلى جنب. يساعد على هذا بالطبع التقارب والتشابه بين الدينين ـ الشقيقين، المسيحية والإسلام.

وفي الوقت نفسه، فإنه في القرون الثلاثة الأخيرة، ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية، بقيت الدول البلقانية بعيدة عن التقدم العاصف لأوروبا الغربية. لقد تخلف المجتمع، والمنطقة أبعدت عن الواقع المعاصر، وأضحت في نهاية المطاف ساحة للتوسع العسكري والاقتصادي والفكري. وتحت تأثير هذا التوسع أخذ المسيحيون البلقان الفكر القومي بتفسيره «الألماني». وبوراثته للنظام العثماني «الطائفي»، واندماجه معه، في القرنين التاسع عشر والعشرين حوّل الفكر القومي الدين إلى صفة مقررة للتمايز، مثلما بين القوميات البلقانية التي كانت في طور التشكل، كما أصبح صفة مقررة أيضا للتفرقة في إطار كل قومية على حدة. مضافاً إليها غياب النضج والتخلف السياسي، فإن عملية التمايز هذه من ضمن العوامل التي أثارت التوتر القومي داخل وبين الدول البلقانية. أُطلق على العمليات الجارية والوضع الناتج منها في شبه الجزيرة اسم **«البلقنة»**. وقد دخل هذا المصطلح في علوم التاريخ والسياسة لتوصيف عملية انهيار المنطقة السياسية الواحدة (في هذه الحالة جزء من الإمبراطورية العثمانية) وتحولها إلى مجتمعات متفرقة متصارعة في إطار دولة مختلفة. بعد مرحلة معينة من الهدوء خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ومع انهيار يوغسلافيا في التسعينات منه اتخذت الصدامات الدموية شكلاً متخلفاً ومقززاً جديراً بالمحاربين الدينيين. لقد كانت هذه الصدامات مثابة حروب الطموحات والأوهام القومية التي لم تتحقق والمتعلقة بالتفوق وإخضاع الجار ـ الصديق. إذ إن جميع الشعوب البلقانية أخوة، لكن للأسف أثبت الواقع الحقيقة نفسها، بأن الصدامات بين «ذوي اللحمة الواحدة» تتميز دائما بالقسوة وبغياب التهادن. فكل ما يمكن «بلعه» والتسامح من أجله مع **«الأجنبي»**، لا يُغضُّ النظر عنه مع **«القريب»**. إن إشعال فتيل هذه الصدامات يعود دائماً إلى الطموحات الإجرامية وأخطاء قادة جميع المجتمعات

الدينية في البلقان، سواء أكانوا كاثوليكيين وأرثوذكسيين أم مسلمين. كل واحد منهم بحث فوجد الدعم من قوى سياسية خارجية من الغرب والشمال والشرق. بهذه الطريقة تم إنهاك جميع الأوساط ذات التفكير الواقعي في المجتمعات الدينية الثلاث، وقد ساعد عزلهم عن الساحة السياسية على "بلقنة" المنطقة واندلاع الصدامات التي ستبقى جروحها تنزف فترة طويلة في شبه جزيرة البلقان.

من خلال تأملاتي المتعلقة بهذا السؤال أعتقد أنني أجيب عن أسئلة أخرى. أنا أتفق مع الرأي القائل بأن نظرية «**صدام الحضارات**» تمت مناقشتها على نطاق واسع جدا وهي «موضة»، لكنها فرضية متطرفة. وهي مدعومة بحقائق تاريخية وجيوسياسية منظمة علمياً ومستخدمة في صور مغرضة. لقد واجه صاموئيل هانتنغتون الذي صرح إن «الخطوط الفاصلة بين الحضارات سوف تشكل خطوط مواجهة في المستقبل» واجه انتقادات مستندة علمياً. ورداً على هذه الانتقادات قام هانتنغتون ببعض التدقيقات التي خففت، بل وأضعفت العديد من الخلاصات والرؤى التي تم نشرها في صورة واسعة. ولدى اصطدامها بالواقع تزعزعت ثقته بالصلاحية المطلقة لنظريته. ألم يكشف القرن العشرون بأن الخصوم الرئيسيين في كلا الحربين العالميتين الأكثر دموية في التاريخ ينتمون إلى الحضارة الأوروبية؟ حقا إن ثمة توتراً وصدامات على الحدود الفاصلة بين الحضارات، ولكن في أكثر الأحيان كانت خطوطا للتغلغل المتبادل الدائم والشامل. إن الدول البلقانية كمنطقة حدودية مثال على الحركة ذات الاتجاهين المتقابلين وعلى نتائج مثل هذه العمليات.

**محمد نور الدين: ارتفع، بعد سقوط الشيوعية، وشيوع نظرية صدام الحضارات، نداء حوار الحضارات. كرد على المروجين لصدامها. وكان منطلق ذلك دعوة الرئيس الإيراني السابق، محمد خاتمي، وتبني الأمم المتحدة لها. في رأيك على اية أسس ينبغي للحوار أن يقوم لكي يؤدي إلى نتائج إيجابية؟ وهل في الإمكان الوصول إلى ذلك في ظل هيمنة قطب واحد يرفع شعار: العالم إما معنا وإما ضدنا؟ أو من ليس معنا فهو ضدنا؟**

**يوردان بييف:** لقد كُتِمَ صوت الإقتراح الشجاع والذي جاء في وقته الذي قدمه الرئيس خاتمي والمسمى أيضاً «آية الله غورباتشوف» بسبب صوت الأسلحة قي المنطقة. بيد أن «إعادة البناء» الإيرانية، هنا، لم تنجح ومن غير المؤكد أنه سيكون في وسع الرئيس الجديد إعادة العمل في الاتجاه نفسه الذي أختطه سابقه. إن فكرة كون «**الذي ليس معنا هو ضدنا**» صاحبت جميع الإيديولوجيات الدينية والعلمانية التي سعت إلى التغيير الجذري لجوهر الطبيعة الإنسانية. لنتذكر الأزارقة والطهريين الإنجليز (الذين حين هاجروا إلى العالم الجديد - أميركا حددوا العناصر الرئيسة للسياسة الأميركية)، والبلاشفة الروس

وأنصارهم في مختلف أنحاء العالم. عندما يؤمن المرء بصورة عمياء بأنه هو وحده يمتلك الحقيقة المطلقة المتعلقة بماضي وحاضر ومستقبل البشر وبأن جميع الناس الآخرين يجب أن يقبلوا هذه الحقيقة أو أن يخضعوا لها، فإنه دائما ما يصل إلى الألم والبؤس العام. لقد كشف التاريخ لنا بأن مثل هذه الادعاءات آجلا أم عاجلا لابد وأن تنتهي إلى الفشل، ولكنها أيضا ستظهر من جديد تحت هذا الشكل أو ذاك، وخصوصا في شروط التغيرات السياسية العميقة الجذور اجتماعياً.

**محمد نور الدين: شهد النظام الدولي بعد سقوط الحرب الباردة والاتحاد السوفياتي اختلالاً هائلاً في موازينه. واندفعت واشنطن في استراتيجية السيطرة على العالم اقتصادياً وعسكرياً من طريق الضغوط والحروب في العراق (١٩٩١) وأفغانستان ومن ثم العراق (٢٠٠٣) وإطلاق يد إسرائيل ضد الفلسطينيين. ومن طريق حصار روسيا عبر إقامة قواعد عسكرية في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى.**

**هل تعتقد إن هذه الإستراتيجية تمتلك شروط النجاح أم إن عوامل الفشل تكمن داخلها؟**

**يوردان بييف:** تتخذ كل هذه الخطوات السياسية و المبادرات الاقتصادية والفاعليات العسكرية منطق الطموح نحو التقدم وإعلاء شأن الشعب الأميركي. إن هذا الطموح لا ينفصل عن الاعتقاد بأنه قد أوكلت إليه رسالة عليا. ولا يمكن تحقيق هذه الرسالة إلا من طريق التفوق الأميركي في جميع المجالات. لا أقول سيادة، ولكن لا مناص من أن تتبع التفوق. ومن جديد تظهر للعيان النزعة الأنانية المثالية الطهرية التي تعتقد بأنها تسعى إلى رفاهية جميع الشعوب التي لا تعارضها، أما من يعارضها فإنه عليه أن يقبل أوامره. وبالتالي فإنه في حالة السير على هدى هذه الرسالة تكون جميع الوسائل خيرة. لكن الطموح نحو التفوق يؤدي إلى نتائج نجدها، حتى في السياسة لقانون نيوتن الخاص بالفعل ورد الفعل، تتعارض وفي درجات مختلفة من العزيمة والانسجام والإمكانات لدى جميع الدول والشعوب. إن هذه الأفعال سوف تكون أكثر تنوعاً والتنسيق بينها أكثر نجوعاً.

قبل سنة منحت جامعتنا (صوفيا) درجة دكتوراه شرف للمستعرب والسياسي ورجل الدولة الروسي إيفغيني بريماكوف. بعد الاحتفال الرسمي، وفي حلقة من الزملاء، سألناه كيف ينظر إلى السياسة المتبعة من قبل الإدارة الأميركية الحالية وهل يعتقد أنه في الإمكان تحقيق أهدافها. فأجاب في هدوء مشوب بنوع من المزاح بأن التاريخ يكشف لنا أن نزعات التفوق وحتى لو كانت على جزء من العالم قد انتهت دائما إلى الفشل. وفي الوقت الراهن أمام هذه النزعات وعمليات العولمة تقف جدران لا يمكن تذليلها بأية وسائل.

أعتقد أن السياسة التي تتبعها واشنطن والمتلخصة بالضغط السياسي والعسكري سيتم تخفيفها أجلاً أم عاجلاً. آمل أن يكون هذا نتيجة للتنازلات المتبادلة بين جميع الفرقاء وفي شكل خاص في المجال الاقتصادي الذي اكتسب دوراً حاسماً في التطور العالمي في زمن العولمة.

**محمد نور الدين: بعد ١١ أيلول/سبتمبر ارتفع شعار مكافحة الإرهاب الإسلامي من جانب إدارة بوش. لكن محصلة السياسات الأميركية كانت محاولات لا تزال قائمة لتدمير الهوية الإسلامية لشعوب العالم الإسلامي والعربي تحت ذريعة تجفيف منابع الإرهاب، سواء في الثقافة والتعليم أو حركة راس المال الإسلامي، متجاوزة (الإدارة الأميركية) الجذور الأصلية لـ ١١ أيلول/سبتمبر المتمثلة بالسياسات العدوانية الأميركية ضد العرب والمسلمين والدعم المطلق لسياسات الإبادة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين والعرب. كيف تقرأ الجوانب المختلفة لهذه الصورة؟**

**يوردان بييف:** ليس في وسع مبررات الحرب المعلنة من قبل جورج بوش على الإرهاب الإسلامي أن تمحي لا الهوية العربية ولا الإسلامية، وإن مستشاري الرئيس الأميركي لا يضعون في تخطيطهم مثل هذا الهدف الخطير والخيالي على حد سواء. الهدف هو «تهدئة» هذه المنطقة العاتية ـ وهذا يعني حركة الشعوب التي تسكن المنطقة ضد التخلف والفقر، وأن يكون النضال من أجل مكانة عادلة على الساحة السياسية «مقننة» بطرق تتناسب مع المصالح العالمية والمحلية لواشنطن. إن التناقضات المنبثقة قد تفاقمت للأسف وإن العمليات الخطيرة التي تشهدها المنطقة تكشف عن الأساليب الأميركية لحل هذه التناقضات. أما ما يتعلق بمشروع «**الشرق الأوسط الكبير**»، فنحن أمام شَبَه مع معاهدة سايكس ـ بيكو للهيمنة على المنطقة والتأثير فيها. ولكن الفرق هو أن واشنطن لا تكشف عن أية رغبة لمشاركة أي كان في هذه المصالح. في الحقيقة نحن أمام توليف ما بين تجربة «معاهدة بغداد» خاضعة لمبدأ «وحِّد تسُد» وصيغة متطرفة لـ «لمبدأ أيزنهاور» عند تطبيقها في صيف ١٩٥٨، حيث قام الجيش الأميركي بإنزال على شواطئ لبنان. كان الرئيس الأميركي قد رأى أن الثورة العراقية الناجحة تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة. وبعد فترة قصيرة تم سحب هذه القوات. ولكن الآن وحتى بعد تنصيب حكومة خاضعة في بغداد فإن الأميركيين عازمون على إبقاء الاحتلال العسكري. إحتلال من نمط استعماري "كلاسيكي" كانت واشنطن وعلى امتداد نصف قرن تنتقده، لأنها تعتبره متخلفاً وغير ناجع ناشرة بذلك ومطبقة استراتيجية الاستعمار الجديد. ومن المفارقة أن يقوم أحفاد أول ثورة ناجحة ضد الاستعمار بالعودة إلى أدوات ذلك الاستعمار نفسه!

**محمد نور الدين: دائما تظهر معضلة بين الحركات الإسلامية والسلطة، وبين**

**الحركات الإسلامية والديموقراطية. وتتهم هذه الحركات بأنها تتوسل الديموقراطية مطية للوصول إلى السلطة للانقضاض عليها (الديموقراطية) بعد الوصول. في حين أن ذلك كان ذريعة تستخدمها الأنظمة القائمة لتأبيد سلطتها ومنع الحريات والديموقراطية. كيف تقرأ تجارب الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي في العلاقة مع السلطة ومع الديموقراطية؟**

**يوردان بييف:** هذه أسئلة معقدة وفي عملية البحث عن أجوبة مقنعة لها كتبت الكثير من الكتب، بعضها ذكي والبعض الآخر غبي. أتفق مع ما قلته في صدد التنكر للمبادئ وتزوير شعارات الديموقراطية خدمة للمصالح الشخصية أو الطائفية. ولكن إلى حد الآن فإن التأكيد في أوروبا لا يزال على هذه المبادئ. ورغم التضحيات الكبيرة فإن الديموقراطية أساس مناسب للرفاهية والتقدم الشامل في عصرنا الحالي. وفي بلغاريا أيضا، حيث تم التوصل في مرحلة الاشتراكية إلى أعلى مستوى من التقدم في تاريخها، هي الآن وبعد ١٥ سنة من التوجه الديموقراطي لا تزال بلغاريا عاجزة عن الوصول حتى إلى نصف حجم الرفاهية في مرحلة الاشتراكية. الإسلام بالنسبة إلي دين والديموقراطية سياسة ولهذا فإن الموضوعة الشائعة «دين ودولة» غير قادرة على التوجيه نحو حل واقعي لمشكلة المزاوجة ما بين الدين والسياسة. لأن الأمر لا يتعلق بالتناقض وإنما بالتفاوت ما بين مجالات التطبيق الخاصة بكلا الظاهرتين. إن التجارب التي سعت إلى تحويل الإسلام إلى سياسة كانت فاشلة وضارة بقدر ما كانت فاشلة التجارب الساعية إلى تحويل الديموقراطية إلى دين، مدعية أنها تمتلك الحقيقة المطلقة.

**محمد نور الدين: سؤال أخير: ارتباطا بالسؤال السابق، شهدت تركيا تجربة مثيرة في علاقة حركة إسلامية بالسلطة في بلد مسلم لكن ذو نظام علماني. وأطلقت واشنطن اسم الإسلام المعتدل على تجربة حزب العدالة والتنمية بل قدمته نموذجا للسلطة في العالم الإسلامي.**

**أولاً، كيف تقرأ تجربة حزب العدالة والتنمية بما هي علاقة بين حركة إسلامية والنظام العلماني؟**

**ثانياً، كيف تقرأ مسار تركيا إلى الاتحاد الأوروبي لجهة تأثيراته على تركيا من جهة وعلى الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى وعلى مجمل العلاقة بين أوروبا (والغرب) والإسلام، وخصوصا أن رجب طيب اردوغان يرى عضوية تركيا هي العنوان للمصالحة بين الحضارات، فيما بقاؤها خارج الاتحاد سوف يؤكد نظرية صدام الحضارات؟**

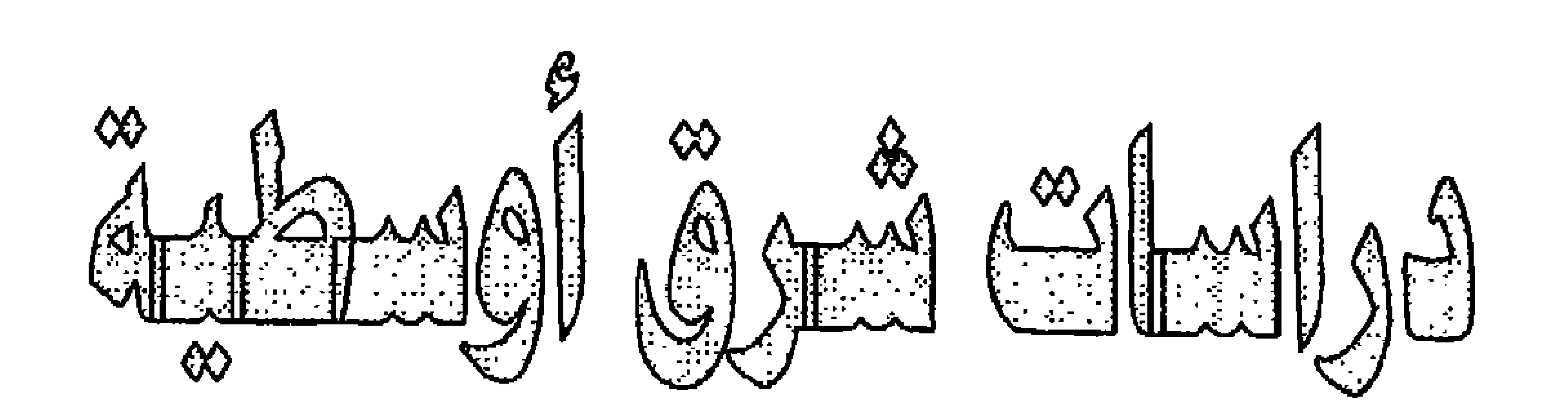
**يوردان بييف:** تطرح علي أسئلة لا أستطيع الإجابة عنها إلا جزئياً من الناحية الاختصاصية.

إن الحزب الذي يقوده رجب اردوغان يصر على الحفاظ على الكثير من القيم الإسلامية في الحياة الاجتماعية التي تم تجاهلها إلى حد ما، في الماضي والآن، من قبل الأحزاب ذات التوجه العلماني. وفي العلاقة مع هذه المشكلة نحن أمام نوع ما من عدم الاهتمام بها. وفي اعتباره حزباً في السلطة، فمن الواضح أنه يقوم ببعض التنازلات عن شعاراته الاولية، إذ إنه يأخذ في الاعتبار المزاج العلماني الذي مد جذوره في المجتمع التركي. هنا نلاحظ أيضا الظاهرة المعروفة من عهد الثورة الفرنسية الكبرى: «على الوزراء اليعاقبة ألا يكونوا يعاقبة حقيقيين». نمط السلوك السياسي لـ «**الإسلام المعتدل**» يمكن أن يستخدم فقط في حالة المقارنة بالإسلام المتطرف. ولكن يجب التأكيد في شدة أن «الاعتدال» هو من جوهر هذا الدين. الإسلام يسعى إلى الهدف المثالي: مجتمع الحوار المتكافئ والاتفاق ما بين أفراده من أجل تحقيق التوازن والابتعاد عن التطرف، كما يشير القرآن الكريم بوضوح جلي.

أما ما يتعلق بقضية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، فأود أن أطرح باختصار بعض الملاحظات الشخصية كأستاذ في «الكوليج الأوروبي» في مدينة بروج ـ بلجيكا «المشهور بصفته أقدم معهد ما بعد التحصيل الجامعي في العالم للدراسات الأوروبية». يرى كثير من السياسيين والمتخصصين أن الوثيقة التي أعلن عنها المجلس الأوروبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ «الهدف العام للمحادثات» ـ قبول الدولة (l'objectif commun des negotiations c'est l'adhesion) فإن صفتها الأحادية الجانب سوف تخلق مشاكل متزايدة لتركيا في طريق تحققها. فقد كان من الضروري مرونة أكبر. أنا أتفق مع فكرة اردوغان في صدد النتائج الخاصة بقبول أو رفض عضوية تركيا. ولكن من الواضح أن لا الأوساط الحاكمة الأوروبية ولا الرأي العام جاهزون لهذه الخطوة المهمة والتي سوف تحدث تغيرات نوعية حاسمة في الاتحاد الأوروبي نفسه. فهي من شأنها أن تعقد الحل الإيجابي للمشكلة الراهنة المتعلقة بمستقبل ١٥ مليون مسلم في أوروبا الغربية. وهي مشكلة تُعد لحلها الكثير من «الوصفات». رأيي الشخصي هو أن طبيعة العلاقة بين تركيا و الاتحاد الأوروبي يجب أن تقوّم باتجاه التكامل المستقبلي لجميع دول حوض البحر الابيض المتوسط: يجب عدم التقليل من أهمية فكرة **حضارة البحر الأبيض المتوسط** التي عرضها الكاتب الكبير طه حسين. فمن الواضح أن مثل هذا الاتحاد المصغر، الذي يمكن أن يطرح نفسه على بساط البحث في المستقبل البعيد اكثر مما في المستقبل القريب، لا يمكن أن يتحقق على أساس المبادئ الصالحة كعامل يوحد الدول الأوروبية في الوقت الحاضر.

ولهذا فإنه منذ الآن في مرحلة المحادثات يجب أن يتم البحث عن صيغ للتعاون والتكامل التي من شأنها أن تكون مثالاً وأساساً لعلاقات الاتحاد الأوروبي المستقبلية مع الدول العربية والإسلامية ❑

مجلة




**فصلية محكّمة**

اقرأ في هذا العدد




يباع العدد بـ:
2 دينارين أردنيين داخل الأردن.
- 3 دولارات أمريكية في الدول الأخرى.
(شاملاً البريد العادي)
للاشتراك:
الاتصال مع المجلة أو الاطلاع على الموقع على شبكة الانترنت
(www.mesj.com)




## دراسـات ومـقـالات

# السياسة الإمبريالية الأميركية العدوانية الكاملة على شعوب العالم

خالد غزال*

مثلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ نقطة تحول في السياسة الأميركية في العالم. وكانت الولايات المتحدة قد اعتبرت أن انهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة نقل الزعامة إليها بعدما أعلنت ولادة النظام العالمي الجديد وحددت السياسة الخارجية الأميركية نفسها بأنها صاحبة دور «رسالي» يهدف إلى «تحرير» البشرية والدفاع عن حقوق الإنسان، ما يعني إعطاءها الحق في شن حروب إستباقية في أي مكان في العالم لتحقيق أهدافها.

على امتداد التسعينات وضعت معاهد أبحاث ودراسات خططاً إستراتيجية لضمان السيطرة الأميركية على العالم وموارد النفط في الشرق الأوسط. وقد مثلت عودة الاستعمار الأميركي العسكري المباشر إلى المنطقة العربية ذروة هذه الإستراتيجية.

دفعت أحداث ٩/١١ السياسة الأميركية إلى منعطفات خطرة. فتحت اسم مكافحة الإرهاب، خاض المحافظون الجدد حروباً في أفغانستان واحتلوا العراق، وهم يهددون باجتياح مناطق أخرى.

تعرضت هذه السياسة إلى اعتراضات وانتقادات عنيفة داخل الولايات المتحدة وخارجها. تعرض هذه المقالة للسياسة الأميركية، كما تناولها خمسة من الكتاب الأميركيين، صدرت مؤلفاتهم خلال العام ٢٠٠٤.

## ١ ـ التحديات التي تواجه القومية الأميركية والمجتمع الأميركي

في كتابه الصادر عام ٢٠٠٤ بعنوان «**من نحن؟**»[١]، يسلط صموئيل هانتنغتون الضوء على التحديات التي تواجه الهوية القومية الأميركية. فلقد شكلت اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في واشنطن ونيويورك أهم حدث أمني وسياسي طاول قلب الولايات المتحدة الأميركية، وهو حدث لم يعرف الأميركيون مثيلاً له منذ أحرق البريطانيون البيت الأبيض عام ١٨١٤.

أيقظت هذه الاعتداءات لدى الأميركيين قضايا تتصل بتاريخهم وتكونهم، من التساؤل عن

(*) كاتب لبناني.

(١) Sammuel Hantington, *Who Are We?* 2004.

أسباب استهدافهم وصولاً إلى طرح القضايا التي تتناول هويتهم القومية. إن أسئلة من نوع: هل نحن شعب أم مجموعة من الشعوب المتآلفة في دولة، هل تحدد الولايات المتحدة نفسها دولة ذات قومية عالمية جوهرها القيم المشتركة للإنسانية والشعوب، أم أنها قومية غربية تتحدد هويتها بالإرث الأوروبي ومؤسساته؟ وصولاً إلى التساؤل ما إذا كانت الولايات المتحدة تشكل حضارة متميزة ذات خصوصية أم أنها ثقافات متعددة ومتنوعة انصهرت فيها شعوب مختلفة؟

عبرت هذه الأسئلة عن نفسها في الحركة اليومية للأميركيين وفي تحولات سلوكية متعددة. بات رفع العلم الأميركي في كل مكان ظاهرة ذات دلالة، واتسعت مساحة العودة إلى الدين بقوة واحتلاله موقعاً رئيسياً في الحياة العامة والخاصة وفي الحياة السياسية. استحضرت العقيدة التي تأسست عليها الدولة، وطرحت بقوة مسألة الهجرة والمهاجرين، وكثرت التساؤلات حول وحدانية اللغة الإنكليزية وتحدي استمرارها في ظل زحف ثنائية اللغة، وأثيرت مسألة الولاء القومي للدولة في ظل انبعاث الولاء للأعراق والإثنيات، واستحضرت الأخلاق الأميركية المهددة راهناً بقيم أخرى، وصولاً إلى طرح أسئلة حول موقع أميركا في العالم والتناقض بين هوية تريد تغليب الداخل وهوية متجاوزة، ترى فيها النخب الأميركية والمؤسسات المجال المناسب لتحقيق مصالح الولايات المتحدة.

وتهدف إثارة هذه العينات من القضايا إلى قراءة الهوية القومية الأميركية في المرحلة الراهنة من التاريخ الأميركي والتحديات التي تواجه هذه الهوية، وذلك من أجل دفع الأميركيين أنفسهم إلى إعادة قراءة تاريخهم والطريقة التي تكوّنت فيها دولتهم والواقع الذي وصلت إليه في ضوء المقومات والمكوّنات الأصلية واللاحقة، وصولاً إلى التنبيه من المسار الذي تمضي فيه أميركا على مستوى أوضاعها الداخلية أو في علاقتها بالعالم.

تشكلت الولايات المتحدة الأميركية في الأصل من مهاجرين أوروبيين استوطنوا أرضها، ثم تلاحقت هجرات متنوعة شملت أعراق وإثنيات وثقافات وأدياناً متنوعة. وستظل مسألة العلاقة بين المستوطنين الأوائل والمهاجرين ترخي بظلالها على تكون الهوية القومية الأميركية وكيفية تحديدها على الرغم من استيعاب أجيال المهاجرين ضمن المجتمع الأميركي.

يطلق على الولايات المتحدة بحق مصطلح أنها قومية من المهاجرين. فبين ١٨٢٠ ـ ١٩٤٣ دخل الولايات المتحدة حوالى ٤٣ مليون أوروبي، وبين العام ١٩٦٥ و٢٠٠٠ وصلها حوالى ٢٣ مليون مهاجر غالبيتهم من أميركا اللاتينية، وفي عام ١٩٩٠ كان ربع المهاجرين غير شرعيين. وعلى رغم الجهد الحثيث لاستيعاب هؤلاء المهاجرين في الثقافة والمجتمع الأميركيين، إلا أنهم ظلوا يحملون عاداتهم وتقاليدهم والتشديد على التجمع والسكن في أماكن منفصلة. إن فرض اللغة الإنكليزية لغة وحيدة كعنصر حاسم في الإندماج لم يلغ هشاشة تقبل المهاجرين في شكل واسع للثقافة والقيم الأميركية. إن عملية الإندماج

والإستيعاب ظلت متفاوتة ومتصلة بطبيعة المهاجرين والبلاد التي قدموا منها. فالإستيعاب كان سريعاً من مهاجرين أوروبيين تتشابه ثقافتهم ولغتهم مع الثقافة الأميركية، وتشذ عن هذه القاعدة الجاليات الألمانية. كما تخف نسبة السرعة في الإندماج لدى المهاجرين القادمين من أميركا اللاتينية والمكسيك.

أما المهاجرون الأكثر بطءاً وصعوبة في الإندماج، فهم المسلمون العرب الذين ينظرون إلى ثقافتهم على أنها ذات خصوصية ولا تتفق كثيراً مع قيم الثقافة الأميركية ومكوّناتها. لكن التحدي الأكبر الذي لا تزال الولايات المتحدة تواجهه هو تحدي الهجرات من أميركا اللاتينية والمكسيك. فحجم هذه الهجرات بات يشكل ١٢ في المئة من سكان الولايات المتحدة، وما يميز هذه المجموعات تمسكها بخصوصياتها وبثنائية المواطنية والجنسية. والأهم من ذلك كله هو تمسكها بثنائية اللغتين الإنكليزية والإسبانية، وهو أمر يرى فيه الأميركيون عائقاً كبيراً في وجه تحقيق الإستيعاب. ومن الأرقام الدالة على ذلك وجود نحو ٢٦ مليون أميركي يتحدثون اللغة الإسبانية في بيوتهم ويصرون على أن تكون موازية للغة الإنكليزية.

عانت الولايات المتحدة مشكلات العرقيات والإثنيات، فهي الدولة الوحيدة تقريباً في العالم التي يتشكل شعبها من مجموعة شعوب وافدة من جميع القارات من دون استثناء. نجم عن ذلك أن التاريخ الأميركي اتسم بالصراع المتتالي بين هذه الأعراق والإثنيات وحصول أوسع مظهر من مظاهر التمييز العنصري في التاريخ، لا تزال آثاره واضحة حتى اليوم. لم تمنع المبادئ التي وضعها المؤسسون الأوائل في صلب الدستور الأميركي، والداعية إلى المساواة، من التمييز ضد السود والقادمين من آسيا وأميركا اللاتينية والبلدان العربية.

تمثل العقيدة الأميركية والثقافة الأنكلو بروتستانتية والدين مقومات رئيسة في الهوية القومية الأميركية. ويرى الأميركيون أن عقيدتهم تقوم على احترام فردية الكائن الإنساني والمساواة بين البشر والحق في الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص. وأن الأفكار المركزية لهذه العقيدة تعود في جذورها إلى البروتستانتية التي جعلت الأميركيين أكثر الشعوب تمسكاً بالفردية والإنغماس في العمل حتى الإدمان عليه بصفته مفتاح النجاح الفردي. لكن اقتران الثقافة والعقيدة بالدين خلال العقدين الأخيرين بدأ يطرح سؤالاً حول علمانية الولايات المتحدة الأميركية. وتظهر المؤشرات أنه لا توجد حالياً دولة في العالم تمارس فيه المسيحية تأثيراً كما هو الحال في الولايات المتحدة. ففي إحصاء صادر عام ١٩٩٦ تبين أن هناك بين ٨٤ و ٨٨ في المئة من الأميركيين يصرون على تحديد أنفسهم بمسيحيتهم، وأن الأميركيين يجتاحهم قلق فعلي من الديانات الأخرى الموجودة على أرضهم كالإسلام والبوذية والهندوس والسيخ.

يترجم الأميركيون تعلقهم بالدين عبر المغالاة في ممارسة الشعائر والطقوس والاحتفالات الدينية، والإصرار على أنهم شعب متميز ومختار من الله.

على امتداد القرن العشرين مثلت الشيوعية عدواً كان يشحن الهوية القومية الأميركية بعناصر القوة. وقد حددت الولايات المتحدة نفسها بأنها صاحبة العقيدة النقيض للشيوعية ثقافياً وسياسياً وأيديولوجياً. أدى انهيار الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وتحول قسم من الأنظمة إلى الديموقراطية مطلع التسعينات من القرن الفائت إلى وجود فراغ عقيدي في أميركا، كان فقدان العدو أبرز تجلياته. استبدلت الشيوعية بمحور الشر وبالإرهاب والدول الداعمة له وبأسلحة الدمار الشامل. ترافق ذلك مع تحولات أساسية في قلب المجتمع الأميركي عبرت عن نفسها بالدور المتصاعد للتعصب القومي وازدياد وزن الدين وانبعاث النزعات العنصرية. وتوّج انتخاب جورج بوش وتولي المحافظين الجدد مقاليد الحكم هذه التحولات في شكل فاقع.

حسم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مرحلة التفتيش عن عدو. بات أسامة بن لادن ومعه المحاربون المسلمون رمزاً للإرهاب المتنقل من أفغانستان إلى باكستان والعراق وفلسطين. جرى استخدام هاجس الخوف من أجل استثارة الشعب الأميركي وتحقيق لحمته ووحدته حول الحكم الجديد.

ترتب على الخوف والتخويف ازدياد حدة التعصب القومي وانبعاث لشوفينية أميركية لم يكن لها مثيل في التاريخ الأميركي. وتصاعدت وتيرة المزاعم القائلة إن الأميركيين يواجهون حسداً وحقداً من شعوب ودول بالنظر إلى ما يتمتع به الأميركيون من تقدم وتفوق علمي وليبرالية سياسية. استثمرت المنظمات المسيحية، وخصوصاً الإنجيلية منها، هذا الشعور لتزيد من وزنها ونفوذها في السياسة العامة والتدخل في الإنتخابات النيابية والرئاسية. تنافس الجمهوريون والديموقراطيون على استخدام الدين لتسويغ أهدافهم وإعطاء المشروعية لأنشطتهم، كما أعلن الرئيس بوش أن زمن التمييز ضد المجموعات الدينية قد ولّى وانتهى.

ليس غريباً في ظل هذ الانبعاث للتعصب القومي والديني أن يسود لدى الأميركيين شعور بأن دولتهم تحمل مهمة رسالية تتجاوز حدودها نحو العالم، وهو أمر يفرض على الولايات المتحدة أن تجند قوتها العسكرية والإقتصادية لضرب قوى الشر والدول المارقة وتحقيق الديموقراطية والعدالة والمساواة والحرية في العالم. من أجل ذلك، كانت الحروب المتنقلة في أفغانستان والعراق وإعطاء الدعم المطلق لإسرائيل، والسعي الحثيث لرسم خريطة الشرق الأوسط والعالم وفق المصالح الرسالية الأميركية. وسط هذه السياسة والآراء يواجه المجتمع الأميركي السؤال الأخطر في تاريخه: هل توحد الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة المجتمع الأميركي أم تقسمه؟ وهل تبقى الولايات المتحدة دولة موحدة حتى العام ٢٠٢٥؟

## ٢ ـ سياسة الكذب وتخويف الشعب الأميركي

مقابل هذه القراءة البنيوية والنظرية لصموئيل هانتغتون، فإن مايكل مور في كتابه **«يا هذا، أين موطني»**(٢)، يتصدى للسياسة الأميركية التي ينفذها جورج بوش الابن ومعه رعيل من

(٢) Michael Moore, *Dade Where's My Country?*, 2004.

المحافظين الجدد. فالنخب الأميركية لا تزال أسيرة المكونات التي قامت عليها الولايات المتحدة الأميركية والقيم التي انطلقت منها أساساً لسياستها الداخلية والخارجية. فالولايات المتحدة، بالنسبة إلى هذه النخب، تجسد الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والمساواة ومحاربة التمييز العنصري... وهي المبادئ التي وضعها الآباء المؤسسون دستوراً وقوانين.

لقد قامت مسافة بعيدة بين هذه المبادى وتحقيقها الفعلي منذ عقود من الزمن، لكن هذه المسافة استفحلت بعد اعتداءات ٩/١١ ما جعل كثيرين يطرحون أسئلة حول الولايات المتحدة نفسها ومدى علاقتها بهذه القيم التي بنيت الدولة عليها. انطلاقاً من ذلك تجب مساءلة السياسة التي يديرها بوش راهناً في الداخل والخارج.

أثارت مشاركة غالبية سعودية من منفذي اعتداءات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ علاقة الولايات المتحدة الأميركية بالمملكة العربية السعودية عائلة مالكة وعائلة بن لادن ومجموعة من الشركات. إن طريقة تصرف الإدارة الأميركية في أعقاب الاعتداءات وتهريب ٢٤ فرداً من العائلة المالكة السعودية ومن أقارب بن لادن من دون إخضاعهم لتحقيقات الاستخبارات الأميركية، ثم الإصرار على حذف ٢٨ صفحة من تقرير لجنة الكونغرس متعلقة بالمملكة السعودية، كلها أدت إلى إثارة الأسئلة والشبهات حول هذه التصرفات. فعائلة بوش على علاقة تجارية مع العائلة السعودية المالكة ومع أسرة بن لادن منذ خمس وعشرين سنة، علاقة متشابكة ومتداخلة أسسها بوش الأب وأكملها الابن، وتوطدت بعد غزو الكويت من قبل العراق عام ١٩٩٠ ثم تحريرها، وهو أمر اعتبره السعوديون خدمة أساسية لمصالحهم يستحق آل بوش المكافأة عليه. فكانت المساعدات المالية في تمويل الحملة الإنتخابية لبوش عام ٢٠٠٤، وكانت الامتيازات الخاصة في التنقل والعمل داخل الولايات المتحدة لأفراد الأسر السعودية الرئيسية. لكن المسألة الأهم هي العلاقة مع بن لادن شخصياً. فقد تنقل بن لادن في دول الخليج خلال معالجته من مرض الكلى، وكانت الاستخبارات الأميركية على علم بكل هذه التحركات، لكنها امتنعت عن القبض عليه. إن الكم الهائل من المعلومات الموثقة التي صدرت في الصحف الأميركية تدحض محاولات النفي التي حاولت إدارة بوش نشرها عن عدم صحة هذه العلاقة بين آل بوش وأسرة بن لادن في السعودية.

لكن الأسوأ في مسلك بوش ومعاونيه من المحافظين هو إغراق المجتمع الأميركي ومعه العالم بأكاذيب متعددة سعى من ورائها إلى تبرير لجوئه إلى الحرب، بحيث حول بوش البيت الأبيض إلى «بيت من الكذب». فالكذبة الأصلية التي تناسلت منها سائر الكذبات كانت أن العراق يمتلك أسلحة نووية وأن صدام حسين تحدى العالم منذ ١٩٩١، وطور أسلحة دمار شامل واستورد اليورانيوم من أفريقيا. وعلى رغم أن تقارير الاستخبارات الأميركية وتقرير لجنة الطاقة الذرية الدولية لم تثبت وجود هذه الأسلحة، إلا أن بوش أصر

على كذبه. أما الكذبة الأخرى فهي القائلة إن العراق يملك أسلحة كيماوية وبيولوجية تهدد أمن الولايات المتحدة. لم تشر الإدارة الأميركية إلى واقعة كونها زودت العراق بهذه الأسلحة بين الأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٠ ليستخدمها صدام في حربه ضد إيران وقمع تمرد الأكراد. ويمضي بوش في كذبه عبر تأكيده على العلاقة بين تنظيم «القاعدة» والنظام العراقي، وضلوع هذا النظام في اعتداءات ٩/١١ رغم أن التحقيقات أظهرت بطلان هذه الكذبة. ويكمل بوش مسلسله الكاذب فيصف صدام حسين بأنه الشيطان الأكبر ويصنف نظامه على أنه نظام ديكتاتوري، لكن بوش لا يشير إلى دور الولايات المتحدة في دعم هذا النظام ورعايته لسنوات طويلة. أما النقطة الوحيدة التي لم يكذب بوش في قولها، فهي المؤكدة أن القوات الأميركية موجودة في العراق ودول الخليج لحماية حقول النفط وموارده بصفة مادة استراتيجية تمس اقتصاد الولايات المتحدة وأمنها القومي.

إن جورج بوش ومعاونيه يخوضون حرباً نفسية هدفها الأساسي خلق حال من الرعب وسط الشعب الأميركي وتهديده كل ساعة بالأعداء المصممين على إلحاق الأذى به. من أجل ذلك يبالغ في إبراز قدرة الإرهابيين غير المحدودة على الفعل والتدمير، ويستخدم وسائل الإعلام وكل منتجات التكنولوجيا الحديثة لتكريس حال الرعب هذه. لا يخفى أن الهدف من وراء هذه السياسة إيجاد مناخ تعبوي يؤمن لبوش وإدارته استصدار قرارات تبرر الذهاب إلى الحرب، ووضع تشريعات تهدف إلى الحد من الحريات السياسية والمدنية وتبيح إجراءات أمنية ضد الشعب الأميركي نفسه. وقد نجح بوش فعلاً في استصدار مثل هذه التشريعات من الكونغرس الذي أعطى الإدارة صلاحيات تمس في جوهرها قواعد الحرية والديموقراطية داخل المجتمع الأميركي.

إن هذه السياسة التخويفية لا تشكل عاملاً مساعداً في محاربة الإرهاب. بل على العكس، إن التصدي للإرهاب يكون بنشر الديموقراطية والامتناع عن حماية الأنظمة الديكتاتورية وإيجاد حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي والسعي للحد من التفاوت بين الأغنياء والفقراء في العالم، وإيقاف الحروب الإستباقية. لقد أثبتت الوقائع أن الولايات المتحدة الأميركية مساهم رئيسي في «ازدهار» الإرهاب وانتشاره بسبب سياستها الخارجية ورعايتها للأنظمة الديكتاتورية في العالم.

لا تقل سياسة بوش الداخلية فظاظة وحمقاً عن السياسة الخارجية. ولكن بوش نجح في تحويل انتباه الشعب الأميركي عن المشكلات الاقتصادية عبر تخويفه وتركيز اهتماماته على الإرهاب.

لقد تأثرت الأعمال الأميركية، وبات الإقتصاد يعاني انكماشاً وتراجعاً في أرباح الشركات وأسعار الأسهم، كما تلقت الأسواق ضربات عنيفة، وبدأ الشعب يعاني من تقلص كثير من المكتسبات في مجالات الضمان الاجتماعي وتعويض نهاية الخدمة والاقتطاع المتزايد من

الضرائب بحجة تمويل الحرب على العراق. إن التوجهات والسياسات الاميركية في عهد بوش باتت تدفع بالكثير من الاميركيين إلى التساؤل عما إذا كان وطنهم الذي عرفوه لا يزال موجوداً أم لا، لتخلص الغالبية إلى جواب سلبي، وبحيث يرون أن لا خلاص من هذا الواقع إلا بإزالة جورج بوش من السلطة كشرط لتستعيد الولايات المتحدة شيئاً من ماضيها.

## ٣ ـ إمبراطورية الجهل بالتاريخ العربي القديم والحديث

إنطلاقاً من انتمائه إلى العالم العربي، ومع التمسك أيضاً بانتمائه إلى الغرب عبر مواطنيته الأميركية ومعايشته للمجتمع الأميركي ودراساته في جامعات الولايات المتحدة، يحاول رشيد الخالدي في كتابه «**عودة الإمبراطورية**»[٣] أن يقدم مقاربة سياسية وتاريخية للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط والعالم العربي، منبهاً فيها إلى مخاطر الجهل بالواقع والتاريخ، والتركيبة الاجتماعية والمكونات الدينية لهذه المنطقة.

يتحمل الحكام والمثقفون العرب مسؤولية عن هذا الجهل بسبب تقصيرهم في تقديم المعرفة الضرورية إلى الشعب الأميركي وحكامه حول طبيعة المنطقة. كما هو معروف، تشكل معركة الإعلام في توضيح وتعيين حقائق المنطقة ومصالح شعوبها وطبيعة تركيبها عاملاً مهماً في السياسات العربية المنشودة، لكن الواقع أثبت ويثبت كل مرة أن سياسة الولايات المتحدة في الهيمنة والسيطرة على دول الشرق الأوسط وانحيازها الكامل لإسرائيل، لم تكن وليدة الجهل أو نقص المعرفة بالوقائع، بل كانت تعبيراً عن مصالح الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل وسعيها لتنفيذ الإستراتيجية الأميركية في الهيمنة على المنطقة.

إن استحضار التاريخ الغربي في علاقته بالشرق الأوسط بعامة والمنطقة العربية بخاصة يتسم بأهمية خاصة تهدف إلى تبصير الأميركيين بالصراعات التي شهدتها المنطقة والمقاومة التي واجهت الاستعمار الغربي. لقد شهدت المنطقة غزوات بريطانية وفرنسية وإيطالية بدأت منذ غزو نابليون لمصر نهاية القرن الثامن عشر وامتدت حتى منتصف القرن العشرين. ترافقت هذه الغزوات مع شعارات سياسية وفكرية أطلقها الاستعمار بأن هدفه هو تحديث منطقة الشرق الأوسط ونقل الأفكار الليبرالية إلى شعوبها ورفع مستوى حياتهم وتحقيق الاستقلال وتخليص العرب من السلطة العثمانية.

أتت الممارسة معاكسة كلية للمبادئ المرفوعة. خان الاستعمار كل الآمال الليبرالية، وحنث بوعوده الاستقلالية، بل مارس سياسة قهر وعنف في حق الشعوب العربية، وتركزت خطته على تجزئة المنطقة ووضعها تحت هيمنته المباشرة، ودعم إقامة الكيان الإسرائيلي واضطهاد الشعب الفلسطيني، ومارس عملية نهب للموارد النفطية. إن هذا الاستعراض التاريخي يهدف إلى مقارنة الاستعمار القديم بالأهداف المعلنة للسياسة الأميركية راهناً

(٣) Rashid Khalidi, *Resurrecting Empire*, 2004.

التي تعلن صراحة أنها تهدف إلى تحرير الشعوب العربية من الأنظمة الاستبدادية وإقامة الديموقراطية وتكريس حقوق الإنسان فيها. تسير الوقائع الجارية في العراق عكس هذه المبادئ وإن الأميركيين يمارسون استعماراً حقيقياً في هذا البلد بما يمنع تحقق سيادته واستقلاله وبناء الديموقراطية على أرضه. يجهل الأميركيون أن ذاكرة الشعوب في مقاومة الاستعمار تعاود انبعاثها هذه الأيام، مستحضرة منظومتها السياسية والفكرية والدينية، وأن القادة الأميركيين يقودون بلادهم إلى مغامرة خطرة في المنطقة العربية.

يمكن تصنيف السياسة الأميركية في المنطقة العربية انطلاقاً من مرحلتين:

الأولى - تعود إلى النصف الأول من القرن العشرين حيث كانت أميركا تمثل عنصراً إيجابياً لدى شعوب المنطقة نظراً لدورها المناهض للاستعمارين البريطاني والفرنسي، ونظراً أيضاً للموقع الثقافي الذي كانت تقوم به مؤسساتها التعليمية.

أما الثانية - فهو التحول الذي شهدته هذه السياسة منذ النصف الثاني من القرن الفائت، وكانت طليعته الانحياز التام في إقامة دولة إسرائيل ودعم وجودها، وتالياً انكشاف السياسة الأميركية الهادفة إلى الحلول مكان بريطانيا وفرنسا في الهيمنة على المنطقة والاستئثار بمواردها الطبيعية، لا سيما النفط. ودعم أنظمة عربية موالية للسياسة الأميركية وإقامة أنظمة تابعة لها في الخليج والجزيرة العربية، والتدخل في إيران لإزاحة محمد مصدق وإعادة الشاه إلى الحكم.

وعلى رغم أن بريطانيا هي المسؤولة أولاً عن خلق إسرائيل، إلا أن الأميركيين كانوا قد اتخذوا وجهة داعمة لها منذ وعد بلفور، حيث كان الرئيس ويلسون أول رئيس أميركي يقدم رسمياً الدعم للحركة الصهيونية. أما السياسة الأميركية التي تلت إقامة دولة إسرائيل، فإنها كانت حاسمة في الانحياز الكامل ضد العرب منذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم. نظرت أميركا إلى إسرائيل على أنها الحليف الإستراتيجي في المنطقة، وتقاطعت سياستهما ضد الشعوب العربية ومصالح الشعب الفلسطيني.

أيدت أميركا عدوان ١٩٦٧ ودعمت إسرائيل في شكل مطلق عام ١٩٧٣، ووفرت لها الغطاء المطلوب لغزو لبنان عام ١٩٨٢، ووقفت ضد الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ومنع إقامة دولته المستقلة بعد اتفاقات أوسلو وخلال كل المفاوضات التي امتدت طوال التسعينات حتى كمب ديفيد ٢٠٠٠، وبررت لإسرائيل كل عمليات القمع الوحشي الذي لا تزال تمارسه ضد الفلسطينيين. ووصل هذا التقاطع في السياستين الأميركية والإسرائيلية إلى ذروته مع اعتداءات ٢٠٠١/٩/١١ حيث توحدت النظرتان إلى الإرهاب، وجرى اعتبار المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي عملاً من أعمال الإرهاب يوازي ما قام به تنظيم «القاعدة» ضد الولايات المتحدة.

لقد وقعت السياسة الأميركية أسيرة المحافظين الجدد وأطروحاتهم وخطتهم تجاه المنطقة

العربية. استغل المحافظون الجدد اعتداءات ٢٠٠١/٩/١١ لفرض سياسة تقوم على تسويغ الحق في التدخل الاستباقي ضد أنظمة محددة من أجل مواجهة الإرهاب، ونفذت ذلك في احتلالها للعراق. لقد وضع هؤلاء المحافظون تقريراً استراتيجياً منذ العام ١٩٩٦، أي قبل وصول بوش الابن إلى السلطة. يعيّن هذا التقرير التوجهات السياسية الإستراتيجية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، بما هي سياسة الدعم المطلق والكامل لإسرائيل ومنع قيام دولة فلسطينية، ثم إزاحة صدام حسين من السلطة كحلقة مركزية في هذه السياسة، وصولاً إلى ضرب سوريا وإيران واحتواء سائر الأنظمة العربية، وإعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق مع الإستراتيجية الأميركية والإسرائيلية.

يظهر التقرير ومعه السياسة الأميركية التي تجري ممارستها مدى الجهل الأميركي بالتاريخ والسياسة والمجتمع والدين في الشرق الأوسط. من الأمثلة الدالة على ذلك، التصور الأميركي قبل غزو العراق لإعادة الملكية الهاشمية وتمكينها من السيطرة على البلاد بما يتوافق مع مصالح الشيعة، أو في استسهال حكم العراق بمجرد أزاحة صدام حسين من السلطة. إن هذا التقرير الذي اعتمده المحافظون الجدد ممارسة سياسية أميركية تجاه المنطقة يكشف كل زيف ادعاءات الديموقراطية الأميركية وطريقة تصديرها إلى المنطقة العربية. إن هذه المبادئ الديموقراطية يستحيل أن تحمل إلى المنطقة العربية عبر الخارج وبالقوة والاحتلال. إن شروط تكون الديموقراطية وانتشارها في العالم العربي عملية سياسية اجتماعية فكرية اقتصادية داخلية أولاً وأساساً، بل إن الولايات المتحدة الأميركية أعاقت عملياً المحاولات الديموقراطية في المنطقة عبر دعمها وتأييدها للأنظمة الديكتاتورية في المنطقة منذ خمسينات القرن العشرين وحتى الزمن الحاضر.

تزداد خطورة سياسة المحافظين الجدد في المنطقة عندما نراها تتوسل سياسة الاحتلال وتفتيت المنطقة إلى مكوناتها الإثنية والطائفية والقبلية بما يؤدي إلى اندلاع نزاعات أهلية تجعل إعادة توحيد الدولة أو بنائها منالاً بعيداً. إن هذه السياسة لا تساعد الولايات المتحدة على إقامة إمبراطوريتها بمقدار ما ستؤدي إلى مقاومات متتالية من الشعوب العربية لها. إن الإفادة من دروس الماضي قد تحد من هذه الإندفاعة الخطرة التي ستغرق الولايات المتحدة في رمال الصحراء العربية.

إن أكثر ما يقلق العالم اليوم هو تلك العقلية السائدة على المستويين السياسي والشعبي من التشبث بخصوصية أميركية تميزها عن سائر الشعوب والقوميات. هذه الخصوصية تعززها العناية الإلهية المكرّسة نشاطها لحماية أميركا ومصالحها. يترافق هذا التصور مع إصرار على عدم الاهتمام بتاريخ الشعوب التي تتوجه الجيوش الأميركية للإقامة وسطها. إن هذه النزعة العنصرية المتصاعدة لا تتوافق إطلاقاً مع المبادئ الأصلية للدستور الأميركي. إن استغلال اعتداءات ٩/١١ لتغذية هذه النزعة وتكريسها سياسة أميركية

رسمية لا تساهم في بناء الإمبراطورية ولا تمكنها من الاستمرار. لقد بدأ المواطن الآميركي يقلق من هذا المسار، وهذه نقطة تفاؤل نسبية في الوعي المطلوب للحد من هذه السياسة ذات الأبعاد الخطرة.

## ٤ ـ التعدّي الأميركي على القوانين والتشريعات الدولية

في كتابه الصادر بعنوان «**أميركا الإمبريالية**»(٤) يرصد جون نيوهاوس التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، ويتعقب جذورها الأيديولوجية وينبه إلى مخاطرها على النظام العالمي وعلى القوانين الدولية في الوقت نفسه.

شكلت أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ انقلاباً على العلاقات الدولية والمفاهيم التي قامت عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً لجهة إنشاء المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، مجلس الأمن)، والاتفاقات الدولية حول مجمل العلاقات التي يجب أن تسود بين الدول وحل النزاعات بالوسائل الديبلوماسية واحترام سيادة الدول والشعوب... انقلبت الولايات المتحدة على هذه القواعد واستحدثت لنفسها مقاييس جديدة أحادية الجانب بدأت تطبيقها في «ادارة العالم». لم تسقط القواعد والمفاهيم الأميركية الجديدة بعد ٢٠٠١/١١/٩ من سماء صافية بمقدار ما كانت حصيلة ممارسات سياسية وتوجهات إيديولوجية تبلورت معالمها بشكل جلي منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر السوفياتي وإعلان بوش الأب ولادة «النظام العالمي الجديد».

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ عرفت الولايات المتحدة تضامناً عالمياً لم يسبق لها في تاريخها أن شهدت مثيلاً له، لجهة الاستعداد لتقبل قيادتها في مواجهة الإرهاب في العالم. كان يمكن للإدارة الأميركية أن تفيد من هذا التأييد في توليد أوسع جبهة عالمية ودولية لمكافحة هذا الإرهاب، لكنها أعلنت نفسها فوراً أنها المسؤولة الوحيدة عن مواجهة الإرهاب، وحددت جملة مبادئ وقواعد جديدة في العلاقات الدولية كان أبرزها إمكان إعلان حرب وقائية تشنها أميركا في أي مكان في العالم ترى فيه تهديداً لأمنها، واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسية القائمة، واستحداث «قيم أخلاقية» تصنف الدول على أساس الخير والشر، وتكريس قاعدة: «من ليس معنا فهو ضدنا». تتناقض هذه التوجهات مع المبادئ التي سادت العلاقات الدولية لعقود حيث كانت الديبلوماسية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الناظم الرئيسي لهذه العلاقات. وعلى رغم الاستعداد العالمي للتعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب، إلا أن إدارة بوش اتخذت وجهة حادة في التخلي عن التعاون مع حلفائها ولا سيما الأوروبيين منهم.

ترى هذه الإدارة أن مثل هذا التعاون يقيد حركتها فيما تريد التحرر من التصرف والمواجهة، وخصوصاً أن هذه الإدارة تدرك جيداً أن هؤلاء الحلفاء، ومعهم العالم، يفضلون مواجهة الإرهاب عبر الإجراءات الديبلوماسية. لقد فوتت الإدارة الأميركية فرصة

(٤) John Newhouse, *Imperial America*, 2004.

ثمينة بتوجهها المنفرد وخسرت دعماً عالمياً يصعب كثيراً استعادته بعدما وضعت أميركا «عقيدتها» الجديدة قيد الفعل والتطبيق.

إن هذه العقيدة القائلة بتدمير الإرهاب حيث يوجد، وإعطاء الأولوية لاحتلال الدول، وضعت أسسها بعد حرب الخليج الأولى ١٩٩١، ونضجت خلال عهد كلينتون على يد مجموعة من «المحافظين الجدد»، ووصلت ذروتها في عهد جورج بوش الابن حيث أمسك هؤلاء بمقاليد الإدارة الأميركية. تقوم هذه العقيدة على أساس إيديولوجي يرى أن الولايات المتحدة الأميركية تحمل «رسالة خلاصية» للعالم بالمفهوم الديني المسيحي، وتهدف إلى سيادة «قوى الخير» في العالم على حساب «قوى الشر» وترى في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة الأميركية تمثل قوى الخير هذه. من أجل تحقيق هذه الأهداف، يتوجب قيام سياسة داخلية أساسها سيطرة الأجهزة الأمنية، وسياسة خارجية تسعى إلى قولبة العالم وإعادة تنظيمه وفق المصالح والأهداف الأميركية. لم تنجُ هذه الوجهة من اعتراضات أميركية واسعة تخوفت ولا تزال من نتائجها الاقتصادية والاجتماعية ومن الخسائر البشرية التي ستصيب أميركا. لم تكن هذه الاعتراضات ذات أثر على بوش و«العشيرة» المحيطة به. فهؤلاء يجمعهم قاسم مشترك هو جهلهم للتاريخ وعدم الإفادة من دروسه والافتراض الواهم بالسيطرة الأبدية لأميركا في العالم.

تبدو المفارقة جلية بين «المبادئ العقيدية» للسياسة الأميركية وبين ترجمتها العملية على الأرض. السمة العامة لهذه السياسة أنها تتعاطى مع قضايا لا تهدد الولايات المتحدة مباشرة. فبعد أحداث ٩/١١، وبعد إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، اعتبر بوش أن الهدف القادم للتدخل الأميركي هو مواجهة «**محور الشر**» الذي حدده بدول العراق وإيران وكوريا الشمالية، وهي دول لا تشكل تهديداً للأمن القومي الأميركي أو للسيادة الأميركية بمقدار ما تشكله السياسة الإسرائيلية بقيادة شارون في الشرق الأوسط، أو دولة باكستان النووية والمصدرة الرئيسية للإرهاب في العالم.

شكل غزو العراق أكبر انقلاب أميركي على مفهوم العلاقات الدولية، إذ ضربت الإدارة الأميركية عرض الحائط باعتراضات الحلفاء الأوروبيين، وتجاوزت المؤسسات الدولية الممثلة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولم تصغ لأي احتجاجات أميركية داخلية أو عالمية. لم يشكل العراق تهديداً للولايات المتحدة، لكن المحافظين الجدد كانوا قد وضعوا خططاً سابقة تعود إلى العام ١٩٩٦ للتدخل في العراق وإسقاط النظام القائم فيه، استناداً إلى خطة سياسية تهدف الولايات المتحدة بموجبها إلى إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الاستراتيجية ويخدم حليفتها الرئيسية في المنطقة أي إسرائيل. تشكل السيطرة على موارد النفط وإنتاجه حجر الزاوية في هذه السياسة. ادعت الإدارة الأميركية وجود صلة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة، وإن العراق يطور برنامجاً نووياً ويملك

أسلحة دمار شامل تهدد الولايات المتحدة في أمنها. وعلى رغم عدم ثبات أي من هذه الادعاءات واستجابة النظام العراقي لعمليات التفتيش التي قامت بها لجنة الطاقة الذرية وعدم وجود أدلة على اقتناء هذه الأسلحة، فإن الإدارة الأميركية أصرت على الغزو وأعطته أبعاداً سياسية أوسع، خلاصتها أن غزو العراق سيزيل الأنظمة الديكتاتورية ويمهد الطريق لإقامة الديموقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وإن هذا الغزو هو حجر الدومينو في عملية التغيير. ولم تأخذ الإدارة الأميركية في الاعتبار الآثار الدولية لهذا الغزو، ولم تقدر نتائجه في تقوية الأصوليات والعناصر المتطرفة ونشر الإرهاب بديلاً من الحد منه. إن الوقائع التي يشهدها العراق اليوم أبلغ دليل على النتائج العكسية لما خططت له الإدارة الأميركية.

الدولة الثانية في محور الشر هي إيران. سعت إيران في عهد كلينتون إلى تحسين علاقتها بالولايات المتحدة، ودعمت أميركا في حربها ضد تنظيم القاعدة وأزاحة نظام طالبان في أفغانستان، كما شهدت في أعقاب أحداث ٩/١١ تظاهرات داعمة لأميركا ومناهضة لرجال الدين الإيرانيين. في المقابل اعتبرت إيران أنه يحق لها تطوير برامجها النووية لأسباب سياسية واقتصادية. فهي تواجه خطراً من إسرائيل والعراق والولايات المتحدة، وهي تريد الإفادة من الطاقة النووية في مجالات مدنية متعددة. في الوقت نفسه، كانت إيران تشهد صراعاً بين تيارين: التيار الإصلاحي الذي يمثله رئيس الدولة (السابق) محمد خاتمي والساعي إلى تحسين العلاقة مع الغرب والانفتاح الليبرالي في الداخل، وتيار رجال الدين المتشددين الرافضين لأي علاقة مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية.

بدلاً من أن تسلك الإدارة الأميركية سياسة مرنة تجاه إيران تساعد في تقوية التيار الإصلاحي وتمكينه من إحداث تغييرات في بنية النظام، اتخذت هذه الإدارة سياسة متشددة اتجاه طهران تبنت فيها وجهة نظر الليكود الإسرائيلي بأن إيران تشكل الخطر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، وأنه ممنوع عليها امتلاك سلاح نووي، كما رأت هذه الإدارة أن لا فرق بين رجال الدين الإصلاحيين منهم أو الراديكاليين، بل إن هؤلاء الإصلاحيين ضعفاء وغير جديين في تنفيذ وعودهم. لكن الأسوأ في التصور الأميركي تلك النظرة التي رأت أن التغيير في العراق سيؤدي إلى ضغوط داخلية إيرانية تساعد في التخلص من رجال الدين الراديكاليين وتخلق نموذجاً ديموقراطياً. أتت الوقائع لتشهد على فشل ووهم هذه النظرية، فإيران اليوم تشهد صعوداً متزايداً في مواقع المتشددين وتقلصاً وتراجعاً واسعاً في مواقع الإصلاحيين.

تشكل كوريا الشمالية الدولة الثالثة في محور الشر، وهذه تنطلق من أن حاجتها إلى السلاح النووي تنبع من الخطر الذي تمثله الولايات المتحدة عليها، وهو خطر يعود إلى نصف قرن مضى. سعى هذا النظام في عهد كلينتون إلى التفاوض حول برنامجه النووي، وكان مستعداً للتخلي عن هذا البرنامج مقابل ضمانات أميركية بعدم التعرض له وإنهاء

العزلة عنه وتقديم المساعدات الاقتصادية له. وبدلاً من أن تفيد إدارة بوش مما تحقق على صعيد المفاوضات، عمدت إلى تصعيد العلاقة مع كوريا الشمالية بتصنيفها «نظاماً مارقاً» يهدد الأمن القومي الأميركي، ما جعل كوريا ترد بالتصعيد المقابل والاصرار على برنامجها النووي ورفض الخضوع إلى رقابة وتفتيش وكالة الطاقة الذرية. إن السياسة الأميركية تجاه كوريا الشمالية في مأزق حالياً. ليس من السهل غزو كوريا كما غزت العراق، كما ليس من السهل أيضاً احتواء هذا النظام.

إذا كانت الدول المسماة محور الشر لا تشكل تهديداً مباشراً لأميركا، إلا أن منطقتين في العالم تشكلان تهديداً فعلياً لها، هما باكستان والنزاع العربي الإسرائيلي.

تشكل باكستان معضلة فعلية، فهي تمتلك أسلحة نووية، ويحكمها نظام عسكري ديكتاتوري، وتشكل أرضاً خصبة لتوالد الإرهاب وازدهار الحركات الأصولية بتاريخها وبهيمنة المؤسسات التعليمية التي تغذي هذا الإرهاب، كما تربط بين أكثر المناطق انعداماً في الاستقرار. وتشكل باكستان الخطر الرئيسي في انتقال السلاح النووي أو تسربه إلى المنظمات الإرهابية. الغريب أن إدارة بوش لا ترى في كل هذه المعطيات أي خطر عليها، بل هي ترعى وتدعم هذا النظام إلى أقصى الحدود.

أما النزاع العربي الإسرائيلي فهو يشكل في الواقع أخطر تهديد للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. ينبع هذا الخطر من السياسة الإسرائيلية بقيادة شارون والليكود الذي يمنع إقامة سلام وتحقيق تسوية مع الفلسطينيين، كما يهدد المنطقة العربية. بدلاً من لجوء الإدارة الأميركية إلى الضغط على إسرائيل لتحقيق تسوية سلمية في المنطقة، تعمد إلى الدعم غير المحدود لسياسة شارون وتوجهاته تجاه القضية الفلسطينية والعلاقة مع الدول العربية. إن السياسة الإسرائيلية الأميركية في الشرق الأوسط عنصر موضوعي في خلق اللااستقرار في المنطقة، ومشجع رئيسي لولادة الحركات الأصولية والمتطرفة في العالم العربي.

تطرح المبادئ الأميركية مخاطر واسعة على صعيد العلاقات الدولية. فكيف ستكون هذه العلاقات عندما تمارسها دول أخرى في العالم؟ أي نظام عالمي سيبنى وفقاً للمنظور الأميركي؟ وهل ما يمنع دول مثل الهند أو الصين أو روسيا وغيرها من أن تعتبر الدول المجاورة لها مصدر تهديد لأمنها القومي، فتمارس حق التدخل المسبق فيها وتغير أنظمتها؟ إن المفاهيم الأميركية الجديدة اتجاه العلاقات الدولية تعيد العالم إلى المنطق الذي ساد عشية الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين وتسبب في المزيد من الموت والدمار للبشرية جمعاء.

## ٥ ـ الحرب الأميركية على حقوق الإنسان

بعد إعلان الرئيس الأميركي ولادة النظام العالمي الجديد عيّن مسألة الدفاع عن حقوق الإنسان هدفاً رئيسياً لهذا النظام. لكن الوقائع في معسكر غوانتنامو حيث يتواجد المعتقلون من أفغانستان، ولاحقاً في معسكر أبو غريب في العراق أظهرت أن السياسة

الأميركية تمارس حرباً على حقوق الإنسان وليس دفاعاً عنها. تطرق الصحافي الأميركي، ديفيد روز، إلى هذه القضية في كتابه: «**غوانتنامو: الحرب الأميركية على حقوق الإنسان**»(٥)، وقدم عرضاً مفصلاً للأساليب غير الإنسانية التي مارسها العسكريون الأميركيون.

تمثل قضية الدفاع عن حقوق الإنسان وتطبيق شرعة الأمم المتحدة إحدى الإدعاءات الأساسية في سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه العالم. لا يخلو تقرير سنوي أميركي من التركيز على خرق حقوق الإنسان وانتهاك حريته وكرامته، فضلاً عن غياب الحقوق الديموقراطية للمواطن.

تتركز الخطة الأميركية راهناً في المنطقة على ادعاء السعي لإنجاز هذا الهدف المفقود. لكن إدعاءات الولايات المتحدة تتناقض بالكامل مع الممارسات التي جرى الكشف عنها خلال السنوات الأربع الماضية في أفغانستان والعراق. انكشف الزيف الأميركي بعد افتضاح الممارسات العنصرية وانتهاك حقوق الإنسان في معسكر غوانتنامو في كوبا وسجن أبو غريب في العراق.

تمثل الوقائع والشهادات المستندة إلى مقابلات حية صفعة للمزاعم الأميركية. استندت هذه الشهادات إلى مقابلات مع سجناء جرى إطلاق سراحهم وضباط ومسؤولين عن المعسكر، وإلى أطباء وممرضين تولوا معالجة السجناء. تقاطعت هذه المعطيات مع تقارير رسمية وغير رسمية نشرت خلال السنتين المنصرمتين عن سوء معاملة الأسرى وتعذيبهم من قبل ممثلي الإدارة الأميركية المسؤولين عن المعتقلات.

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، دأبت الأمم المتحدة على وضع تشريعات واتفاقات دولية تخص السجناء ومعتقلي الحروب. أهم الاتفاقات في هذا الشأن هي اتفاقات جنيف عام ١٩٤٩ حول معاملة الأسرى. تحظر المادة ١٧ من هذه الاتفاقات اللجوء إلى التعذيب النفسي والجسدي وتمنع استخدام وسائل القهر والضغط للحصول على المعلومات من المعتقلين، وتفرض معاملة إنسانية للأسرى وحماية ضد العنف والإذلال والإهانة، وتسمح للمعتقلين في الحصول على محاكمة شرعية وقانونية، كما تعطي المعتقل الحق في ممارسة شعائره الدينية.

إن المعتقلين الستمائة الموجودين في معسكر غوانتنامو يفتقرون إلى كل هذه الشروط الدولية في معاملتهم. لا ينجم هذا الحرمان عن تصرفات فردية للضباط والجنود المسؤولين عن المعسكر، بل إن القرار في الحرمان هو قرار أميركي رسمي. فالرئيس بوش يرى أنهم مقاتلون يريدون تدمير الولايات المتحدة وطريقة حياة الأميركيين، ونائبه تشيني يرى أنهم سجناء «منذورون لقتل الملايين من الأميركيين الأبرياء»، ووزير الدفاع رامسفيلد يرى أنه إذا أطلق سراح هؤلاء المعتقلين «فسيعودون إلى قتل الرجال والنساء الأبرياء». لهذه الأسباب وغيرها قررت الإدارة الأميركية عدم اعتبارهم سجناء حرب، وصنفتهم مقاتلين

(٥) David Rose, *Guantanamo, America's War on Human Rights*, 2004.

غير شرعيين، لا حقوق لهم بموجب اتفاقات جنيف، وهو ما يفسر عدم تقديمهم إلى المحاكمة حتى الآن. كما نتج من هذا التوجه إعطاء الجنود الأميركيين الحق في تعذيب السجناء، بل عد هذا التعذيب «نوعاً من الدفاع الذاتي» ووسيلة لاستخراج المعلومات التي تساعد على اعتقال الإرهابيين. إن الإدارة الأميركية ترى في معتقل غوانتنامو «مختبراً حقيقياً ضد الإرهاب».

يوضع السجناء في أقفاص معدنية مقيدين بالسلاسل والأصفاد، وفي أماكن رطبة وحارة. تمنع عليهم المكيفات خلال الحر الشديد، وإذا ما استخدمت فمن أجل زيادة التبريد حتى درجة التجلّد. يجبرون على النوم في أضواء قوية وأحياناً مع الموسيقى الصاخبة ما يعني منعهم من النوم. يفرض عليهم الجلوس راكعين، وإذا ما شعر أسير بالتعب وحاول تغيير وضعية جلوسه، يضربه الحراس حتى يفقد وعيه. تستخدم وسائل تعذيب متنوعة لإجبار الأسير على الكلام، من الضرب بالسلاسل المعدنية، إلى استخدام الصدمات الكهربائية إلى التخويف بالكلاب، إلى الإبقاء على السجناء في حال دائمة من الخوف والإيحاء لهم بقتلهم في أي وقت. وكثيراً ما يحرمون من الطعام، أو تقدم لهم كمية لا تفي بالحاجة. توضع عليهم قيود في الذهاب إلى الحمام، وتترك الغرف مفتوحة، وكثيراً ما كان السجناء ملزمين بالتبول والتبرز على أنفسهم.

تزداد مظاهر العنصرية في الممارسة ضد الأسرى عندما تمس قضايا تتعلق بثقافتهم وتقاليدهم ومشاعرهم الدينية. فالأسرى في مجملهم مسلمون متدينون يحملون القرآن ويمارسون شعائرهم الدينية. يعمد الجنود الأميركيون إلى توجيه الإهانات الدينية لهم، يسخرون منهم لأنهم مسلمون، يصادرون نسخ القرآن ويدوسونها أمام أعين الأسرى ثم يرمون بها إلى المرحاض. يحلقون شعر رؤوس الأسرى على شكل صليب. اضافة إلى ذلك، يستخدمون حارسات السجن لتعرية الأسرى من ثيابهم، ثم يعرضون عليهم أفلاماً بورنوغرافية. وفي كثير من الأحيان تعرّض بعض الأسرى إلى عمليات اغتصاب من الجنود الأميركيين.

تركت هذه الممارسات آثاراً نفسية عميقة على السجناء، وقد نتج من عمليات الضرب والتعذيب أن كثيراً من السجناء كانوا يمضون الليالي وهم يطلقون صرخات غريبة أشبه ما تكون بصراخ الحيوانات المتوحشة. كما أوصلت هذه المعاناة الكثير منهم إلى الإحباط واليأس، فحصلت أكثر من ٣٢ محاولة انتحار حتى نهاية العام ٢٠٠٣، وتسببت بفقدان الذاكرة والاختلالات العقلية.

ترمز حال السجناء والأوضاع الموجودون فيها إلى الاضطهاد الأميركي للعالم الثالث. إن تذكير الضباط الأميركيين للأسرى بالتفوق المسيحي والغربي مقابل الدونية الإسلامية، إنما يشحن العالم الإسلامي بالحقد والكراهية والتصميم على الانتقام، ما يعطي لنظرية الجهاد والعمليات الانتحارية كل مبرراتها ❑

# النظام السياسي العربي وأزمة التغيير

رضوان زياده *

يتحدد النظام السياسي بعددٍ من المفاهيم، قد يكون مفهوم الشرعية من أبرزها وأكثرها أهمية كونه يضمن الاستمرارية لهذا النظام ويحقق له الاستقرار وضمان البقاء، وإذا كانت الشرعية السياسية بالمعنى الذي أضفاه ماكس فيبر على الكلمة وتعني قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف بها وعلى النظر إليها بوصفها المعبرة عن المصالح الفورية والمباشرة أو البعيدة للجماعة، فإن شرعية النظام السياسي العربي قد اختلف تحققها بين نظام وآخر، بحيث يمكننا الحديث عن مصادر ثلاثة لشرعية النظم العربية، مع مراعاة أنه لا يوجد نظام يعتمد على مصدر واحد للشرعية. فالمصدر الأول هوالتقليدي ويشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية والأعراف القبلية والعشائرية التي تعتمد القيادة السياسية على تحقيق رضا المحكومين من خلال احترامها لها إيماناً بتجذر دور الدين والتقاليد في الوعي العربي، والمصدر الثاني هو الشخصي أوالشخصية التاريخية (الكاريزما) ويكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية بسبب قصور المصادر الأخرى للشرعية وغالباً ما تنتهي هذه الشرعية إلى أزمة مجتمعية تظهر بوفاة هذه الشخصية الأمر الذي يفرض على هذه السلطة في شكل ضروري تطوير مصادر أخرى للشرعية. أما المصدر الثالث فهو العقلاني القانوني ويقصد به مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية وتضبط سير العملية السياسية. ومن الممكن أن تسعى الشخصية الكاريزمية في مرحلة نضجها إلى إقامة المؤسسات التي تسد الفراغ الذي يخلفه غياب هذه الشخصية، وهذا ما تعرض له ماكس فيبر عندما تحدث عن تحول الزعيم في هذه الحالة إلى مؤسسة أي تتم مأسسة الكاريزما[١].

ولكن هل يمكن اعتبار النظام العربي مؤسساً وفق شرعية دستورية قانونية وذلك إذا اعتبرنا أن النماذج الأخرى للشرعية لا تنتمي إلى الحقل السياسي المدني بقدر انتمائها إلى روابط ما قبل مدنية. إننا نجد أن النظام العربي غالباً ما يجمع بين أكثر من مصدر واحد للشرعية ويتم استثمار ذلك بحسب الظرف السياسي المحيط والملائم، وبما يتناسب

(*) باحث وكاتب سوري.

(١) انظر د. علي الدين هلال ود. نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

مع البيئة الإعلامية المرافقة لهذا الظرف، وهذا ما يشعر النظام السياسي العربي دوماً باهتزازه وعدم أحقيته وشرعيته ويجعله يلجأ باستمرار إلى العنف الذي يكشف في صورة مستمرة عن اهتراء الشرعية السياسية المتكرر، بحيث تتم ترجمة العنف سياسياً بأنه اللغة غير الشرعية التي يستخدمها النظام السياسي لإعادة الشرعية له، يضاف إلى ذلك أن مفهوم الشرعية يتداخل مع مفاهيم أخرى تشكل بمجموعها ما اصطلح على تسميته النظام السياسي، فلا يمكن النظر إلى شرعية النظام السياسي من دون النظر إلى البيئة الاجتماعية والثقافية التي نشأ فيها، إضافة إلى شكل رئاسة الدولة وتصنيفها التراتبي أو الهرمي ومعيار نظام الحكم الذي يضبط العلاقات بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بحسب تقسيم مونتسكيوالقديم. ويضاف إلى ذلك تكوين النخب السياسية ومصدر إيديولوجية الرسمية التي تنتهجها الدولة، ولاسيما في الأنظمة التي تختط نموذج الحزب الواحد في الدول الشمولية، كل ذلك يحدد النظام السياسي ويصنفه بحيث يمكن اعتبار أن الأداء المترابط أوالمتنافر لهذه المعايير بأجمعها يشكل حركية النظام السياسي ووظيفته.

فإذا انتقلنا إلى النظم السياسية العربية للعمل على تصنيفها وفقاً لهذه المعايير لوجدنا صعوبة حقيقية في ذلك، إذ ليس هناك جامع يمكن تصنيف النظم العربية على أساسه إذ لو تصورنا معياراً كشكل رئاسة الدولة كونه يُفترض أن يكون موجوداً في غالبية هذه النظم بحكم كونها قائمة على النموذج الهرمي في الحكم، فإننا نميز بين نظم ملكية وأخرى جمهورية إلا أن ما يبدد هذا المعيار ويجعله فضفاضاً وغير دقيق هو أن النظام الملكي وحتى الجمهوري يشهد تطبيقات عديدة ومتنوعة، ففي النظام الملكي نجد المشيخة والسلطنة والإمارة والملكية ونجد ضمن هذه التطبيقات أيضاً اختلافات تتصل بكيفية وصول الأسرة الحاكمة إلى سدة الحكم وطبيعة تفاعلها مع المواطنين ومع القوى السياسية الأخرى في الدولة، كما أننا نجد في نظام الجمهورية تطبيقات متعددة من نموذج حزب القائد للدولة والمجتمع إلى نظام الجماهيرية القائمة نظرياً على حكم اللجان الشعبية إلى أخر ما هنالك، ما يجعل اكتشاف معيار تصنيفي موحد لهذه الأنظمة أمراً مستحيلاً، وهذا ما دعا البعض إلى التعامل مع كل نموذج بذاته، انطلاقاً من خصوصيته وتمايزه، ولكن دون المبالغة في ذلك، لأن ذلك يمنعنا من النظر إلى أوجه التشابه في هذه الأنظمة.

ذلك أنه وفقاً لمعيار شكل رئاسة الدولة الذي تحدثنا عنه نجد اختلافات في داخل الملكيات والجمهوريات كما رأينا، إلا أننا نجد تشابهاً في النهاية في نمط تداول السلطة، لاسيما أننا شهدنا ظهور نوع من "الجمهوريات الملكية" كما أصبح يطلق عليها، وهذا ما يجعل الفرق المفترض بين النظامين الملكي والجمهوري في الواقع العربي بالنسبة إلى سند إسناد السلطة السياسية غير متحقق عملياً وذلك بعدما تضاءلت أهميته بل وألغيت وظيفته في

ضوء تحول الممارسة العربية في النظم الجمهورية من الإنتخاب إلى التعيين من خلال اختيار الرئيس النائب الذي يخلفه أو تعيين الرئيس ابنه خلفاً له ثم القيام بعد ذلك بعدد من الإجراءات الدستورية كي تحقق شرعية أو كسوة دستورية، كما أطلق عليها البعض.

ما يحقق هذه التشابهات العملية رغم الاختلافات النظرية هوانتماء هذه النظم السياسية العربية إلى بيئة يمكن القول أنها متقاربة من حيث سياقها المجتمعي وذلك في ما يتعلق بموقعها الجغرافي وخبرتها الاستعمارية وتكوينها الاجتماعي ومواردها الاقتصادية وثقافتها السياسية، هذه الظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية أتاحت للنظام السياسي العربي فرصة للتحرك داخلياً وخارجياً، إلا أنها وفي الوقت نفسه فرضت عليه قيوداً هي التي مكنت هذه التشابهات من الظهور، وجعلت من نقاط الالتقاء واردة علمياً رغم غيابها نظريا، إذ يكفي أن نذكر أن الدول العربية تميزت بخبرتها الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة ما جعلها دائما محطاً للصراع بين قوى النظام الدولي، إذ نلاحظ أنه حتى منتصف القرن الفائت كان توزيع النفوذ الاستعماري في المنطقة يعكس في وضوح توازنات القوى على المستوى الدولي ما رسخ عدداً من الآثار ذات الانعكاسات السلبية وأهمها الحدود بين الدول العربية التي هي في غالبيتها وليدة عملية "طرح" أو "حسم" أو "تجزئة" كيانات عربية كبرى وإقامة دويلات صغيرة على أنقاضها، ما خلف بؤراً للتوتر والنزاع بين الحدود المتكاثرة وغير المنتهية، كالنزاع اليمني السعودي والنزاع القطري البحراني والنزاع العراقي الكويتي والنزاع المصري السوداني والنزاع على الصحراء الغربية وغير ذلك.إذ تكشف الإحصاءات عن وجود ٢٣ صراعاً بين الدول العربية من وقت حصول هذه الدول على استقلالها السياسي إلى فترة التسعينات من القرن العشرين، ووجود ١٤ صراعاً من بين هذه الصراعات اقتصر على التلويح باستخدام القوة أوالاشتباكات المحددة، أي ما يقرب من ٦٠ في المئة من حجم ظاهرة الصراعات العربية - العربية، وإذا كانت بعض الدراسات اعتبرت أن هناك بعداً حاكماً لهذه الصراعات منع من اتساعها بإتجاه الحرب الشاملة، فإن حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) وحرب اليمن (١٩٩٤) شكلتا خرقاً واضحاً لهذا التفسير وحطما ما كان يطلق عليه خصوصية الصراعات العربية - العربية وفسحاً في المجال واسعاً للدخول إلى مرحلة جديدة على مستوى هذه الظاهرة، تجلى في انعكاسات حرب الخليج الثانية على مستوى علاقات الشعوب في ما بينها، إذ سجلت حوادث اعتداء على مواطني عدد من الدول التي ناصرت أنظمتها الموقف العراقي إضافة إلى تصاعد أزمة العمالة في تلك الفترة إلى حدودها القصوى، وهو ما يوضح حجم الانتهاكات الشديدة لحقوق المواطنين، ومدى الشرخ الذي أحدثته الأزمة بين الشعوب وليس بين الحكومات فحسب، وهوما يكشف عن وجود خلل بنيوي عميق في العلائق العربية يتجاوز الحساسيات الطارئة والمستجدة(٢).

(٢) احمد تهامي، **التكلفة الإنسانية للصراعات العربية - العربية**، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩).

فضلاً عن ذلك، فقد كان للخبرة الاستعمارية دورها في تطوير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للدول العربية بحيث إن هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قد اختطت مسار التحديث وفقاً لمنطق مستعمرها، إلا أن هذا التحديث كان مشوهاً في جوهره، إذ كان ينصب على القطاعات التي تخدم مصلحة الدول المستعمرة ويتخلف عما دون ذلك من القطاعات، كما أن هذه التشوه أصاب أيضاً التكوينات الطبقية في الدول العربية، إذ تم التركيز على تكوين المادة الخام بالحرص على دمج الزراعة العربية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وهذا يعني أن تحديد سعر المنتج وطريقة تسويقه كان يتم بشكل يكفل تعظيم فائض القيمة التي تحصل عليها الإدارة الاستعمارية. ولقد أدى هذا الوضع إلى هجرة الفلاحين لأراضيهم وانتقالهم إلى المدن ليكونوا فئات البروليتاريا الرثة المهمشين اقتصاديا التي هددت استقرار المدن وطوقتها بأحزمة من البؤس والفقر، يضاف إلى ذلك أن الخبرة الاستعمارية للوطن العربي قد اقترنت أيضا بتشوه مواز لحق بالتكوينات الإثنية للمجتمعات العربية وارتبط بإثارة الفتن الطائفية، وهذا ما عرف تاريخياً بالمسألة الشرقية بمعنى التدخلات الأوروبية في شؤون الدول الخاضعة للحكم العثماني ومنها الدول العربية، كل ذلك إذاً سيترك أثره على تشكيلة النظام السياسي العربي وسيتداخل ضمن ثناياه وطياته بحيث إنه لا يمكن تجاهل هذه التدخلات، رغم أن النظام السياسي كان دائماً يدعي الاستقلالية وقدرته على تجاوز الإرث التاريخي التي ساعد في تشكيله .

بيد أن هذا الإرث نفسه هو الذي خلق سلسلة غير متناهية من الصراعات داخل النظام السياسي العربي نفسه، وبينه وبين جيرانه،بمعنى آخر فقد كان النظام العربي الموقّت والمحدد لهذه الصراعات والناظم لها على مستوى التوسع والتحدد، الأمر الذي يجعلنا نسم هذا النظام بميل دائم للانقسام إلى محاور وتكتلات سياسية وإقليمية والعمل على تحويل أي خلاف في أي مجال أو موضوع بعينه إلى خلاف شامل لكل الموضوعات والمجالات، وهذا بدوره يؤكد أن الصراع في البيئة العربية صراع ذو صفة مزمنة، إذ يكشف الملاحظ لهذا الصراع عن وجود اتجاهات صاعدة وهابطة، وأن القيمة الصراعية في كل مرحلة تكون أعلى من سابقتها، ويفسر هذا الصعود والهبوط الدوري من خلال اعتبار أن الصراعات العربية ـ العربية لا تحل وإنما تتم تهدئتها أوعلى أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر، ولكن محتوى الصراع نفسه يبقى كامناً كالبركان، يستعد للانفجار في أية لحظة ولذلك فبمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت إلى التهدئة أو التسوية، أو ظهور عوامل جديدة تدفع إلى الصراع تندفع الصراعات إلى التصاعد من جديد، ما يدل على عدم وجود حقيقة موضوعية أساسية يستند إليها هذا الصراع في وجوده.

بناءً على ذلك يمكن تقسيم الصراعات بين الدول العربية إلى ثلاثة أنماط حسب القضية

الأساسية محل الصراع، فهناك الصراعات المرتبطة بخلافات سياسية والتي تعود إلى الاختلاف في طبيعة النظم السياسية العربية، والخلافات حول توجهاتها السياسية والداخلية والخارجية وطموحات بعض النظم أو ميولها التوسعية، والصراعات المرتبطة بخلافات حدودية حيث هناك عدد ضخم من الخلافات حول خطوط ومناطق الحدود بين الدول العربية، إذ يوجد نحو ١٥ نزاعاً حدودياً كامناً أو مثاراً أساسياً، ثم الصراعات المرتبطة بمطالب إقليمية شاملة وتتعلق بمحاولة ضم دولة أو إقليم مجاور في ظل دعاوى تاريخية أو سياسية، وهي قليلة العدد نسبياً(٣).

فإذا انتقلنا إلى نموذج آخر من الصراعات العربية الداخلية ويتعلق بالصراعات الأهلية أوالاضطرابات الداخلية، فإننا نجد حضوراً متزايداً لهذا النوع من الصراع في ظل تردي الأداء السياسي للنظام العربي، وفي ظل الاختلال الجذري للنظام الداخلي نتيجة لأعمال العنف المتصاعدة في عدد من الدول العربية.

ويمكن تحديد أربعة أنماط من الصراعات المسلحة داخل الدول العربية، كصراعات السلطة المسلحة التي تتم بين أطراف ومؤسسات السلطة داخل الدولة، وتستخدم فيها القوة المسلحة بهدف السيطرة أو الاستيلاء على الحكم، وصراعات الدولة والأقليات المسلحة النظامية أو غير النظامية واسعة النطاق بين الحكومة المركزية والأقليات العرقية أو اللغوية أوالدينية المتمركزة في مناطق معينة طرفية غالباً، والاضطرابات المسلحة وترتبط عادةً بالعنف السياسي وتقوم به مجموعات تقوم بعمليات شغب واضطرابات وتمرد ضد الدولة، وأخيراً الحروب الأهلية وتشمل الصراعات المسلحة الداخلية الشاملة بين القوى والجماعات والطوائف والقبائل في الدولة، والتي لا تدور حول هوية النظام السياسي فحسب بل ربما حول هوية الدولة ككل، وهي تتسم بتعدد أطرافها، وتدور في ظل انهيار السلطة المركزية في الدولة بمؤسساتها المختلفة وشمولها لمساحات واسعة في الدولة.

وتبين الإحصاءات أن حجم الخسائر البشرية والمادية في الصراعات الداخلية العربية يفوق بأضعاف حجم الخسائر التي تنتج من الصراعات العربية ـ العربية، فمثلاً يقدر حجم الخسائر البشرية في الحرب الأهلية اللبنانية بأضعاف عدد القتلى الذين سقطوا خلال كل الصراعات المسلحة بين الدول العربية، إضافة إلى أنه يزيد عن عدد الشهداء المصريين الذين سقطوا خلال خمسة حروب خاضتها مصر مع إسرائيل، ويصل إلى ضعفي عدد الشهداء السوريين الذين سقطوا خلال ثلاثة حروب سورية ـ إسرائيلية. فضلاً عن ذلك تشهد الحروب الأهلية أشد انتهاكات الحقوق الإنسانية والمدنية وتجمع بين أعمال متتالية ذات أشكال مختلفة منها حروب المدن وحروب العصابات والحروب النظامية، وشبه النظامية إضافة إلى تعرض ملايين المواطنين للجوع بسبب نقص الغذاء وحصول الهجرة بأعداد كبيرة، فقد وصل عدد اللاجئين اللبنانيين في الخارج إلى ٤٠٠ ألف

(٣) المرجع نفسه، ص ٣١ ـ ٧٦.

شخص، وهؤلاء غادروا لبنان بصورة نهائية إضافة إلى نحو ٩٠٠ ألف شخص تركوا منازلهم في صورة موقتة(٤).

وإذا أردنا أن نقرأ بصورة بانورامية كيفية إدارة الصراعات الداخلية، لوجدنا أن ٢٢ في المئة من هذه الصراعات يميل إلى استخدام محدود للعنف والقوة، في حين ٧٨ في المئة من حجم الظاهرة يميل إلى الاستخدام الواسع والشامل للقوة، ما يعني وجود ميل واضح لدى الدول العربية لاستخدام المستويات الواسعة من القوة في إدارة الصراعات الداخلية.

وتكشف المقارنة بين الصراعات البينية والداخلية، عن وجود تدخلات عربية وإقليمية مباشرة وغير مباشرة في شكل دائم في الصراعات الداخلية إضافة إلى أن هذه الصراعات شكلت ظاهرة واسعة النطاق منذ نشأة النظام العربي عام ١٩٤٥.

كل ذلك يبين ويعكس بجلاء أزمة الدولة والمجتمع في البلاد العربية التي تنتج وتعيد إنتاج الصراع في شكل دائم ومستمر، إن ذلك يمكن إرجاعه إلى طبيعة التكوين السياسي العربي القائم على هلامية مفهوم الدولة وضعف البناء المؤسسي والتعدد الفئوي والإثني داخل الأقطار العربية ما يعيدنا إلى أزمة التشكل السياسي والاجتماعي للبلاد العربية، ويدفعنا إلى النظر بمداخل عملية أكثر منها نظرية من أجل الوصول إلى حال السلم الأهلي الداخلي وعلاقات السلام العربية - العربية التي يجري تغييبها في شكل متواصل لحساب علاقات السلم العربي - الإسرائيلي.

يبقى أن مآلات النظام السياسي العربي وقدرته على التغير في ظل التحولات العالمية والدولية ورغبته أيضا في الاستجابة للتحديات الداخلية التي تزداد باستمرار وتتعلق بقدرته على الانتقال من الشرعية الانقلابية إذا جاز هذا التعبير التي خلقها في الخمسينات من القرن الفائت إلى الشرعية الدستورية التي يصعب الاستمرار من دونها في بداية قرن جديد.

وهنا يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار عدم استطاعة أي نظام التغير من دون حدوث تغيرات وتحولات في المؤسسات القائم عليها أو المؤسسات التي تحدد بشكل أو بأخر حدوده ومجالاته كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وغير ذلك، وهذا ما يفرض علينا مرة أخرى نظرة مخصوصة إلى النظام السياسي العربي، على اعتبار أنه في عمله يسيطر على هذه المؤسسات ويهيمن عليها بحيث يبدو تغيرها مقترناً بتغيره فحسب، وهذا ما يعقد المسألة ويضع قضية التغيير في رهان مجتمعي وسياسي من الصعب التكهن بحصوله أو بنتائجه إن حصل.

إذ يبدو واقع النظام العربي مستمرءً الاستمرار في الاستقرار وغير راغب في التغيير إلا في حدود ضيقة تُفرض عليه بفعل الضغوط الخارجية والتأثيرات الإعلامية وليس رغبة ذاتية يمتلكها ويشعر هو وفقاً لها بضرورة التغيير. وهذا ما يشكل في حد ذاته نكسة

(٤) المرجع نفسه، ص ٨١-١٠٦.

للتغيير وعدم تمامه وفقاً لما ترغب غالبية شرائح المجتمع، إذ غالبا ما يتم بتغييرات فوقية لا تملك رصيداً لها في المجتمع أوانعكاسا ما يجهض عملية التغيير ويدخله في سياق الاستهلاك المحلي من دون أن يتم شيءً على أرض الواقع.
وبذلك يكون النظام السياسي قد تحول من راع للتغيير إلى عقبة أمامه، لأن التغيير غالباً ما يعني زعزعة أركانه وانفكاك سلطته، وهذا ما يفرض علينا التفكير بخيارات أخرى تحقق التغيير المنشود لا من طريق النظام السياسي الذي أثبت دائماً فشل الرهان عليه في القيام بذلك. لذلك يطرح هنا وباستمرار مفهوم المجتمع المدني الذي من شأنه أن يقود عملية التغيير باتجاه بناء دولة المؤسسات أو دولة الحق والقانون في الوطن العربي.

## الصراع على مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي

لقد ظهر مفهوم المجتمع المدني بداية مع فلاسفة العقد الاجتماعي، وذلك للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حال الطبيعة وتأسست على عقد اجتماعي. فالعبارة كانت تدل على المجتمع والدولة معاً، فالمجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً، ويعبر عن كل واحد فيه دون تمايز بين المجتمع والدولة، إذ هو مجتمع الأحرار المستقلين، وبالتالي، فالمجتمع المدني كما ظهر مع فلاسفة التنوير هو مجتمع لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، والعلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى سياسية أو طبقات اجتماعية، ولكنها علاقات بين أحرار متساوين، إذاً نستطيع القول أن ثنائية المجتمع المدني والدولة لم تكن حاضرة في الوعي الفكري لدى فلاسفة النهضة، ذلك أن مفهوم المجتمع المدني لم يكن يقصد به أبداً أن يقابل الدولة أو يؤسس لها، وإنما كان التفكير في المجتمع المدني لدى هؤلاء الفلاسفة مركزاً لإبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع، وإيجاد صيغة اتفاق داخله لتأسيس السلطة بمعيار أرضي دنيوي، مدني، يلغي المفهوم القديم القائم على الحكم بالحق الإلهي.
بدأ ظهور التمايز بين المجتمع المدني والدولة مع الفكر الغربي الحديث وتحديداً مع الفيلسوف الإلماني، هيغل، الذي اعتبر أن المجتمع المدني يمثل الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن بناء المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، وهو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعات التقليدية. ومع هذا فهيغل لم يجعل المجتمع المدني شرطاً للحرية وإطاراً طبيعياً لها، فالمجتمع المدني عند هيغل هومجتمع الحاجة والأنانية، وعلى هذا فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، أما ماركس الذي انتقد المثالية الهيغلية في مستوياتها المختلفة، فقد نظر إلى المجتمع المدني في اعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من دولة ونظم حضارة ومعتقدات.

فالمجتمع المدني عند ماركس هو مجال الصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي أوالدولة، بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية، بعد ذلك سيخضع المفهوم الماركسي للمجتمع المدني إلى تطوير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي انطونيو غرامشي، الذي عارض مفهوم ماركس للمجتمع المدني، ونظر إليه باعتباره جزءاً من البنية الفوقية، وهذه البنية تنقسم بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، وظيفة الأول الهيمنة من طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني المتجسد في الدولة، السيطرة والإكراه.

فالثنائية التقابلية بين المجتمع المدني والدولة كان الفكر الماركسي سباقاً إلى تأسيسها ولكن لينحاز إلى الدولة على حساب المجتمع المدني الذي هو صنيعة الدولة الهيغلية(٥). أما الفكر الليبرالي، فقد اعتبر المجتمع المدني بمثابة الوسيط بين المجتمع بفئاته وشرائحه المختلفة وبين الدولة بهيمنتها الكلية، لذلك اعتبر توكفيل أنه لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة لدعم الديموقراطية وتحقيق غايتها في إشراك النسبة الأكبر من المجتمع في مؤسسات الدولة أومراقبتها. وهو لذلك لا يقتصر على الأحزاب أوالهيئات السياسية، وإنما يشتمل إضافة إلى هؤلاء، المؤسسات الانتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والروابط والنوادي الثقافية والاجتماعية والعقائد السياسية المختلفة(٦).

وبذلك يكون المجتمع المدني قد دخل في علاقة جدلية مع الدولة ليس بالمفهوم الماركسي وإنما بالصيغة التبادلية، إذ المجتمع المدني يراقب الدولة من طريق مؤسساته ويضبط توازناتها، والدولة ترعى المجتمع المدني وتحافظ على استقراره واستقلاليته، وبذلك تتكون علاقة الشد والجذب التي تحكم اللعبة السياسية، إلا أن الدولة ذات المؤسسات الديموقراطية تستطيع أن ترعى هذا التوازن وتضبطه، أما الدولة الشمولية أو المحكومة بخط عقيدي وحيد لا ترى في المجتمع المدني إلا عاملاً يهدد أمنها واستقرارها، لذلك فهي تخشاه وتضعه باستمرار تحت السيطرة والمراقبة ما يمنع مؤسسات المجتمع المدني من القيام بنشاطها المستقل ويحجب عنها دورها الفاعل ذاك.

راج مصطلح المجتمع المدني في الأدبيات العربية في وقت متأخر، وقدومه المتأخر هذا لم يمنع الالتباس والاضطراب الكبيرين اللذين رافقا نشأته وظهوره، وهذا متعلق بطبيعة الفكر العربي، أولاً، في تعامله مع المفاهيم ليس وفق سياقها الطبيعي، وإنما ضمن رغبته الخاصة، ما حول المفهوم إلى صراعٍ على التوظيف السياسي بين مختلف التيارات والحركات السياسية التي رغبت من طريق تبنيه، في مواجهة الدولة الشمولية أو ضد بنى المجتمع التقليدية سواء أكانت دينية أو قبلية أو جهوية، كما وجدنا ذلك في تونس في نهاية

(٥) أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

(٦) عزمي بشارة، **المجتمع المدني:دراسة نقدية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ٢٠٠٠).

العهد البورقيبي في أواخر الثمانينات، وكما نشهد حالياً في سوريا، مع حضور مستمر لهذا الصراع في دول أخرى كمصر التي ارتبط تأسيس المفهوم لديها مع اتباع نهج اقتصاد السوق وما يرتبط بذلك من تواز بين الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي.

يضاف إلى ذلك، أن مفهوم المجتمع المدني ذو جذور غربية ليبرالية في ضوء تطوره الحديث، وهذا ما منع تبيئته بسهولة في الفكر العربي المعاصر المحكوم بإرث ماركسي عريق، ما جعل المفهوم يزداد ضبابية وغموضاً، بحيث غالباً ما ينتهي دعاة المجتمع المدني إلى إسقاط مفهوم الحزب السياسي عليه، كما أن الدولة العربية تختزن إرثاً احتكارياً من الصعب عليها التنازل عنه، إذ أن هيمنتها على المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي يقتضي منع أي مؤسسات مستقلة ترغب بالنشاط في إحدى هذه المجالات، لأنها ستصطدم حتماً بتوجه الدولة النزوع إلى الأحادية وغير المستجيب لرغبة المجتمع في ممارسة دوره وفق تصوراته أو مآلاته الخاصة، ولذلك دائماً ما تكون العلاقة بين الدولة العربية والمجتمع المدني علاقة يسودها التوتر والتنازع لتتأسس ثنائية ليست تصالحية كما وجدنا في الفكر الغربي، وإنما صراعية تقوم على الإلغاء المتبادل، بحيث يسعى كل طرف إلى إثبات وجوده من طريق توجيه ضربات متتالية إلى خصمه، فهل يمكن لنا الانتقال إلى صيغة متوازنة بين الطرفين، إن ذلك يتعلق لدينا بالدولة ونظامها السياسي أولاً، ذلك لأنها رهنت المجتمع بإرادتها وسلطتها، فإذا أرادت لهذا المجتمع أن يمارس دوره وفاعليته فعليها أن تعترف بمؤسساته وهيئاته وأن تترك له هامشاً حتى يؤدي وظيفته من خلاله.

وعلى هذا يجب أن يتم التوافق بين السلطة والمجتمع المدني من أجل التحول لبناء نظام سياسي يعتمد الشرعية الدستورية والقانونية ويتيح للمجتمع التعبير عن رغباته وخياراته،ويبدوالنظام الديموقراطي الصيغة الأكثر قدرة على تحقيق مثل هذا النوع من التوازن لأنه يفسح في المجال لآليات التعبير بالطرق السلمية. فالتحول الديموقراطي هو الطريق الأسلم والأقصر لتحقيق الطموحات المجتمعية والشعبية.

## التحول العربي نحو الديموقراطية

كانت فترة التسعينات فترة التحول الديموقراطي في الوطن العربي في شكل عام مع وجود اختلافات راوحت بين قطر وآخر، فمصر والمغرب والأردن وبعض بلدان الخليج قد خطت خطوات لا بأس بها في سياق التحول نحوالديموقراطية، في حين أن بلداناً أخرى لا تزال تصر على المراوحة في الاستبداد.

لكن يجب علينا أن لا نلقي العبء كله على السلطة العربية، إذ تتحمل الأحزاب العربية والبرلمانات والمؤسسات الأهلية وغير ذلك دوراً مهماً في عملية التحول الديموقراطي[٧]، على الرغم من أن الأحزاب في العالم العربي لا تؤدي دورها إلا في هامش التعددية

(٧) انظر **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات**، مجموعة من الباحثين، تحرير حمدي عبد الرحمن (عمان، منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٠).

السياسية الذي تفسحه السلطات الحاكمة، وهذا الهامش غالبا ما يضيق حتى يصبح للحزب الحاكم وحده. وهكذا يبدو دور الأحزاب السياسية هامشياً وغير فاعل، كما أن الأحزاب السياسية العربية نفسها لا تمتلك تقاليد العمل الديموقراطي وغالباً ما تستنسخ تجربة الحزب الحاكم في التوريث والشخصنة والاستبداد بالرأي والتلويح بالفصل. أما البرلمانات العربية فلا تشذ كثيرا عن دور الأحزاب في التحول الديموقراطي، إذ هي تقتصر في وظيفتها على الشرعية الدستورية والتغطية الإعلامية الخارجية التي تطلبها السلطة. لذلك فهي مرتبطة أيضا بالهامش الذي تفسحه السلطة نفسها، وهكذا تختصر خيوط التحول الديمقراطي جميعها في يد السلطة ويبدأ تحركها حسب رغبة السلطة في اللعب بهذا الخيط أوذاك. ويبدو التغيير ما فوق ذلك أودونه يرتطم دائماً بأفق مسدودة ما دامت السلطة تقف حياله، وهنا ينحصر الرهان الوحيد على دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية وغير الحكومية في القيام بأدوار تساعد وتسرع التحول نحو الديموقراطية وهي بذلك مرشحة دوما بالاصطدام بالسلطة والدخول معها في حرب غير معلنة، وهذا ما يحتم عليها القيام بوظائف تجعلها دائما محمية بإطار اجتماعي واسع يحتويها ويتبنى آرائها بحيث لا يبدوخيار البطش بها من قبل السلطة سهلاً ما دامت السلطة تحاول باستمرار ترقيع أزمة اهتراء شرعيتها المتكرر. لذلك فهي ستحافظ على نوع من الصلة مع ما ترى أنه ذو بعد شعبي واجتماعي، وهذا ما يتداخل في شكل رئيسي مع تغير الثقافة السائدة بجعلها ثقافة التغيير بدل كونها ثقافة الاستبداد ■

# تطوير قناة جونقلي وإدارة الموارد في حوض النيل

عادل مصطفى أحمد *

يثير موضوع «الموارد والبيئة والتنمية المستدامة» في ذهني صور ثلاث مناطق في السودان آن الأوان لتوجيه الاهتمام الجاد اليها:

الأولى، منطقة جونقلي وأراضيها المغمورة في جنوب القطر؛ والثانية، حزام الزحف الصحراوي المتحرك جنوباً والمحتضن حالياً للعاصمة القومية، الخرطوم، في وسط البلاد؛ والثالثة، بحيرة النوبة في أقصى الشمال والمتكونة خلف السد العالي في مصر بكل ثرواتها من مياه وطمي وأسماك وطبيعة خلابة وموضع كثغر حيوي للقطر وآثار تعود الى الحضارة النوبية، إحدى أقدم حضارات البشر، وكلها قد أهملت تماماً لأكثر من أربعة عقود (شكل١).

تقتصر هذه الصفحات على المنطقة الأولى وتركز على مشروع قناة جونقلي إذ أن دراسة هذا المشروع في صورة شاملة وإتخاذ قرار في شأنه باتا من الأمور الملحة تحت المستجدات الحالية. والمنطقة تختلف عن المنطقتين الأخريين، أولاً، في أن التدخل في ايكولوجيتها سينتج، على الأرجح، تغييرات متسارعة بعيدة المدى وضارة، وثانياً، في أنها مواجهة بأطراف أجنبية ذات نفوذ تمارس ضغوطاً لضمان تنفيذ المشروع لمصالحها الخاصة المؤكدة بصرف النظر عما سيجلبه على المنطقة. والأمر يتعلق بقضايا عديدة متشابكة رغم أن عدداً من الباحثين تناولها إلا أن كلاً منهم جال في حدود تخصصه وتحاشى الخوض في ما يتعدى ذلك.

## أصل القضية

تمتد منطقة الدراسة بين خطي عرض ٦,٣٠ و ٩,٣٠ شمالاً وخطي طول ٣,١٠ و ٣١,٤٥ شرقاً وتكوّن جزءً من منطقة البحيرات أو " السدود" كما جرت تسميتها بسبب إعاقتها الملاحة. تندفع المياه من منطقة البحيرات الاستوائية في وسط أفريقيا ( بحيرات كيوقا

(*) كلية الهندسة والعمارة - جامعة الخرطوم.

وفكتوريا والبرت كما لا تزال تسمى) فتدخل السودان ثم تتفرع قرب مستوطنة جونقلي إلى فرعين (نهرَي بحر الجبل وبحر الزراف) لا يستوعبانها، فتفيض على الآراضي المجاورة وهي منخفضة مستوية لا يزيد انحدارها عن ١٠سم/كم وتغمر مساحات تبلغ رقعتها نحو ٨٠٠٠ كيلومتراً مربعاً في أدناها وتتضاعف مرات عدة أغلب السنين بحسب تفاوت إيراد النهر الموسمي والسنوي وغزارة الأمطار؛ فهذه المساحات المغمورة يساهم في خلقها أيضاً هطول غزير للأمطار يراوح في المتوسط بين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مم سنوياً في الأطراف الشمالية للمنطقة و ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ مم في حدودها الجنوبية ، (شكل٢). وترتفع المياه في أوج الفيضان إلى مترين في المتوسط فوق سطح السهل المغمور.

ويعمل التبخر والنتح من السطح الشاسع من الماء والنبات والعشب السميك الطافي والأمطار أغلب شهور السنة على خلق بيئة إيكولوجية فريدة تحوي تنوعاً حيوياً غنياً يضم أنواعاً من الأسماك والثدييات والزواحف والطيور وتضم «على الأرجح أكبر مجموعة من التماسيح في العالم». أما النباتات فتشمل البردي والبوص والقصب و«أعشاب النيل». وهذا التنوع مصدره وقوع المنطقة على تخوم الغابات الاستوائية الممتدة جنوباً. ومنطقة جونقلي المغمورة هي واحدة من ثلاث والأخريان هما منطقتا مشار وبحر الغزال. ويحمل بحر الجبل في المتوسط ٦٥ مليار متر مكعب من المياه سنوياً تصب في النيل الأبيض الرئيسي.

لا يعرف بالدقة عدد سكان المنطقة في ظل الحرب الأهلية التي دارت في شوطها الثاني (١٩٨٣ ـ ٢٠٠٤) ولكن التقديرات في الثمانينات وضعتهم بين ٥٠٠,٠٠٠ و ٨٠٠,٠٠٠ نسمة يعيشون حياتهم في بدائية وعزلة وسط الثروات الكامنة حولهم، ويقيم بعضهم بالأراضي المرتفعة للنيل الأبيض قرب العاصمة الإقليمية " ملكال" وبجزيرة الزراف. وتتكون ثروتهم الحقيقية، مثلهم مثل بقية القبائل النيلية، من الأبقار التي تحدد ملكيتها المركز الاجتماعي للفرد وللقبيلة.

## مشروع قناة جونقلي

بدأ التفكير في تصريف بعض هذه المياه، أو حتى تجفيف كامل المنطقة، بغرض زيادة إيراد النيل في مفتتح عهد الإدارة الثنائية الإنجليزية المصرية للبلاد ( ١٨٩٩-١٩٥٥) ثم تقدم مفتش الري البريطاني بمشروع يؤدي هذا الغرض في ١٩٣٨. ويهدف المشروع، الذي تعدل أكثر من مرة منذ اقتراحه، الى حفر قناة تحمل جزءاً من المياه الواردة إلى بحر الجبل قرب بلدة جونقلي وتتجاوز بها المنطقة المغمورة لتصبها مباشرة عند مصب نهر السوباط في النيل الأبيض. في المرحلة الأولى، يبلغ طول القناة ٢٨٠ كم وعرضها نحو ٥٢ متراً وعمقها ٤ أمتار، أما انحدارها فيراوح بين ٧ و٩ سم/كم، وهي تحمل ٢٠ مليون متر

مكعب في اليوم، وتجري موازية لها من الغرب قناة ري تحمل ٥ ملايين متر مكعب في اليوم. وبهذا تتقلص المساحة المغمورة بنسبة تتفاوت تقديراتها بين ٣٤ في المئة و ٤٣ في المئة. أما المرحلة الثانية، التي ترتفع فيها سعة القناة الى ٤٣ مليون متر مكعب في اليوم فتتحقق إما بتوسيع قطاع القناة أو بحفر قناة أخرى، وبذلك يتم تجفيف المنطقة كلياً.

يرصد كتيب صدر من وزارة الري والطاقة الكهربائية المائية في ١٩٧٥ فوائد المشروع، وذلك بتركيز مفصل على جانب المياه وبمرور عابر على الجوانب التاريخية والاجتماعية والاقتصادية. أما الهدف الرئيسي من المشروع، فهو زيادة إيراد النيل بمعدل ٤,٧ مليار متر مكعب سنوياً محسوبة عند ملكال وهي تعادل ٣,٨ مليار محسوبة عند أسوان تقسم مناصفة بين السودان ومصر. وترتفع هذه الكمية الى ٧ مليارات إذا نفذت المرحلة الثانية.

بعد ذلك، يذكر الكتيب فوائد أخرى : توفير مصدر لمياه الشرب للأبقار والوحوش بالمنطقة؛ توفير طريق بري على أحد جانبي القناة صالح لأغلب شهور السنة؛ تخفيض المساحة المغمورة بنسبة تراوح بين ١٠ في المئة في زمن الفيضان الى ٢٠ في المئة خلال موسم التحاريق؛ تقصير الخط الملاحي بين جُبا وكوستي بنحو ٣٠٠ كيلومتر؛ تقليل الأمراض المرتبطة بالمياه والمنتقلة بها و «دفع عجلة التنمية الاقتصادية الزراعية والحيوانية والصناعية في هذه المنطقة من القطر».

لا يشير التقرير الحكومي من قريب أو بعيد الى الآثار الجانبية. ومن المسلم به أن قضية التنوع الحيوي لم تكن قبل ثلاثين سنة بوضوحها الحالي، ولكن آثار المشروع السلبية المتوقعة على المناخ المحلي والإقليمي، مثل كمية وتوزيع الأمطار، وعلى الحيوان والغطاء النباتي وعلى وتيرة تقدم الصحراء وما الى ذلك كان ينبغي مجرد ذكرها لتكملة جوانب الصورة - وخصوصاً حقيقة عدم توافر البيانات الكافية لتقدير حجم التغيير بدقة. أما الجنوبيون، فقد ثارت في نفوسهم مخاوف إضافية: إن القبائل المتجولة ستدفع للإقتراب من بعضها فتزداد بذلك النزاعات على المراعي، وأن القناة، أو القناتين، ستقطعان الطرق على قطعان مواشيهم وعلى الوحوش التي يصطادونها وتفرضان تغييراً قسرياً على نمط حياتهم التقليدية، وأن تقليص مساحة الأرض المغمورة سيخفض مصايد أسماكهم وييسر تغلغل الجيش الحكومي داخل مناطقهم. يعقد القضية عامل آخر يتمثل في ضغط مصر وتعجلها لتنفيذ المشروع أيا كانت آثاره الضارة ومشاركتها في النصف في تكاليفه. ومصر هي المستفيد الأول من زيادة المياه، فالسودان لم يكن يستهلك حتى حصته المنصوص عنها في الاتفاقيات ولا تشكل زيادة إيراد النهر أولوية في خطط تنميته، بل يشكل الجفاف والتصحر وما من شأنه دعمهما الخطر على التنمية والاستقرار به ( كما يتضح من قلاقل دارفور المزمنة). بهذه الحزمة من العوامل المتضارية، كان من المحتم أن

يشعل مشروع جونقلي من الخلاف والاتهامات بقدر ما بعث من الرضى والتأييد. وفي ساعة صفاء مع مصر، حسمت حكومة جعفر النميري العسكرية الأمر وفرضت المشروع، فبدأ التنفيذ في ١٩٧٨ بوساطة شركة حفريات فرنسية، ثم أوقفه ثوار الجنوب بحد السلاح في ١٩٨٤ بعدما أوشك العمل في حفر القناة على الاكتمال، مدخلين القضية بذلك واقعاً جديداً.

## البعد السياسي ودور مصر

تبدو مشكلات مصر عصية بالمعايير العربية، ويتجلى في خلقها حكم الجغرافيا وحكم التاريخ وأسلوب التعامل. وسنلخص ما يمس منها موضوعنا الحالي في النقاط الآتية.
بلغ عدد السكان بمصر ٦٨,٦ مليونا (تقدير عام ٢٠٠٤) ويقدر له أن يتجاوز المئة مليون بحلول عام ٢٠٢٥ بسبب معدل النمو الحالي، ١,٩٦ في المئة سنوياً – والذي يعود أساساً الى حلول مولود كل ٢٣,٥ ثانية، كما تضعها الصحف بأسلوب درامي. وقد ازدحم جل هؤلاء في شريط وادي النيل الضيق، إذ أن ٤ في المئة من أراضي القطر فقط تصلح للزراعة، ورغم أن الحكومة قد نجحت مرات عدة في زيادة الرقعة الزراعية، فإن نصيب الفرد من هذه الرقعة يتابع انخفاضه. لذا يعتبر القطر مزدحماً ازدحاماً شديداً، (شكل٣).
وبسبب ضآلة ما تلبيه مياه الأمطار والمياه الجوفية من احتياجات القطر من المياه العذبة، فإن اعتماد مصر على مياه النيل أصبح عالياً. ولا يضاهي عجز الدولة عن مواجهة الانفجار السكاني بها إلا عجزها عن مواجهة طبقات غنية بدأت في الظهور منذ سبعينات القرن الفائت، وتميزت بشهية عارمة لنمط معيشة استهلاكي تبذيري؛ وإلا عجزها عن إدارة مواردها المائية بأسلوب مقنع، كما سنرى.
تملي أحكام أخرى للجغرافيا أنه ليس في مصلحة مصر أن تنشأ مشاريع كبرى للري أو الزراعة أو الصناعة أو مدن مزدهرة في السودان أو في إثيوبيا، إن كان هذا الكبر أو هذا الازدهار معتمداً على مياه النيل؛ كما أنه ليس في مصلحتها أن تقوم في هذين البلدين حكومات وطنية مستقلة مستعدة أبدا لمواجهة الأطماع الأجنبية حين تتعارض مع المصالح الوطنية. وقد أضحى احتمال إنفصال جنوب السودان، وبالتالي قيام دولة جديدة في حوض النيل، هاجساً آخر لمصر يضارع هواجس إقامة السدود ومشاريع الري في أثيوبيا والسودان (ما سيقلل التخزين بالسد العالي ويعمل تلقائيا على هز قيمته الوظيفية والرمزية).
في عام ١٩٢٩، حين كانت كل المنطقة تحت السيطرة الأجنبية، أبرمت " اتفاقية مياه النيل" التي وزعت المياه بين السودان ومصر بنسبة ١ : ١٢ فأعطت ٤ مليار متر مكعب سنوياً

للسودان و ٤٨ مليار لمصر. وفي عام ١٩٥٩، جرت مراجعة الاتفاقية، وزيدت الحصص وأعيد تقسيمها بنسبة ١:٣ بإعطاء ١٨,٥ مليار متر مكعب سنوياً للسودان و ٥٥,٥ مليار لمصر. أما بقية دول الحوض التي تنبع منها روافد النيل أو تمر عبرها فأغفلت تماماً. ظلت مصر بعد ذلك تتمسك بالاتفاقية كأنها نص مقدس وتسارع بالتهديد باللجوء الى القوة إذا جرى المساس بحصتها، بل ظلت ترفض بشدة أن يدخل طرف ثالث كند صاحب مصلحة في المحادثات أو تعاد دراسة قضايا النهر وتوزيع مياهه بصرف النظر عما قد يكون أصاب المنطقة من متغيرات خلال ثلاثة أرباع القرن. ويجرى جدل ساذج حول ما إن كان حكم الجغرافيا أم التاريخ هو الأولى بالاتباع عند تقسيم المياه – بعبارة أخرى: هل تعطى الأولوية للطرف الذي يمتلك منابع النهر أم للطرف الذي داوم على استغلال مياهه لفترة أطول؟ ولعل هذا المزيج المستغرب من التخوف والتعالي في علاقات مصر بالآخرين كان من العوامل التي نفثت عدم الاستقرار وضعف الثقة في هذه العلاقات، فعند تناول تجفيف الأهوار (ولنستعير التسمية من العراق) لزيادة مياه النيل، لا نجد للمضار المتوقعة على السودان ذكراً عند المتخصصين والعلماء المصريين، بل إغفالاً وتحاشياً تامين رغم أن وعيهم بها لعله الأرفع بين علماء الدول العربية. فالمثقف السوداني يلمس هذا الوعي حين يقرأ صرخة تحذير تصدر عن باحث مصري لحكومته حول التلوث وإهدار التنوع الحيوي ببحيرتي المنزلة ومريوط الصغيرتين بشمال مصر؛ ويعجب حين يقرأ تأكيد رئيس قطاع القاهرة الكبرى في وزارة البيئة أن محافظة القاهرة تفقد سنوياً مليار ونصف مليار متر مكعب من مياه الشرب النقية بسبب «أعمال السباكة الرديئة وغياب الوعي البيئي حول ترشيد استهلاك المياه لدى المواطن المصري»؛ ويغتاظ من تعبير «المياه المتبخرة المهدرة» وهو التبخر الذي يخلق هذه البيئة المتميزة ومن تعبير «المستنقعات» وصفاً للمنطقة وترجمة لكلمة Wetlandsالإنجليزية؛ ويستغرب إغفال ذكر إن هذه المياه المطلوب إعادة توجيهها لتصب في النيل تمهيدا لتقسيمها بين البلدين، إنما تتكون إلى حد واضح من أمطار وافرة تهطل معظم شهور السنة على الأراضي السودانية، ولا تحكمها أي اتفاقيات؛ ثم يثور حين تصله، بعد كل هذا، أنباء عرض مصري لإسرائيل تمد بموجبه مياه النيل لتسقي صحراء النقب عبر «ترعة السلام» (وهو العرض الذي تقدم به الرئيس المصري السابق أنور السادات لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، مناحيم بيغن، في عام ١٩٧٩). وهذه النقاط لا نذكرها استعداء على سياسات مصر المؤثرة في السودان، وإنما سعياً لإضاءة كامل الصورة بشفافية، وتيسيراً لاتخاذ القرار المنصف. فالقضايا الكبرى في العالم العربي يصعب حلها ما لم تحل صغرى المشكلات بين الجيران.

## ريـــاح التغييـــر

لم تظهر بوادر الإصلاح للوضع المختل إلا مؤخراً. فالنيل يجري اليوم عبر عشر دول ذات سيادة تأوي ما يربو على ٣٠٠ مليون نسمة، وكل حكوماتها، عدا المصرية بالطبع، تطالب بوضع إتفاقيات جديدة مقبولة للجميع. أول هذه الدول إثيوبيا، منبع النيل الأزرق، الذي يمنح مصر ٨٤ في المئة من مياهها العذبة، وهي بدورها مثقلة بنحو ٦٧ مليون نسمة مع نصيب وافر من الفقر والمجاعات وفترات الجفاف والحروب الأهلية. تحتج هذه الدول بأن الاتفاقات المبرمة في زمن الاستعمار ينبغي ألا تستمر تلقائياً ملزمة ويتحتم علينا إنطلاقاً من المنطق نفسه أن نضيف الاتفاقات التي تبرمها حكومات شمولية بعد الاستقلال ثم يظهر سيرها ضد مصلحة المواطن. لا بد لهذه الاتفاقيات من المراجعة الدورية وإعادة النظر فيها في مواجهة الأوضاع المتغيرة. ومن المؤسف أن أطول أنهار العالم هو النهر الذي يحمل أقل كمية من المياه مقارنة بالأنهر العظمى الأخرى، ومن هنا تتصاعد النزاعات.

إن الإصلاح المنشود يتطلب اعتبارين جديدين، الأول، ألا تستثنى أية دولة من دول حوض النيل من المحادثات والاتفاقيات المتعلقة بشؤون النهر، والثاني، ألا تقتصر هذه الاتفاقيات على مجرد تقسيم حصص المياه، تتعمق بالنظر بصورة متكاملة الى تنمية سائر موارد النهر واستغلالها لمصلحة جميع الأطراف. في المجال الأول، نذكر تكوين مجلس وزراء الموارد المائية بحوض النيل واجتماعات دول البحيرات الاستوائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وفض النزاعات. وفي المجال الثاني، تمثلت أهم خطوة في مبادرة حوض النيل التي تقدم بها البنك الدولي في عام ٢٠٠١. تنظر هذه المبادرة نظرة أكثر شمولاً من نظرة اتفاقية ١٩٥٩ إلى موارد حوض النيل وتتقدم بسبعة مشروعات: العمل النيلي البيئي عبر الحدود، التجارة الإقليمية للكهرباء بحوض النيل، استخدام المياه بكفاءة للإنتاج الزراعي، تخطيط وإدارة الموارد المائية، بناء الثقة وروح المشاركة بين الأطراف المشاركين، التدريب التطبيقي وأخيراً التنمية الاقتصادية الاجتماعية والمشاركة في الفوائد. وقد كانت ردود الأفعال المصرية للوضع الجديد واضحة السلبية.

أما السودان، فوجد نفسه فجأة مؤخراً وقد دخل عالم النفط بعدما أصبح هذا حقيقة ملموسة، وأضحى مركزاً لأطماع كثيرة إقليمية ودولية تسعى لتثبيت أقدامها في القطر الواعد، وطرفاً مستهدفاً في حروب الموارد المتصاعدة، وهي حروب أهم عناصرها في السودان المياه والنفط، ولكنها تشمل أيضاً الذهب واليورانيوم والغابات والثروة الحيوانية وغيرها. هذا الوضع له سلبيات واضحة، ولكن له أيضاً إيجابيات تتمثل في توجيه الاهتمام الدولي إليه وإدخال دول عظمى ومنظمات عالمية في المعادلات التي كانت من قبل ثنائية وكان السودان طرفها الأوهى.

وهناك مستجد جوهري آخر بالنسبة إلى السودان هو الحكم الفيدرالي الذي تبنته الدولة

منذ عام ١٩٧١ وهو يملي شروطاً إضافياً على مسيرة التنمية، فشؤون مثل معالجة البيئة وتنمية وإدارة الموارد المائية والثروة الحيوانية وبناء الطرق داخل الولايات لم يعد اتخاذ القرار فيها مركزياً، بل دخل الى حد كبير ضمن صلاحيات الولايات . ورغم أن السمة الأولى للدولة الفيدرالية هي التمييز بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات إلا أن للسودان خصوصية في هذا الشأن، فالولايات نفسها لم تحمل يوماً نفس الوزن، والتفرقة بين ولايات الشمال وولايات الجنوب ظلت جلية ظالمة للجنوب وهو الظلم الذي ينبغي درؤه في الفترة القادمة، بتقديم مصلحة السوداني الجنوبي على مصالح الشمالي والأجنبي. وهذه الضرورة لترجيح كفة تنمية الجنوب المتخلف تقويها حقيقة أن واحداً من أهم الموارد الوطنية، وهو النفط ، يجري استخراجه وضخه حاليا من هذه المنطقة الجنوبية بالتحديد. بل إن الأمر قد تجاوز ذلك في الواقع؛ فمفاوضات واتفاقيات السلام التي وقعت في نيفاشا (كينيا) في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قد نجحت في الخطو بالجنوب خطوات عملاقة للأمام في مواجهة النظام الحاكم، بحيث تجاوزت العلاقة بينهما علاقة الأطراف بالمركز المعهودة في الدولة الفيدرالية، واقتربت من علاقة الخصوم الأنداد في ما يشبه الكونفدرالية. وهذا يدعم ضرورة استثمار موارد الجنوب وثرواته بانحياز صريح لمصلحة الجنوبيين.

## الطريق المقترح

إن مشروع قناة جونقلي يبدو في الوقت الحالي غارقاً في التعقيد مثيراً للجدل والمخاوف بصورة لا تبرر منحه ضوءً أخضرَ. وبالذات بالنظر الى خط الصحراء المتقدم جنوباً، فإن تجفيف منطقة بهذه المساحة، كلياً أو جزئياً، لا بد أن يجلب تغييرات بيئية ضارة طويلة المدى.

والقضية ليست محلية بأي حال، فالعالم اليوم أصبح يعي بدقة تهديدات ارتفاع درجة حرارة الأرض والجفاف وزحف الصحراء بواسطة أنشطة الإنسان، ويشعر بالجهود العملاقة التي تبذل لمكافحة هذه التهديدات، وما منح الناشطة البيئية الكينية وانقاري ماثاي جائزة نوبل للسلام في ٢٠٠٤ إلا توكيداً لهذا الوعي ولإثبات الصلة بين السلام والبيئة، بعبارة أوضح، بين تدهور بيئة الناس وتفاقم نزاعاتهم.

لنتحول إلى مجال التخطيط العمراني. خلافاً لخبير المياه وخبير الأحياء المائية اللذين تزداد مادتاهما ثراء بفعل عزلة المنطقة وصعوبة الوصول اليها، فإن المخطط العمراني لا يجد بين يديه إلا القليل لتغذية عمله في منطقة جونقلي. لم يحظ جنوب السودان قط بتعداد سكاني، أما التقديرات التي كانت تجرى دورياً منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٦، فقد فقدت

قيمتها بسبب الحرب الدائرة منذ ١٩٨٣ ونزوح السكان المتواصل جراءها . ومن الطبيعي أن تكون أنماط وأحوال المستوطنات، باستثناء المدن الكبيرة، قد تغيرت جذرياً، وهذا يعني أن هناك مجالا ضخما للإصلاح والتعمير. ولكن حتى لو تجاوزنا المحاذير السالفة، فإن فكرة تطوير المنطقة بأكملها بأهوارها الطبيعية تحمل للمخطط جاذبية مثيرة .

وينبغي أن ينظر إلى الأهوار كموارد ذات قيمة وان تصان وتطوّر على هذا الأساس ,وذلك يتطلب ألا يفرط فيها بل يجرى تقويم لمواردها الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية و العلمية و الترفيهية . إن تقليص المساحة المغمورة بما يمكن إن يبلغ ٤٣ في المئة، كما تقدر دراسة صتكليف وباركس، لهو أعلى من أن يبشر بالتطور المنشود وعلى ضوء دخول القطر مرحلة نفطية في اقتصاده، وإيقاف الحرب الأهلية في الجنوب، بموجب اتفاقية السلام والانفتاح المفاجئ لمناطق لم تعرف التنمية منذ وجدت، وتدفق الأموال من مختلف المصادر لتنمية الجنوب، والتي بلغت حتى الآن عدة مليارات من الدولارات، إضافة إلى تخصيص نحو نصف عائد تصدير النفط لذلك الغرض، فإن ترقية منطقة جونقلي إلى حالة معافاة منتجة مستدامة لم تعد مهمة تقارب الاستحالة كما كانت من قبل، إذا توافرت الإرادة السياسية. .سيتطلب التطوير بلا شك إنجازات ضخمة، مثل إزالة الأعشاب الطافية وذلك بصورة انتقائية لتيسير الملاحة ولزيادة انسياب المياه ونسبة الأكسجين بها ومراجعة استخدامات الأراضي وإحياء وتنويع النشاطات البشرية ومكافحة الأمراض المرتبطة بالمياه أو المحمولة بواسطتها، وما إلى ذلك.

ومن المفيد هنا أن نذكر بأن جنوب السودان يبلغ ٦٤٦٠٠٠ كيلومتراً مربعاً، أي ربع مساحة القطر ونحو ٦٥ في المئة من مساحة مصر (أما إذا اعتبرنا المساحة التي تصلح لاستقرار البشر فقد تصل إلى عشرة أضعاف نظيرتها المصرية). ولو قدرنا الجنوبيين بأربعين في المئة مثلا من جملة السودانيين فسيبلغ عددهم ١٣ مليوناً. هذا والتنمية الشاملة طويلة المدى المنشودة للجنوب لا بد من أن تتناول أولاً ربط عواصمه الإقليمية الثلاث (جبا ، ملكال، واو) بخطوط الخدمات. ويستحيل التخطيط لاستعمالات الأرض (مستوطنات بشرية، خطوط نقل بأنواعها، خطوط اتصالات، خطوط طاقة، مراعي، مزارع، غابات وأحزمة خضراء، محميات طبيعية، أراضي مغمورة، مشارب للماشية والوحوش... الخ)، إلا إذا أفلحنا أولا في ترويض مدافع المياه برسم حدود هذه البقع وحمايتها من خطر الفيضان. لذلك فبدلا من شق القناة لتصريف المياه تصبح المهمة الأساسية تشييد الحواجز والمجاري والجسور والسدود بأنواعها وبالتعقيد المطلوب في أجزاء منها للسماح بالتحكم في إطلاق المياه عبرها عند الحاجة وتجسير جوانب الأنهر لمنع الفيضان. وقد أوضحت تجارب إنشاء الحواجز على بحر الجبل أنه يمكن عملها «من دون صعوبة وبدون

اتخاذ احتياطات مخصوصة... وأنها وجدت صماء لدرجة كافية لجميع الأغراض العملية ... وأن درجة عدم قابلية الرشح تزداد مع مرور الزمن... وأنها يمكن أن تتحمل ضغطا قدره ثلاثة أمتار».

يتبع ذلك تطوير منظومة المستوطنات الأصغر حجما مع التركيز على تنوع وتخصص وظائفها تبعا للموارد الكامنة بكل إقليم، فلا إصلاح ولا تنمية قبل الاستقرار؛ وقف الحرب محطة لازمة، ولكن الاستقرار هو الذي يفجر التنمية والازدهار. ولتكملة الصورة، نذكر أن هذه الموارد تضم، إلى جانب المساحات الثلاث المغمورة، المياه والنفط والغابات الاستوائية والمعادن المختلفة والثروتين الحيوانية والسمكية والمناطق الصالحة لزراعة المحاصيل الاستوائية والمناطق البانورامية (شكل ٤). كل ذلك مع مراعاة متطلبات المناخ الاستوائي - الحار الرطب - في تخطيط المستوطنات والتصميم الحضري وتصميم المباني مع الخطو المحسوب نحو نقلة نوعية باتجاه التحديث وتبني التكنولوجيات المناسبة مما يمثل تحديا كبيرا آخر في التخطيط العمراني.

في هذا المضمار، لن يكون الشريك الإستراتيجي مصر، بل يوغندا. إذ أن تحقيق الطفرة التنموية المطلوبة يستوجب التعاون الوثيق بين السودان ويوغندا في تخزين المياه في بحيرتي فكتوريا وألبرت، وضبط المناسيب والتحكم في إيراد الماء الخارجة من بحيرة ألبرت على مدار العام، بحسب الحاجة.

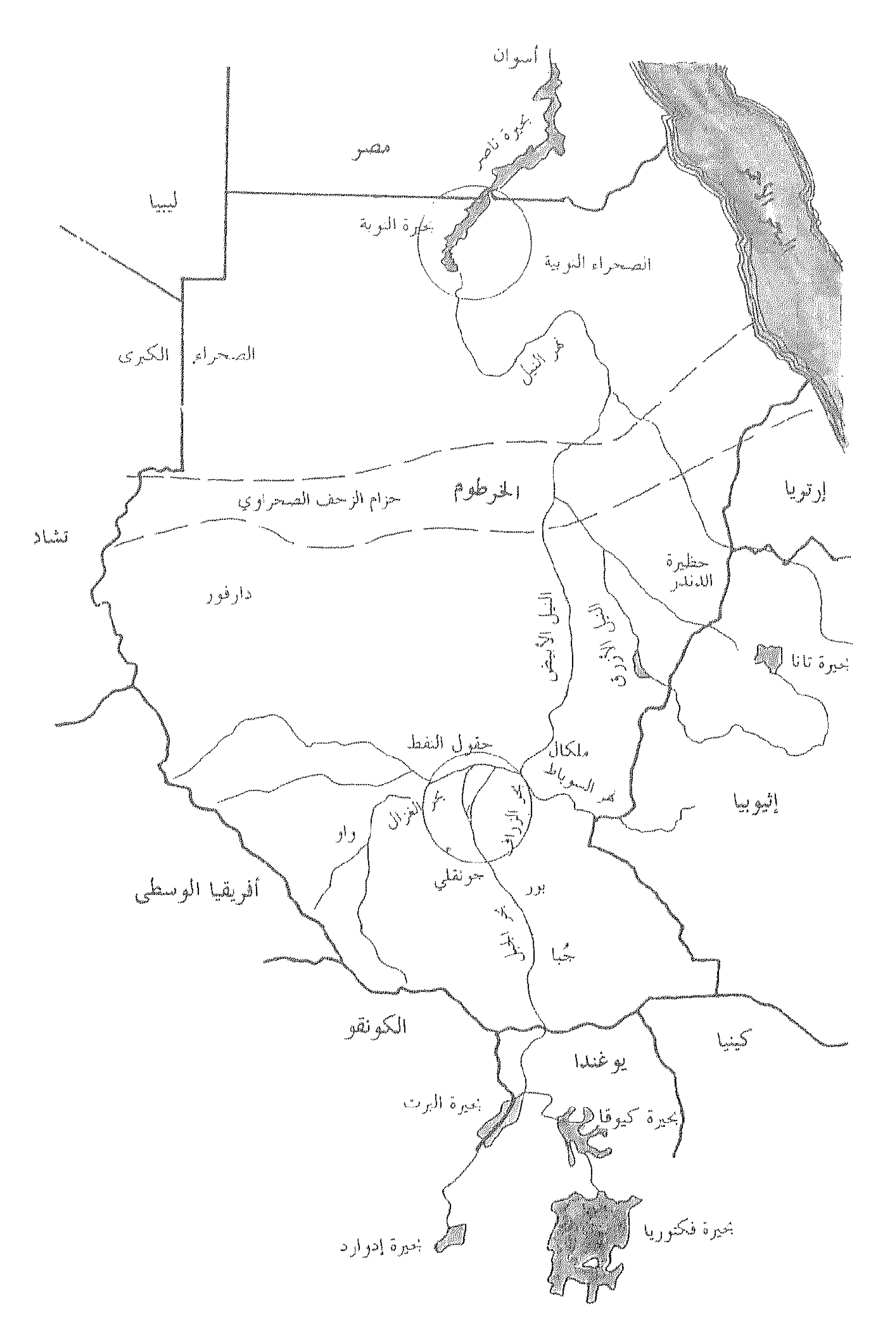
لم يجر، بسبب الحرب المذكورة، أي تقويم مفصل للأثر البيئي (ما يسمى Environmental Impact Assessment E.I.A.)، لذلك تبدو المشروعات القائمة وقد نظر إليها كلاً على حدة، بينما كان المطلوب أن تقوّم في إطار خطة تنمية إقليمية شاملة تغطي الولايات الجنوبية في المقام الأول ومن ثم بقية القطر، ولا بد أيضا من الاستنارة بدراسات التجارب المشابهة مثل تجفيف الأهوار في جنوب العراق

إن مجرد زيادة إيراد النيل بشق القناة ليس لها في الوقت الحاضر أولوية النهوض بالجنوب وتطوير سائر منطقة جونقلي الآن، وقد توافر المال وأبرمت الاتفاقيات الملزمة وأوجدت المشاركة والرقابة الدولية، وهي على أي حال خطوة يمكن اللجوء إليها في أي وقت لاحق إذا رؤي ذلك. وعلينا تجنب رسم سياسات التنمية تحت ضغوط خارجية، ولعل الأوان قد آن لمصر، كدولة ذات ريادة في العالم العربي، أن تبدأ في البيان للآخرين أخذ خطوات إيجابية جادة في العديد من المجالات: وقف الإهدار والتبذير في ثروتها المائية ووقف تلويث مياهها وإعادة «تدوير» المياه المستعملة وتحديث أساليب الري واستخدام مياه البحر، و«تحلية» المياه المالحة والتعاون والتكامل الاقتصادي مع بقية دول الحوض كأنداد في الموارد والأنشطة للمصلحة المشتركة، وفوق كل هذا السيطرة على الزيادة السكانية

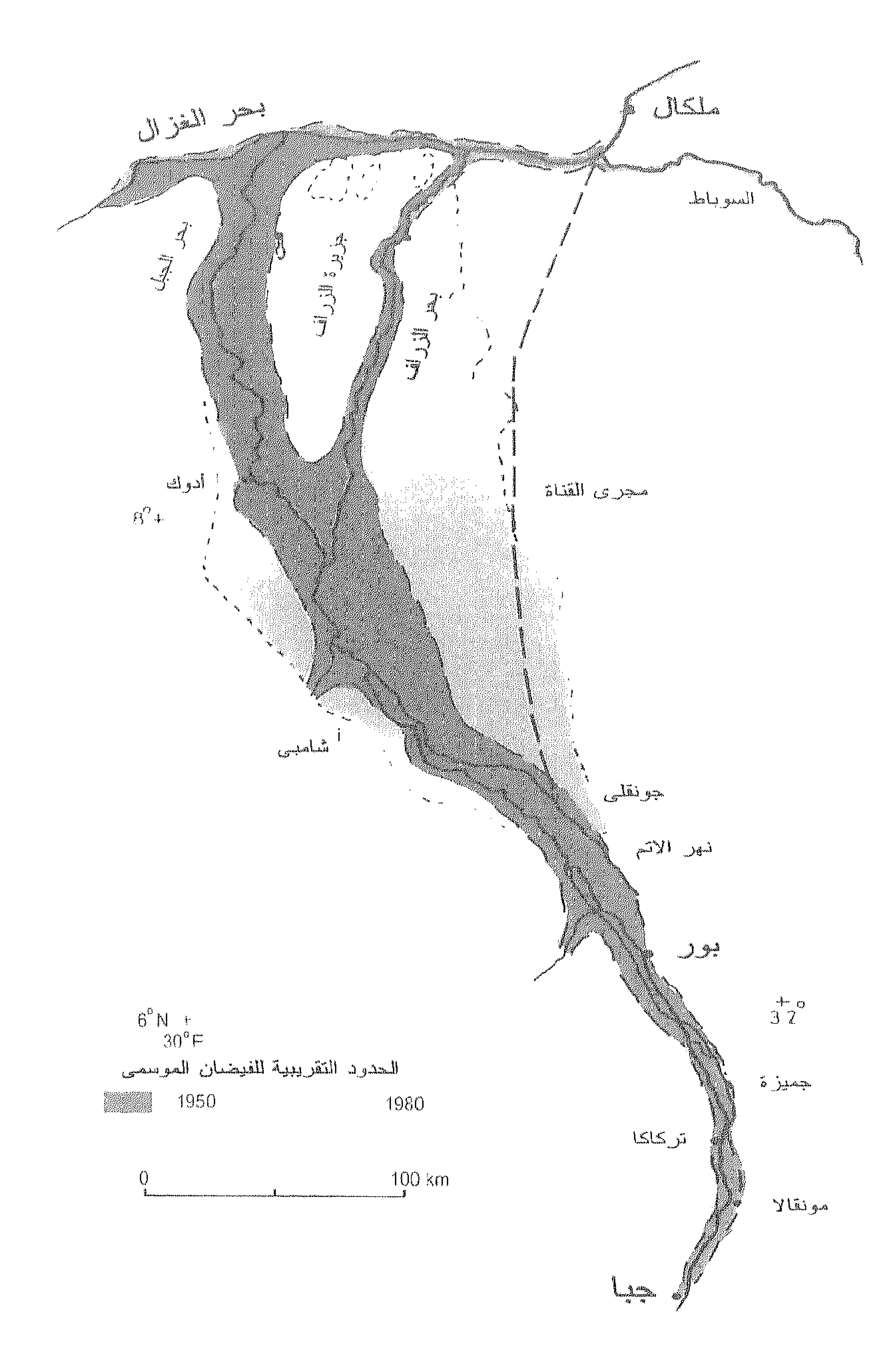
فيها والتي أوصلت البلاد إلى حد الأزمة. ويجب على مصر أن تبدأ بالإصغاء إلى النقاد أمثال رشدي سعيد، الجيولوجي المصري المخضرم، الذي ظل يؤكد لعقود أن فكرة «تخضير الصحراء» بما فيها مشروع توشكي الذي كثر الحديث عنه إنما هي فكرة مخطئة في أساسها ومهدرة لموارد شحيحة، ويدعو إلى التخلي عنها لمصلحة بدائل أسلم.

تعتمد التنمية المستدامة للمنطقة على وضع سياسات بيئية والالتزام بها عند دراسة وتنفيذ المشروعات ذات البعد البيئي، وتقتضي إجراء تقويم الأثر البيئي ليس مرة يتيمة لتبرير قيام المشروع، كما ظل يحدث كقاعدة، بل بصورة دورية منتظمة بعد بدء تشغيله بغرض المتابعة والتقويم والمراجعة . وهي تعتمد كذلك على النهوض بالمراكز الحضرية ( فهي دائماً المحركات الداخلية للتقدم) وذلك بدءاً بعواصم الولايات الثلاث. وسيؤسس لهذه التنمية ويدفع بها إلى الأمام قيام مؤسسة متخصصة «للتنمية ودراسات المناطق المغمورة» لتخدم مختلف المستويات من المحلي إلى القطري فالإقليمي، وتطبق نتائج البحث العلمي والتجارب الرائدة في أرض الواقع. وهنا لا بد من التزام فلسفة تطوير كل منطقة بحسب مواردها الطبيعية الكامنة من دون أضرار بالمصالح المشروعة للغير (حتى لا نكيل بمكيالين فنقيم نضارنا على جفاف الآخرين). كما ينبغي أن ندخل مفهوم الجرائم البيئية الذي تعمل به الدول الصناعية المتقدمة ونصدر التشريعات وما يتبعها من رقابة ومحاسبة وجزاء.

ويقيني أن السودانيين يقفون اليوم في وضع يتيح لهم أن يبيّنوا للآخرين كيفية احترام البيئة والعيش في توائم معها، إذ أن أياً من أمراض العصر: الاستهلاك، التبذير، الاستغلال، التبعية، الاستعراض، لم يصبح بعد جزءاً من أسلوب عيشهم ❑



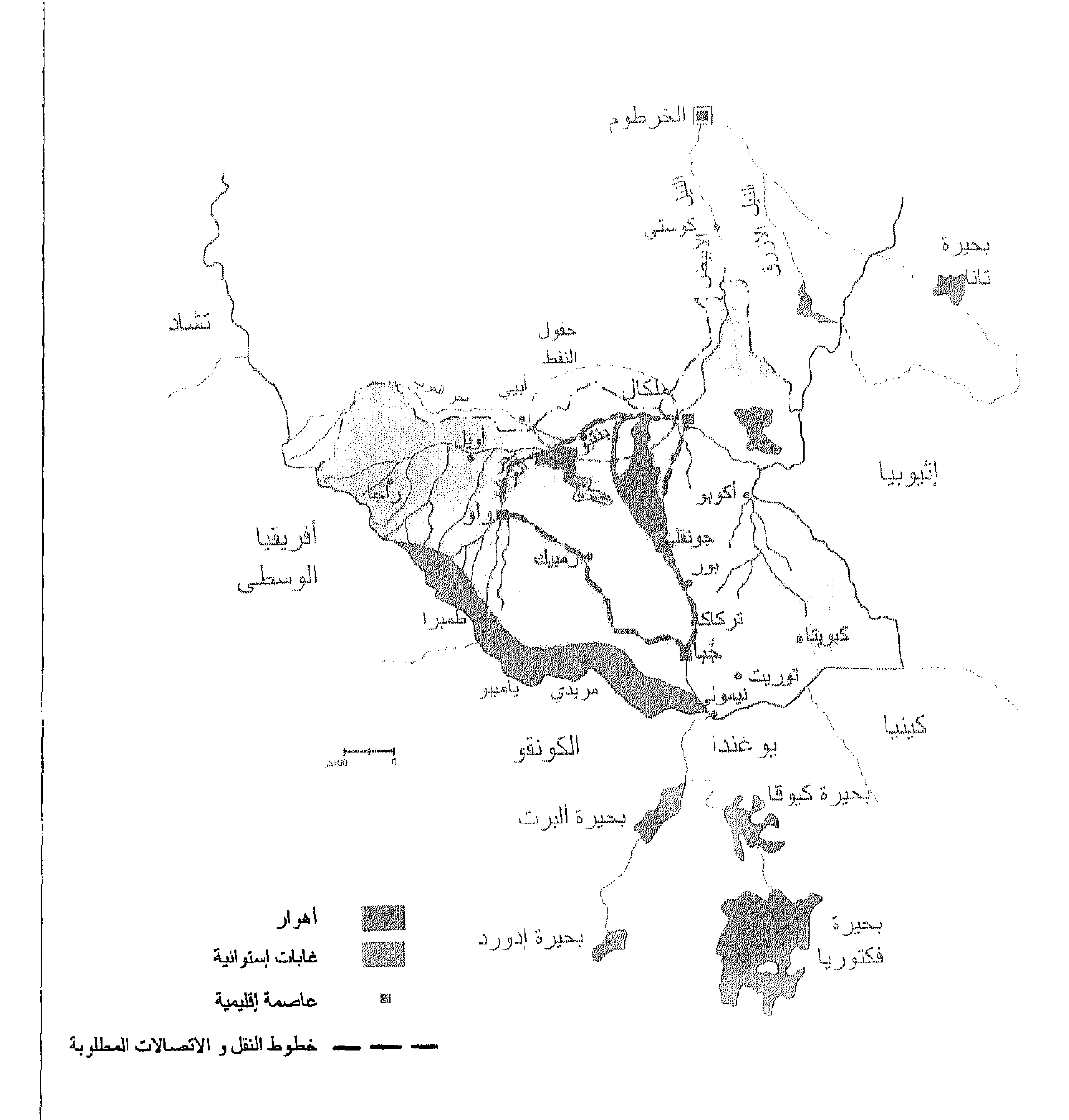

شكل ١: السودان ومنطقة الدراسة



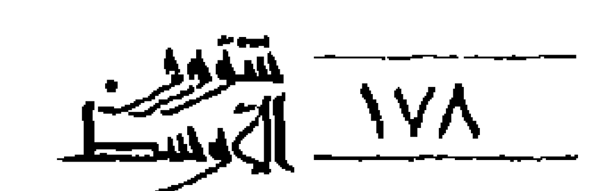

شكل ٢: منطقة جونقلي وخط القناة المقترح



شكل ٣: صورة بالأقمار الصناعية لشمال مصر تظهر الشريط الضيق المأهول.




شكل ٤: ولايات السودان الجنوبية



# مراجـع مختـارة

(١) جمهورية السودان الديمقراطية وزارة الري والطاقة الكهربائية المائية **مشروع قناة جونقلي** (المرحلة الاولى) الخرطوم. كانون الثاني/يناير ١٩٧٥

(٢) Moghraby, Asim, The Jonglei Canal - Needed development or potential ecodisaster? 9(2) *Environmental Conservation*, pp.141-148, Summer 1982.

(٣) Moghraby, A. & Sammani, M. O., On the environmental and socioeconomic impact of the Jonglei Canal, *Environmental Conservation*, 12(1), pp.41-48, Spring 1985.

(٤) Sutcliffe, J.V. & Parks Y.P.A *hydrological estimate of the effect of the Jonglei canal on areas of flooding* , Institute of Hydrology, Wallingford, UK, 1982. ( cited by Moghraby & Sammani, 1985).

(٥) El Zein, Soghayroon. Jonglei Canal. *Proceedings of the Fifth Erkowit Conference*. Juba. n.d.

(٦) الحناوي، عصام «مستقبل البيئة المصرية في خمسة سيناريوات» **البيئة والتنمية**، مجلد ٦ العدد ٤٤ بيروت. تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ص. ١٨ - ٢٣

(٧) بدون اسم الكاتب مصر: «اهدار مليار ونصف مليار متر مكعب من المياه سنوياً». **بدائل**، مجلد ١ العدد ٢ - بيروت. خريف ٢٠٠٤، ص. ١٠.

(٨) World Bank & Nile Basin Initiative Secretariat. *Nile Basin Initiative strategic action program : an overview*, May 2001.

(٩) انظر مثلاً:

سعيد، رشدي. «روشتة البنك الدولي لتنمية حوض النيل». **وجهات نظر** مجلد ٣ العدد ٣٢، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي. القاهرة. أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ص. ٢٦ - ٣٠.

(١٠) سليمان، محمد. السودان: **حروب الموارد والهوية** (دار كامبردج للنشر الاكاديمي ٢٠٠٠).

(١١) Badal, Rafael Koba .*Development potential of southern Sudan: strategies and constraints*. Mohamed Omer Beshir Centre for Sudanese Studies. Omdurman Ahliyya University. Sudan. n.d.

(١٢) سعيد، رشدي. **مصر المستقبل**. كتاب الهلال (القاهرة. ٢٠٠٤)

(١٣) نبيل درويش. عالم مصري، «مشروع توشكي خطأ كبير والصحراء المصرية غير مؤهلة للزراعة». **الدستور**. عمان ٧ اذار/مارس ٢٠٠٤، ص. ١٣

## تقارير ووثائق

# هويات تركيا الثلاث أو "اللاهوية"!

محمد نور الدين*

تقدمت تركيا خطوة تاريخية إلى الأمام في علاقتها بأوروبا. وكما في كل محطة تاريخية، ترك القرار الحاسم إلى اللحظة الأخيرة مساء الثالث من تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٥ حين كُسرت العقبة الأخيرة أمام بدء المرحلة الأخيرة من المفاوضات بين أنقرة والإتحاد الأوروبي والتي يُتوقع أن تستغرق سنوات عدة قد لا تقل عن ١٠ ـ ١٥ سنة.

نجح الأتراك في عدم التنازل عن شرطين: الأول عدم الاعتراف الرسمي بقبرص اليونانية قبل بدء المفاوضات والثاني رفض صيغة «الشراكة المميزة» في حال تعثرت المفاوضات، والذكر صراحة أن الهدف النهائي للمفاوضات هو العضوية الكاملة وهذا ما حصل.

لكن أنقرة فوجئت، وقبلت، بشرطين آخرين: الأول ربط قبول عضوية تركيا لاحقاً بمدى قدرة الإتحاد الأوروبي على الهضم (الإستيعاب) وهذا قد يخلق متاعب لتركيا في المستقبل بذريعة أن أوروبا، رغم اكتمال جهوزية تركيا، ليست قادرة على الاستيعاب. والثاني، وبعد ضغوط أميركية، قبول تركيا التخلي الضمني عن حقها في استخدام الفيتو ضد انضمام قبرص اليونانية إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

في حسابات الربح والخسارة يمكن القول إن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تقدم تنازلات مؤلمة كثيرة وحافظت على الإطار العام للثوابت التركية المعروفة. فما اعتُبر تنازلات مؤلمة ليس بشيء أمام الهدف الأكبر وهو العضوية الكاملة.

يحقق التقدم على الطريق الأوروبي أكثر من هدف لمنظّري حزب العدالة والتنمية:

١ ـ يمضي قدماً في هدم أسس «الدولة المتجذرة» التي استباحت الحريات وحقوق الإنسان وضربت الديموقراطية. وبالتالي فإن تركيا تُعيد تأسيس نفسها مرة ثانية بعد التأسيس الأول عام ١٩٢٣.

٢ ـ يتيح حريات أكبر على كل الصعد تحول دون الإستهداف المنظّم للحالة الإسلامية والتي كانت عُرضة للإقتلاع بعد ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧.

٣ ـ يتيح لتركيا، كعضو في الإتحاد الأوروبي، أدواراً إقليمية ودولية، وهو تطلع مزمن لدى

(*) أستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.

الأوساط الإسلامية بدءاً من «عثمانية» طورغوت أوزال وصولاً إلى «تركيا الكبرى» التي تحدّث عنها رجب طيب أردوغان عشية بدء مفاوضات العضوية وتذكّر بكلام لعبدالله غول حول أن تركيا لا يمكن أن تُحبَسَ داخل الأناضول.

٤ - إن تركيا جزءاً من الإتحاد الأوروبي، ضمانة لبقائها موحدة تجاه النزعة الإنفصالية للأكراد الذين سيحققون عبر المعايير الأوروبية ما لن يحصلوا عليه حتى في ظل دولة مستقلة لهم.

٥ - إن تركيا، بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، تنأى عن المشكلات المزمنة التي تنخر جسم العالم الإسلامي مثل الإستبداد والسياسة العنصرية ضد الأقليات العرقية والمذهبية وغياب القانون وترنّح العدالة وانعدام التكافوء في الفرص والخلل في توزيع الثروة.

لكن أسئلة كثيرة تُطرح، في المقابل، وقد لا تجد إجابات جاهزة:

١ - بعضويتها الأوروبية، تنتقل تركيا من نظام حقوقي اجتماعي يتضمن العديد من السلوكيات الإسلامية (رغم نظامها العلماني المشوّه)، إلى نظام حقوقي أوروبي بالكامل يتناقض في كثير منه مع نظام الشريعة الإسلامي. وبالتالي هناك خشية من نزول الهوية الإسلامية للمجتمع التركي من كونها «هوية جماعة وأمة» إلى مجرد «هوية فردية»، ويتحول المسلم إلى «فرد» شأن المسلمين الذين يعيشون الآن في أوروبا. فيما النظام الحقوقي والاجتماعي الذي يثقفه لا علاقة له البتّة بالإسلام. فهل إلى هذا الهدف يتطلع إسلاميو حزب العدالة والتنمية؟

٢ - تبعاً لذلك فإنه لا يصح الحديث عن تركيا حديثة تجمع بين الإسلام والديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات. فالنظام التركي ليس إسلامياً حتى يجوز الحديث عن مثل هذا الجمع. وما سوف يكون هو إسقاط نظام أوروبي بالكامل على مجتمع لن يكون له من الإسلام سوى الصلاة والصوم أي بمعنى آخر إن ما يجري هو تحويل الإسلام في تركيا إلى «مسيحية» أخرى. إن منع الحجاب، عبر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وعدم تجريم الزنا وإلغاء عقوبة الإعدام هي مجرد مظاهر لهذه «المسيحية الإسلامية» بدأت حتى قبل بدء مفاوضات العضوية.

٣ - إن تركيا، بالعضوية الأوروبية، قابلة لأن تكون خير رسول لشرح الإسلام للمجتمعات الأوروبية. لا شك أن مثل هذه المقولة ستخفف من الحساسيات الدينية بين الجاليات الإسلامية في أوروبا والمجتمعات الأوروبية، كما بين أوروبا (والغرب مبدئياً) والعالم الإسلامي. لكن السؤال الذي يُطرح: أي دور سياسي وعسكري لتركيا في محيطها الإسلامي والتركي لدى انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي؟ إن الجواب مرتبط بحالتين:

أ - إذا استمر الإتحاد الأوروبي على ماهو عليه الآن من صيغة رخوة منقسمة فلا خوف من دور سلبي لتركيا في محيطها الإسلامي إذ تستطيع الاحتفاظ بحرية الخيارات.

ب ـ أما إذا كان للإتحاد الأوروبي سياسة خارجية ودفاعية مشتركة واحدة، فإن تركيا ستكون ملزمة بتطبيق هذه السياسات حتى لو كانت ضد دولة إسلامية مثل إيران أو سوريا أو العراق أو المجموعة الإسلامية ككل. إن الخوف المبّرر هنا في أن تنتقل تركيا من رأس حربة للعالم الإسلام، كما كانت منذ موقعة ملازكرد (١٠٧٠م)، داخل أوروبا، إلى رأس حربة أوروبية مضادة داخل العالم الإسلامي. وهنا سيكون تحوّل استراتيجي في التوازنات الدولية هو الأول، من زاوية العلاقة بين الإسلام والغرب، منذ ألف عام. فهل هذا داخلٌ ضمن حسابات حزب العدالة والتنمية؟ أعتقد أنه حتى العلمانيين المتشددين داخل تركيا لا يريدون لتركيا مثل هذا الدور.

تطرح قضية العلاقة بين تركيا والإتحاد الأروبي من الأسئلة أكثر مما تقدم إجابات حاسمة. لكن وجود «رؤية» كاملة، ضرورية في مثل هذه المشاريع الاستراتيجية الجذرية.

تنتقل تركيا خلال أقل من قرن عبر ثلاث هويات: العثمانية، الجمهورية، والآن الأوروبية. وإن دل ذلك على شيء فعلى أن تركيا لا هوية لها. مع الاعتذار من كل الأصدقاء الأتراك.

## إعلان لوكسمبورغ

في الآتي ابرز نقاط إطار المفاوضات الذي يحدد المبادئ التوجيهية وإجراءات محادثات انضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي، التي وردت في الوثيقة التي اعتمدها وزراء خارجية الدول الأوروبية الـ ٢٥ في لوكسمبورغ مساء الأثنين الثالث من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥:

● هدف المفاوضات:

«الهدف المشترك للمفاوضات هو الإنضمام. هذه المفاوضات تشكل عملية مفتوحة ونتيجتها لا يمكن ان تكون مضمونة مسبقا».

«بالنظر لكل معايير كوبنهاغن، إذا لم تتمكن تركيا من تنفيذ كل التزاماتها لكي تصبح عضواً، علينا ان نحرص على ان تصبح تركيا مرتبطة بشكل كامل بالبنى الأوروبية عبر اقوى رابط ممكن».

«انضمام تركيا يمكن ان تترتب عليه نتائج مالية كبرى، والمفاوضات لا يمكن ان تختتم الا بعد وضع الموازنة للفترة التي تبدأ العام ٢٠١٤».

● تعليق المفاوضات:

«في حال حصول انتهاك خطير ودائم من قبل تركيا لمبادئ الحرية والديموقراطية

واحترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية ودولة القانون التي تأسس عليها الإتحاد، فإن المفوضية الأوروبية ستوصي بتعليق مفاوضات الإنضمام».

«سيبت المجلس بالغالبية في توصية من هذا النوع».

● تطبيق مجمل القواعد الاوروبية أو ثوابت الإتحاد:

«يتطلب الانضمام قبول الحقوق والالتزامات الواردة في نظام الإتحاد واطاره المؤسساتي المعروف باسم ثوابت الإتحاد».

«تشمل ثوابت الإتحاد خصوصاً مضمون المعاهدات ومبادئها وأهدافها السياسية والقوانين والقرارات التي تعتمد واحكام محكمة العدل الأوروبية والاتفاقات الدولية». «يمكن ان يقبل الإتحاد الأوروبي مطالب تركيا المتعلقة بتدابير انتقالية شرط ان تكون محدودة زمنيا ومن حيث الاهمية».

● القدرة على الاستيعاب:

«تشكل قدرة الإتحاد على استيعاب تركيا عبر الحفاظ على وتيرة التكامل، نقطة مهمة في المصلحة العامة للاتحاد وتركيا».

● قبرص:

الإتحاد الأوروبي «يطلب جهوداً متواصلة من تركيا للتوصل إلى تسوية شاملة للقضية القبرصية في إطار الأمم المتحدة» و«تقدماً في تطبيع العلاقات الثنائية بين تركيا وكل الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بما في ذلك جمهورية قبرص».

يطلب الإتحاد الأوروبي ان «تنفذ تركيا التزاماتها بخصوص الاتفاق الجمركي وتوسيعه ليشمل الدول العشر الأعضاء الجدد».

● الاجراءات:

«المفاوضات ستجري في اطار مؤتمر بين الحكومات».

قبل بدء هذه المفاوضات «ستقوم المفوضية بعملية دراسة للثوابت تعرف باسم سكرينينغ (غربلة) بهدف شرحها للسلطات التركية وتقييم وضع تحضيرات تركيا لفتح المفاوضات في كل من المجالات المحددة والحصول على معلومات حول المشاكل التي يمكن ان تحصل خلال المفاوضات».

الثوابت موزعة في ٣٥ فصلاً «يغطي كل منها موضوعاً محدداً».

«استناداً الى التقارير المنتظمة للمفوضية حول تقدم تركيا على طريق الانضمام، فإن المجلس سيصوت بالإجماع» على اغلاق كل فصل وفتحه ❑

## تقارير ووثائق

# انتخاب نجاد والمسألة النووية في الصحافة العربية

تقرير*

لاحظ عادل درويش في مقالة[١] تتسم بالسلبية إزاء انتخاب محمود أحمدي نجاد رئيساً لجمهورية إيران الإسلامية أنه أول رئيس من خارج «الحوزة»، النادي السياسي لرجال الدين، وأن هذا الرجل تمكن من هزيمة واحد من أكثر ساسة إيران دهاء وخبرة في المنصب المتنافس عليه، فقد تولى رفسنجاني رئاسة الجمهوريتين الثالثة والرابعة وعرف ببراغماتيته، ويرى الكاتب أن فكرة «إعادة مصادر الثروة ليد الفقراء» ستخيف المستثمرين الإيرانيين وخصوصاً أولئك الذين عادوا من الغرب ومعظمهم مزدوج الجنسية للعمل داخل إيران. وفي المسألة النووية، يقول درويش إن «إشارات من طهران خامنئي - أحمدي نجاد مطلوبة لطمأنة الجيران، ولكن المطلوب بشكل أكثر إلحاحاً إشارات واضحة ومحددة من إدارة الرئيس بوش عن الاستراتيجية التي ستتخذها إذا انهارت محادثات الترويكا الأوروبية مع إيران».

زين العابدين الركابي، في صحيفة **الشرق الأوسط**[٢]، رأى في انتخاب أحمدي نجاد تحولاً نوعياً، له أسباب كثيرة، داخلية وخارجية، ولكن الكاتب يركز في مقاله على السبب الخارجي، ويعزوه إلى الولايات المتحدة الأميركية التي دأبت على تهديد إيران، ما جعل الرأي العام الإيراني مستنفراً إلى أن جرت الانتخابات «التي كان من أقوى دوافع المصوتين فيها: اختيار رئيس صلب قادر على مواجهة التهديد والعدوان، فالتهديد الأميركي إذاً، كان مقترعاً كبيراً في الانتخابات الرئاسية.

الكاتب في **الحياة**، أسامة عرابي[٣]، كتب في شأن البرنامج النووي الإيراني، أن الأجندة الأميركية محكومة بجدول زمني ضيق يحدده متطلبان أساسيان: أولاً، تدمير المنشآت النووية قبل وصول الوقود المشع إليها من روسيا عام ٢٠٠٦، تجنباً لما قد تسببه الإشعاعات المتنقلة في شكل غيوم من خطر غير محسوب على دول الجوار، ومن ضمنها بالطبع دول حليفة للولايات المتحدة، ودول أخرى كروسيا قد تتضرر ضرراً مباشراً يجعلها في مواجهة سافرة مع الإدارة الأميركية.

---

* **إعداد عفيف عثمان.**

(١) أحمدي نجاد: «رئاسة تواجه العالم بتحديات جديدة»، **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٥/٧/٢، ص ١٣

(٢) «الدور الأميركي في ترجيح كفة المحافظين... في إيران»، **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٥/٧/٢، ص ١٣

(٣) «أميركا وإيران بين دهاء ورعونة وكلام على ضربة»، **الحياة**، ٢٠٠٥/٧/٢٣، ص ٨

ثانياً، ضرورة المبادرة الديبلوماسية عبر مجلس الأمن لتوفير ذريعة أمام الرأي العام الأميركي للقول بأن واشنطن قد فعلت ما بوسعها لدرء الخطر النووي الإيراني بالوسائل السلمية عبر مجلس الأمن، وإن فشل هذا المسعى لا يتركها إلا أمام خيار واحد هو العمل العسكري. ويرى الكاتب أننا «على عتبة خريف وشتاء ينذران بتطورات خطيرة في منطقة الخليج العائمة فوق أكبر مخزون عالمي للنفط، العصب الحساس لدورة الحياة الاقتصادية ومصدر الطاقة الرئيس على كوكبنا في المئة سنة الأخيرة». ويرى «أن السياسات الأميركية القائمة على فرض هيمنتها ومصالحها على المجتمعات الأخرى في النصف الثاني من القرن العشرين، ابتداء من الحرب الكورية في الخمسينات، إلى المغامرة الكارثية الأخيرة في العراق تظهر هشاشة البنية الفكرية الاستراتيجية المحركة لهذه المشاريع المدمرة المتغطرسة. ويظهر هذا الأمر جلياً في توقع الجنرال ماكينري عدم مقاومة الدولة والشعب الإيرانيين للعدوان». ويكتب أخيراً، أن الضربة الأميركية لإيران إن وقعت فلن تكون عواقبها محدودة «سواء على صعيد المواجهة العسكرية في الخليج، أو في إرهاصاتها النفطية والسياسية في الساحة الدولية».

يرى الكاتب المصري مصطفى الفقي(٤)، أن البركان يعود من جديد في إيران بعد انتخاب نجاد رئيساً في ظل ظروف دولية وإقليمية ملتهبة للغاية، فإيران مستهدفة وانتخاب رئيس ينتمي إلى التيار الأكثر عداء للولايات المتحدة وسياساتها والأكثر تشدداً في مسألة الملف النووي، يعطي انطباعاً بإمكان تفاقم الوضع واشتعال المواجهة. ويوحي الوضع الجديد في إيران للكاتب بملاحظات منها:

١ - إن مجيء رئيس من خارج دائرة علماء الدين هو «في حد ذاته تطور جديد في شخصية النظام الإيراني منذ الثورة الإسلامية».

٢ - يرى البعض في انتخاب نجاد نجاحاً أكيداً للتيار المتشدد الذي يعبر عن السواد الأعظم من الطبقات الكادحة في إيران، وأن انتخابه يعني بداية حرب ضارية على الفساد ومواجهة مستمرة مع التيار المعتدل، فضلاً عن التداعيات المنتظرة في سياسة إيران الخارجية، وخصوصاً ما يتصل منها بالملف النووي والعلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي.

٣ - إن انعكاس انتخاب الرئيس الجديد في إيران على المسرح السياسي العراقي قد لا يكون إيجابياً.

٤ - إن انعكاس مجيء الرئاسة الإيرانية الجديدة على العلاقات الإيرانية العربية قد يكون مثابة عودة إلى الخط الإيراني في السبعينات والثمانينات من حيث «التفكير في تصدير مفهوم الثورة والتشهير بفساد بعض الأنظمة العربية أو تراميها على طريق تطبيع العلاقات مع إسرائيل».

(٤) «إيران وعودة البركان»، الحياة ٢٠٠٥/٧/١٢، ص٩.

- إن انعكاس ما جرى على الأوضاع الداخلية في إيران سيكون هو العامل الحاسم في تقديم نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية. إنه يعني أن الشارع الإيراني رافض في غالبيته للاتجاهات الإصلاحية المعتدلة وداعم للاتجاهات المتشددة، وأن درجة العداء لسياسة الولايات المتحدة تتزايد.

ويعتبر الكاتب أن الحديث الذي أطلقه الرئيس المنتخب نجاد عن رغبته في إقامة جسور قوية في العالم العربي هو بادرة طيبة توحي بفتح صفحة جديدة في ملف العلاقات العربية - الإيرانية، مع الأخذ في الحسبان المساهمة الفارسية الكبيرة في الحضارة الإسلامية.

الصحافي سلمان الدوسري(٥)، وإثر انتخاب نجاد، قدم مراجعة للعلاقات الخليجية - الإيرانية خلال أكثر من ٢٥ سنة، ولاحظ مفارقة مهمة وهي أن العلاقات الاقتصادية قوية في حين أن العلاقات السياسية متقلبة. إذ أن «التعاون الاقتصادي على أشده بين الطرفين. فالسعي للحفاظ على سوق النفط الدولي كان بادياً والرحلات الجوية لا تتوقف إطلاقاً، والبضائع الإيرانية تكاد تغلب على البضائع الخليجية في بعض الدول مثل الإمارات العربية والبحرين. إلا أن الجانب السياسي كان الغالب الأكبر على العلاقات الخليجية - الإيرانية، وتأثرت العلاقات بين المواطنين في الخليج عامة بهذا التجاذب السياسي الخليجي الإيراني».

كتب الباحث عبد العزيز حسونة(٦) عن «أثر السياسة النووية الإيرانية في السياسة النووية الإسرائيلية»، فرأى أن إيران تشق طريقها نحو النادي النووي، من بوابة الغموض القائم على تأكيد أن إيران دولة نووية بالمعنى المدني، ونفى السعي إلى حيازة السلاح النووي في آن.

ويضيف: «السياسة النووية الإيرانية المستندة إلى الغموض كعنصر جوهري، تنطلق من استراتيجية واضحة، لدى صناع القرار الإيراني، تحديداً لجهة ما تريده إيران من برنامجها النووي.

تتجلى براعة السياسة النووية الإيرانية، من خلال فن توزيع الأدوار داخلياً، إذ أن الخطاب النووي الإيراني، الذي يبدو متناقضاً، حين يؤكد تارة على التزام المعاهدات الدولية وينفي وجود نية لتطوير أسلحة نووية، وتارة أخرى يلوح بالانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو متكامل في آن، لأنه في كلتا الحالتين يصب في مصلحة السياسة النووية، فالخطاب الأول يساهم في تخفيف الضغوط، أما الثاني فيجعل من تسول له نفسه التفكير في إجهاض التطور النووي الإيراني (فرض عقوبات اقتصادية أو غيرها)، يحسب ألف حساب لفعلته. وكلاهما، يعطيان إيران الوقت الذي تحتاج إليه حالياً، من أجل بلوغ العتبة النووية. تجدر الإشارة إلى أن إيران تتعاون مع

(٥) «العلاقات الإيرانية - الخليجية: ٢٥ عاماً من التقلبات»، **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٥/٧/١٥

(٦) **النهار**، ١٠ آب/أغسطس، ٢٠٠٥، ص١٧

الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر فتح منشآتها النووية لعمليات التفتيش الدورية التي تقوم بها الوكالة، كما أنها وقعت معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT)، إضافة إلى البروتوكول الإضافي الملحق بالمعاهدة، الذي يلزمها بعدم السعي إلى امتلاك أسلحة نووية والسماح للمفتشين الدوليين بالتفتيش المباغت لمنشآتها النووية، وكشف برامج تخصيب اليورانيوم، وتقديم قائمة بمستورداتها ذات الطابع النووي.

## الضربة الإيرانية للسياسة النووية الإسرائيلية؟

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مسألة توجيه الولايات المتحدة مباشرة أو بوساطة إسرائيل ضربة عسكرية لإيران بهدف إجهاض برنامجها النووي، غير أنه إلى اليوم لم يترجم هذا الحديث، ولن يترجم في المستقبل إلى أفعال، لأسباب عدة منها:

- رد الفعل العسكري الإيراني.
- المصاعب التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان على بعد خطوات من إيران.
- تشتت المواقع النووية الإيرانية، ما يجعل إمكان نجاح الضربة متدنياً جداً.
- لن تؤدي الضربة، في أحسن الحالات، سوى إلى تأخير التطور النووي الإيراني.
- السلوك الديبلوماسي الأميركي في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني، حيث ترى إدارة بوش أن الخيار العسكري غير جذاب مع إيران.

أما إيران، فإنها، في المقابل، وجهت فعلاً ضربة قاسية إلى «الرادع النووي» الإسرائيلي، ليس بضرب إحدى المفاعلات النووية في إسرائيل، بل بضرب أركان السياسة النووية الإسرائيلية في العمق، حيث وجهت ضربة قاصمة لعنصر الاحتكار، في حين جعلت عنصر الغموض أسيراً لديها، معطلة بالتالي مفاعيلها.

أضحت السياسة النووية الإسرائيلية اليوم رهن السياسة النووية الإيرانية، أو بالأحرى أسيرتها، إذ أن السياسة النووية الإيرانية أفقدت إسرائيل تربعها على عرش الغموض النووي في المنطقة الأمر الذي طالما عملت إسرائيل من أجل المحافظة عليه، كما أن إسرائيل اليوم غير قادرة على الانتقال إلى سياسة «الردع العلني»، لأن الأمر بات مرتبطاً بالسياسة النووية الإيرانية، (فما دام المجتمع الدولي يضغط على إيران من أجل التخلي عن خيارها النووي، فإن إسرائيل لن تعلن رسمياً امتلاكها السلاح النووي، أو إجراء تجربة نووية علنية، ما يسبب إحراجاً كبيراً للمجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة، التي تقود الحملة على إيران. بعبارة أخرى، إن هذا الأمر سوف يشكل مبرراً كافياً وذريعة في يد إيران من أجل التنصل من تعهداتها أمام المجتمع الدولي. كذلك فإن إسرائيل لن

تستطيع الاستمرار في اتباع سياسة «الردع بالشك»، في حال تحول إيران إلى دولة نووية.

هكذا وقعت السياسة النووية الإسرائيلية في فخ السياسة النووية الإيرانية، حيث ظهر في الآونة الأخيرة العديد من المؤشرات لمدى ارتباط إيران وتحكمها بالسياسة النووية الإسرائيلية، من أبرزها:

- اقتراح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو، في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ إلغاء السرية عن القدرات النووية الإسرائيلية إذا تبين أن إيران ستصبح دولة نووية.

- عدول اريل شارون، رئيس الوزراء الحالي، عن رأيه السابق، على رغم الجدل الكبير حالياً في الأوساط الإسرائيلية حول عدم جدوى سرية البرنامج النووي الإسرائيلي، حيث أعلن في أثناء مقابلة أجراها معه راديو الجيش الإسرائيلي في ٢٠٠٤/٤/٢٩ عن تمسكه بسياسة «الغموض النووي»، حين قال: «سياسة «التعتيم النووي» التي نتبعها أثبتت نفسها وستستمر».

ستبقى سياسة «الردع بالشك»، تسيطر على السياسة النووية الإسرائيلية لفترة مقبلة، تحددها وتتحكم بها تطورات السياسة النووية الإيرانية» ❑

# تقارير ووثائق

# حلقة نقاش* الواقع الفلسطيني: تحديات وآفاق

## حلقة النقاش الأولى:

## نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان حلقة نقاش علمية بعنوان "نحو نقلة نوعية في عمل منظمة التحرير الفلسطينية" يوم الأربعاء ٢٠٠٥/٦/٢٩ في مقره. وتناول المشاركون(١) المعطيات الواقعية التي تعيشها القضية الفلسطينية، حيث عزوا أحد أسباب ضعف الوضع الفلسطيني القائم إلى وجود قيادتين رئيسيتين هما السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وكذلك تحول الأنظمة العربية من طرف داعم للقضية والشعب الفلسطيني إلى طرف وسيط بين إسرائيل والمنظمة، وأكدوا أن الرهانات التي يبديها البعض على إمكانات الاختراق على صعيد عملية السلام ربما تكون رهانات خاسرة في ظل الإستراتيجية التي تنتهجها القيادات الإسرائيلية الحالية .

وأكد المشاركون أن الشعور بالهزيمة الذي يسود مواقف وسياسات منظمة التحرير شجع على تنامي الفكر التبريري بدلاً من التفاعل مع واقع الشعب الفلسطيني الذي يزداد إيمانه يومياً بفاعلية الثورة والمقاومة ضد الاحتلال، وأشاروا إلى أن ثنائية وازدواجية المنظمة و«فتح» تعد من المعوقات المهمة في وجه عمل فلسطيني وطني شامل، كما أشاروا إلى إشكالية التناقض بين التيار الإسلامي والعلماني وبين قيادات السلطة وحماس، وما تقوم به من دور كذلك في التأثير على انجازات الإنتفاضة والمقاومة والعمل السياسي في آن واحد.

وأكد محمود الزهار (حماس) أن تبلور " البديل الإسلامي في المقاومة والعمل السياسي وقيادة الجماهير ومواجهة التنازلات أصبح حقيقة واقعة تفرض نفسها على كل هياكل وسياسات الساحة الفلسطينية"، وأكد مختلف المشاركون أهمية تبلور الظروف السياسية المختلفة نحو إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على قاعدة التمسك بالثوابت

(١) شارك في حلقة النقاش الأولى كل من الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، والأستاذ عرفات حجازي، مستشار الرئيس ياسر عرفات الأسبق وكاتب وصحافي معروف، والأستاذة ليلى خالد، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني، والدكتور محمود الزهار، عضو القيادة السياسية في حركة حماس (عبر الهاتف من غزة)، والأستاذ حسن حيدر، مدير مكتب وكالة أنباء قدس برس في عمان، وأدار الحلقة الدكتور **جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط**، إضافة إلى مشاركة عدد من الباحثين المتعاونين مع المركز والعاملين فيه.

الفلسطينية كاملة وتأكيد العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، كما دعوا إلى ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الداخل وانتخابات مماثلة حيثما أمكن في الخارج كمقدمة أساسية نحو إعادة بناء وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وأكدت الحلقة ضرورة أخذ ميزان القوى الجديد في الساحة الفلسطينية في الحسبان في صوغ هيكل المنظمة والتمثيل فيها، لأن هذه الموازين تختلف إلى حد بعيد عما كان عليه الحال في عقود السبعينات والثمانينات، وأكد المشاركون أن تقوية منظمة التحرير وتقوية استقلال السلطة الفلسطينية عاملان مهمان في تقوية القضية نفسها، وأكد ممثلو حماس أن الحركة لم تلحظ مؤشرات واقعية على الترحيب بها عضواً في منظمة التحرير من قبل قيادة المنظمة الحالية، وأكدت الجبهة الشعبية وحماس وبقية المشاركين أن منظمة التحرير لا تزال تحظى بالاعتراف القانوني الكامل ولا تزال هي الإطار الأنسب (في حال إصلاحها) لربط فلسطينيي الشتات بالقضية كإطار واسع وشامل ، كما أكدوا أن دخول التيار الإسلامي للمنظمة سوف يشكل دفعة قوية للقضية، ويعيد الثقة والصدقية بمنظمة التحرير لدى الشارع الفلسطيني، كما سيحد هذا التحول من التنازلات المجانية التي تقدمها السلطة، وسيكون مدخلاً لبناء قيادة واحدة للشعب الفلسطيني ومؤسسات قيادية موحدة.

وأكد المشاركون أن نص الميثاق الوطني الفلسطيني قبل توقيع اتفاق أوسلو يمثل إطاراً ناظماً للعمل الفلسطيني عبر منظمة التحرير الجديدة، حيث يمكن إعادة قراءته وتطويره في حال لزم الأمر آخذاً في الحسبان مختلف التطورات السياسية، ولكن على قاعدة برنامج المقاومة حتى إنهاء الاحتلال، ليكون بذلك ميثاقاً متطوراً يلتزم بالثوابت ويحظى بالإجماع الوطني، ويأخذ في الحسبان المتغيرات السياسية الداخلية الفلسطينية وموازين القوى والأبعاد العربية والدولية، كما يسمح بإشراك عناصر وطنية عربية في هياكل منظمة التحرير، وينظم العلاقة بينها وبين السلطة حالياً وبين الدولة مستقبلاً، وخصوصا في ما يتعلق بالمهام والصلاحيات والإطار المرجعي.

وأكد المشاركون أن البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير والذي أقر في المجلس الوطني التاسع عشر عام ١٩٨٨ قد فشل في التطبيق، وأنه آن الأوان لرسم خطوط برنامج سياسي جديد يضع في الاعتبار نجاح الانتفاضة والمقاومة في دحر الاحتلال من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية وإجباره على الاعتراف بكثير من الحقائق التي كان يتنكر لها سابقاً، وليكون هذا البرنامج قاعدة مرجعية لاشتقاق البرامج والسياسات والتوجهات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأشار المشاركون إلى إشكالية الازدواجية بين برنامجي المقاومة والتسوية ودور كل منهما

في القضية محلياً وإقليمياً ودولياً، حيث تحدثت ليلى خالد (الجبهة الشعبية) عن أخذ حركة فتح لفرص متعددة في قيادة النضال، وأشارت إلى عدم نجاح تجربتها في قيادة القضية في الكفاح المسلح والانتفاضة والتسوية وأوسلو، حيث لم تتمكن من تحقيق نجاح جوهري في مجالي السيادة على الأرض وعودة اللاجئين، واللذين يشكلان عمود برنامج منظمة التحرير الأخير.

ودعا المتحدثون إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة، وأن يتم تقويم كل فصيل بواقعه وحجمه ودوره لا بتاريخه، وأن تشارك جميع الفصائل فيها بطريقة عادلة.

وخلص المشاركون إلى أن القضية الفلسطينية اليوم تأثرت بمتغيرات جديدة على صعيد البعد المحلي والبعد العربي والدولي والإسرائيلي، ولكن مجمل هذه المتغيرات وبالرغم من الضغوط والحملات السياسية والأمنية والعسكرية الهادفة لتصفية القضية، غير أن الواقع الفلسطيني الداخلي بصموده وثباته ـ رغم الخلافات الداخلية ـ هو الذي سيكون محركاً دائماً لمنع نجاح مثل هذه البرامج المعادية للقضية، وأن المسألة تتعلق بتبادل التأثير بين القضية الفلسطينية والنظام الدولي من جهة، وبين القضية الفلسطينية والنظام العربي من جهة أخرى، وإلاّ فكيف نفسر بأن انتفاضة الأقصى تسببت بتشكيل رأي ٩٥ في المئة من الأوروبيين ليعتقدوا بأن إسرائيل خطر على الأمن والسلام العالمي بحسب الاستطلاعات الأوروبية.

وعلى صعيد الجانب الإسرائيلي، أكد المشاركون أنه يعاني أزمة حقيقية تتعلق بوجوده واستقراره وتنميته ومستقبله، فبرغم أن الحركة الصهيونية قد نجحت في الخمسين سنة الأولى نجاحاً كاملاً بإقامة الدولة اليهودية على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، غير أنها لم تنجح إلاّ نجاحات مجتزئة في الخمسين سنة الثانية، بل وتتبدى معالم الفشل في المشروع الصهيوني في مطالع الخمسين سنة الثالثة من عمره.

وبذلك أبدى المشاركون اقتناعهم بأن منظمة التحرير في شكل عام لا تزال مؤسسة قابلة لإعادة الأحياء، ولكن بشروط وظروف محددة، وأن هذا الإحياء سوف يقوي منظمة التحرير ويقوي الفصائل الفلسطينية مجتمعة، ما سيقوي الموقف والصف العربي.

وعلى صعيد الثنائيات والازدواجية في الساحة الفلسطينية، أكد المشاركون اقتناعهم بأنها كانت ثمرة التباين في البرامج إضافة إلى بعض الإرث التاريخي القديم، وأنها لم تنشأ نشأة طبيعية ، حيث أشاروا إلى أن هناك محاولات لاجتزاء القضية الفلسطينية ، وان هذه الفوضى البرامجية تسببت بخلق قوة إجهاد هائلة للشعب والقضية معاً، وأكدوا أن إعادة بناء منظمة التحرير سوف يقضي على مثل هذه الازدواجية والثنائيات المضرة إذا أحسنت البدايات فيها وتحولت إلى قوة كبيرة.

وخلصت الحلقة إلى القول أن إحداث نقلة نوعية في عمل المنظمة أمر ممكن بل أصبح ضرورة وطنية وعربية وليس مجرد رغبة عند البعض بهدف احتواء حركة حماس والجهاد الإسلامي، وإن إعادة البناء هذه لا يمكن أن تتم على الأسس التي كانت قائمة من قبل، بسبب التغير الكبير في موازين القوى داخل الساحة الفلسطينية وفي محيطها العربي والدولي.

وأكدت أن إعادة البناء هذه يجب أن تكون وفق رؤية وعقلية جديدتين تأخذ في الحسبان المتغيرات كلها، ولكن على قاعدة تحقيق مصالح الشعب الفلسطيني بثوابته المتفق عليها من دون اختلاف، وعلى قاعدة إنهاء الاحتلال ودعم الكفاح والنضال الوطني الفلسطيني بكل أشكاله وبتفعيل الدعم والإسناد العربي الايجابي الفاعل لتحقيق التحرير والعودة.

## حلقة النقاش الثانية:

## التحديات التي تواجه المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتداعياتها

عقدت الثلاثاء ٢٠٠٥/٧/٥ في مقر مركز دراسات الشرق الأوسط (عمان)، وقد شارك فيها ثلة من السياسيين والأكاديميين والإعلاميين الخبراء في القضية الفلسطينية(٢).

تناولت الحلقة مختلف الأزمات التي تواجه القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير، كما تناولت تحديد المصالح العليا للشعب الفلسطيني وانعكاس هذه الأزمات عليها، حيث أكد المشاركون أن الأزمة الرئيسية التي تواجه القضية الفلسطينية اليوم هي أزمة الاحتلال وأزمة الاستفراد الإسرائيلي بالجانب الفلسطيني، كما هي أزمة الانحياز الأمريكي لإسرائيل وممارساتها العدوانية على الشعب الفلسطيني.

وأكد المشاركون أن بعض ما تعانيه منظمة التحرير من أزمات هي امتداد لما تعانيه الأنظمة السياسية في المنطقة العربية من أزمات سياسية واقتصادية مختلفة. وأكدت الحلقة أن تحديد الأزمات الداخلية في القضية الفلسطينية يخضع لمعيار الشرعية وقوة القيادة، وأن غياب عدد من القوى المهمة في المنظمة قد أضعف شرعيتها كما أضعف تمثيلها للشعب الفلسطيني.

وأشار المشاركون إلى أزمة القيادة والقرار والهيكلية التي يعاني منها الواقع الفلسطيني، وعلى الأخص في ما يتعلق بدور المنظمات المختلفة، ودور المنظمة والسلطة، حيث أشاروا إلى أزمة القيادة في المستويات الثلاثة، وخصوصاً على صعيد حركة فتح العمود الفقري في منظمة التحرير والحزب الحاكم في السلطة الفلسطينية.

وأظهرت الحلقة أن معالجة هذه الأزمات يجب أن تكون معالجة فلسطينية داخلية من دون التحجج بالأزمة الإقليمية والدولية العامة لتبريرها، مؤكدين أن قيادة المحافظين الجدد في

(٢) شارك في حلقة النقاش الثانية الدكتور ذياب مخادمة، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، وزكي سعد، عضو قيادة جبهة العمل الإسلامي، وسليمان الخالدي، مدير مكتب رويترز في عمان، و محمد غزال، أحد قيادات حماس في نابلس، والصحفي محمود الريماوي، ويعقوب سليمان، أمين عام حركة حماة الأردنية، وأدار الحلقة جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

الولايات المتحدة الأميركية تقف خلف التوجهات الإسرائيلية المتطرفة اليوم، حيث أشار البعض إلى أن تفكير المحافظين الجدد قد لا يكون معنياً بأي نوع من التهدئة في المنطقة، وأظهرت أن العلاقة الأميركية الإسرائيلية تمثل إشكالية كبرى أمام مستقبل القضية على صعيدين، الأول يتمثل باعتبار الولايات المتحدة إسرائيل ووجودها وأمنها مصلحة أميركية لمختلف الإدارات.

والثاني يتمثل في تزايد الانحياز الأميركي الحالي للممارسات الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، وذلك رغم التجاوب الفلسطيني الملحوظ أمام الضغوط التي تمارسها على قيادة المنظمة وقيادة السلطة في وقت واحد.

وأكدت الحلقة أن إدارة الصراع تتمثل باتجاهين رئيسيين في الساحة، أحدها يقوم على إستراتيجية المقاومة حتى التحرير والعودة، والثاني على إستراتيجية المرونة السياسية وتقديم التنازلات في عملية سلام طويلة المدى لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة.

وأظهرت الحلقة أن إدارة الصراع وفق هذين الاتجاهين لا تكاد تصل بمحصلات فلسطينية موحدة، نظراً لعدم وجود المؤسسة القيادية وعدم وحدة البرامج والأدوات المستخدمة فيها، ولذلك رأى المشاركون أن إدارة الصراع يجب أن تستند إلى وحدة الشعب ووحدة القيادة ووحدة الإستراتيجية، منوهين إلى خطورة الأزمة التي يعيشها الشتات الفلسطيني، سواء في ما يتعلق بدوره في القضية ومستقبلها أو على صعيد الهوية الوطنية أو على صعيد المشاركة في رسم مستقبل الشعب الفلسطيني.

وأكد المشاركون خطورة هذا الفراغ في القيادة والفكر لدى فلسطينيي الشتات الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني.

على صعيد أخر، أكد المشاركون أن الوضع الفلسطيني اليوم له من المكونات والظروف ويحكمه ميزان قوى اجتماعي سياسي يختلف عما كان عليه الحال في السابق.

وأن التجربة الفلسطينية في مجال المقاومة والتسوية شكلت رؤية جديدة في الشارع الفلسطيني توافقت في شكل تام على تحرير الأرض وإزالة الاحتلال وعودة اللاجئين، كما توافقت على أن الاعتراف بإسرائيل لم يكن مدخلاً واقعياً لتحقيق الحلم الفلسطيني، وأن تطور الفصائل المسلحة وقوتها الميدانية قد أوجدت توافقاً بينها كسر شوكة الفتنة الداخلية التي راهن عليها الاحتلال عبر اتفاق أوسلو.

وفي ما يتعلق بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني أثار المشاركون إشكالية إطار التفكير في رسم المصالح والمرتبط بالمنطلق إيديولوجي والواقعية السياسية والاستراتيجيات مختلفة المدى. لكنهم تمكنوا من وضع جملة من المصالح أكدوا أنها تشكل مصالح عليا للشعب الفلسطيني خلال السنوات الخمس القادمة كان من أهمها:

- وحدة القيادة ووحدة التمثيل المؤسسي للشعب الفلسطيني.

ـ إزالة الاحتلال الاستيطاني والعسكري الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة، والتي تشكل نظاماً سياسياً ديموقراطياً عصرياً تشارك فيه كل القوى وعلى الأخص القوى الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي)، وإذا قامت الدولة فإنه سوف يتقلص دور الأحزاب و الفصائل لحساب هذه الدولة .

ـ إعادة ترتيب البيت الفلسطيني بكل مكوناته حتى يتحقق في الداخل الفلسطيني والشتات وعلى الأخص مشروع إعادة بناء وصياغة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك بلورة دورها في وحدة الشعب الفلسطيني وتحقيق الإنجاز المرحلي بإقامة الدولة المستقلة ودعمها، وكذلك تنظيم وتفعيل العودة الفلسطينية إلى فلسطين بأشكالها المختلفة.

ـ إعادة ترتيب العلاقات الفلسطينية ـ العربية والإسلامية على قاعدة تفعيل العمق العربي والإسلامي الشعبي والرسمي لدعم كفاح ونضال الشعب الفلسطيني في التحرير والاستقلال والعودة.

ـ العمل على أخذ المؤسسات الفلسطينية ومن بعدها الدولة الفلسطينية موقعها الطبيعي في العلاقات الدولية لتمثل إضافة مؤسسية للنظام العربي من جهة، ولتكون علامة تاريخية فارقة على فشل المشروع الصهيوني بتشويه حقائق التاريخ وشطب الشعب الفلسطيني.

وأكد المشاركون أن هذه المصالح تمثل تصوراً مرحلياً لتحقيق الحلم الفلسطيني التاريخي بتحرير فلسطين وعودة شعبها إليها انطلاقاً من الحق التاريخي والسياسي والديني على حد سواء خلال السنوات الخمس القادمة.

وأوصى المشاركون في ختام هذه الحلقة بضرورة مواجهة الأزمات بواقعية وروح نضالية، ودعوا مختلف الفصائل والشخصيات الوطنية المستقلة والقوى العربية والإسلامية منها والقومية إلى مساعدة الفلسطينيين ودعمهم لتحقق الوحدة في القرار والمؤسسة، وإلى بناء وحدة وطنية بعمق عربي، تقوم على وحدة الأرض الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني ووحدة القيادة الفلسطينية المنتخبة ديموقراطياً.

وأشار المشاركون إلى أن إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرر الفلسطينية على أسس بنيوية وسياسية جديدة ربما يكون مدخلاً استراتيجياً في بلورة وتفعيل هذه التوجهات.

## حلقة النقاش الثالثة: نحو مشروع إصلاح بُنيوي وسياسي شامل لمنظمة التحرير الفلسطينية

عقدت يوم الثلاثاء ٢٠٠٥/٧/١٢ في مقر المركز في عمان، وقد تناولت أبرز الجوانب البنيوية والسياسية التي تحتاج إلى إصلاح وتطوير في منظمة التحرير الفلسطينية لتكون مؤهلة للاستجابة لمتطلبات المرحلة، ولشروط بعض الفصائل العاملة خارجها، وكذلك لتوفير عوامل النجاح في تعامل المنظمة في وضعها الجديد مع التحولات في موازين القوى

في الصـراع العربي ـ الإسـرائيلي على مـختلف الصـعـد. وتناول المشـاركون[٣] البنية الداخلية والعلاقات التنظيمية داخل المنظمة، كما تناولوا الأنظمة الإدارية والمالية، وتحاوروا في اتجـاهات الإصـلاح السـيـاسـي اللازم وأولوياته، وركـزت الحلقـة بشكل مكثف على مـوضـوع الميثاق الوطني الفلسطيني ومـا جرى عليـه من تعـديلات، وانعكاسـات الاتفـاق الفلسطيني – الإسرائيلي وعلى البرنامج السـيـاسـي للمنظمة، كـمـا تناولوا العـلاقـات السياسية الخارجية وخصوصاً العربية والإسرائيلية والدولية للمنظمة ومستقبلها.

**المنظمة مرجعية عليا لكل الشعب الفلسطيني**

وفي المحور الأخير، تناول المشاركون بعمق وحساسية توجهات إعادة تنظيم فلسطينيي الشتات ومؤسساتهم كافة في ما يتعلق بدورهم ومستقبلهم، بما في ذلك مسألة اللاجئين والنازحين وحق العودة، حيث طرحت أفكار جديدة عدة.

وقد أكد المشاركون في الحلقة أن منظمة التحرير الفلسطينية المرجو بناؤها هي منظمة سياسية تشمل كل أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات وفي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والأراضي المحتلة في عام ١٩٤٨، وذلك بدرجات متفاوتة حسب أوضاع كل فئة، كما أشار عدد من المداخلين إلى أن المنظمة يجب أن تبقى منظمة للتحرير وألا تتورط في اتفـاقات تنتقص حقها هذا، وأن تبقى حرة في استخدام الوسائل كافة بما فيها الكفاح المسلح، وخصوصاً عندما تمثل كل الفصائل بما فيها حركتي حماس والجهاد.

وأكدوا أنها يجب أن تكون مرجعية عليا للشعب الفلسطيني تتحرك في أطر عريضة ومرنة وتتمسك بهدف التحرير، وألا تكون تابعة للسلطة الفلسطينية الحالية أو الدولة المستقبلية، بل تكون مرجعية أي منهما العليا.

ونظراً لما أبداه المشاركون من إشكالات حقيقية في الأفق السياسي المنظور والتي تحول دون تحقيق الحد الأدنى الفلسطيني على الصعيد السياسي، وعلى صعيد اللاجئين، فقد شدد عدد منهم على أهمية أن تبقى المنظمة مؤسسة قوية ترسم السياسات وتضبط التحرك وتفعل الطاقات وتحرك الإمكانات بما يخدم إقامة الدولة وتحرير الأرض وعودة اللاجئين.

وأشاروا إلى أن التوجهات الجديدة وفق اتفاق القـاهرة مثلت قاعدة انطلاق قوية نحو منظمة تحرير قوية وسلطة فلسطينية قوية لتكون جبهة وطنية عريضة ببرنامج سياسي يتوافق عليه الجميع، وهيكلية محدثة تخدم صناعة القرار، وتحقق الرقابة الإدارية والمالية الكاملة.

**الميثاق الوطني والبرنامج السياسي الجديد**

توافق جميع المشاركين على إمكان التوصل إلى ميثاق وطني مطور يشمل الأبعاد الوطنية

(٣) شارك في حلقة النقاش الثالثة الأستاذ الدكتور مصطفى علوي، رئيس مجلس ادارة هيئة قصور الثقافة وعضو مجلس الشورى واستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، والدكتور ماهر الطاهر، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والأستاذ محمد الحوراني، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو المجلس الثوري لحركة فتح، والاستاذ الدكتور علي محافظة، أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية، والخبير في تاريخ القضية الفلسطينية، والأستاذ جميل أبو بكر، عضو قيادة حزب جبهة العمل الإسلامي، والأستاذ أحمد سعيد نوفل، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك والمتخصص في القضية الفلسطينية، والاستاذ إبراهيم غوشه، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، والدكتور صبري سميرة، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية، والأستاذ شاكر الجوهري، كاتب وصحافي مهتم بالشؤون الفلسطينية، والاستاذ حسن حيدر مدير مكتب وكالة انباء قدس برس في عمان، والأستاذ جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط ومدير الحلقة

والعربية والإسلامية من جهة، ويتجاوب مع المتغيرات السياسية وموازين القوى من جهة ثانية، ويقوم على التمسك بالثوابت الفلسطينية في التحرير والعودة من جهة ثالثة. وطرح البعض إمكان إيجاد برنامج سياسي واقعي يتناسب مع المعطيات السياسية القائمة بالتوازي مع فهم وإستراتيجية ثقافية سياسية تاريخية تثبت الحق الفلسطيني في كامل فلسطين.

وأشار المشاركون إلى أن الظروف التي تمر بها منظمة التحرير اليوم تشبه إلى حد كبير الظروف التي مرت بها عام ١٩٦٧، غير أن مستجدات جديدة قد فرضت نفسها يمكن أن تؤخذ في الاعتبار، مؤكدين أن المنظمة وجدت لتحرير الأرض الفلسطينية في الأساس، وأن السلطة الفلسطينية أو الدولة لا تنهي الحاجة إلى منظمة التحرير ما دامت تستند في قوتها إلى شمول التمثيل والشرعية السياسية، وأشار ممثل حماس إلى أن حركته ومنذ عام ١٩٩٩ أكدت استعدادها للمشاركة في منظمة التحرير، ولكن على قواعد سياسية وتنظيمية جديدة، وأن ما تم الاتفاق عليه في القاهرة من إعادة بناء المنظمة على أسس جديدة منسجم مع موقف الحركة السابق وليس تغييراً فيه، كما ذكر بعض المشاركين.

وأشار المشاركون إلى الإشكالية السياسية التي تواجهها المنظمة والمتعلقة بتوازن القوى على الصعيدين الفلسطيني - الإسرائيلي والعربي - الإسرائيلي، والذي لم يسمح باكتمال خطوات التحرير، حيث أفرز سلطة لإدارة شؤون الفلسطينيين في الداخل، فيما استمرت المنظمة قائمة، إضافة إلى استمرار فصائل غير أعضاء في المنظمة بالعمل والتأثير في الساحة، كما أوجد ذلك ازدواجية يجب أن يتم حلها وفق التوجهات الجديدة.

واقترح بعض المشاركين أن تقوم منظمة التحرير بإدارة الصراع الكلي حتى التحرير، ولتمثل مرجعية برنامج التحرير بمختلف وسائل النضال، فيما يمكن أن تقوم السلطة الفلسطينية (الدولة لاحقاً) بإدارة شؤون الداخل الفلسطيني كاملة، ويبقى المجلس الوطني الفلسطيني ممثلاً للفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم بما في ذلك أعضاء المجلس التشريعي أو من يختاروا من الداخل لعضوية المجلس الوطني، ودعا المشاركون إلى إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية لتحقيق الشرعية السياسية والتمثيلية في المنظمة والسلطة، مؤكدين أهمية مواجهة الضغوط الدولية التي قد تسعى لإنهاء وحل منظمة التحرير في حال التوصل إلى إقامة دولة مستقلة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على حدود ٤ حزيران/يونيو كما ينص القرار ٢٤٢.

وعلى صعيد القرارات والتوجهات السياسية السابقة في المنظمة أكد بعض المشاركين أن المجلس الوطني عند تشكيله سيكون سيد نفسه في المصادقة عليها أو إلغائها، وأكد البعض على أهمية التوافق الفلسطيني على خط سياسي واضح يأخذ في الاعتبار

المستجدات، ويحقق شروط التحرير اللازمة قبل دخول المجلس الوطني الجديد، وذلك لمنع أي إمكانية لتراجعات أو انشقاقات داخل المنظمة، كما حصل في السابق، وأشاروا إلى أنه في حال تم التشكيل على أساس الانتخاب المباشر الحر فإن الأغلبية سوف ترسم هذا الخط، وأن التوافق السياسي يجب أن يكون بديلاً لذلك في حال كان تشكيل المجلس قائماً على الحصص، وأكدت حركة حماس والشعبية وفتح في الحلقة أن الميثاق الجديد يجب أن يشمل العمق العربي والإسلامي ويلبي تطلعات الشعب الفلسطيني في التحرير والاستقلال والعودة.

كما أكدوا أهمية التكامل في الأدوار بين المنظمة والسلطة وتقاسم الاختصاصات في المؤسسات القيادية والتشريعية والتمثيلية، وأكدت الشعبية تقديرها الكبير لموافقة حماس والجهاد على دخول المنظمة معتبرة ذلك فرصة تاريخية لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

**فلسطينيي الشتات**

وأكد المشاركون أهمية استثمار فلسطينيي الشتات في إطار برنامج منظمة التحرير الجديد، وإشراكهم في مختلف مؤسساتها، وعلى الأخص في ما يتعلق بصناعة القرار والبرنامج السياسي، وأن تقوم المنظمة بإعادة تنظيم شؤونهم، بما في ذلك دراسة فكرة عقد مؤتمر سنوي لهم برعاية الجامعة العربية (مثلاً)، واعتبارهم رصيداً وقوة للمنظمة وبرنامجها في التحرير، وجسراً مهماً لتنظيم علاقات الشعب الفلسطيني مع دول العالم العربية وغير العربية، وخصوصاً تلك التي يتواجد فيها ثقل شعبي فلسطيني مميز.

وأبدوا خشيتهم وتوجسهم من بعض المحاولات لإنشاء جمعيات مدنية في مناطق الشتات المختلفة وبتمويل أجنبي لا يرتبط ببرنامج الفصائل الفلسطينية أو منظمة التحرير، داعين إلى سرعة احتواء هذه المحاولات وإجهاضها قبل أن تزيد الساحة الفلسطينية ارتباكاً وتبايناً.

وعلى صعيد حق العودة، برزت في الحلقة أفكار متعددة تستند إلى أنه حق قانوني وإنساني ثابت، ولكنها تتباين في كيفية التعامل معه بين أن يكون مبدأً مكفولاً من الناحية القانونية وفي أي اتفاق سياسي لكن تحكمه الوقائع على الأرض على صعيد الممارسة، أو التمسك به مبدأً وممارسة حتى في حال قيام الدولة الفلسطينية، واعتباره أرضاً صلبة لاستمرار المنظمة في العمل على برنامج التحرير الشامل، وأشار البعض إلى أن غياب التصورات حول آليات تطبيق حق العودة واقعياً سوف يجعل هذا الموضوع عقبة مستمرة أمام عملية السلام وأي اتفاق يتم التوصل إليه.

فيما أشار البعض إلى أن عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه تعد البرنامج الأساسي، وأنه أهم من قيام دولة فلسطينية على جزء من الأرض، ولا يرى هذا الاتجاه أي إمكان

للمقايضة إزاء حق العودة، وأنه إن لم يتم ذلك فسيكون الحل على حساب الدولة العربية رغم أن المشكلة خلقتها إسرائيل.

وأثار البعض إمكان قيام منظمة أخرى لتكون مرجعية الشتات الفلسطيني في حال عدم التوافق الفلسطيني على إعادة بناء المنظمة وفق الشروط والأشكال التي وردت سابقاً.

**إشكالات وتحدّيات**

وقد برز في الحلقة عدد من الإشكالات التي لا بد من توافق فلسطيني عليها لجعل إعادة بناء المنظمة أمراً ممكناً، ومن أهمها ما يتعلق برسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل عام ١٩٩٣، وكذلك إشكالية التمثيل لفلسطينيي الشتات في مؤسسات المنظمة، وفلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، كما أثارت مسألة العلاقة بين المنظمة والسلطة (الدولة مستقبلاً) في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ العديد من الطروحات، واعتبرت الحلقة قرار تعديل الميثاق الوطني الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٩٨ نقطة خلاف جوهرية بين الفصائل، رغم أنه لم يتم إقرار الميثاق بصيغته الجديدة رسمياً، وأثار البعض التساؤل حول التعبيرات المتباينة عن هذه المسألة من قبل رئيس المنظمة ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وعن مستقبل هذه التعديلات وانعكاساتها السياسية.

كما أثار البعض التساؤل حول جدية حركة فتح للتسليم بموازين القوى الجديدة بمشاركة الجميع في القرار السياسي، غير أن حركة فتح أكدت في الحلقة أن هذا القرار قرار استراتيجي قد تم اتخاذه في مؤسسات الحركة القيادية المختلفة لتكون صناديق الاقتراع هي السبيل لتحديد ميزان القوى الواقعي حتى لو كان ذلك على حساب حركة فتح.

كما أكدت الحلقة أن اتفاقات السلام التي وقعتها المنظمة مع إسرائيل في مختلف تفاصيلها تمثل إشكالية يجب أن يتم التوافق عليها مسبقاً من أجل الوصول إلى وحدة فلسطينية كاملة في المؤسسة والبرنامج والقرار.

وفي الختام، رأى المشاركون في الحلقة أن هذه التحديات التي تواجه القوى الفلسطينية تعد طبيعية نظراً لحجم التغيرات والتطورات الإقليمية والدولية، وأن الفلسطينيين قادرون على التوصل إلى توافق سياسي وتنظيمي عليها، في جولات الحوار المتوقعة لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، ما دامت تقوم على التمسك بالثوابت الفلسطينية التي نص عليها إعلان القاهرة في ١٧/٣/٢٠٠٥ ❑

مجلة الدراسات الفلسطينية

صدر العدد 63 من



# قــــراءات

## الفــــصل الــعنــــصري في العقل الصهيوني

محمد رشاد الشريف *

يستقطب موضوع الفصل العنصري بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين في الأرض المحتلة اهتماماً خاصاً اليوم على كل المستويات الفلسطينية والعربية والدولية، بعدما أخذ يتجسد في جدار كأسوار السجون والمعتقلات، يقتطع أكثر من ٥٨ في المئة من مساحة الضفة الغربية، ويحيل حياة المواطنين العرب فيها إلى معاناة يومية لا تحتمل، ويحول موضوع الفصل والجدار إلى عنصر أساسي من عناصر الصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ضد الإحتلال الصهيوني الغاشم.

وغني عن القول أن موضوع الفصل العنصري ليس جديداً في المشروع الصهيوني، فهو يقع في لب العقيدة والممارسة الصهيونيين، فالإيديولوجية الصهيونية قامت في الأساس على فصل اليهود عن الشعوب التي ينتمون إليها عرقياً، ويعيشون بين ظهرانيها، وعلى إقامة «دولة خاصة لهم في فلسطين»، وعلى أن «اللاسامية وكره اليهود» صفة أصيلة لدى غير اليهود، لا يمكن أن تنتهي أو يتم تجاوزها. ومنذ بدايات الإستيطان الصهيوني في فلسطين جرى فصل اليهود المستوطنين عن السكان العرب، من خلال إقامة مستوطنات وأحياء إستيطانية لليهود يمنع على العرب دخولها أو العمل فيها، وأقيم حرس المستوطنات هاشومير منذ العام ١٩٠٩، وأقيمت المؤسسات النقابية والعسكرية والإدارية اليهودية منذ السنوات الأولى للإنتداب البريطاني (الهستدروت ١٩٢١، الهجناة ١٩٢٢، الوكالة اليهودية ١٩٢٨) والتي كانت مثابة دولة داخل الدولة، وصولاً إلى اعلان قيام الكيان الصهيوني وتشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني خارج أرض وطنه.

إن أهمية الكتاب الذي قام بترجمته عن العبرية الباحث أحمد أبو هدبة تأتي من كونه يقدم صورة شاملة للجدالات والحوارات التي دارت وتدور حول موضوع الفصل بمختلف جوانبه داخل العقل الصهيوني، والتي تشمل كل جوانب الصراع، وامكانات تطور الواقع الراهن، والتفكير الصهيوني في كيفية مواجهة هذا التطور والتأثير فيه لخدمة المصالح الصهيونية.

(*) كــاتب وباحث فلسطيني.

الكتاب
الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني.

الكاتب
دان شفتان.
ترجمه من العبرية أحمد أبو هدبة.

الناشر :
(بيروت، مؤسسة باحث للدراسات ٢٠٠٣).

والرؤية التي يقدمها الكتاب تنطلق من مسلمات صهيونية عنصرية دون مداراة أو مواربة كحق اليهود في الإستيطان والسكن في أرض إسرائيل». و«أرض إسرائيل» في زعمه لا تقتصر على فلسطين، بل تشمل شرق الأردن التي يقول إنها «اقتطعت من أرض إسرائيل»، والتمسك «بالطابع اليهودي للدولة» كأساس في المشروع الصهيوني. وإن أي تطور ديموغرافي (عودة فلسطينية أو حركة سكان، أو تزايد طبيعي) غير مسموح به، لأنه يشكل «خطر وجودي على إسرائيل». كما تنطلق من العمل لمصلحة الإستيطان اليهودي في فلسطين من دون أي اعتبار لمصالح الطرف الفلسطيني في الوجود والحياة.

و«**الفصل حتى القطع**» الذي يدعو إليه الكاتب يعني عزلاً مادياً للشعب الفلسطيني ومنعه من الدخول والحركة داخل الحدود التي يضعها الكيان الصهيوني لنفسه، في ما يترك هذا الكيان لنفسه حرية الحركة والدخول، والسيطرة العسكرية والجوية والأرضية على «الكيان الفلسطيني محدود السيادة». وهو لا يتدرج من الإشارة إلى أن إستراتيجية الفصل هذه تشابه نموذج الفصل العنصري الذي كان قائماً في جنوب أفريقيا، ولا من تشبيه المعازل الفلسطينية بالبانتوستانات.

وإذا كان البرفيسور دان شفتان، أستاذ التاريخ في جامعة حيفا، ومستشار رئيس الحكومة السابق ايهود باراك، والذي أعد هذه «الوثيقة» بناءً على طلب باراك، ينطلق من أرضية حزب العمل الفكرية السياسية التي تؤمن بالفصل، فإن الإستنتاجات والإقتناعات التي يتحدث عنها حول موضوع الفصل، صارت اليوم قناعة غالبة لليسار واليمين في الكيان الصهيوني، يؤكد ذلك الخطة التي يقوم شارون بتنفيذها والتي شكل لها لجنة وزارية برئاسة الجنرال ايغور إيلانو، والتي يكاد المرء يلمح تفاصيلها بين سطور هذا الكتاب الذي تم وضعه عام ٢٠٠٠ قبل محادثات كامب ديفيد، وقبل انطلاق إنتفاضة الأقصى.

## الفصل من منظار تاريخي

يتكون الكتاب من ستة فصول، وملحق خرائط وشروحها وتوضيحاتها، أول هذه الفصول يتحدث عن الفصل من منظار تاريخي، وعلى الرغم من أن الحركة الصهيونية قامت أساساً على «إقامة وطن خاص لليهود في فلسطين» كما سبق وأشرنا إلا أنه يزعم انه كان هناك اتجاهان داخل الحركة الصهيونية في النظر إلى العلاقة مع العرب: اتجاه يدعو إلى الدمج والآخر إلى الفصل، وأن عدم الحسم في هذه المسألة شكل «تخبطاً رافق المشروع الصهيوني منذ بداياته في ما يتعلق بطابع العلاقة الممكنة والمرغوبة بين التجمع اليهودي والسكان العرب في أرض إسرائيل الغربية» على حد تعبيره. ويقول إنه كان هناك «وهم لدى أوساط مهمة من الجمهور اليهودي» للعمل من «أجل اندماج اقتصادي مع العرب،

منطلقين من رؤى رومانسية عن أخوة الإنسان»، وأن المساهمة في تحسين مستوى المعيشة سوف تدفع الفلسطينيين إلى اللقاء مع اليهود، وأن «العناصر المتطرفة» سوف تدفع إلى الهامش. وهو يرى أن هذا الإتجاه كان ينطوي على ازدواجية، فهو يأمل في تخفيف حدة «المواجهة القومية» مع العرب من جانب، ويركز على تأسيس مجتمع يهودي منفرد من خلال وسائل هي بالفعل على حساب رفاهية العرب» من جانب آخر.

ويضيف إن بن غوريون قد حسم الأمر أيام الانتداب البريطاني لمصلحة الفصل، وأمتنع عام ١٩٤٩ عن احتلال ما تبقى من أرض إسرائيل على الرغم من توفر القوة العسكرية اللازمة لذلك، لاقتناعه بأن الجمع اليهودي والجمع الفلسطيني غير قادرين على العيش تحت سقف واحد، وسلم عن طيب خاطر بعزل العرب لإسرائيل عن جوارها».

أما بعد حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية فقد ظهرت مدرستان: مدرسة مثلها التيار المركزي: ليفي أشكول وغولدا مائير وبنحاس سابير ويسرائيل غاليلي ويغال آلون وتؤيد الفصل، والمدرسة الثانية مثلها موشى دايان وشمعون بيريس والتي تؤيد الدمج الذي يقوم على التكامل الاقتصادي وحرية الحركة بين المناطق وإسرائيل، وهو ما جرى تطبيقه بالفعل، و«تسبب في المأزق الذي تواجهه إسرائيل اليوم» على حد قوله. وعندما جاء بيغن إلى الحكم كان يؤيد الدمج ويدعو إلى حكم ذاتي للسكان الفلسطينيين ولم يهتم مطلقاً بترسيم حدود داخل الضفة الغربية وواصل عمليات الاستيطان، واستملاك الأراضي فيها.

وعندما تفجرت الإنتفاضة الأولى فقد شكلت ـ بحسب الكاتب ـ الصدمة القوية لمسارات الواقع الذي كان يعزز الإندماج، حيث التقط اسحق رابين المبادرة ليخرج بأول خطة للفصل في أيار / مايو ١٩٨٨، والتي تقوم على إيجاد زعامة فلسطينية محلية (كثقل مضاد لمنظمة التحرير) ولتكون شريكة إسرائيل في الحل. إلا أن شامير، رئيس الوزراء في حينه، دعم إيجاد هذه الزعامة لتكون وسيلة للحكم الذاتي وليس للفصل. ثم جاءت حرب الخليج وانعقاد مؤتمر مدريد، وعودة رابين إلى السلطة لتعزز إتجاه الفصل الذي كان رابين من أبرز دعاته حسب قول الكاتب، ولتؤدي للتوصل إلى إتفاق أوسلو ١٩٩٣.

لكن ما وسم هذا الحل من الناحية العملية ـ بحسب رأيه ـ أنه يفرض الدمج وليس الفصل، والارتباط وليس الافتراق، وأن اتفاقات باريس عام ١٩٩٤ تفرض رؤية بيرس التي تنطوي على ربط السكان الفلسطينيين بالمنظومات المختلفة لإسرائيل، وأنها تجنبت رسم الحدود الفلسطينية (حيث اقترح حدود لقطاع غزة فقط لكن ذلك رفض من قبل الفلسطينيين) وأوجد وحدة اقتصادية بين الطرفين صارت «إسرائيل فيها مسؤولة عن تمويل الفلسطينيين وتجنيد الدعم لهم». وهو يرى أن اتفاقات أوسلو كانت ذات تأثيرات متناقضة ومعقدة على مسألة الفصل، وتنطوي على مسار فوضوي: فصل سياسي، وتبعية اقتصادية مؤسسية.

وبالإجمال فإن عرض دان شفتان لمسار (الدمج / الفصل في العلاقة مع السكان الفلسطينيين يعكس الحيرة والقلق والإرتباك الناجم عن المأزق التاريخي الصهيوني الذي يتجسد في عدم النجاح في تغييب الوجود الفلسطيني فوق الأرض الفلسطينية، وفشل في المحاولات الصهيونية لإيجاد صيغة تجمع بين الرغبة في تهميش وتغييب الوجود العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة، واستمرار التمسك بالأرض وعدم التخي عنها في الوقت نفسه.

## الفصل في الجدال الداخلي الإسرائيلي

في الفصل الثاني من الكتاب، يناقش شفتان الجدالات الإسرائيلية الداخلية حول موضوع الفصل، ويقول إنه أصبح مساراً محتوماً بالنسبة إلى الجمهور الإسرائيلي منذ منتصف التسعينات، بعدما أدرك هذا الجمهور حجم أضرار الدمج على المصالح الحيوية لإسرائيل والجمهور الإسرائيلي. وأن استطلاعات الرأي قد أشرت إلى دعم جارف في أوساط هذا الجمهور للفصل منذ الانتفاضة (الأولى). ويتحدث عن التحول الذي حدث في الليكود في اتجاه تأييد الفصل، وسعي نتنياهو ـ حسب قوله ـ إلى «تسوية إقليمية على أساس مشروع آلون»، وكيف أن باراك رأى أن «البديل للفصل بين الشعبين هو أبارتيد عنصري وترانسفير»، وسعى إلى حل يغير مزاج الشعبين عبر جدار عال يؤمن حسن الجوار ويمنع كارثة فظيعة أو حرباً أبدية». ثم تغيير زعماء اليمين من أرئيل شارون إلى عوزي لانداو إلى دان مريدور، وجهات نظرهم في السنوات الأخيرة. ويخلص إلى القول إن الواقع السياسي الداخلي سيؤدي إلى تداعيات استراتيجية بعيدة المدى، وأن متخذي القرارات في إسرائيل سوف يقنعون الجمهور بتحقيق سياسة الفصل بناءً على الأفضليات القومية.

وفي الواقع، فإن الجدالات الإسرائيلية التي يتحدث عنها الكتاب تعكس الروح العنصرية المتأصلة لدى الجمهور والزعماء الصهاينة، ورسوخ عقلية الجيتو في أذهانهم، وسعيهم الدؤوب لإكتساب الأرض على حساب السكان العرب، وعمل كل ما في وسعهم لمنع قيام دولة أو كيان فلسطيني يمتلك مقومات السيادة أو قابل للحياة.

## القاء تهمة مسؤولية الفصل على الفلسطينيين

في الفصل الثالث، يتحدث الكاتب عما أسماه «معطيات أساس البحث»، والتي يحلل فيها موضوعين أساسيين: أولهما: إمكان إنهاء الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وثانيهما: إمكان تجيسر الفجوات بين المجتمعين. وهو يرى أن هذا التحليل ضروري «لتقدير أعباء الدمج والمخاطر الجدية التي يضعها أمام المجتمع الإسرائيلي، ولمواجهة ما أسماه «الإدعاءات المضللة» حول جدوى الدمج الاقتصادي في جسر الفجوات في مستوى

المعيشة وتغيير «دوافع الفلسطينيين لتقويض أسس الدولة اليهودية» وبالتالي تخفيف حدة الصراع، وخلق حال «حسن جوار» بين إسرائيل والدولة الفلسطينية.
وهنا يحاول القاء اللوم على الشعب الفلسطيني في مسؤولية ما تقوم به السلطات الصهيونية تحت عنوان الفصل، وهو ليس اعطاء استقلال كما يطمح الفلسطينيون، بل نوع من الحصار داخل أسوار، وابقاء السيطرة الصهيونية بالمعنى الاستراتيجي على الأرض الفلسطينية حتى داخل هذه الأسوار.
ويأتي ذلك من خلال القول أن النزعة الإنفصالية تستند إلى عامل حاسم في الواقع الفلسطيني يتصل بالمطالبة «بعودة اللاجئين» التي ظلت النواة الصلبة للمشكلة، وإن حق العودة يشكل المبدأ الأساسي «لأيديولوجية» الحركة الوطنية الفلسطينية، في الوقت الذي لا تستطع اسرائيل تلبية هذا الطلب، لانه يعني تقويض أسس الدولة اليهودية». وإن الفلسطينيين لا يسعون لتحرير الضفة الغربية وإنما لتحرير فلسطين بأكملها. وهو يأخذ على اتفاق أوسلو انه لم يشدد على التخلي الصريح لمنظمة التحرير عن «حق العودة إلى داخل الخط الأخضر»، واعتراف إسرائيل بمشروعية النقاش والبحث في هذه المسألة في مفاوضات الحل الدائم، واكتفائها بمطلب تغيير بنود الميثاق الوطني الفلسطيني في ما يخص الاعتراف بدولة اسرائيل، من دون أن يمس ذلك «حق العودة». وفي رأيه، أن الزعامات الفلسطينية ستواصل محاولات القضاء على إسرائيل سياسياً واقتصادياً عن عمد وسبق إصرار، وهو يستشهد بقول لأبي مازن نشر في **يديعوت أحرنوت** ١٩٩٧/١٢/٢٣، يؤكد فيه حق العودة ويقول إنه «يريد العودة إلى بيته في صفد» (ص ٦٥). وإن هذه الزعامات تحاول توظيف المتغيرات الدولية، وخصوصاً تجاه حقوق الشعوب، وحقوق الإنسان لمصلحة المطالب الفلسطينية، وإن مواقف الدول الأوروبية تساعد في تصليب الموقف الفلسطيني، وإن كل التفاهمات والإتفاقات التي وقعت بما فيها وثيقة أبو مازن ـ بيلين لا تتضمن تنازلاً واضحاً عن حق اللاجئين في العودة. وإن الزعماء الفلسطينيين، بما فيهم أبو مازن، يرفضون التنازل عن سنتيمتر واحد من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وانهم يريدون أن تكون هذه الأراضي خالية تماماً من كل المستوطنات. وهو بالطبع يرى أن هذا التمسك الفلسطيني لا يدع مجالاً لحل قائم على الدمج الاقتصادي والحدود المفتوحة!!
أما في مجال «جسر الفجوات على صعيد مستوى المعيشة» فإنه يقول إن أنصار الدمج يستندون إلى أن التحسن الذي سيطرأ على مستوى معيشة السكان الفلسطينيين، سيؤدي إلى تخفيض حال العداء بين المجتمعين وإلى تراجع نزعات التطرف، وفي رأيه أن «التجارب التاريخية» تشير بشكل واضح إلى عدم وجود إمكانية كهذه.
وهنا يذهب لتسويغ حماسه للفصل إلى مسألة العالم الأول، والعالم الثالث. وإنتماء

اسرائيل إلى ذلك «العالم المتقدم» وانتماء الشعب الفلسطيني إلى «العالم الثالث المتخلف»، ويتحدث عن بنية السلطة الفلسطينية «وتورم أجهزتها وفسادها»، وعدم ديموقراطيتها وإن «النظام الفلسطيني غير منفتح ولا حر على غرار الأنظمة العربية» ما يؤدي إلى «كبت مجالات الخلق والإبداع»، ليخلص إلى القول «أن البنية الإجتماعية السياسية الفلسطينية، لا تدع مجالاً لجسر الفجوة في مستوى المعيشة بين الطرفين، وإن من يتحدث عن ذلك إنما يهذي بأحلام اليقظة»، محاولاً إضفاء بعد سياسي طبقي على تحليله، للقول أن هذه الفجوة سوف تضيف عاملاً آخر يعزز دوافع المواجهة بين الطرفين، ويؤكد ضرورة الفصل. التحليل الذي يقدمه شفتان في هذا الفصل ليبين «معطيات أساس البحث»!! يبرز مرة أخرى روح الإستعلاء العنصري، وعدم الثقة والتوجس المرضي في كل الأطراف التي تفاوضت أو عقدت اتفاقات أو تفاهمات مع الصهاينة، وهو توجس ينبع في الأساس من عقدة الهاجس الأمني للمستوطنين المغتصبين، الذين يدفعهم ادراكهم أنهم مغتصبون سارقون لحق الغير إلى الخوف الدائم وعدم الإطمئنان الذي لا يرضيه سوى اخفاء الضحية بقتله أو ابعاده أو وضعه وراء أسوار السجون.

## أعباء الدمج

في سياق تبرير دعوته إلى سياسة الفصل وحماسه لها، يفرد فصلاً لما يسميه «أعباء الدمج» التي تشكل في رأيه السبب الجوهري الذي يوجب اتباع «سياسة الفصل حتى القطع مع الفلسطينيين» (ص ٩٣).

أول هذه الأعباء التي يتحدث عنها ما يسميه القاء مسؤولية رفاه الفلسطينيين على إسرائيل أخلاقياً ومادياً، وهو هنا يعود للحديث عن الفجوة في مستوى المعيشة بين الطرفين الذي يقول أنه سيظل «تهمة تلصق بإسرائيل»، ويُفسر انه «نتاج العنصرية وسياسة الفصل العنصري» التي تمارسها إسرائيل، وهو يعود هنا أيضاً للحديث عن العالم الثالث وتحميل بلدانه للغرب والدول الإستعمارية مسؤولية التخلف الذي تعيشه هذه البلدان، وتعليقها لأزماتها كما يقول: على «مشجب الإستعمار والقمع الإستعماري». ثم يتحدث عن مسألة المياه، والصحة، والعاملين العرب داخل الكيان الصهيوني، ويزعم أن الأزمة التي يعانيها السكان العرب في الضفة الغربية في مجال المياه، تعود إلى سوء الشبكة، وأن المواطنين العرب «يسرقون» ٤٠ في المئة من المياه التي تقدمها سلطة مياه إسرائيل، وإنهم على الرغم من ذلك يلقون باللائمة على إسرائيل في شح المياه. ويخلص إلى القول أن تسخير إسرائيل لمواردها من أجل تنمية مصادر الرزق وتقوية المجتمع الفلسطيني لا تقابل إلا بالكره، والعمل على تقويض اسس الدولة اليهودية، متغافلاً عن اغتصاب إسرائيل لموارد الأرض الفلسطينية، وأن تحكمها في حياة الناس واحتلالها هو أساس المعاناة التي يعيشونها.

في موضوع «الديموغرافيا وتداعياتها القومية والسياسية»، يقول إن الصعوبة في مواجهة هذا الخطر تأتي من الكبح الذي تخلقه مصالح اقتصادية إسرائيلية محمية لا تأخذ في الإعتبار المخاطر متوسطة المدى التي لا تنفجر فوراً، ومن الإعتبارات الإنتخابية للكتل السياسية الإسرائيلية، وهو لا يتحدث فقط عن التزايد السكاني العربي بل عن حركة السكان، ويقول إن نوعية الحياة في إسرائيل تتعرض لمخاطر جارفة نتيجة الضغط المتواصل من قبل الفلسطينيين، مماثل لضغط الهجرة من دول العالم الثالث إلى الدول الغنية. وأن الوضع هنا أصعب من دول الشمال، بسبب التماس المباشر وإمكان انتقال الفلسطينيين من دون وسائط، والدافع القومي للعودة إلى مدنهم وقراهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨، ما سيؤدي إلى تغيير الطابع اليهودي للدولة التي تعد حجر الأساس في التفكير الإسرائيلي. وهو يحاول تقديم تأويل اقتصادي للمسألة الديموغرافية، ثم تأويل سياسي من خلال الحديث عن تأثير العرب الإنتخابي قائلاً إن إسرائيل ستكون رهينة لقواعد إنتخابية غير صهيونية، من خلال اعتماد اليسار على أصوات العرب، واليمين على أصوات «الحريديم» الذين لا يؤمنون بالصهيونية. وذلك لتنظيم ما يسمى الخطر الديموغرافي، والرد على طروحات اليمين الصهيوني الذي يهوّن هذ الخطر.

ثم يتحدث عن خطر ما يسميه «اللقاء الاقتصادي ودلالاته السياسية» حيث يتحدث عن أخطار الإنفتاح الاقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين قائلاً إنه يتضمن «أفخاخاً لا نهاية لها»، وإن الإبتعاد عن الاقتصاد الفلسطيني والاقتصادات العربية من ورائه سوف تجلب أفضلياتها. وإن الاقتصاد الفسطيني سوف يجلب أساساً قوة العمل الرخيصة التي ستحاول الإستقرار في إسرائيل مضيفة العامل الطبقي إلى العامل القومي ليكون مدماكاً آخر في الصراع، وعليه فإنه يجب منع العمال العرب من العمل داخل إسرائيل. أما عن «الاقتصاد الفلسطيني والإعتبار الديموغرافي» والذي يتصل بالعلاقة الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فهو يرى أنها «مضرة جداً بالمصالح القومية لإسرائيل» من زاوية فتحها إمكان «العودة الزاحفة إلى داخل إسرائيل». وأنه إذا كانت هناك مصلحة سياسية في تنمية الإقتصاد الفلسطيني ومنع البطالة، فإنه يمكن إقامة مصانع أو مناطق صناعية على الحدود، وهذا ممكن في «إطار الفصل والحدود المغلقة والسيطرة المحكمة على حركة الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل». لكنه يقول إن تطوراً في مستوى معيشة الفلسطينيين سوف يؤدي إلى جعل المناطق الفلسطينية نقطة جذب لفلسطينيّ الخارج، وإلى «هجرة جماعية» من الدول العربية إلى مناطق السلطة (ص ١١٨). ويشير إلى دخول ٢٠٠ ألف فلسطيني بعد إتفاق أوسلو، وأن ذلك يطرح سؤالاً فيما إذا كانت إسرائيل مصممة على ضم الغور والقدس وكتل المستوطنات، في ظل ضغوط ديموغرافية «ستنفجر في وجه إسرائيل عاجلاً أم آجلاً» على حد قوله، وهو يقول إن هذا الإنفجار سيكون أقل

خطورة في حال الفصل على الرغم من أنه «سيثقل كاهل منظومات البيئة الإقتصادية والسياسية بدرجة لا يمكن تحملها، ومن هنا، فإنه ليس من مصلحة إسرائيل أن تأخذ على عاتقها دعم رفاه الفلسطينيين».

بعد ذلك، ينتقل إلى عنصر آخر مما يسميه أعباء الدمج يتعلق بـ «عصرنة التكنولوجيا وتغيير القيم في السلطة الفلسطينية» حيث يناقش الطروحات التي تقول إن الحدود المفتوحة تساهم في عصرنة التكنولوجيا والمجتمع داخل الكيان الفلسطيني»، وإن هذا الأمر سيؤدي إلى تخفيف حدة الصراع وتقريب القلوب «وتنمية القيم الديموقراطية»، حيث يعود مرة أخرى إلى دول العالم الثالث وتجربة جنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط، قائلاً إن هذه التجربة تشير إلى استنتاج معاكس، وإن من تأثروا بالقيم العصرية والليبرالية دفعوا إلى الهامش في هذه المجتمعات، وإنه لا توجد علاقة بين الإنجازات في مجال التكنولوجيا، وتبني قيم مجتمع آخر، وإن الصين تدمج بين تحسين المستويات المعيشية والتكنولوجية واستمرار القمع السياسي و«النظام الشمولي». ثم يقول إن الطلاب العرب الذي تحصلوا على مستويات رفيعة في التكنولوجيا عملوا على تطوير وتكريس المفاهيم الشمولية، وإن الفلسطينيين منهم عملوا على استخدام التكنولوجيا ضد إسرائيل.

وتحت عنوان «حرب اقتصادية» يتحدث عن أضرار بالغة تلحق بالاقتصاد الإسرائيلي جراء «الدمج والحدود المفتوحة» قائلاً إن حرية التجارة وحركة السوق والأفراد بين نهر الأردن والبحر المتوسط، يمكن أن تستخدم كوسيلة للضغط السياسي لمصلحة «المصالح الوطنية الفلسطينية» على حساب «الاحتياجات القومية المهمة لإسرائيل». ويتطرق هنا إلى المقاطعة العربية وما الحقته من خسائر كبيرة بإسرائيل، قائلاً «إن الفلسطينيين قد يلجأون في يوم ما» إلى إستخدام المقاطعة الاقتصادية للنضال ضد إسرائيل بوسائل غير عنيفة، عبر الضغط على المشروعات والصناعات التي تعتمد على المستهلكين العرب، وإنه كلما كانت الحدود مفتوحة أكثر كلما كان الخطر أكبر.

وفي بند آخر من هذه «الأعباء» يتحدث عن «إنهيار البنية التحتية في إسرائيل!!. قائلاً إن اعتماد الفلسطينيين في ظروف الدمج على البنية التحتية في إسرائيل سوف يؤدي إلى إنهيار هذه البنية، وحدوث نتائج سياسية خطيرة أكثر مما هو متوقع، والأمر يتعلق بكتلة سكانية سوف يتضاعف عددها خلال العشرين سنة القادمة من ٥ ـ ٦ ملايين نسمة، إلى ١٣ ـ ١٥ مليون نسمة، والخدمات التي ستكون مهددة بالإنهيار أكثر، هي خدمات المواصلات والمياه، وحيث لن تكون عشرات مليارات الدولارات كافية للتوظيفات في الطرق والنقل، لأنها ستضيع داخل «برميل فساد السلطة»!! وحركة المواصلات التي تعاني اليوم اختناقات شديدة في ساعات الذروة سيزيد الضغط عليها بنسبة ١٢٠ في المئة. كما ان استخدام الفلسطينيين للمياه وسرقتها من أنبوب المياه القطري ستضطرها إلى تحلية مياه

عـاليـة الكلفـة. وهذه المشكلات «تـهـدد إسـرائيل على نحـو تراجيـدي» إذا جـرى القـبـول بانخراط المجتمع الفلسطيني في المؤسسة الإسرائيلية في شكل دائم.

ولا يكتفي بذلك، بل يغرق في تحليله المنطلق من الروح العنصرية الصهيونية ويفرد بنداً خاصـاً تحت عنوان «الجـريمة الفلسطينية داخل إسرائيل» (وكـأن المجتمـع الإسرائيلي مجتمـع نظيف، لا يعج بالمافـيات من كل نوع، وترتفع فـيه نسب الجريمة كل سنة!!) حيث يزعم أن حرية حركة الفلسطينيين داخل إسرائيل تترك آثارها في نوعية الحياة ومستوى المعيشة في إسرائيل. ويقول إن «الجريمة الفلسطينية بكل تجلياتها» تمثل ٤٠ في المئة من حجم الجريمة في هذا المجال، ويتحدث عن تداخل دوافع اقتصادية ووطنية، ويضرب مثلاً «تزييف أقراص الكمـبيوتر في الخليل» ويقول إنه يهدد هذه الصناعة في إسرائيل. ثم يتحدث عن «سرقة حاويات الغاز»، و«المكالمات الهاتفية غير القانونية»، و«سرقة السيارات» التي يقول إنها تصل إلى ٤٠ ـ ٥٠ ألف سيارة سنوياً تجد ٨٠ في المئة منها طريقها إلى مناطق السلطة، وإن ذلك يكلف إسـرائيل ٣٠٠ مليـون دولار في السنة، وإن السـارقين يحظون بالحـمـاية داخل مناطق السلطة، وإن ذلك «يقـتـضي الفـصل حـتى القطع مع الفلسطينيين» كما يؤكد في كل مرة.

وفي السياق نفسه، يتحدث عما يسميه «مساهمة الدمج في افساد المجتمع الإسرائيلي»، والذي يعتـرف بأنه، ككل المجتـمـعـات، لا يخلو من أنماط الفسـاد، لكنه يعود إلى نغمـة «المجتمعات المفتوحة والديموقراطية» التي يقول إنها «تتبنى مقاييس صارمة، وآليات رقابة محكمة لمنع الفساد»، ويعود إلى الحديث ثانية عن «فساد السلطة الفلسطينية» الذي يهدد بانتقال عدواه إلى المؤسسات الإقتصادية والأمنية الإسرائيلية، وبالتالي تخريب «المناعة» الخاصة بالنظام الإسرائيلي، ويتحدث عن «كازينو أريحا» واقتصـاد الوقود الإسرائيلي الفلسطيني، واقتسـام من أسماهم «بالنصابين الفلسطينيين والإسرائيليين» العائدات، وعن تزييف الهويات، وتصاريح العمل... الخ.

بعد ذلك، ينتقل إلى موضـوع آخر هو إمكان استـخدام الفلسطينيين «للإرهاب» كوسيلة ضـغط سـيـاسي، قـائلاً: إن التوظيف السـيـاسي «للإرهاب» أشد خطورة من «الإرهاب» نفسه، وإنه يشكل خطراً على أي حكومة إسرائيلية، «ومعاناة مفصلية كبيرة»، تدفع إلى سلوك هجومي إسرائيلي يتسبب في معاناة للسكان الفلسطينيين، وضغطاً على السلطة الفلسطينية لتتخذ اجراءات ضد «الإرهاب». وهو يزعم إن «الإرهاب يشكل عاملاً مركزياً» لدى الفلسطينيين في علاقاتهم بإسرائيل، وأحد أوراق المسـاومة المهمة لديهم في مقابل الأفضليات الإسرائيلية، وفي ضوء معرفتهم للحساسية الإسرائيلية المفرطة في هذا المجال، وهو يستشهد بقول ابي علاء لأوري سافير: «نحن نستطيع ان نضع حداً للعنف شريطة تأمين مستقبل أفضل لشعبنا». وفي رأيه حرية الحركة والحدود المفتوحة تسهل استخدام

«الإرهاب». وإن ذلك يجعل الحكومات الإسرائيلية رهينة لنيات الفلسطينيين الذين يستخدمون «الإرهاب ومنعه» ليؤثروا في الانتخابات الإسرائيلية. وهو يخلص إلى أن الفصل يخلق صعوبة مادية في تنفيذ العمليات ويترك لإسرائيل حرية الرد، ويجعل العالم يتفهم على من تقع مسؤولية العمليات. وأن حقيقة عدم وجود حل نهائي لا بالقوة ولا بالتسوية يوجب اتخاذ خطوات تقلص حجم الأضرار التي يمكن أن تلحق بإسرائيل.

وفي آخر اعباء الدمج التي يتحدث عنها، يزعم أن هناك خطراً يتهدد المؤسسات الإسرائيلية الحساسة، وأن الحدود المفتوحة وحرية الحركة في عهد التقنية المتقدمة والحواسيب المتطورة تزيد من تعرض المنظومات الإسرائيلية الحساسة للمخاطر، حيث يستطيع الفلسطينيون الوصول إلى المفاصل الحساسة، وأن يفيدوا المجهود الحربي العربي في أوقات الحرب الشاملة، وأن يسرقوا أو يخترقوا المفاصل والمنظومات الأمنية الحساسة.

وبالإجمال، فإن حديث شفتان عن أعباء الدمج يظهر عقلاً عنصرياً مهووساً بالهواجس الأمنية التي ترى في الفلسطينيين «عنصراً شيطانياً» كيفما كان أو استدار، وترى الخطر في كل أشكال وجوده، وحركته، وتكاثره الطبيعي، أو انتعاشه الاقتصادي، وحتى لو تفاوض مع الصهاينة وأقام الصلات والعلاقات معهم، من دون النظر بتاتاً إلى أصل المشكلة، وتأثير الاحتلال الصهيوني واغتصاب الأرض والعدوان المستمر على السكان الفلسطينيين.

## أعباء الفصل

ولكي يقدم شفتان تحليله في ثوب من التوازن والموضوعية، يتحدث في الفصل الخامس عن «أعباء الفصل» ليقول إن الفصل الذي يدعو إليه ليس هيناً على إسرائيل وله أثمان باهظة أيضاً، في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والديموغرافية. وهو في الواقع يريد أن يقرع جرس انذار للإستعداد مسبقاً لتحمل هذه الأعباء، والتهيئة لكيفية مواجهتها. وعلى الرغم من أن الباب مخصص لأعباء الفصل إلا أنه يعود بإستمرار للحديث عن أعباء الدمج، لتبرير الفصل والدفاع عنه، وبما يؤكد انه إنما يدافع عن فكرة محددة ومقررة سلفاً في العقل الصهيوني، وهي فكرة التحصن حول الذات وقطع العلاقة بالآخر، لا بل محاصرته وسجنه وتضييق سبل الحياة أمامه، لعل ذلك يهدىء الهواجس الأمنية المرضية لديه.

أول أعباء الفصل: الأعباء السياسية المتصلة بالانتقادات الأوروبية والأميركية والتي يقول إنها تطالب اسرائيل بتحقيق «المعايير المعروفة في الدول الغربية». ويشير إلى أن اعتقاداً قد انتشر في الغرب أن الصراع في الشرق الأوسط في طريقه إلى الحل. وأن هذه الدول

ستلقى باللائمة على إسرائيل في الضائقة التي تحل بالفلسطينيين منذ خمسين سنة، وأنها هي التي تخلق التطرف وتمنع احلال السلام، وأن إسرائيل تتبع في علاقاتها مع الفلسطينيين سياسة أبارتيد عنصري. ويقول إن على إسرائيل التعامل بجدية مع هذه الإنتقادات، لكنه يعود للقول إن اسرائيل متهمة بالتمييز العنصري في الحالتين، سواء اتبعت سياسة الفصل أو الدمج. وإن «الدمج سوف يخلق إطاراً بين نهر الأردن والبحر المتوسط شبيه بوضع جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري» (ص ١٦١). وهذا سيكون مرفوضاً من الناحية السياسية والأخلاقية. ويزعم أن الفصل حماية «للمناعة الأخلاقية الإسرائيلية» ويحول دون نمو إتجاهات عنصرية فاشية قوية في الداخل (وكأنها غير موجودة في صلب المجتمع الصهيوني). وهو يتوقع أن يحظى «الفصل المتدرج» بتفهم الإدارة الأميركية ودعمها، على عكس الإتحاد الأوروبي الذي لن تلقى هذه السياسة تفهماً منه.

ثاني الأعباء التي يتحدث المؤلف عنها تلك المتصلة بالمقاومة الفلسطينية لعملية الفصل، وموقف القيادة الفلسطينية التي يرى أنها تتمسك «بالعلاقة التبادلية في المجالين الإقتصادي والإجتماعي»، ويستشهد بقول عرفات في خطاب استكهولم ١٩٩٨/١٢/٥ «بأنه يجب أن يُمكّن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من العيش والعمل وحرية التحرك في أجزاء فلسطين وإسرائيل دون المس بالحقوق السيادية والقانونية لأي من الطرفين». ويضيف شفتان إن الفلسطينيين يطالبون بالفصل السياسي وليس الإقتصادي والإجتماعي.

ثم ينتقل للحديث عن معارضة الدولة العربية لعملية الفصل قائلاً: إن العديد من الدول العربية ستظهر معارضة قوية لعملية الفصل. وإن مصر سوف تظهر معارضة قوية «لإنها تخشى أن تصبح الضائقة الفلسطينية عبئاً عليها، وتهدد نفوذها في العالم العربي، وتؤثر على استقرارها الداخلي». وإن المشكلة ستكون خطيرة مع الأردن لأنه يخشى أن تؤدي عملية الفصل إلى هجرة فلسطينية جماعية بإتجاه الضفة الشرقية، و«المملكة تخشى نتائج خطيرة على المدى الفوري والبعيد»، محاولاً الغمز من قناتها من خلال الحديث عن «إمكانية اتفاق سري للتفاهم حول المسألة في مقابل مساعدات واستثمارات اقتصادية».

بعد ذلك، يتحدث الكاتب عن المعارضة الإسرائيلية الداخلية، وخصوصاً في الأوساط اليمينية التي تسعى لتحقيق «أرض إسرائيل الكاملة»، لكنه يقول إن هذه الأوساط ستؤيد الفصل من زاوية التضييق على الفلسطينيين، في الوقت الذي ستعارض أوساط هامشية هذه العملية من زاوية الشعور بالذنب تجاه ضائقة الفلسطينيين. وستعارض أوساط تجارية واقتصادية من زاوية الضرر الذي يلحق بها من جراء منع الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل، وكذلك أوساط بيروقراطية أمنية مستفيدة مادياً من العلاقة مع

الفلسطينيين. وستكون المعارضة الأشد من قبل «الفلسطينيين من مواطني إسرائيل» الذين نشأ بينهم وبين اخوتهم في الضفة علاقات قوية ذات أبعاد شخصية ووطنية. ويخلص هنا إلى القول أن «معارضي الفصل في إسرائيل بينهم قاسم مشترك لكن أسباب معارضتهم مختلفة» ما يجعل معارضتهم غير خطيرة.

أما بالنسبة إلى الأعباء الأمنية لعملية الفصل، فإن المؤلف يقول: إن نقل مناطق واسعة إلى السيطرة الفلسطينية يجعل «مواجهة الإرهاب» أكثر صعوبة، كما أن الإنسحاب من مناطق ذات أهمية استراتيجية يجعل الأمر أكثر صعوبة في حال مواجهة عسكرية مع الدول العربية. ويضيف إن هذه الأعباء ليست خاصة بالفصل فقط بل وبالتسوية على وجه العموم. ويقول: إن هناك ادعاءً بأن رجال السلطة الفلسطينية سيكونون أقل استعداداً للتعاون الأمني مع إسرائيل في حال الفصل. ويرد على ذلك بالقول بأن هذا الإدعاء سيكون صحيحاً لو أن كل الأمور محلولة بين الطرفين، لكن الخلاف حول اللاجئين والقدس.. الخ يجعل الأعباء الأمنية غير ذات اعتبار في الظروف العامة والمتوقع حدوثها في المستقبل.

وينتقل، بعد ذلك، إلى الأعباء الاقتصادية لعملية الفصل التي تتحدد في كلفة إقامة العازل والحفاظ عليه، وطبيعة هذا العازل، وخط مساره، وصيانته ومراقبته، وحراسته من قبل اعداد كثيفة من الناس. ثم الأضرار الاقتصادية الناشئة عن تسليم «المناطق»، وتأثير ذلك على الصادرات الإسرائيلية «التي كانت تتعامل مع الضفة الغربية كسوق أسيرة».

وكعادته يعود للدفاع عن الفصل قائلاً إن اضراره لن تكون خطيرة في هذا المجال، وهو سيحمي من تهريب البضائع. وإن البركة ستحل على قطاعات من الاقتصاد الإسرائيلي جراء تقليص العمالة الفلسطينية، كالسياحة التي سيجري الاستعاضة فيها بمنظومات تعتمد رؤوس أموال وتكنولوجيا تستطيع إسرائيل التميز من خلالها. وذلك في الوقت الذي يحذر من فرض أوروبا حصاراً يلحق أضراراً بإسرائيل قائلاً إن الحسابات الاقتصادية يجب أن تتم من خلال اعتبارات واسعة جداً، ودراسة الاعباء بكل مركباتها، ويرى أن الأضرار سوف تتقلص مع الزمن.

في ما يتعلق بالأعباء الاجتماعية، يتحدث شفتان عن استبدال العمال الفلسطينيين بالعمال الأجانب ومخاطر استقرار هؤلاء في إسرائيل وما سيؤدي اليه من مشاكل إجتماعية خطيرة، وهو يقول إن عدد العمال الأجانب وصل عام ١٩٩٩ إلى ٢٥٠ ألف عامل. لكنه يعود إلى القول أن مخاطر وجود العمال الأجانب أقل من مخاطر تشغيل العمال الفلسطينيين، لانهم يفتقرون إلى العامل القومي، وإن هؤلاء ليس لديهم مشاكل أمنية، ويدعو إلى تخفيف وجود العمالة الأجنبية بشكل عام.

ثم يتحدث الكاتب عما يسميه تمزيق النسيج الاستيطاني والذي يتصل بتوزع المستوطنات والسكان في جانبي خط الفصل أو العازل والذي يقول إنه يشبه «تقطيع اللحم الحي»، وإن

سياسة الفصل تقتضي حدوداً واضحة، ما سيؤدي إلى تعقيد خط الفصل وتعرجه، وضم الكتل الإستيطانية الكبيرة، مع أقل عدد من الفلسطينيين واعطائهم الجنسية الإسرائيلية، وضم صحراء يهودا وغور الأردن، وإنشاء العديد من الممرات والحواجز، وابقاء مستوطنات ومستوطنين ضمن السيادة الفلسطينية. ويستشهد بقول الجغرافي الصهيوني أنون سوفير: «إن إمكانية الفصل في أرض إسرائيل غير قائمة على الرغم من استنتاجات شفتان القاطعة، فخيار الفصل غير ممكن في الظروف الجغرافية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والدولية التي نشأت». وهو يعود ليقول هنا أيضاً إن تفحص هذه الأعباء يبين أنها قليلة، وسوف تتقلص بإستمرار على عكس اعباء الدمج.
ثم ينتقل الكاتب إلى ما يسميه «أعباء قيمية» والتي يتحدث فيها عن تخلي الصهاينة عن «مناطق ارتبط بها الشعب اليهودي طوال آلاف السنين، واستئصال جزء من الإستيطان اليهودي»، وأن ذلك يشكل ضربة «لقيم الإستيطان اليهودي» التي تشكل أساس المشروع الصهيوني. لكن هذا العامل لن يحول دون التوصل إلى تسوية أو تحقيق الفصل.
بعدها تحدث عن «أعباء الإلتفاف على ضائقة الفلسطينيين». ويقول إن الأسئلة المتعلقة بضائقة المعيشة التي تسببها سياسات الفصل للفلسطينيين والإحباطات، وما ينتج عنها من جانب عدائي، واتجاهات متطرفة لا توجد أجوبة عليها!!. ولكنه يقول ان اعباء الدمج غير قابلة للتحمل لأنها تتصل بعوامل وجودية بالنسبة لإسرائيل.
بعد ذلك يناقش ما يسميه فقدان دوافع العقاب وقول البعض إن سياسة الدمج تعطي إسرائيل قوة أكبر لردع الفلسطينيين ومنعهم من المس بمصالحها الحيوية عبر التحكم في كثير من المجالات الحيوية لهم وفرض التعاون عليهم لمحاربة الإرهاب. ويقول إن هذا مفهوم خاطىء نابع من عدم فهم الحدود السياسية لإستخدام القوة. وإن خيار تجويع الفلسطينيين وتجفيف عروقهم ليس خياراً قائماً لدى إسرائيل (وكأن الفصل ليس تجويعاً وتجفيفاً للعروق!!). ويضيف إن السلطة الفلسطينية توظف هذا الأمر في الصراع، وتقول إن إسرائيل تلحق الضرر بالشيوخ والأطفال. ويخلص إلى أن أعباء الفصل مشابهه لأعباء الدمج في هذا المجال.
وفي خلاصة حديثه عن أعباء الفصل يقول إن السؤال الأساسي، هو، ما إذا كانت التطورات البادية للعيان قابلة للإحتمال أم لا؟ ويضيف: إن سياسة الفصل عملية بارزة ومهمة وتنطوي على مخاطر، لكن مخاطر الدمج قد تؤدي إلى تحطيم «منجزات المشروع الصهيوني» الذي تحمل أعباءً أكبر بكثير من أعباء سياسة الفصل.

## الإستنتاجات والتوجهات السياسية

وفي الفصل السادس والأخير يتحدث الكاتب عن الإستنتاجات والتوجهات السياسية المطلوبة. أول هذه التوجهات في رأيه الحسم وعدم التملص من إتخاذ القرار، وهو هنا

يؤكد رأيه بأن أضرار وأخطار سياسة الدمج أكبر من أضرار وأخطار الفصل ويحث على تبني سياسة الفصل حتى القطع مع الفلسطينيين قائلاً إن تأجيل هذه المسألة التي تتصل بالمصالح الحيوية والوجودية لإسرائيل لم يعد قائماً، وأن أية حكومة مقبلة عليها فحص أمرين: إطار الفصل، وعمق الفصل: أي المدى الذي يجب الإفتراق عن الفلسطينيين فيه، وطبيعة العلاقة التي ستقوم معهم.

وإذا كان واضحاً أن هذه التوصية تتناقض مع دعاوي السلام والتطبيع التي كانت شعاراً للصهاينة طوال العقود السابقة، فإن الأكثر مدعاة للدهشة أنها تأتي من مستشار باراك الذي جرى التطبيل والتهليل له والقول إنه سيأتي بالحل والسلام، بعد الجمود الذي رافق حركة التسوية في عهد حكومة نتنياهو.

وهو (شفتان) في سياق تحليله لتسويغ هذا الإستنتاج يقول إن الفجوة في مطالب الحد الأدنى للطرفين تجعل من الصعب رؤية فرصة معقولة للحل الدائم المتفق عليه، ويضيف بأنه حتى إمكانية الحلول الموقتة باتت متعذرة، والأمور تصل إلى طريق مسدود، ولذلك فإن «على الإسرائيليين معالجة الأمور من جانب واحد، ولفترة انتقالية مستمرة»!!.

وهو يقترح في مسألة السيادة أن تتعامل إسرائيل مع الدولة الفلسطينية كجهة محدودة السيادة وأن تمنع عليها إنشاء جيش له أسلحة برية وجوية وبحرية، وأن تبقى مسيطرة على المجال الجوي الفلسطيني. وأن تتجه إسرائيل بشكل أحادي الجانب إلى ضم الكتل الإستيطانية والمناطق المحيطة بالقدس الكبرى، وتكريس سيادتها العسكرية على طول نهر الأردن وأخذ ذلك في الحسبان عند صوغ استراتيجية الإفتراق الذي سيكون افتراقاً مطلقاً عن السلطة الفلسطينية (ص ٢٠٦).

ويقترح الكاتب مشاركة كل أذرع التخطيط في الدولة: السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية في رسم هذه الإستراتيجية، وأن تأخذ في الحسبان عدم الإعتماد على العمالة المستوردة في المجال الإقتصادي، والموازنة بين الأمن الجاري ومواجهة الأخطار الإستراتيجية بعيدة المدى في المجال الأمني، ورؤية إنعكاسات الفصل على الوضع السياسي الداخلي، وخصوصاً على الفلسطينيين الذين سيكون عليهم الإندماج في الحياة اليهودية في الجانب السياسي، والتخلي عن المسؤولية عن مصير الفلسطينيين في الجانب القيمي.

بعد ذلك، ينتقل الكاتب للحديث عن خطة الفصل كأداة استراتيجية حيث يتحدث عن «الصراع الذي تخوضه إسرائيل كصراع قومي عميق ومركب ومتواصل، ويمس مختلف جوانب الحياة فيها، ويشكل تحدياً جوهرياً، ويوجب تحديد أهدافه القومية، وتركيز كل قواه وموارده بإتجاه الصراع مع الطرف الآخر. ويعود إلى القول: إن البعد السياسي يفرض تقسيم أرض إسرائيل الغربية (الضفة الغربية) «وفرض قيود قاسية على الدولة

الفلسطينية والتمسك بالمطالب الإسرائيلية في ضم الكتل الإستيطانية، ومنطقة القدس الكبرى، والسيطرة الراسخة على غور الأردن وصحراء يهودا (برية الخليل الشرقية). وأن التجربة التاريخية تثبت ان إتخاذ إجراءات تلحق أضراراً لا تستطيع السلطة الفلسطينية تحملها هي الوسيلة للقضاء على دوافع استخدام العنف، وان تطبيق خطة الفصل انتقائياً يحسن الوضع الإستراتيجي العام. وإن وجود خطط مبلورة في هذا الإتجاه هو أساس دعم الجمهور الإسرائيلي لهذه السياسة.

وهنا يتضح أن النظرة الصهيونية إلى السلطة الفلسطينية، هي نظرة إلى «رهينة» يستخدم الضغط عليها والإضرار بها كوسيلة لدفعها للقيام بدور أمني في خدمة إسرائيل، والواقع أن هذه النظرة لم تؤكدها التجربة منذ اندلاع إنتفاضة الأقصى وحتى اليوم، حيث عجزت القيادة الإسرائيلية عن دفعها للقيام بهذا الدور. أو جَر المجتمع الفلسطيني إلى «حرب أهلية». بعد ذلك يحاول الرد على من يقولون إن سياسة الفصل ستجعل من الدولة الفلسطينية أمراً واقعاً. ويقول: «إن إتفاقات أوسلو أنتجت دولة الأمر الواقع، لكن الأساس يتعلق بإمكان استكمال إقامة هذه الدولة حتى سقف محدود السيادة وحرية العمل، وهو ما تتحكم به إسرائيل. وإن هناك شبه إجماع قومي على كيان فلسطيني يتمتع بقدر معين من الإستقلال. ويخلص إلى أن «وجود دولتين حقيقيتين غرب نهر الأردن سيكون مشكلة حقيقية» (ص ٢٢١). وإن الإستراتيجية الإسرائيلية يجب أن تتركز على كيان فلسطيني يكون أقل من دولة، وأن تعارض عودة فلسطينية إلى مناطق هذا الكيان. وأنه لن يكون هناك خطر من هذا الكيان ما دام يخضع لإسرائيل في أربع مجالات: حدود غير حدود ١٩٦٧، وقيود على صلاحياتها في المجالات العسكرية والمدنية داخل مناطقها، وقيود على تحالفاتها الإقليمية والدولية وخصوصاً مع جهات معادية لإسرائيل، ورفض أية مطالب فلسطينية خارج حدودها ابتداءً بحق العودة، وانتهاءً بحق العمل داخل إسرائيل. وهو يخلص إلى أن الموقف الإسرائيلي الراسخ يجب أن يكون رفض حق الفلسطينيين إقامة دولة تشكل أداة تكتيكية ضد إسرائيل والتمسك بالمطالب السابقة ليكون ممكناً الإعتراف بهذه الدولة.

وفي مجال تحديد الإستراتيجيات يتحدث عن الحدود والعازل المادي قائلاً إن الحسم في مسألة الحدود أمر حيوي للمصالح القومية والأمنية الإسرائيلية، وأن الجدية مطلوبة لمواجهة الفلسطينيين والإسرائيليين، وعدم إنتظار موافقة الفلسطينيين لإنشاء عازل مادي له قواطع محددة، وأن يقتطع العازل كل المناطق التي يرى أنها حيوية لإسرائيل والتي تنطبق تقريباً على ما كان يسمى مناطق «ج» في إتفاقات أوسلو. ويعيد ما تحدث عنه سابقاً في شأن المستوطنات وضم الكتل الأساسية منها، والتخلي عن المستوطنات الصغيرة والمعزولة، وعدم هدر الموارد عليها. ويتوقع أن يكون الخلاف في إسرائيل حول الغور، وصحراء يهودا، وكتلة غوش قطيف.

ثم يتحدث عن موضوع القدس قائلاً إن مشكلتها أكبر من مشكلة المستوطنات، ويرى عدم التسرع في تنفيذ الفصل فيها حتى يتكون اقتناع لدى الجمهور الإسرائيلي بالفصل مع المراكز السكانية العربية واليهودية، ويقول: إن وجود ٢٠٠ ألف عربي شرق القدس سيكون خط تماس فوري ونقطة عبور إلى إسرائيل، وإن يهود القدس سيكونون وحدهم من يدفع ثمن رواية وحدة القدس. ويذكر أن استطلاعات الرأي عام ١٩٩٩ بينت أن ٤٨ في المئة يؤيدون بقاء المدينة موحدة، و٤٥ في المئة يرون أنها مقسمة عملياً وأن ٤٠ في المئة قد يعترفون بهذا التقسيم في إطار نهائي.

ويحدد الكاتب المهام الراهنة في القدس بـ: تكريس السيطرة الإسرائيلية على المناطق قليلة الكثافة السكانية وذات الأهمية الإستراتيجية: هارحوما (جبل أبو غنيم)، بوابة نابلس.. وربط الكثافة السكانية في القدس الكبرى، وخصوصاً جبعات زئيف، ومعاليه أدويم.. ومنع الترابط السكاني بين الأحياء العربية بتشديد الرقابة على البناء، من أجل تقوية مركز إسرائيل التفاوضي حول بؤر الخلاف في المدينة، والحيلولة دون خلق بؤر سكانية عربية داخل الأحياء اليهودية.

بعد ذلك يتحدث المؤلف بخبث واستخفاف عن إمكان المساهمة في إيجاد بديل اقتصادي في الأردن معيداً إلى الأذهان في شكل غير مباشر ما يسمى بـ «الخيار الأردني» من خلال الحديث عن خلق «إطار بديل للمساعدة المقدمة للإقتصاد الفلسطيني من أجل احداث تغييرات بنيوية في الإتجاهات السياسية التي تخدم مصالح إسرائيل والإستقرار الإقليمي». وذلك من خلال تقديم مساعدات إسرائيلية للتطوير الاقتصادي في الأردن تؤدي إلى خلق فرص عمل تجذب أنظار الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، وهو ما يشكل «مصلحة إسرائيلية حقيقية». وهو يأمل أن يؤثر «السلوك البناء للنظام الأردني» على مؤسسات السلطة الفلسطينية لتحذو حذوه في الجانب الأمني. وهو يعترف أن هذا التوجه «يجد معارضة قوية من النخبة السياسية في الأردن» وأن الأردنيين يرغبون في «التخلص من العبء الإقتصادي الديموغرافي الفلسطيني»، لكنه يتوقع أن يؤدي أغلاق أبواب إسرائيل أمام الفلسطينيين» إلى توطيد علاقاتهم بالأردن.

ثم يقدم شفتان توصياته في كيفية مواجهة النقد من الرأي العام الدولي من خلال تبرير سياسة الفصل والقول أنها تحقق مطلباً فلسطينياً في إنشاء إطار مستقل للفلسطينيين، وأن الجهود لإقامة علاقة وطيدة بين الطرفين فشلت في توفير الأمن الشخصي والإستراتيجي لإسرائيل ومواطنيها، وأن إسرائيل ليست ملزمة بالسماح للفلسطينيين بحرية الحركة والوصول إلى مراكزها السكانية الحساسة. وبالنسبة إلى اتهامها بالأبارتيد وخلق البانتوستانات فهو يقول إنه يجب أن لا يكون لهذا الإتهام أساس على صعيد «مناعة إسرائيل الأخلاقية!!»، وأن جزءاً كبيراً من الرأي العام في الغرب لن يؤيد

هذه التهم، لكن قسماً منه لن يقبل التبريرات الإسرائيلية تلقائياً. وأن الإنتقادات سوف تتركز على مسؤولية إسرائيل عن ضائقة الفلسطينيين، وأنه إذا كانت اسرائيل تريد الإفتراق عنهم فإن عليها أن تعيد إليهم كل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وليس خنقهم تحت ستار الأسباب الأمنية. وهو يقترح أن تتركز الجهود الإعلامية على الولايات المتحدة، حيث فرصة اقناعها متاحة، ووضع الآخرين أمام حقائق منتهية.

## خلاصة

يقدم الكتاب رؤية لعملية الفصل من خلال تفكير صهيوني نموذجي، يدرس مختلف جوانب هذه العملية، وانعكاساتها على مختلف الصعد الداخلية والخارجية، وممكنات تطور الواقع الناجم عنها، وكيفية مواجهة هذا الواقع إسرائيلياً. وهذه الرؤية والدراسة تبرز الحقائق الآتية:

**أولاً**: إن الصهاينة ينظرون إلى الصراع مع الشعب العربي الفلسطيني، كصراع مفتوح، مستمر ومتواصل، وإنه لا يوجد أفق أو أساس لحل نهائي أو جذري لهذا الصراع، ويرون الخطر في وجود الشعب الفلسطيني وفي كل شكل من أشكال حركته وحريته.

**ثانياً**: إن الإتفاقات أو التفاهمات التي حدثت مع القيادة الفلسطينية ليست أكثر من محاولات احتواء، أو تكتيكات إسرائيلية ليس لها قيمة استراتيجية، وإن هدف الصهاينة يبقى هزيمة الشعب الفلسطيني، والسيطرة على كل مجالات حركته وتطوره، عبر محاصرته وتغييره، ومعاقبته، وحرمانه من كل أشكال السيادة أو السيطرة على أرضه ومصيره.

**ثالثاً**: إن الإتفاقات أو المعاهدات التي وقعت مع بعض الدول العربية، والتراجع الرسمي العربي في مجال خوض الصراع، لم يسقط من العقل الصهيوني إمكان حدوث حرب عربية إسرائيلية في المستقبل، وبالتالي فإنه يضع ذلك في حسابه عند كل تخطيط استراتيجي، أو القيام بعملية تحمل هذا الطابع كعملية الفصل.

**رابعاً**: إن شعارات السلام والتطبيع مع العرب، أو التعايش مع الفلسطينيين ليست سوى تكتيكات إعلامية، تستهدف التغطية على التعميم الصهيوني على الإستمرار في خوض الصراع بكل أشكاله وسبله مع الفلسطينيين والعرب، ولإشاعة روح التراضي والإستسلام، وضعف اليقظة في صفوفهم.

**خامساً**: إن الصهاينة بطبيعتهم العنصرية، وثقافتهم الإستعلائية المعادية لا يرغبون في التواصل أو التفاعل الإجتماعي أو الإقتصادي أو الثقافي مع العرب، وتفضل غالبيتهم الفصل حتى القطع معهم، والبقاء داخل «الجيتو الصهيوني» في هذه المنطقة.

**سادساً**: إن الفروق بين اليمين واليسار في الكيان الصهيوني غير ذات اعتبار في المسائل

الإستراتيجية، ونحن نرى حكومة اليمين برئاسة شارون تطبق السياسات والإستنتاجات والتوصيات التي كان قدمها شفتان لإيهود باراك رئيس الحكومة، ورئيس حزب العمل في السابق.

**سابعاً**: إن الصهاينة لا يقيمون اعتباراً جدياً للإنتقادات الخارجية، أو للجوانب «الأخلاقية أو القيمية»، وإنهم يعملون لوضع الآخرين سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، أمام حقائق منتهية، ما داموا يرون أن في ذلك مصلحة إسرائيلية.

**ثامناً**: إن لدى الصهاينة ثقة بأن الولايات المتحدة تؤيدهم في كل ما يرون أنه مصلحة لهم، ويعتبرون أن موافقتها على عملية الفصل ليست موضع سؤال، وهذا هو المهم بالنسبة إليهم على الصعيد الخارجي.

**تاسعاً**: إن عملية الفصل أمر محسوم، ومقرر سلفاً في العقل الصهيوني، وهي تعني وضع الشعب الفلسطيني تحت الحصار، إستناداً إلى الخلل في موازين القوى، وغطرسة القوة الغاشمة، بصرف النظر عن كل الذرائع والتبريرات التي يسوقها الكتاب ❑

# قـــراءات

## أمـيـركـا، إمـبـراطـوريـة فـي طـور الإنحـدار

غـازي شعيـا *

بعد سلسلة من المؤلفات للدكتور جورج حجار، كان آخرها: **العولمة والثورة**، أطلّ علينا بكتابه الجديد: **أميركا في طور الرايخ الرابع**. الذي يتضمن ثلاثة فصول هي: ١- إرهاصات لنازية جديدة. ٢ - النازية الجديدة والإمبراطورية الأميركية. ٣ - أميركا وهواجس الحرب.

يتناول في دراساته المعمّقة والجريئة كيفية صعود أميركا التدريجي وصولاً إلى ما يسمى الرايخ الرابع، وتوقع هبوطها وأفولها. فيشير د. حجار إلى صعود أميركا من مرتبة الدولة - الأمة الأولى الناشئة على ضفاف الأطلسي في الشرق الأميركي وتحوّلها إلى دولة قارية وضمها إلى نصف القارة الأميركية واستتباعها لأميركا اللاتينية وتالياً تحوّلها إلى دولة أطلسية ومنها إلى دولة إمبراطورية يوروآسيوية، دفعت بها إلى جنون العظمة البونابرتية الجامحة التي تنظر إلى العالم كموئل لها، المرحلة التي اعتبرتها أميركا في طور الرايخ الرابع (ص ٣٣) أي مرحلة الإمبراطورية النازية المتمثلة في عبادة القوة وممارستها، وفي الكليتوقراطية المعولمة، والداروينية الاجتماعية ومحاولة لتننة العالم، والمتميّزة بالعرقية الصارمة والتفوق العرقي والمندفعة نحو التوسعية الكونية، وكان ذلك عام ٢٠٠٠ وفي عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر، ويتوقع د. حجار سقوط أميركا كما سقطت الإمبراطورية الرومانية، عام ٤٧٦م.

أما قراءة الكاتب الدقيقة لحدث ١١ أيلول/سبتمبر فتتلخص في المقولات الآتية:

١ - في صراعها مع إسلام الـCIA، الإسلام الذي استخدمته أميركا لمحاربة الإتحاد السوفياتي كامبراطورية شر، تنظر القيادة البسماركية الأميركية إلى حدث ١١ أيلول/سبتمبر كحدث عالمي تغييري، بينما يتوجب النظر إلى ذلك الحدث كحدث تغييري أميركي، مفاده أن أميركا قد دخلت طور الرايخ الرابع الذي سيفضي إلى استقطاب عالمي جديد، وإلى اندحار الجبروت الأميركي على أيدي معذبي الأرض ومهمشيها.

لكن لم يوضح د. حجار كيف سيتمكن معذبو الأرض من الإطاحة بأميركا، فبعد انهيار

(*) كاتب لبناني.

**المؤلف**
جورج حجار

**الكتاب**
اميركا في طور الرايخ الرابع.

**الناشر**
(بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٥)، ٢٠٤ ص.

الإتحاد السوفياتي لم تعد القوى المناضلة مسلحة بعقيدة نضالية واحدة متماسكة، وفقدت مرجعيتها العالمية التي كانت الداعم والموجه لها، والتي جعلت حركتها منسجمة ومتناغمة على مستوى العالم، مع العلم أن هناك منظمات نضالية، لكنها ذات طابع قومي إقليمي، وليست عالمية، ولا تتحرك بعقيدة عالمية واحدة، وبتنسيق وانسجام تامّين. لذا ستبقى نتائجها الإيجابية أو السلبية محلية أو إقليمية أكثر منها كونية...

٢ ـ تتجلّى سمة هذا العصر في فجور القوة وأفول الزمن الأميركي، ويشكل بوش مع حليفه الصهيوني خطراً محدقاً على البشرية جمعاء بحضاراتها وشعوبها وخيراتها، لا بل على أميركا بالذات.

٣ ـ إن إعلان الحرب على الأممية الإسلامية الشعبية وجحافلها في كل مكان من أنحاء العالم، واستمرارية التحالف الإستراتيجي الأميركي مع الإسلام الرسمي في هذه المرحلة الحرجة، يعني أن الإسلامية الشعبية التي تتحكم بالأرض وتحتكم إلى السماء في العالم الإسلامي ستخوض حرباً طويلة الأمد بمفردها ضد أميركا ومجراتها. ما يعني استنزاف أميركا ودحرها في الوطن العربي والعالم الإسلامي في حرب قد تستغرق أكثر من مئة عام.

وتحت عنوان «المحافظون الجدد» يعتبر د. حجار المحافظة هي روح عصرنا، هي المزاج والطابع الذي اكتسح العالم في تسعينات القرن العشرين. وهي سلسلة من المواقف تتمثل بالتقليدية، والتسلطية، والإطلاقية، والماورائيات، واللاعقلانية... تعود نشأتها في السياق التاريخي إلى فترة ١٧٥٠ ـ ١٨٥٠ الفترة التي شهدت تغيرات متسارعة هزّت المجتمعات الأوروبية ونقلتها من مرحلة إلى أخرى. ومن أبرز معالم تلك الفترة عصر التنوير (الأنوار)، التصنيع، القومية، حق الاقتراع، أي المواطنية الحديثة. بكلمة إنها رد فعل على قيام الدولة القومية التي صعدت على أنقاض العصور الوسطى وتجلياتها الظلامية (ص ٦٦ ـ ٦٧).

من هنا، يجب أن ندرك أننا نتحدث عن تحوّل اجتماعي ـ سياسي ـ اقتصادي في أميركا، وليس عن مجموعة أفراد انفردوا بالسلطة أو انتزعوها كيهود أو أنكلوسكسون، وأنهم يعملون بإرشاد وتوجيه الصهيونية العالمية لكسر شوكة العرب واستعباد العالم الإسلامي وتأبيد إسرائيل في المنطقة.

ويؤكد د. حجار على الروح العدوانية التوسعية الأميركية من خلال إشارته إلى توقيع بوش في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على «استراتيجية الأمن القومي الأميركي»، ونشر الوثيقة في ٩/٢٠ بالتزامن مع إرسال طلب إلى مجلسي النواب والشيوخ بالتفويض لشن الحرب على العراق. إذ تحتوي الوثيقة على سبعة بنود تصب جميعها في خانة التفرد الأميركي والأحادية القطبية وغطرسة القوة واعتبار القيم الأميركية قيماً كونية ينبغي فرضها على العالم.

ويشير د. حجار إلى بيان الحرب ضد الليبرالية والواقعية السياسية والانهزامية الأميركية الذي يتجسم في كتاب «نهاية الشر: كيف تربح الحرب على الإرهاب» لمؤلفيه ريتشارد بيرل الأميركي الصهيوني الليكودي ودايفيد فروم الكندي الأصل والليكودي النزعة الذي يُنسب إليه صياغة مفهوم «محور الشر»، ليركز على خطورة البيان التي تكمن في انبعاث شامل لمقولات اتجاهات «Kivunim» التي نشرتها مجلة الصهيونية العالمية في شباط/فبراير ١٩٨٢، واستهدفت تقسيم وتجزئة الوطن العربي على قاعدة نظام الفسيفساء تمهيداً للحرب على لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ وقيام مثلث القاهرة - تل أبيب - بيروت كقاعدة ارتكاز للمشروع الأميركي الصهيوني للمنطقة. لكن التصدي للمشروع في لبنان وإسقاطه، فرض على دعاته نقله إلى العراق كأرض خصبة لهكذا مشروع (ص ١١٤ - ١١٥).

وبالنسبة لحروب الإمبراطورية في التسعينات، يحيلنا د. حجار إلى قراءة نقدية أجراها أندرو باسيفيتش، الذي يقول بخصخصة الحروب على غرار الخصخصة في الإقتصاد. يركز فيها على تفكيك يوغوسلافيا وحروب البلقان من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٩، وتوضح الدراسة أن تلك الحروب كان هدفها إقصاء روسيا عن البلقان وإخراجها نهائياً من أوروبا الوسطى والشرقية.

وفي هذا الصدد، يقول أندرو وبكل وضوح إن حرب البوسنة في عام ١٩٩٥ وما ترتب عليها من نتائج - اتفاقات سلام دايتون وتقاسم البوسنة - كانت حرباً قد نظمتها أميركا وجندت الحلف الأطلسي للقيام بقصف مكثف لشل القوات الصربية ودحرها، إذا أمكن، بينما قاد الهجوم على الأرض جيش أجنبي جندته ودرّبته شركة مقاولة من محاربين اسمها: شركة موارد - ملاذ العسكريين المحترفين، وقد أنجزت تجزئة يوغوسلافيا النهائية ليس لأسباب إنسانية إنما تحقيقاً لسلمة أميركية في قيادة أوروبا التي فشلت في حسم الحرب كقوة مستقلة لمصلحة البوسنيين والكرواتيين.

وبالنسبة إلى زلزال ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي عقب على حدوثه وزير الدفاع رمسفيلد بقوله: «إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر هي فاجعة ولكنها فرصة لإعادة تشكيل العالم». وترجمه إقليمياً نائبه ولفوويتز معلناً: «العراق ليس هدفاً بذاته بل الهدف هو إعادة صوغ المنطقة». وهكذا تمت الإطاحة بالنظام الطالباني في أفغانستان، في خريف عام ٢٠٠١. إن الحرب التي خاضتها أميركا كمرحلة أولى ضد أفغانستان هي، بحكم منطوقها، عولمة المكارثية ومحاولة فرضها على نطاق واسع في العالم. إن هذه الحرب، استراتيجياً، هي حرب بالنيابة عن شركة البترول الأميركية Unocal، صاحبة الامتيازات الإحتكارية في بحر قزوين... وتم تصنيف العراق وإيران وكوريا الشمالية كدول «محور الشر» في خطاب «حال الإتحاد» ٢٠٠٢/١/٢٩، وتبلور نظرية الوقائية - الإستباقية للحرب في صيف العام ٢٠٠٢، وتجاوز الأمم المتحدة، وشن حرب الإحتلال على العراق ما بين ٢٠ آذار/مارس

و٩ نيسان/ابريل ٢٠٠٣، وتفكيك الدولة ومؤسساتها ومحاولة فرض كردنة العراق على شعبها سنّة وشيعة معاً، تمهيداً لإعادة احتلال المنطقة والسيطرة على بترول الخليج وبترول بحر قزوين وفرض صلح عربي - إسرائيلي في إطار المشروع الأميركي - الصهيوني للمنطقة، وبالتالي تأبيد الهيمنة الأميركية عالمياً. وقد سوّغت أميركا غزوها للعراق بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وعندما فشلت في إيجاد هذه الأسلحة التي تشكل خطراً داهماً على السلام والأمن الدوليين، لجأت إلى مسألة التدخل الإنساني والديموقراطية وتحرير العراق من الطغيان ومحاربة الإرهاب وغيرها كدوافع ومسوغات لتبرير الحرب على العراق... لكن عدم سقوط بغداد واندلاع المقاومة المسلحة، وانتشارها تقريباً في أرجاء العراق كافة، قد جمّد المشروع الإمبراطوري للعراق وأغرقه في مستنقع إقليمي وفتح آفاقاً جديدة أمام «أميركا الشرق عربية»، ما يعني أن أميركا هُزمت استراتيجياً وبالتالي يمكن إلحاق الهزيمة النهائية واقتلاعها من المنطقة وطرح بوش مقولة: استراتيجية الحرية التواقة في الشرق الأوسط.

فهذا المشروع الأميركي لـ«الشرق الأوسط الكبير» الذي نشرته جريدة الحياة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، يشكّل تجسيداً عملياً لرؤية بوش وصحبه وترجمة واقعية لما يخطط له الأميركان، ويتضمن الإصلاح كطريق للتغيير الذي يتمثل بثلاثة اتجاهات: ١ - تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح. ٢ - بناء مجتمع معرفي. ٣ - توسيع الفرص الاقتصادية.

وأوضحت صحافة اليمين أن «عملية هلسنكي» التي أطلقت عام ١٩٧٥ وآلت إلى الإطاحة بالإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتراكية، كانت نقلة نوعية سبقتها ومهّدت لها انتفاضات شعبية في ألمانيا الشرقية ١٩٥٣ والمجر ١٩٥٦ وربيع براغ ١٩٦٨ وميثاق الـ٧٧ الذي رافقها وحركة التضامن البولندية التي تلتها وأوصلت فاليسا إلى السلطة والذي انتصرت له أميركا الريغانية. وعليه، ألمحت صحافة اليمين أن بوش لن يلعب ببارود النفط ولا يريد المجابهة الفعلية مع أصدقاء أميركا التقليديين. واعتبرت الصحافة الأميركية، في شكل عام، أن اجتماع مجموعة الثمانية وأعوانهم في سي أيلند، عكس انبثاق شرق أوسط كأن شيئاً لم يحدث، وأن جدول الأعمال في الشرق الأوسط على حاله.

ويذكرنا د. حجار أنه بعد سقوط جدار برلين بأسبوع واحد، قدم الجنرالان كولن باول وبتلر مشروعاً استراتيجياً للخمس سنوات القادمة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. تكونت تلك الاستراتيجية من قسمين: مبدأ الدول المارقة ومبدأ القوة وعديدها لا يجوز أن ينخفض عن مليون وستمائة ألف جندي. وتمت الموافقة على المخطط في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٩٠... وقد أحدث تبني وإعلان الاستراتيجية العسكرية ضجة كبيرة في الأوساط الديموقراطية والليبرالية في أميركا، لأن تلك الأوساط كانت تتوقع أن نهاية الحرب الباردة ستعني تحويل جزء كبير من موازنة التسلح ونفقات الجيوش

والقواعد إلى حل القضايا الاجتماعية المتفاقمة والمؤجلة وتحسين جودة الحياة...
أما ظاهرة «البروقناصلة» كما مارستها جنرالات أميركا في ٨٢ حرباً شنتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، تُظهر بشكل لا يقبل الشك، كيف أن الجنرال الأميركي اختزل في شخصه السياسة والاقتصاد والثقافة والعسكر، الأمر الذي يؤدي إلى عسكرة أميركا وتالياً العالم بأسره نسبياً.
ويلفت د. حجار إلى أن هناك مدرستين رئيسيتين في أميركا: ١ ـ الواقعية ـ المثالية التي تقول بفرادة واستثنائية أميركا كإمبراطورية غير قابلة للتقهقر والزوال. ٢ ـ المدرسة الجيوسياسية التي تقول بحتمية الصعود والسقوط وتحاول منع انحدار أميركا بتقديم برنامج للتحول من عالم الأحادية القطبية الآيل إلى الأفول إلى عالم التعددية القطبية الزاحف إلى العلى على قاعدة الأقلمة الآخذة في الاتساع والتعمق. وأبرز ممثل لهذه المدرسة هو البروفسور شارل كابشان.
أما بالنسبة لولادة تاريخ جديد، فيشير الكاتب إلى الثورة الرقمية التي انطلقت في مطلع الألفية الثالثة ويحدد أربع تكنولوجيات تسيطر بشكل تدريجي على كافة أنماط الحياة وعلاقات البشر ببعضهم بعضاً، وهي: تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا المواد وتكنولوجيا الطاقة والتكنولوجيا الوراثية. (ص ٢٩٦).
إن للثورة الرقمية ثلاث سمات رئيسية وهي: ١ ـ الإنتاج الكبير والقدرة على الاختراق في مناحي الحياة كافة. ٢ ـ جعلت اقتصاد أميركا عالمياً، والمعرفة العامل الأساسي في التطور والتحديث والنمو. ٣ ـ ضرب النقابات العمالية وإيقاظ الصراع الطبقي وانتشار البطالة، لأن تلك الثورة تلغي من دون أن تخلق فرص عمل جديدة. أما عواقبها فهي: ١ـ التفسخ العائلي والفساد. ٢ ـ تصاعد اللامساواة. ٣ ـ انعدام الأمن وبروز شركات الأمن الخاصة. ٤ ـ غياب المشاركة السياسية وانعدام الثقة بالسياسيين. ٥ ـ أفول سيادة الأمة ـ الدولة. وكما أحدثت المطبعة ثورة في الثقافة والوعي وأسقطت الكنيسة والطاقة البخارية فتحت الأبواب على مصراعيها للرأسمالية التجارية ـ الزراعية، وكما أدخلت الطاقة الكهربائية العالم في طور الرأسمالية الصناعية وأطاحت بالإقطاعية والملكية المستبدة، وتوجت البرجوازية على عرش السلطات، فإن الثورة الرقمية التي تتزامن مع نهاية الرأسمالية الصناعية تتزامن أيضاً مع نهاية الأولية الأميركية وبالتالي نهاية العصر الأميركي، ويساهم في أفوله المقاومة بأشكالها، وصعود أوروبا وآسيا كقوتين منافستين، أزمة الإقتصاد الأميركي، العجز في الميزان التجاري حوالى ٤٠٠ مليار دولار، التصدع والتفكك الأميركي الداخلي والهوية الأميركية المأزومة، سقوط الطبقة الوسطى في أميركا، الأصولية المتحكمة في السلطة والمنتدى الاجتماعي العلمي، الخ...
إن قراءة د. حجار للأوراق الأميركية الاستراتيجية علمية، هادئة، شاملة ونقدية، تضع

النقاط على الحروف وتسقط الأقنعة عن الوجوه، وتجعل الحقيقة تنتصب في مواجهة مؤامرة التضليل والكذب والخداع، وترفع النقاب عن الرأي العام المخدوع لتسهيل مهمة تمرير المؤامرة والمشاريع المشبوهة وما على الجماهير إلا أن تتصدى للمخططات الأميركية الصهيونية المدمرة، وأن لا تنجر خلف شعارات براقة، فليس كل ما يلمع ذهباً، فهي قد تسوقها إلى تخريب أوطانها، وأن تضع مقاييس الوطنية والحقيقة والصالح العام والعقل نصب أعينها، فإذا سمحت لها بالمرور، تسير وإلا عليها التوقف لأن التقدم يقودها إلى الهاوية.

وأخيراً ندعو مع د. حجار اللبنانيين إلى التمسك بوحدتهم الوطنية في مواجهة المشاريع الأميركية - الصهيونية التقسيمية، للحفاظ على وطنهم وكرامتهم، وندعو أنظمة سيكس - بيكو أن تكف عن التخلي عن شعوبها ومسؤولياتها والمصير القومي المشترك وأن توقف الانبطاح والخضوع الكلي للمشيئة الأميركية - الصهيونية ❑

## THE ISSUE'S DIALOGUE


The dialogue with Yordan Peev, the Bulgarian professor, the Arabist and the writer of several books on Arab and Islamic culture and history was conducted by Muhammad Noureddine. The dialogue focused on Arabist studies in Bulgaria, in addition to the identity of Balkan countries, the impact of Ottoman rule and the relation of Islam with democracy power and secularism.

## ARTICLES


The writer discusses the issue by analyzing five recently published books that dealt with the politics of the American superpower. He sheds the light on the challenges that face the American nationalism, the policies of deceit and hypocrisy, the intimidation of the American people, the return of the empire, American relations with the Middle East violating international law and human rights.


The writer discusses the legitimacy of the Arab regimes in accordance to the internationally recognized criteria. He also deals with their internal feuds as well as those struggles inside each country and how they should be managed. He believes that one of the elements that hinder change is the regimes themselves. Nevertheless the nineties witnessed certain initiatives towards democratic transformation in the Arab region.


The study focuses on the Jonglei Canal project in Sudan that aims at increasing the Nile resources and its impact on the environment. It also deals with the political dimension and the role of Egypt.

## REPORTS AND DOCUMENTS



## BOOK REVIEWS

# Middle East Affairs *Shu'un al - Awsat*

Fall 2005

A quarterly concerned with the strategical issues of the Middle East



## contents



### ROUNDTABLE



In this issue's roundtable which was moderated by Muhammad Noureddine the following researchers participated: Yassine Suwaid, Samir Karam and Ghassan Al-Izzi. It discussed the developments in the Middle East in the aftermath of the American occupation of Iraq, and the Syrian withdrawal from Lebanon, as well as UN resolution 1559 and its effects on the Syrian security and Lebanon itself. The roundtable also discussed the consequences of the Israeli withdrawal from Gaza, and the Iranian nuclear issue.

### THE ISSUE'S AXIS



Globalization is still the subject of debate among intellectuals and writers. They discuss the challenges it presents, the concessions it demands and what sometimes seems as a clash of civilizations. Almunji Busnainah presented several points regarding the last issue, and made suggestions for conducting a real dialogue of civilizations and stopping the barbarian advance of globalization that uses force as a means and has the market as its aim. Kamal Hamad studied the military dimension of globalization that is led by Washington, and outlined the US strategies in this field. Al-Hussein Al-Idrissi discussed the social and political transformations in the developing countries under the impact of the new international capital, and the new forms of resistance that the nations have devised, while Barakat Muhammad Murad focused on the cultural domain, and expressed concern over the cultural identity that is being penetrated and threatened, lastly Zainab Nassar wrote about the resistance from within globalization which turns man and values into commodities.

## Center for Strategic Studies

The Center is an independent Lebanese institution that was founded in Beirut in 1990 to take part in developing a new strategic awareness. To achieve this goal, the Center concentrated, since its establishment, on the geopolitical and strategic transformations that stormed the world since the end of the Cold War and the disintegration of the Soviet Union, especially their repercussions on the Arab and Islamic worlds.

The Center is also interested in the issues concerning of the Arab regional order and the various suborders including the structural relations between the three spheres: The Arab, the Iranian and the Turkish. In view of these repercussions and their wide - ranging impact on the security, political, economic, cultural and military levels, the Center defined various main spheres that its activities - seminars, research workshops, research programmes and publications - should concentrate on, being.

- The Arab - Israeli struggle.
- The Arab Order.
- The neighboring Islamic countries, especialy, Turkey and Iran.
- The international strategies and policies that have an impact on the Middle East.





## العنوان

بئر حسن - شارع السفارات
هاتف: ٨٢٠٩٢٠ - ٨٣٥٥٨٤
فاكس: ٨٣٥٤٩٥ (٠١)
ص.ب.: ١١٣/٥٦٦٨
حمرا - بيروت ١١٠٣٢٠٦٠ - لبنان

## ADRESS

Bir Hassan - Embassies St.
Tel.: (01) 820920 - 835584
Fax: (01)835495
P.O.Box: 113-5668
HAMRA - Beirut - 11032060
Lebanon
http:// www.cssrd. org.lb
e-mail: cssrd@dm.net.lb


## سعر العدد

■ لبنان ٦٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س
■ الأردن ٢،٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً
■ الكويت ٢ دينار ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٠ درهماً ■ البحرين ٢ دينار
■ إيران ٦٠٠٠٠ ريال ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٢٠ ريالاً
■ عُمان ٣ ريال ■ اليمن ٢٠٠ ريال
■ مصر ٦ جنيهات ■ السودان ٧٥ دينار
■ الصومال ١٥٠ شلناً ■ ليبيا ٥ دنانير
■ الجزائر ٢٥ ديناراً ■ تونس ٢،٥٠ دينار
■ المغرب ٢٨ درهماً ■ موريتانيا ٤٥٠ أوقية
■ تركيا ٤ ملايين ليرة ■ قبرص ٥ جنيهات
■ فرنسا ٣٥ فرنكاً ■ المانيا ١٢ ماركاً
■ إيطاليا ١٥٠٠٠ لير ■ بريطانيا ٥ جنيه
■ هولندا ٣٠ فلورن ■ النمسا ١٢٥ شلناً ■ كندا ١٥ دولار ■ أميركا وسائر الدول الأخرى ١٠ دولارات


التوزيع في الخارج - مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع
تلفاكس: ٨٥٦٦٧٧/ ٠١ ص.ب. ١١٣/٦٥٩٠ بيروت - لبنان


## الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد
لبنان: افراد (٤٠$) مؤسسات (٦٠$)
الدول العربية: افراد (٦٠$) مؤسسات (٨٠$)
دول أخرى: افراد (٨٠$) مؤسسات (١٠٠$)
ترسل طلبات الاشتراك الى مركز الدراسات الاستراتيجية

**Annual subscription rate**

(Including Postage)
Lebanon:
Individuals (40 USD) Institutions (60 USD)
Arab Countries: Ind (60 USD) Ins (80 USD)
Other Countries: Ind (80 USD) Ins (100 USD)
Send Your Subscriptions to the
Center For Strategic Studies




Shu'un al - Awsat
ISSN 1081 - 9408